

دكتور رمضان عبدالنور

مناهج تحقيق التراث

بين القدامى والمحدثين

الناشر مكتبة النجدي بالقاهرة

SR 25

٥١٢٤

ال →

١٤٠٦

مناهج تحقيق التراث

بين القدامى والمحدثين

تأليف

الدكتور رمضان عبدالنواب

الطبعة الأولى

١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م

الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة

صف هذا الكتاب بطريقة الجمع التصويري

مكتبة الحانجي

ص . ب ١٣٧٥ القاهرة

الطبعة الأولى

١٤٠٦ هـ = ١٩٨٥ م

رقم الإيداع ١٥٧٧ / ٨٦

مطبعة المناد

المؤسسة السعودية للدراسات والبحوث
٦٨ شارع العباسية - القاهرة ت ٨٢٧٨٥١



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمه

يظن بعض الباحثين المحدثين من العرب ، أن فن تحقيق النصوص فن حديث ، ابتدعه المعاصرون من المحققين العرب ، أو استقوه من المستشرقين ، الذين سبقونا في العصر الحاضر بعض الوقت ، في تحقيق شيء من تراثنا ونشره بين الناس .

ولكن الحقيقة بخلاف ذلك ؛ فقد قام فن تحقيق النصوص عند العرب مع فجر التاريخ الإسلامي ، وكان لعلماء الحديث اليد الطولى في إرساء قواعد هذا الفن في تراثنا العربى ، وتأثر بمنهجهم هذا أصحاب العلوم المختلفة . وإن كثيرا مما نقوم به اليوم من خطوات في فن تحقيق النصوص ونشرها ، بدءاً من جمع المخطوطات والمقابلة بينها ، ومروراً بضبط عباراتها وتخريج نصوصها ، وانتهاءً بفهرسة محتوياتها ، لما سبقنا به أسلافنا العظام من علماء العربية الخالدة .

وهذا الكتاب يعالج هذه القضية ، ويتابع جهود السابقين في فن تحقيق النصوص ، ويقارن بينه وبين ما انتهى إليه هذا الفن في العصر الحديث . ولقد سبق إلى التأليف في تحقيق النصوص ونشرها جماعة من العلماء الأفاضل ، من العرب والمستشرقين ، ولكن واحدا منهم لم يهجم ذلك النهج الذى اتبعناه في كتابنا هذا .

ولقد تبين لى بعد نحو ربع قرن من الزمان ، فى علاج النصوص القديمة ، وتحقيقها ، ونشرها ، أن معرفة هذا الفن أمر لا يستغنى عنه كل من عالج نصا من هذه النصوص القديمة ، فى بحث ، أو دراسة ، أو نشر .

وقديما قالوا : « لايعرف الشوق إلا من يكابده » . وأنا أقول : لايعرف الشوك إلا من يخوض هذا الميدان الصعب ، ميدان تحقيق النصوص . ولقد ظن بعض أدياء العلم ، أن تحقيق النصوص ونشرها عمل هين سهل ، وكان لكثرة الدخلاء على هذا الفن أثر في حكمهم هذا ، وما درى هؤلاء أن التحقق الأمين قد يقضى ليلة كاملة في تصحيح كلمة ، أو إقامة عبارة ، أو تخرج بيت من الشعر ، أو البحث عن علم من الأعلام في كتب التراجم والطبقات .

وقد كنا قبل نصف قرن مضى ، نقنع بأن يقوم بعض الوراقين بقراءة مخطوطة ما ، وطبعها بأغلاطها والتحريفات الموجودة بها ، بلا فهم لها ، مع تذييل صفحاتها أحيانا ببعض التعليقات التافهة ، التي ينقلها نقلا من الحواشي والشروح ، كما كنا نقنع بأن يقوم ذلك الوراق بإعادة طبع كتاب من الكتب الصفراء ، على ورق أبيض مصقول ، بلا تحقيق . أما اليوم ، وقد تغيرت أساليب التحقيق والنشر ؛ فإن عملاً كهذا يثير سخريتنا ، ولا يطمئن له الباحث الحديث .

ولم يكتب كتابي هذا بعرض مناهج القدماء والمحدثين في تحقيق النصوص ، بل جعلت فيه فصلا تطبيقيا ، تضمن ما نشرته في الأعوام الماضية ، من نقد لشيء مما صدر من كتب التراث هنا وهناك . وأملى أن يسدّ هذا الكتاب فراغا في المكتبة العربية ، وأن يفيد منه عشاق هذا الفن في تصحيح شيء مما وقعوا فيه من الأوهام الشائعة في هذا الميدان ، وأن يحفزهم هذا كله على بذل كثير من الصبر والجهد ، والله من وراء القصد .

وماتوفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب .

أ . د . رمضان عبد التواب

تمهيد

في التحقيق والتراث

تحقيق النص معناه : قراءته على الوجه الذى أراده عليه مؤلفه ، أو على وجه يقرب من أصله الذى كتبه به هذا المؤلف . وليس معنى قولنا : « يقرب من أصله » أننا نخمن أية قراءة معينة ، بل علينا أن نبذل جهدا كبيرا فى محاولة العثور على دليل يؤيد القراءة التى اخترناها .

فالتحقيق إثبات القضية بدليل . وفى لسان العرب (حقق) ١١ / ٣٣٣ : « وحَقَّقْتُ الأمر ، وأحَقَّقْتُهُ : كنت على يقين منه » .

وقد وقر فى أذهان الناس خطأ ، أن المراد بتحقيق النص إعدادُه للنشر حسب القواعد المتبعة فحسب . وليس الأمر كذلك تماما ، فإن أى باحث فى العلوم الإنسانية مطالب بتحقيق النص ، الذى يستنبط منه نتائج معينة ، قبل أن يقدم على استنباط هذه النتائج ، وليس من اللازم أن يكون ذلك النص مخطوطا ؛ فكثير من الكتب المطبوعة التى بين أيدينا لا تفرق كثيرا عن المخطوطات ؛ إذ إن الذين تولوا طبعها ونشرها طائفة من الوراقين ، وبعض الأدعياء الذين لا يدرون عن فن تحقيق النصوص شيئا ؛ ولذا جاءت هذه المطبوعات فى كثير من الأحيان مليئة بالتصحيف والتحريف ، نصوصها مضطربة مشوشة ، تبعد كثيرا عن الأصل الذى كتبه مؤلفوها .

ويكفى للتدليل على هذه القضية ، مراجعة النص الذى اقتبسه الإمام السيوطى ، فى القبائل التى تؤخذ عنها اللغة ، عن كتاب : « الألفاظ والحروف » لأبى نصر الفارابى الفيلسوف المشهور .

يقول السيوطي في كتابه « المزهَر » عن الفارابي : « وبالجملة فإنه لم يؤخذ
 لامن لحم ولا من جذام لمجاورتهم أهل مصر والقبط ، ولا من قضاة
 وِعَسَّان وإياد لمجاورتهم أهل الشام ، وأكثرهم نصارى يقرءون بالعبرانية ،
 ولا من تغلب واليمن فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان ، ولا من بكر
 لمجاورتهم للقبط والفرس (١) » .

إن مراجعة كتاب الألفاظ والحروف للفارابي ، الذي نشره محسن
 مهدي ، في بيروت سنة ١٩٦٩ م ، لاتغني شيئا في إصلاح التحريف
 الواقع في المزهَر ؛ لأن بكتاب الفارابي نقصا في مخطوطته ، ترتب عليه
 ضياع نصوص كثيرة ، منها هذا النص الوارد في المزهَر .

ويقف المرء حائرا أمام هذا النص ؛ إذ كيف لليمن أن تكون
 بالجزيرة مجاورة لليونان ؟ ثم كيف لبكر أن تمتد بجناحيها في شماليّ الجزيرة
 العربية ، فتجاور في الشرق الفرس في إيران ، كما تجاور في الغرب القبط في
 مصر ؟

ويتحير الباحث ويزداد عجبه ، حين يرى مجموعة كبيرة من
 علمائنا الأفاضل ، يقتبسون هذا النص من المزهَر ، ويضعونه في بحوثهم ،
 دون أن يخطر على بالهم أن به تحريفات فاحشة ، وثوقا منهم بنص قد طبع
 محققا ، هو نص المزهَر ؛ فهذا هو الشيخ محمد علي الدسوقي ، في
 كتابه : « تهذيب الألفاظ العامية » (ص ٤٢) والمستشرق الألماني
 أوجست فيشر ، في كتابه : « المعجم اللغوي التاريخي » (ص ١٢ -
 ١٣) وأدّي شير ، في كتابه : « الألفاظ الفارسية المعربة » (ص ٣)

والأستاذ عبد الوهاب حمودة ، في كتابه : « القراءات واللهجات »
(ص ٢٩) والدكتور مهدي الخزومي ، في كتابه : « مدرسة الكوفة »
(ص ٥٤) . والدكتور صبحي الصالح ، في كتابه : « دراسات في فقه
اللغة » (ص ١١٤) والدكتورة بنت الشاطيء ، في كتابها : « لغتنا
والحياة » (ص ٣٢) والأستاذ أحمد عبد الغفور عطار ، في كتابه :
« الفصحى والعامية » (ص ٢٨) والدكتور إبراهيم السامرائي ، في
كتابه : « العربية بين أمسها وحاضرها » (ص ٢٢) - كل هؤلاء
العلماء الأفاضل ، يقتبسون نص « المزهر » ، ولا يقفون أمام عبارته التي
لا يقبلها العقل ؛ لأنهم وثقوا فيه !

وحين توقفت أنا أمام هذا النص ، قبل نحو عشرين عاما ، رأيت
أن أراجع من أجله كتب السيوطي اللغوية ، في محاولة للعثور فيها على
هذا النص مرة أخرى ، إذ تعودنا ذلك من كثير من المؤلفين ، حين
يستخدمون النص الواحد في أكثر من كتاب من مؤلفاتهم لمناسبات
شتى .. وقد صدق حدسي ؛ إذ وجدت النص نفسه مرة أخرى ، في
كتاب : « الاقتراح في أصول النحو » للسيوطي ، وفيه صواب العبارة :
« ولامن تغلب والتمر ، فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية ، ولا من
بكر ، لأنهم كانوا مجاورين للنبط والفرس (١) » .

فانظر كيف حرفت كلمة : « التمر » ، فصارت في نشرة المزهر :
« اليمن » ، كما حرفت آخرتها : « النبط » ، فصارت في هذه النشرة
كذلك : « القبط » ؟!

* * *

والتراث في مجال تحقيق النصوص ، هو كل ما وصل إلينا مكتوباً ، في أى علم من العلوم أو فن من الفنون ، أو هو بالتالى : كل ما خلفه العلماء في فروع المعرفة المختلفة ؛ ولهذا فالتراث ليس محددًا بتاريخ معين ؛ إذ قد يموت أحد العلماء في عصرنا هذا ، فيصبح ما خلفه مكتوباً تراثاً بالنسبة لنا ، فما كتبه شوقي ، وحافظ ، وطه حسين ، والعقاد ، ومحمد مندور ، وأمين الخولى ، وغيرهم ، يعدّ تراثاً لا يقل في أهميته عما خلفه لنا أبو تمام ، والمتنبي ، والبحتري ، وسيبويه ، والأصمعي ، والمبرد ، وثعلب ، مثلاً .

وأصل كلمة : « تراث » مأخوذ من الفعل : « ورث » ، بإبدال الواو تاء ؛ بسبب ما يسمى في علم اللغة باسم : « القياس الخاطيء » ؛ إذ قد يؤدي هذا النوع من القياس إلى نشوء كلمات جديدة في اللغة ؛ فإن بناء « اتبع » من « تبع » مثلاً ، والتاء فيها أصلية ، أدى إلى توهم أن « اتخذ » مأخوذة من : « اتخذ » ، مع أنها من : « أخذ » ؛ وبذلك نشأت كلمة جديدة ، هي : « اتخذ » ، واستخدمها الشعراء ؛ كقول الممرك العبدى :

وقد تَخَذْتُ رِجْلِي إِلَى جَنْبِ غَرْزِهَا نَسِيفًا كَأَفْحَوصِ الْقَطَاةِ الْمُطَرَّقِ (١)

وقد فطن إلى هذا الجوهري ، فقال : « والاتخاذ : افتعال من الأخذ ، إلا أنه أدغم بعد تليين الهمزة ، وإبدال الياء تاء ، ثم لما كثر استعماله على لفظ الافتعال ، توهموا أن التاء أصلية ، فبنوا منه : فَعَلَّ يَفْعَلُ ، قالوا : تَخَذَ يَتَخَذُ (٢) » .

(١) الأصمعيات ق ٨/٥٨ ص ١٨٩

(٢) الصحاح للجوهري (أخذ) ٥٥٩/٢ وانظر على العكس من ذلك رأى ابن

جنى في الخصائص ٢٨٧/٢ وكذلك مجالس العلماء للزجاجي ٣٣٣

أما الأصمعي فإنه تردد في هذه الكلمة ، بين أن تكون بناءً مستقلاً ، بمعنى : « قَبِلَ » ، وأن تكون مأخوذة من : « اتَّخَذَ » ؛ قال تلميذه أبو حاتم : « وسألته عن : تَخَذْتُ ، مامعناه ؟ قال : قَبِلْتُ ، ولم أسمعه من العرب . قال : وقول الممزق العبدى :

وقد تَخَذْتُ رِجْلِي إِلَى جَنْبِ عَرَزِهَا نَسِيْفًا كَأَفْحَوْصِ الْقَطَاةِ الْمُطَرَّقِ

معناه هاهنا : اتَّخَذْتُ . وأما الذى قال فى معنى : قَبِلْتُ ، فمثل الذى فى القرآن : ﴿ وَلَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴾ . ولم يكن يجب فى القرآن إلا ساهيا أو ناسيا (١) .

وهذا القياس الخاطيء هو المسئول كذلك عن استخدام :

« تَقَى » بمعنى : « اتَّقَى » فى قول عمرو بن قميئة :

فلو أننى أرمى بسهمٍ تَقِيْتُهُ ولكننى أرمى بغيرِ سهمٍ (٢)

ولا شك أن هذا هو الطريق ، الذى وصلت إلينا عنه كلمات أخرى ؛ مثل : « التكلان » من : « وكل » ، و « التخمة » من الطعام الوحيم ، و « التقوى » من : « وقى » ، و « التالد » و « التلاد » و « التليد » من : « ولد » ؛ لأن معناه : المال المولود عند أصحابه ، بعكس : « الطارف » المستحدث . ومثل ذلك أيضا : « تجاه » من : « وجه » ، و « التكاة » من : « توكأ » ، وأخيرا : « التراث » من : « ورث » ، وهى الكلمة التى معنا .

(١) فعلت وأفعلت لأبى حاتم السجستاني ١٤٠ - ١٤١

(٢) تصحيح الفصحح لابن درستويه ١ / ٢٩٩ وقد روى فى ديوانه ق ١٢/٣

ص ٣٩ برواية أخرى هى :

فلو أنها نبلى إذن لا تقيتها ولكننى أرمى بغير سهم

وفي ذلك يقول القرطبي أيضا : « وتأكلون التراث ، أى ميراث اليتامى . وأصله : الوراثة ، من : ورثت ؛ فأبدلوا الواو تاء ، كما قالوا فى : تجاه ، وتُخَمَّة ، وتُوَدَّة ، ونحو ذلك (١) » .

ويسمى « برجشتراسر » ذلك النوع من القياس ببناء الأبنية ، حيث يقول : « ذكر الزمخشري مثلا أن التاء فى كلمة : تهمة ، أبدلت من الواو . وهذا هو عين الصواب ، إلا أن التغير ليس من التغيرات الصوتية المحضة ، كما رأى هو ، وإنما أبدلت الواو بالتاء بواسطة بناء الأبنية ؛ وذلك أن الافتعال من : وهم ، هو : اتَّهم ، بقلب الواو تاء بالتشابه ، ثم إدغامها فى تاء الافتعال ، واتَّهم كاتَّبِع فى مظهرها ، فظنوا أنها من : تَهَم ، كَتَبِع ، فاشتقوا منها كلمات عديدة فأوها التاء ، منها : التُّهْمَة (٢) » .

* * *

(١) تفسير القرطبي ٥٣/٢٠

(٢) التطور النحوى للغة العربية ٥١ - ٥٢

البَابُ الْأَوَّلُ

مَنَاهِجُ التَّحْقِيقِ عِنْدَ الْقَدَمَاءِ

the 1990s. The 1990s have seen a dramatic increase in the number of people who have been employed in the service sector.

There are a number of reasons why the service sector has become so important. One reason is that the service sector has become a major source of employment. In the UK, the service sector now employs over 70% of the workforce. This is a significant increase from the 1970s, when the service sector employed only about 50% of the workforce.

Another reason why the service sector has become so important is that it has become a major source of income. In the UK, the service sector now generates over 70% of the country's GDP. This is a significant increase from the 1970s, when the service sector generated only about 50% of the country's GDP.

There are a number of reasons why the service sector has become so important. One reason is that the service sector has become a major source of employment. In the UK, the service sector now employs over 70% of the workforce. This is a significant increase from the 1970s, when the service sector employed only about 50% of the workforce.

Another reason why the service sector has become so important is that it has become a major source of income. In the UK, the service sector now generates over 70% of the country's GDP. This is a significant increase from the 1970s, when the service sector generated only about 50% of the country's GDP.

There are a number of reasons why the service sector has become so important. One reason is that the service sector has become a major source of employment. In the UK, the service sector now employs over 70% of the workforce. This is a significant increase from the 1970s, when the service sector employed only about 50% of the workforce.

Another reason why the service sector has become so important is that it has become a major source of income. In the UK, the service sector now generates over 70% of the country's GDP. This is a significant increase from the 1970s, when the service sector generated only about 50% of the country's GDP.

There are a number of reasons why the service sector has become so important. One reason is that the service sector has become a major source of employment. In the UK, the service sector now employs over 70% of the workforce. This is a significant increase from the 1970s, when the service sector employed only about 50% of the workforce.

Another reason why the service sector has become so important is that it has become a major source of income. In the UK, the service sector now generates over 70% of the country's GDP. This is a significant increase from the 1970s, when the service sector generated only about 50% of the country's GDP.

There are a number of reasons why the service sector has become so important. One reason is that the service sector has become a major source of employment. In the UK, the service sector now employs over 70% of the workforce. This is a significant increase from the 1970s, when the service sector employed only about 50% of the workforce.

الفصل الأول

.. تاريخ علم تحقيق النصوص عند العرب

لقد سبق العرب علماء أوروبا ، إلى الاهتداء للقواعد التي يقابلون بها بين النصوص المختلفة ، لتحقيق الرواية ، والوصول بتلك النصوص إلى الدرجة القصوى من الصحة . وإن ما صنعه عليّ بن محمد بن عبد الله اليونيني (المتوفى سنة ٧٠١ هـ) في تحقيق روايات « صحيح البخاري » للإمام البخاري (المتوفى سنة ٢٥٦ هـ) ، وإخراج النص الذي بين أيدينا الآن من هذا الكتاب ، ليعدّ مفخرة لعلمائنا القدامى ، في التحقيق والضبط ، وتحريّ الصواب ، وسلوك الطرق المختلفة للوصول إليه .

فقد ألف البخاري : « الجامع الصحيح » قبل وفاته بثلاثة وعشرين عاما على الأقل ؛ ولذلك تمكّن آلاف المستمعين في حلقات الدرس ، من سماع الكتاب كله أو بعضه (١) .

ومن أوائل من أجازه البخاري من تلاميذه :

- ١ - أبو عبد الله محمد بن يوسف القُرْبَرِيُّ (المتوفى سنة ٣٢٠ هـ)
- ٢ - إبراهيم بن معقل النسفي (المتوفى سنة ٢٩٥ هـ)
- ٣ - حماد بن شاکر النسوي (المتوفى سنة ٢٩٠ هـ)
- ٤ - أبو طلحة منصور بن محمد البَزْدَوِيُّ (المتوفى سنة ٣٢٩ هـ)
- ٥ - أبو عبد الله الحسن بن إسماعيل الحاملي (المتوفى سنة ٣٣٠ هـ)

وأول شارح لصحيح البخارى ، وهو الحَطَّائى (المتوفى سنة ٣٨٦ هـ) لم يكن يعرف إلا الروایتين الأوليين . وتعتمد رواية « الفَرَبْرِى » على أصل يرجع إلى نص نسخة أبى جعفر محمد بن أبى حاتم ، كاتب البخارى ، وسمعه الفربرى من البخارى مرتين ؛ أولاهما : عندما كان فى « فَرَبْرِى » سنة ٢٤٨ هـ . والثانية : فى بخارى سنة ٢٥٢ هـ .

وقد كانت هذه النصوص المتداولة من صحيح البخارى ، مختلطة ومعقدة للغاية ، إلى درجة أن النسخ المنسوخة عنها كانت تختلف فيما بينها اختلافا كبيرا . وعندما اقتصر الاشتغال فى القرن السابع الهجرى على اختلافات النص فى إطار الروايات ، التى تُرجع النص المتداول للفَرَبْرِى ، قام اليونينى بإعداد النص الذى بين أيدينا من صحيح البخارى ، بمراجعة الروايات المختلفة ، وتحقيقها ، وتحريها مما شابها من خلط واضطراب .

ويقول الدكتور فؤاد سزكين : إن مصير النص الأصيل لليونينى ، الذى كان موجودا فى إحدى مكاتب استانبول ، ثم أرسل بأمر السلطان عبد الحميد ، لينشر فى مصر ، غير معروف الآن ، ويبدو أن طبعة بولاق سنة ١٣١٣ هـ ، التى قامت على أساسه ، قد حفظت على نحو طيب صفات هذا العمل (١) .

وقد شرح اليونينى فى بحث له (٢) منهجه فى العمل ، ومختصراته ، ورموزه .

(١) تاريخ التراث العربى ٣١٠/١

(٢) منه مخطوط منسوخ سنة ١١٧٢ هـ بمكتبة الأزهر ٥٠٣/١ مجموعة رقم

أما علماء أوروبا ، فإنهم حين اهتموا في القرن الخامس عشر الميلادي بإحياء الآداب اليونانية واللاتينية « كانوا إذا وجدوا كتابا من كتب القدماء ، قاموا بطبعه ، لا يبحثون عن النسخ الأخرى لهذا الكتاب ، ولا يصححون إلا أخطاءه البسيطة ، فلما ارتقى علم الآداب القديمة (Philology) عمدوا إلى جمع النسخ المتعددة لكتاب من الكتب القديمة ، وإلى المقابلة بين هذه النسخ المتعددة ، وكانوا كلما تحالفت النسخ في موضع من المواضع اختاروا إحدى الروايات المختلفة ، ووضعوها في نص الكتاب ، وقيدوا ما بقى من الروايات في الهوامش ، ولكنهم مع ذلك تعمدوا انتقاء المهم منها ، واستنتجوا اصطلاحات حدسية ، يخالفون بها ما هو مروى في النسخ ، إلا أنهم في كل ذلك لم يكن لهم منهج معلوم ، ولا قواعد متبعة ؛ لأنهم لم يكونوا قد فكروا تفكيراً نظرياً في تصحيح الكتب ، وأى الطرق تؤدي إليه ... وما زال الأمر كذلك ، إلى أواسط القرن التاسع عشر ، حين وضعوا أصولاً علمية لنقد النصوص (Text criticism) ونشر الكتب القديمة . وكان أول ما وصلوا إليه من هذه القواعد ، مستنبطاً من الآداب اليونانية واللاتينية ، ثم من آداب القرون الوسطى الغربية ، فألفت المقالات والكتب في فن نقد النصوص (٣) .

ولم تنشأ الحاجة إلى هذا العلم عند العرب ، إلا عندما قل الاعتماد على الرواية الشفوية في تحصيل العلم ؛ فقد كان الشك في الكلمة المدونة ، وعدم الثقة بما هو مكتوب ، هو السبب في أنهم لم يكونوا يميزون لأحد أن يقرأ لتلاميذه شيئاً من كتاب معين ، أو يذكر من هذا الكتاب

شيئا في مؤلفاته ، إلا إذا كان قد قرأ هذا الكتاب على مؤلفه ، أو على من قرأه على مؤلفه ، أو على من قرأه على من قرأه على مؤلفه ... الخ ، وحصل من شيخه على إجازة برواية هذا الكتاب أو ذاك . وقد بقيت لنا هذه الطريقة في قراءة القرآن وحفظه ؛ فإن المتبع حتى اليوم ، أنه لا تقبل قراءة القرآن ، إلا ممن تلقاه عن شيخ من الشيوخ ، الذين حفظوه عن شيوخهم ، بالتلقى الشفوي جيلا بعد جيل .

وقد ضببت هذه الروايات الشفوية ، ووضع العلماء قواعد لطرق أخذ العلم وتحمله ، سنفصل فيها القول بعد قليل ... وقد سادت هذه الطرق في القرون الأولى للإسلام ، وكانوا لا يقبلون من أحد أن يأخذ علمه عن الكتب وحدها ، ويسمون من يفعل هذا « بالصحفي » ، أى الذى يأخذ علمه عن الصحف ، بلا سماع من الشيوخ . وهذا أبو نواس يمدح أستاذه خلفا الأحمر بقوله :

لا يَهُمُّ الحَاءُ فى القراءة بالـ سخاء ولا لامها مع الألف
ولا يُعْمَى معنى الكلام ولا يكون إسناده عن الصُّحُفِ (١)

غير أن بعض الغلماء كان يضطر أحيانا ، فى هذه القرون الأولى ، إلى النقل من كتاب من غير سماع ، فينص على ذلك ؛ ففى كتاب الصحاح للجوهرى (المتوفى حوالى سنة ٤٠٠ هـ) مثلا : « لَجَدًا الكلبُ الإِنَاءُ - بالكسر - لَجَدًا وَلَجَدًا ، أى لَجِسَهُ . حكاه أبو حاتم ، نقلته من كتاب : الأبواب ، من غير سماع (٢) » .

(١) انظر : التنبيه على حدوث التصحيف ٧٢

(٢) الصحاح (لجد) ٥٦٩/٢

وقد سمي العلماء هذا الطريق من طريق تحمل العلم « بالوجدادة » ،
وهي مصدر قولهم : « وجدت في كتاب فلان كذا وكذا » .
وظرفق تحمل العلم يرتبها العلماء السابقون ، في الدرجات التالية
من العلو والصحة (١) :

١ - السماع: وذلك بأن يسمع التلميذ المرويات التي يلقيها
الشيخ من حافظته ، أو يقرؤها من كتابه .

وقال القاضي عياض عن هذا الطريق : « وهو أرفع درجات أنواع
الرواية عند الأكثرين ... ولم يره جماعة من الحجازيين أرفع ، وسواها بينه
وبين القراءة والعرض على العالم . ورؤى هذا عن مالك ، وحكاه عن أئمة
المدينة . وروى عنه أيضا وعن غيره أن القراءة على الشيخ أعلى مراتب
الحديث (٢) » .

كما روى بسنده عن موسى بن داود أن « القراءة أثبت من
الحديث ؛ وذلك أنك إذا قرأت عليّ شغلت نفسي بالإنصات لك ،
وإذا حدثتك غفلت عنك (٣) » !

وللمتحمل بهذا الطريق عند الأداء والرواية ، أن يعبر عن ذلك
بإحدى العبارات التالية :

(أ) أملى عليّ فلان ، أو أملّ عليّ فلان . ومن أمثله ذلك قول
أبي علي القالي في كتابه الأمالي : « قال أبو علي : وأملى علينا أبو بكر بن

(١) انظر في هذه الطرق : المزهر للسيوطي ١٤٤/١ - ١٧٠ .

(٢) الإللاء ٦٩

(٣) الإللاء ٧٠

الأببارى هذه القصيدة لجميل . قال : وقرأت على أبي بكر بن دريد في شعر جميل ، وفي الروايتين اختلاف في تقديم الأبيات وتأخيرها ، وفي ألفاظ بعض البيوت :

ألا ليت أيام الصفاءِ جديدٌ ودهراً تولّى يابُئِينَ يَعُودُ (١)

ثم ذكر القصيدة في ٣٥ بيتاً .

(ب) سمعت ؛ كقول القائل في أماليه : « قال الأصمعي : من أمثال العرب : إن البغاث بأرضنا يستنسر ، يضرب مثلاً للرجل يكون ضعيفاً ثم يقوى . قال أبو علي : سمعت هذا المثل في صباى من أبي العباس ، وفسّره لي ، فقال : يعود الضعيف بأرضنا قويا ، ثم سألت عن أصل هذا المثل أبابكر بن دريد رحمه الله ، فقال : البغاث ضعاف الطير ، والنسر أقوى منها ، فيقول : إن الضعيف يصير كالنسر في قوته (٢) » . ومثل قوله : « وقال أبو بكر : التخبط ركوب الرجل رأسه في الشر خاصة . قال أبو علي : ولم أسمع هذه الكلمة من غيره (٣) » .

(ج) حدثني فلان ، وحدثنا فلان ؛ وتقال الأولى عند الانفراد بالتحديث ، والثانية إذا كان الحاضرون جمعاً . مثال ذلك قول الزجاجي في أماليه : « حدثني أبو الحسن بن براء ، قال : حدثني صدقة بن موسى ، قال : كان في جوارنا رجل اسمه حمار ، فتزوج امرأة من ولد دارا ، فقالت له : أحب أن تغير اسمك ، فقال لها : أفعل ، ثم قال لها :

(١) الأمالي للقائل ٣٠٢/٢ - ٣٠٣

(٢) الأمالي للقائل ١٨٦/١ - ١٨٧

(٣) الأمالي للقائل ٩٤/١

قد تسميت بغلا ! فقالت له : هو أحسن من ذاك ، ولكنك بعد في الأصطبل (١) ! وكقوله أيضا : « حدثنا محمد بن الحسن بن دريد ، قال : أخبرنا أبو حاتم سهل بن محمد عن الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء ، قال : قيل لرجل من بنى بكر بن وائل ، قد كبر حتى ذهبت منه لذة المأكل والمشرب والنكاح : أتحب أن تموت ! قال : لا . قيل له : فما بقي من لذتك في الدنيا ؟ قال : أسمع بالعجائب (٢) ! » .

(د) أخبرني فلان ، وأخبرنا فلان ؛ الأولى للإفراد والثانية للجمع ؛ كقول القالي في أماليه : « قال أبو علي : وخبرني الغالبي عن أبي الحسن بن كيسان ، قال : سمعت بُنداراً يقول : الوأب الذي ليس بالكبير ولا الصغير (٣) » . ومثل قول الزجاجي في أماليه : « أخبرنا علي بن سليمان الأنخفش ، قال : لما توفي أمير المؤمنين الرشيد وانتهى الأمر إلى الأمين ، كان أبو نواس في حبس الرشيد ، فكتب إلى الفضل بن الربيع : تَعَزُّ أبا العباس عن خير هالك بأفضلٍ حيٍّ كان أو هو كائن فدخل علي الأمين ، فاستوهبه منه ، فخلاه وسهّل له الطريق إلى الدخول إليه (٤) » .

(هـ) قال لي فلان ، كقول القالي في أماليه : « وقال لي أبو بكر ابن دريد رحمه الله تعالى : المَشَاقِرُ : منابت العرفج (٥) » . هذا ، ويقال في الشعر : أنشدني ، وأنشدنا ، وهو أكثر من أن يحصى .

(١) أمالي الزجاجي ٥٢

(٢) أمالي الزجاجي ٣٠

(٣) أمالي القالي ٣٠٧/٢

(٤) أمالي الزجاجي ٣٩

(٥) أمالي القالي ٣٩/١

٢ - القراءة على الشيخ : وذلك بأن يقرأ التلميذ على الشيخ من كتاب ، أو يلقي من حافظته على الشيخ ، والشيخ منصت يقارن ما يقرأ أو يلقي، إما في نسخته ، أو بما وعته حافظته . ويقول عند الرواية : قرأت على فلان .

مثال ذلك قول القالي في أماليه : « قال أبو علي : ومما اخترته وقرأته على أبي بكر بن دريد :

قومٌ إذا اشتجر القنا جعلوا القلوب لها مسالك
اللابسين قلوبهم فوق الدروع لدفع ذلك (١) »

ومثله أيضا قول القالي : « قرأت على أبي بكر بن دريد في شعر أبي النجم ، قال عيسى بن عمر : سمعت أبا النجم ينشد :

أُعَدُّ لَعَلْنَا فِي الرَّهَانِ نُرْسِلُهُ (٢) » .

٣ - السماع على الشيخ بقراءة غيره : ويقول عند الرواية : قرىء على فلان وأنا أسمع .

مثال ذلك قول القالي في أماليه : « وقرىء على أبي بكر بن دريد ، وأنا أسمع ، لرجل ذكر داراً ، ووصف مافيها ، فقال :

إلا رَوَاكِدَ بَيْنَهُنَّ خِصَاصَةً سَفَعَ الْمَنَاكِبِ كُلُّهُنَّ قَدْ اصْطَلَى

رواكد : ثوابت ، يعنى : أنافى . والخَصَاصَةُ : الفُرْجَةُ .
والسُّفْعَةُ : سواد تعلقه حمرة (٣) » .

(١) أمال القالي ٦٥/١

(٢) أمال القالي ١٠٨/١

(٣) أمال القالي ١ / ٤٧

وقد جعله القاضي عياض ، وما قبله ، طريقاً واحداً ؛ فقال :
« الضرب الثاني : القراءة على الشيخ ، وسواء كنت أنت القارئ ،
أو غيرك وأنت تسمع ، أو قرأت في كتاب أو من حفظ ، أو كان
الشيخ يحفظ ما يقرأ عليه ، أو يمسك أصله (١) » .

وإلى مثل هذا ذهب ابن الصلاح في مقدمته (٢) .

٤ - الإجازة ؛ وهى على قسمين :

(أ) أن يعطى الشيخُ أو الراوى المُجَازُ ، إجازةً أو تصريحاً
لآخر ، بأن يروى نصّاً محدّداً .

(ب) أن يمنحه إجازةً أو تصريحاً برواية كتب ، لا تسمى
بالتفصيل ، كأن يقول له : أجزتك رواية كل ما أرويه . ويقول المتحمل
عن هذا الطريق : أجازنى ، أو إجازة .

ومن أمثلة ذلك قول ابن دريد فى أماليه : « أجازلى عمى عن
أبيه ، عن ابن الكلبي ، قال : أخبرنى الشرقى ، وأبو يزيد الأودى ، قالا :
أوصى الأفوه بن مالك الأودى قومه ، فقال : يامعشر مذحج ، عليكم
بتقوى الله ، وصلة أرحامكم ، وحسن التعزى عن الدنيا بالصبر ،
تَعَزُّوا ، والنظر فيما حولكم تفلحوا (٣) » .

٥ - المناولة : وذلك بأن يعطى الشيخ لتلميذه أصل كتابه ، أو
الكتاب الذى يرويه ، أو يعطيه نسخة مقابلةً منه ، ويقول له : هذا

(١) الإلماع ٧٠

(٢) مقدمة ابن الصلاح ٢٤٨

(٣) الزهر للسيوطى ١/١٦٤

كتابى ، وقد أجزتك روايته ، وتكون هذه النسخة ملكا له ، أو يشترط على التلميذ أن ينسخ منها نسخة ، ثم يعيد الأصل للشيخ . ويقول المتحمل بهذا الطريق : حدثنى مناوله .

ومن ذلك ماورد كثيرا فى فهرسة ابن خير الإشبلى ؛ كقوله مثلا : « كتاب الهداية إلى مذاهب القراء السبعة رحمهم الله ، تأليف أبى العباس أحمد بن عمار بن عمار المهدي رحمه الله . حدثنى به الشيخ الأديب أبو عبد الله محمد بن سليمان النفزي رحمه الله ، سماعا عليه فى منزله بأشبيلية سنة ٥١٨ هـ ، قال : حدثنى به خالى الأديب أبو محمد غانم بن وليد المخزومي رحمه الله ، سماعا عليه ، عن مؤلفه أبى العباس المهدي ... وكتاب شرح الهداية المذكورة ، من تأليف أبى العباس المهدي رحمه الله أيضا ، حدثنى بها أبو عبد الله محمد بن سليمان المذكور ، رحمه الله ، مناوله منه لى فى التاريخ المذكور (١) .

٦ - الكتابة أو المكاتبة : وذلك بأن يُعدَّ الشيخ بنفسه نسخة من كتابه ، أو من مروياته ، ويعطيها لتلميذه ، أو يبعث بها إليه وليس من الضروري هنا أن يقول الشيخ لتلميذه صراحة : أعطيتك حق روايته . ويقول المتحمل بهذا الطريق : كتب إليّ فلان ، أو بعث إليّ . ومن أمثلة ذلك قول الترميسى فى نكت الحماسة : « أخبرنا أبو أحمد الحسن بن سعيد العسكرى ، فيما كتب به إليّ . وحدثنا المرزبانى فيما قرىء عليه وأنا حاضر أسمع ، قال : أخبرنا محمد بن يحيى ، قال : حدثنا الغلابى ، قال : حدثنا إبراهيم بن عمر ، قال : سأل الرشيد أهل مجلسه عن صدر هذا البيت :

(١) فهرسة ابن خير ٣١

..... ومن يسأل الصعلوك أين مذاهبة فلم يعرفه أحد (١) .

ومن أمثلة ذلك أيضا قول ثعلب في مجالسه : « وقال أبو العباس :
بعث بهذه الأبيات إلى المازني ، وقال : وأنشدني الأصمعي :
وقائلة مابال دوسر بعدنا صحاقلبه عن آل ليلي وعن هند (٢) »

٧ - الوجادة : وتعنى استخدام أحد الكتب والنقل عنه ، دون
رواية عن مؤلفه أو عن راويه ، وبغض النظر عن المعاصرة أو القدم .
ويقول المتحمل بهذا الطريق : وجدت في كتاب فلان ، أو : قال ، أو :
حدّث ، ونحو ذلك .

قال القاضي عياض : « والذى استمر عليه عمل الأشياخ قديما
وحديثا في هذا قولهم : وجدت بخط فلان ، وقرأت في كتاب فلان
بخطه ، إلا من يُدلس فيقول : عن فلان ، أو : قال فلان . وربما قال
بعضهم : أخبرنا . وقد انتقد هذا على جماعة عرفوا بالتدليس (٣) » .

كما قال ابن الصلاح إن هذه الكلمة « مصدر لَوَجَدَ يَجِدُ ، مولد
غير مسموع من العرب » ، وأن « المولدين فرّعوا قولهم : وجادة ، فيما
أخذ من العلم من صحيفة من غير سماع ولا إجازة ولا مناولة ، من تفريق
العرب بين مصادر : وجد ، للتمييز بين المعاني المختلفة ، يعنى قولهم :

(١) الزهر للسيوطي ١٦٧/١

(٢) مجالس ثعلب ١٤٧/١

(٣) الإلماع ١١٧

وجد ضالته وجدانا ، ومطلوبه وجودا . وفي الغضب مُوجِدَةً ، وفي الغِنَى : وَجُدًا ، وفي الحُبِّ : وَجُدًا (١) .

وَمَنْ أَمْثَلَهُ ذَلِكَ : قول القائل في أماليه : « قال أبو علي : قال أبو بكر بن أبي الأزهر : وجدت في كتاب أبي : حدثنا الزبير بن عباد ، ولا أدري عمن هو ، قال : حدثنا عبد الملك بن عبد العزيز ، عن المغيرة ابن عبد الرحمن ، قال : خرجت في سفر فصحبني رجل ، فلما أصبحنا نزلنا منزلا ، فقال : ألا أنشدك أبياتا ؟ قلت : أنشدني ، فأنشدني :
 إن المؤمِّلَ هاجه أحرانُهُ لما تحمَّلَ غُدوةً جيرانُهُ (٢) »

* * *

هذه هي طرق تحمّل العلم ، كما ضبطها العلماء ، وعلى رأسهم القاضي عياض ، في كتابه : « الإلماع » ٦٨ - ١٢١ وابن الصلاح في مقدمته ٢٤٥ - ٢٩٥ وابن حجر في كتابه : « شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر » ٣٤ - ٣٥ والسيوطي في كتابه : « المزهر في علوم اللغة وأنواعها » ١ / ١٤٤ - ١٧٠ (النوع السابع في معرفة طرق الأخذ والتحمل) .

وحين عمّت « الوجادة » في العصور الوسطى الإسلامية ، رأى العلماء أنه لامناس من وضع القواعد ، لضبط المؤلفات وتصحيحها ،

(١) مقدمة ابن الصلاح ٢٩٢

(٢) ذيل الأمالي والنوادر ١٢٢ - ١٢٣ ومن أمثله كذلك : ما ذكره الثعالبي في كتابه : « فقه اللغة » ٤١ من قوله : « فصل وجدته عن أبي الحسين أحمد بن فارس ، ثم عرضته على كتب اللغة فصح »

وكيفية كتابتها على أسس واضحة ، في الضبط بالشكل ، واستخدام علامات مختلفة لإصلاح الخطأ ، أو تعديل العبارة ، أو حذف بعض أجزائها ، أو إضافة جديد إليها ، وعمل الرموز المفهومة للاختصار في أسماء العلماء وأسماء الكتب ، وغير ذلك من القواعد والاصطلاحات التي لا بد منها لضبط الكتب وتصحيحها .

وتعدّ هذه القواعد ودراستها في غاية الأهمية بالنسبة لنا الآن ؛ لأنها تلقى أضواء كثيرة على قراءة تراثنا المخطوط في تلك العصور ، كما أنها تحمل في طياتها بذور « علم تحقيق النصوص » بمعناه الحديث .

وأول من اهتم بهذه المسائل وإبرازها من العلماء هم رجال الحديث ، الذين كان لاهتمامهم البالغ بعلوم الحديث ونقده ، ومعرفة الرجال ، والعناية بضبط أسمائهم وألقابهم وكنابهم ، وتبيين المشتبه منها ، أثر كبير في عنايتهم كذلك بطريقة كتابة مؤلفاتهم ، ووضع القواعد لضبطها وتحريها ، واختيار الطريقة المثلى لذلك (١) .

ومن أهم من ألف في هذه القواعد من القدماء :

١ - الحسن بن عبد الرحمن بن خَلَّاد الرامهرمزي (المتوفى سنة ٣٦٠ هـ) : المحدث الفاصل بين الراوى والواعى . ولا يزال هذا الكتاب مخطوطا ، ومنه عدة نسخ في برلين ، وكوبيرلي ، وشهيد على باشا ، والإسكوريال ، ودمشق ، ومشهد (٢) .

وهو أول كتاب في علم دراية الحديث . وقد تحدث في « الجزء

(١) مجلة معهد المخطوطات ١٠/١٦٨

(٢) تاريخ الأدب العربى لبروكلمان ٣/٢٠٩

السابع منه ، عن بعض الإرشادات ، التي يجب أن تتبع حين الكتابة ، ومنها : وضع دائرة للفصل بين الحديثين ، وعن طرق معالجة الخطأ في الكتابة ، من الضرب والحك ، والتخريج على الحواشي ، والحرف المكرر ، وأى المكررين أول بالضرب عليه ، والنقط والشكل ، والتبويب ، وغير ذلك (١) .

٢ - القاضي عياض بن موسى اليحصبي (المتوفى سنة ٥٤٤ هـ) : الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع . حققه السيد أحمد صقر ، ونشره لأول مرة في القاهرة سنة ١٩٧٠ م .

٣ - تقي الدين أبو عمرو عثمان بن صلاح الدين ، المعروف بابن الصلاح الشهْرزُوري (المتوفى سنة ٦١٦ هـ) : كتاب معرفة أنواع علوم الحديث . وقد طبع لأول مرة طبع حجر في لكنو سنة ١٣٠٤ هـ ، ثم طبع بعنوان : « مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث » في القاهرة سنة ١٣٢٦ هـ ، وبومباي سنة ١٩٣٨ م . ونشره محمد راغب الطباخ في حلب سنة ١٣٥٠ هـ (٢) . ثم نشرته أخيراً الدكتورة بنت الشاطيء في مركز تحقيق التراث بالقاهرة سنة ١٩٧٦ م ، باسم : « مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح » .

٤ - بدر الدين بن جماعة (المتوفى سنة ٧٣٣ هـ) : تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم . نشره محمد هاشم الندوى ، في حيدآباد الدكن بالهند سنة ١٣٥٣ هـ .

(١) مجلة معهد المخطوطات ١٠/١٦٨

(٢) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٦/٢٠٢

٥ - بدر الدين الغزّيّ (المتوفى سنة ٩٨٣ هـ) : الدر النضيد
 فى أدب المفيد والمستفيد . نشر قسما منه الدكتور محمد الخولى ، فى
 الجزء العاشر من مجلة معهد المخطوطات .

٦ - عبد الباسط بن موسى العُلمويّ (المتوفى سنة ٩٨١ هـ) :
 المعيد فى أدب المفيد والمستفيد . نشر فى دمشق سنة ١٣٤٩ هـ . وهو
 اختصار للكتاب السابق : الدر النضيد للغزّي .

الفصل الثاني

جهود علماء العربية القدامى في التحقيق

ذكرنا من قبل أن شيوع « الوجادة » في القرن الرابع الهجرى ، هو الذى أدى إلى نشوء فن تحقيق النصوص عند علماء العربية . ولم يقتصر الأمر فى ذلك على الناحية العملية ، بل تعداه إلى التأليف النظرى فى قواعد هذا الفن .

وإننا لنعجب حقا ، حين نرى علماءنا القدامى ، يفتنون إلى كثير من المسائل التى يعالجها المحدثون فى تحقيق النصوص . وفيما يلي نماذج من هذه المسائل :

(١) المقابلة بين النسخ

إذا كان المحدثون يطلبون من المحقق جمع مخطوطات الكتاب الواحد ، والمقابلة بينها ، للخروج منها جميعا بنص مستقيم ؛ فقد سبق القدماء إلى ذلك أيضا . وهذا هو العلموى يقول عن طالب العلم : « عليه مقابلة كتابه بأصل صحيح موثوق به ، فالمقابلة متعينة للكتاب الذى يُرام النفع به . قال عروة بن الزبير لابنه هشام رضى الله عنهم : كتبت ؟ قال : نعم ، قال : عرضت كتابك ؟ أى على أصل صحيح ، قال : لا ، قال : لم تكتب . وقال الإمام الشافعى ويحيى بن أبى كثير : من كتب ولم يعارض ، أى يقابل ، كمن دخل الخلاء ولم يستنج (١) » .

(١) انظر : المعيد فى أدب المفيد والمستفيد ١٣٥ وانظر كذلك : الإلماع للقاضى

كما يقول القاضي عياض : « فليقابل نسخه من الأصل بنفسه حرفا حرفا ، حتى يكون على ثقة ويقين من معارضتها به ومطابقتها له ، ولا ينخدع في الاعتماد على نسخ الثقة العارف دون مقابلة ، نعم ولا على نسخ نفسه بيده مالم يقابل ويصحح ؛ فإن الفكر يذهب ، والقلب يسهو ، والنظر يزيغ ، والقلم يطغى (١) » .

وحين تختلف نسخ الكتاب الواحد في رواية النص ، فإن القدماء كانوا يصنعون بعض ما يصنعه المحدثون ، من اختيار نسخة هي الأم ، والإشارة في هوامش التحقيق إلى الزيادات والنقص واختلاف الرواية في النسخ الأخرى ؛ يقول القاضي عياض في باب ضبط اختلاف الروايات : « وأولى ذلك أن تكون الأم على رواية مختصة ، ثم ما كانت من زيادة الأخرى ألحقت ، أو من نقص أعلم عليها ، أو من خلاف تُخرج في الحواشي ، وأعلم على ذلك كله ، بعلامة صاحبه ، من اسمه أو حرف منه للاختصار ، لاسيما مع كثرة الخلاف والعلامات (٢) » .

ذلك هو موقف القدماء النظري من مسألة المقابلة بين النسخ ، للتوثق من صحة النص . وهذه هي بعض التماذج التطبيقية عند القدماء :

(أ) قال ابن خلكان في ترجمة الحميدى ، صاحب « جذوة المقتبس » إنه توفي سنة ٤٨٨ هـ ببغداد ، ثم قال : « وقال السمعاني في كتاب الأنساب ، في ترجمة الحميدى إنه توفي في صفر سنة ٤٩١ هـ ، رحمه الله تعالى . هكذا وجدته في المختصر الذى اختصره أبو الحسن على

(١) الإللاع ١٥٩

(٢) الإللاع ١٨٩

ابن الأثير الجزرى ، وكشفت عنه عدة نسخ ، فوجدته على هذه الصورة ؛ لأنى توهمت الغلط فى نسختى ، ولم أقدر على مراجعة الأصل الذى للسمعانى ، الذى هذا المختصر منه ؛ لأنه لا يوجد فى هذه البلاد . وبقى فى نفسى شىء من التفاوت بين التاريخين فإنه كبير . ثم إنى كشفت كتاب الذيل للسمعانى ، فوجدت فيه أن الحميدى المذكور توفى سنة ٤٨٨ هـ ... فلما وقفت فى الذيل على هذه الصورة ، علمت أن الغلط وقع من ابن الأثير فى المختصر ، إما لأن النسخة التى اختصرها كانت غلطا من الناسخ ، فتبع ابن الأثير ذلك الغلط ، ولم يكشفه من موضع آخر ، أو لأنه عبر من سطر إلى سطر ، كما جرت عادة النساخ فى بعض الأوقات ، والله أعلم أى ذلك كان (١) .

(ب) يقول المعرى عن البيت الذى يقول :

هى الخمر تُكْنَى الطَّلَاءَ كَمَا الذُّبُّ يُكْنَى أبا جَعْدَةَ

« وهو ينسب إلى عبيد بن الأبرص ، وربما وُجد فى النسخة من ديوانه ، وليس فى كل النسخ . والذى أذهب إليه أن هذا البيت قيل فى الإسلام ، بعدما حُرِّمَت الخمر (٢) . »

(ج) قال ياقوت فى « معجم الأدباء » فى ترجمة المفضل الضبى : « وله المفضليات ، وهى أشعار مختارة جمعها للمهدى . وفى بعض نسخها زيادة ونقص ، وأصحها التى رواها عنه أبو عبد الله بن الأعرابى (٣) . »

(١) وفيات الأعيان ١٨٣/٤

(٢) رسالة الغفران ٥١٣

(٣) معجم الأدباء ١٦٧/١٩

(٢) إصلاح الخطأ

إذا كان المحدثون من المحققين ، ينصون على ضرورة احترام النص ، وعدم الإقدام على تصحيح ما فيه من الخطأ ، إلا إذا تبين وجه الصواب فيه ، ووجوب الإشارة إلى ما كان في الأصل مما صححه المحقق ، فإن منهج القدماء لا يخرج كثيرا عن هذا الذى ينادى به المحدثون ؛ يقول القاضى عياض : « الذى استمر عليه عمل أكثر الأشياخ نقل الرواية ، كما وصلت إليهم وسمعوها ، ولا يغيرونها فى كتبهم ، حتى طردوا ذلك فى كلمات من القرآن ، استمرت الرواية فى الكتب عليها ، بخلاف التلاوة المجمع عليها ... لكن أهل المعرفة منهم ينهون على خطئها عند السماع والقراءة ، وفى حواشى الكتب ، ويقرءون ما فى الأصول على ما بلغهم . ومنهم من يجسر على الإصلاح . وكان أجراًهم على هذا من المتأخرين القاضى أبو الوليد الوقشى (١) » .

ولكن بعض هؤلاء المتقدمين ، كان يرى ضرورة إصلاح الخطأ الواقع فى الاقتباسات القرآنية ؛ يقول العلموى : « لا يجوز أن يصلح كتاب غيره بغير إذن صاحبه . وهذا محله فى غير القرآن ، فإن كان مغلوطاً أو ملحوناً فليصلحه (٢) » .

وقد تحدث بعضهم عن طريقة إصلاح النص والرموز المتبعة فى هذا الشأن ، ومنها يتبين مدى حرصهم على احترام النص ، وعدم جراتهم على إصلاح أخطائه بغير علم ؛ يقول القاضى عياض : « من

(١) الإلماع ١٨٥ - ١٨٦ وانظر كذلك مقدمة ابن الصلاح ٣٣٩

(٢) المعيد فى أدب المفيد والمستفيد ١٣١

شأن الخذاق المتقين العناية بالتصحيح ، والتضبيب ، والتمريض . أما التصحيح فهو كتابة : (صح) على الكلام أو عنده ، ولا يفعل ذلك إلا فيما يصح رواية ومعنى ، غير أنه عرضة للشك أو الخلاف ، فيكتب عليه : (صح) ؛ ليعرف أنه لم يغفل عنه ، وأنه قد ضبط وصح على ذلك الوجه .

« وأما التضبيب - ويسمى أيضا : التمريض - فيجعل على ماصح وروده كذلك من جهة النقل ، غير أنه فاسد لفظا أو معنى ، أو ضعيف ، أو ناقص ، مثل أن يكون غير جائز من حيث العربية ، أو يكون شاذا عند أهلها يأباه أكثرهم ، أو مصحفا ، أو ينقص من جملة الكلام كلمة أو أكثر ، وما أشبه ذلك ، فيمد على ما هذا سبيله خط ، أوله مثل الصاد ، ولا يُلْزَق بالكلمة المعلم عليها ، كيلا يظن ضربا ، وكأنه صاد التصحيح بمدتها دون حائتها ، كتبت كذلك ، ليفرق بين ماصح مطلقا من جهة الرواية وغيرها ، وماصح من جهة الرواية دون غيرها ، فلم يكمل عليه التصحيح . وكتب حرف ناقص على حرف ناقص ، إشعارا بنقصه ومرضه ، مع صحة نقله وروايته ، وتنبها بذلك لمن ينظر في كتابه ، على أنه قد وقف عليه ، ونقله على ما هو عليه ، ولعل غيره قد يخرج له وجها صحيحا ، أو يظهر له بعد ذلك في صحته مالم يظهر له الآن . ولو غير ذلك وأصلحه على ما عنده ، لكان متعرضا لما وقع فيه غير واحد من المتجاسرين الذين غيروا ، وظهر الصواب فيما أنكروه ، والفساد فيما أصلحوه (١) » .

(١) مقدمة ابن الصلاح ٣١٥ - ٣١٦

ويزيد العلموى الأمر شرحاً ، فيقول : « ينبغي أن يكتب على ماصححه وضبطه في الكتاب ، وهو في محل شك عند مطالعته ، أو تطرق احتمال الشك : (صح) صغيرة . ويكتب فوق ما وقع من التصنيف أو النسخ وهو خطأ : (كذا) صغيرة ، أى : هكذا رأيته ، ويكتب في الحاشية : (صوابه كذا) إن كان يتحققه ، أو : (لعله كذا) ، إن غلب على ظنه أنه كذلك . أو يكتب على ما أشكل عليه ، ولم يظهر له وجهه : ضبّة ، وهى صورة رأس صاد مهملة هكذا : (ص) ؛ فإن صح بعد ذلك وتحققه ، فيصلها بحاء فتبقى : (صح) . وأشاروا بكتابة الصاد أولاً ، إلى أن الصحة لم تكتمل ، وإلى تنبيه الناظر فيه على أنه مثبت في نقله غير غافل ، فلا يظن أنه غلط فيُصلِّحُه ... وقد تجاسر بعضهم ، فغيّر ما الصواب إبقاؤه (١) .

وقد علق « روزنتال » على نص العلموى السابق بقوله : « ينص العلموى على مبدأ وجوب احترام رواية المخطوط . ولست أذكر أنى عثرت في المدونات الإسلامية على مبدأ صريح يتعلق بهذا الأمر ، كالمبدأ الذى يقول به العلموى . ومما دفعه إلى هذا القول حرصه على سلامة النص الدينى (٢) .

ويروى القاضى عياض بسنده عن الإفليلي اللغوى ، فى تفسير رموز التصحيح والتضبيب قوله : « كان شيوخنا من أهل الأدب يتعاملون أن الحرف إذا كتب عليه : (صح) بصاد وحاء ، أن ذلك علامة

(١) المعيد ١٣٦ والدر النضيد ١٧٥

(٢) مناهج العلماء المسلمين ٦١

لصحة الحرف ؛ لئلا يتوهم متوهم عليه خلافاً ولا نقصاً ... وإذا كان عليه صاد ممدودة دون حاء كان علامة أن الحرف سقيم ؛ إذ وضع عليه حرف غير تام ، ليدل نقص الحرف على اختلال الحرف ؛ ويسمى ذلك الحرف أيضاً : ضبّة ، أى أن الحرف مقفل بها لا يتجه لقراءة ، كما أن الضبّة مقفل بها (١) .

وفي تطبيق هذا المبدأ في إصلاح الخطأ عند القدماء ، نكتفى بما صنعه الثعالبي مثلاً في يتيمته ؛ إذ أنشد لابن العميد قصيدة فيها :

أهديت نبرمة أهدت لآكلها كَرَبَ المطامير في آبٍ وَتُمُوزِ

ثم قال : « (نبرمة) هكذا في النسخة ، ولست أعرفها . وأظن أنها شيء يجمع من الحبوب ، ويدق ، ويعجن بجلاوة (٢) . ومع أن الثعالبي لم يفهم المقصود من النص ، فإنه لم يحاول إصلاح الكلمة !

* * *

(١) الإللا ع ١٦٩

(٢) يتيمة الدهر ١٧١/٣

(٣) علاج السقط

اعتياد كاتب المخطوط في القديم ، أنه إذا سقط منه شيء من النص سهواً ؛ ثم أراد أن يستدركه ، فإنه لا يقحمه بين السطور ، حتى لا يشوه جمال الصفحة ، وإنما يضعه على حاشية الصفحة ، ويشير إلى مكانه من النص بما يسمى « علامة الإلحاق » أو « علامة الإحالة » ، وهي عبارة عن خط رأسى مائل نحو اليمين ، إذا كتب الاستدراك على الحاشية اليمنى ، أو نحو اليسار ، إذا كتب الاستدراك على الحاشية اليسرى للصفحة .

ويقول في ذلك القاضي عياض : « أما تخريج الملحقات لما سقط من الأصول ، فأحسن وجوهها ما استمر عليه العمل عندنا (أى في المغرب والأندلس) من كتابة خط بموضع النقص ، صاعداً إلى تحت السطر الذى فوقه ، ثم يعطف إلى جهة التخريج فى الحاشية ، انعطافاً يشير إليه ، ثم يبدأ فى الحاشية باللِّحْق ، مقابلًا للخط المنعطف بين السطرين ، ويكون كتابها صاعداً إلى أعلى الورقة ، حتى ينتهى اللِّحْق فى سطر هناك أو سطرين أو أكثر على مقداره . ويكتب آخره : صح (١) » .

وكان القدماء يفرقون بين الحواشى ، التى هى من صلب النص ، وسقطت من الناسخ سهواً ، وتلك الحواشى التى يفسر بها الكاتب كلمة ، أو يوضح غامضاً ، أو يشير بها إلى رأى له ، بتلك العلامات أو المخطوط المنعطفة ، التى أشرنا إليها من قبل ؛ يقول القاضي عياض :

(١) الإلماع ١٦٢ وانظر : مقدمة ابن الصلاح ٣١٣ والدر النضيد ١٧٨

« وأما كل ما يكتب في الطرر والحواشي من تنبيه ، أو تفسير ، أو اختلاف ضبط ، فلا يجب أن يخرج إليه ، فإن ذلك يدخل اللبس ويحسب من الأصل ، ولا يخرج إلا لما هو من نفس الأصل (١) » .

* * *

(٤) علاج الزيادة

جرت عادة القدماء ، أنه إذا وقع في الكتاب زيادة ، أو كتب فيه شيء على غير وجهه ، تخيروا فيه بين ثلاثة أمور (١) :

الأول : الكشط وهو سلخ الورق بسكين ونحوها .

الثاني : المحو ، وهو الإزالة بغير سلخ إن أمكن ، وهو عندهم أولى من الكشط .

الثالث : الضرب عليه ، وهو أجود عندهم من الكشط والمحو ، لاسيما في كتب الحديث . وفي كيفية الضرب خمسة أقوال مشهورة :

(أ) أن يصل بالحروف المضروب عليها ، ويخلط بها خطأ ممتدا .

(ب) أن يكون الخط فوق الحروف منفصلا عنها ، منعطفًا طرفاه على أول المُبْطَل وآخره ، كالباء المقلوبة . ومثاله هكذا :
.....

(جـ) أن يكتب لفظه : (لا) أو لفظه : (من) فوق أوله ، ولفظه : (إلى) فوق آخره . ومعناه : « من هنا محذوف إلى هنا » .

(د) أن يكتب في أول الكلام المُبْطَل وفي آخره نصف دائرة .

ومثاله هكذا ٦ ٢

(هـ) أن يكتب في أول المُبْطَل وفي آخره صفرا ، وهو دائرة صغيرة . وهذا الصفر هو علامة النقطة في المخطوطات القديمة ؛ ولذلك

(١) انظر في ذلك : الإلماع ١٧٠ - ١٧١ ومقدمة ابن الصلاح ٣١٧ - ٣١٨

والمعيد ١٣٧ والدر النضيد ١٧٥

كان أبو عبيدة يسمى الضرب على الشيء الزائد بالنقط ؛ إذ ورد عنه ذلك في أمره لتلاميذه بحذف مازاده المفضل الضبي ، على نوادر أبي زيد ؛ فقد جاء في هذا الكتاب : « قال أبو حاتم : سألت عن هذه الأبيات أبا عبيدة ، فقال : انقط عليه ، هذا صنعه المفضل (١) » . وجاء في موضع آخر منه : « قال أبو حاتم : سألت أبا عبيدة عن هذا الشعر ، فقال لي : انقط عليه ، هذا من قول المفضل (٢) » .

وإذا تكررت كلمتان أو عبارتان سهوا ، فإن الضرب عادة يكون على الثانية منهما ؛ لوقوع الأولى صوابا في موضعها . وإن كان القاضي عياض يضع لذلك بعض الضوابط ، التي تحفظ للمخطوط رونقه وجماله ، فيقول : « وأرى أنه إن كان الحرف تكرر في أول السطر مرتين ، أن يضرب على الثاني ؛ لئلا يطمس أول السطر ويسحّم . وإن كان تكرر في آخر السطر وأول الذي بعده ، فليضرب على الأول الذي في آخر السطر . وإن كانا جميعا في آخر السطر ، فليضرب على الأول أيضا ؛ لأن هذا كله - من سلامة أوائل السطور وأواخرها - أحسن في الكتاب وأجمل له ، إلا إذا اتفق آخر سطر وأول سطر ، فمراعاة الأول من السطر أولى (٣) » .

* * *

(١) النوادر لأبي زيد ٥٨

(٢) النوادر لأبي زيد ١٦٤

(٣) الإلماع ١٧٢ وانظر : مقدمة ابن الصلاح ٣١٨

(٥) علاج التشابه بين بعض الحروف

في خطنا العربى بعض الحروف التى تتشابه فى الكتابة ، إذا عريت من النقط ، كالباء والتاء والتاء والنون والياء ، والجيم والحاء والحاء والذال والذال وغيرها ؛ ولذلك تفرق الكتابة بين كل مجموعة من هذه المجموعات المتشابهة ، بالنقط المفردة والمثناة والمثلثة ، فوق الحرف أحيانا وتحت أحيانا أخرى .

كما أن الكلمة العربية إذا أهمل ضبطها بالشكل ، صارت فى بعض الأحيان لغزا لا يحلُّه إلا فهم المعنى أولا ، لكى يقرأ القارئ قراءة سليمة .

ولذلك اهتم علماءنا القدامى فى كتبهم بالنقط والشكل اهتماما بالغاً ؛ حتى لا يؤدي إهمال الكتاب لهما فى بعض الأحيان إلى اختلاف القراءة ، وحدث اللبس ، ووقوع التصحيف والتحريف .

وقد جرت عادة السلف أن يضبطوا الكلمة بالحروف ؛ كقولهم : بالحاء المهملة ، والذال المهملة ، والتاء المثناة من فوق ، والياء المثناة من تحت ، والتاء المثلثة ، ونحو ذلك ، وأن يضعوا فى باطن الكاف الأخيرة كافاً صغيرة أو همزة ، وفى باطن اللام الأخيرة كلمة : (لام) وما شابه ذلك (١) .

يقول العلموى : « وإذا صحَّح الكتاب بالمقابلة على أصل

(١) انظر المعيد للعلموى ١٣٦ والدر النضيد ١٧٥

صحيح أو على شيخ ، فينبغي أن يُعجم المعجم ويُشكل المشكل ، ويضبط الملتبس ويتفقد مواضع التصحيف (١) .

وقد بالغ بعض القدماء فابتكروا علامات معينة ، تدل على إهمال نقط الحرف ، حتى لا يُظن أن الناسخ قد غفل عن نقطه ؛ يقول القاضي عياض : « وكما نأمره بنقط ما ينقط للبيان ، كذلك نأمره بتبيين المهمل ، بجعل علامة الإهمال تحته ، فيجعل تحت الحاء حاء صغيرة ، وكذلك تحت العين عينا صغيرة ، وكذلك الصاد والطاء والدال والراء ، وهو عمل بعض أهل المشرق والأندلس ... ومنهم من يقلب التَّقَط في المهملات ، فيجعله أسفل ، علامة لإهماله (٢) » .

كما يقول ابن الصلاح ، وهو يتحدث عن ضرورة الإعجام والضبط بالشكل في المخطوطات : « وكثيرا ما يتهاون بذلك الواثق بذهنه وتيقظه ، وذلك وخيم العاقبة ، فإن الإنسان معرض للنسيان . وأول ناس أول الناس (٣) . وإعجام المكتوب يمنع من استعجابه ، وشكله يمنع من إشكاله . ثم لا ينبغي أن يُتَعَنَّى بتقييد الواضح الذي لا يكاد يلتبس . وقد أحسن من قال : إنما يُشكَل ما يُشكَل (٤) » .

وهم يؤكدون ضرورة ضبط الأعلام ، ويقولون : « أولى الأشياء بالضبط أسماء الناس ؛ لأنه لا يدخله القياس ، ولا قبله شيء يدل عليه ، ولا بعده شيء يدل عليه (٥) » .

(١) المعيد ١٣٥ وانظر : الدر النضيد ١٧٢

(٢) الإلماع ١٥٧ وانظر كذلك : مقدمة ابن الصلاح ٣٠٥ والدر النضيد ١٧٤

(٣) يقصد آدم عليه السلام . وهو من قول الله تعالى : ﴿ ولقد عهدنا إلى آدم من قبل فنسى ولم نجد له عزما ﴾ (طه ١١٥/٢٠)

(٤) مقدمة ابن الصلاح ٣٠٣

(٥) الإلماع ١٤٩ والدر النضيد ١٧٣

(٦) صنع الحواشى

يقصد بالحاشية (Marginal note) الفراغ الموجود على جانبي الصفحة ، وهو شيء يختلف عن الهامش (Footnote) الذى يكون فى أسفل الصفحة . وفراغ الحواشى مهما كان كبيرا ، فإنه محدود المساحة ، على العكس من فراغ الهوامش ، الذى يمكن للكاتب أن يتحكم فى مساحته ، بحسب حاجته . « وفى عصر المخطوطات لا نجد أثرا للهوامش ، بعكس الحواشى ، التى كان المؤلف يترك لها فراغا على جانبي صفحة المخطوطة ... وفى عصر المخطوطات ، لا يكاد المؤلف نفسه ، يترك لنا حواشى ، بل هى من صنع غيره ، ممن قرأ الكتاب وعلق عليه ؛ إذ إن المؤلفين فى عصر المخطوطات كانوا يعلمون حق العلم أن كل شيء لا يدون فى المتن عرضة لأن يحذفه النساخ (١) » .

ومن أجل هذا كان المؤلفون يدرجون ما يعن لهم من تعليقات على النص فى صلب المتن ، وينبهون على ذلك ببعض العبارات التى تسبقها مثل : « تنبيه » أو « فائدة » أو « تعليق » أو « حاشية » ونحو ذلك .

غير أن قراء الكتب من العلماء ، كانت تعن لهم بعض الملاحظات على نصوصها هنا وهناك ، فكانت حواشى تلك الكتب مجالا لرصد هذه التعليقات ، ومن هنا وجب أن توضع الضوابط المختلفة لذلك ؛ يقول العلموى : « ولا بأس بحواشى من فوائد متعلقة به ، ولا يكتب فى آخره : (صح) ، بل ينبه عليه بإشارة للتخريج

(١) مناهج العلماء المسلمين ١١٠

بالهندي (١) مثلاً . وبعضهم يكتب على أول المكتوب في الحاشية :
 (ح) . ولا ينبغي أن يكتب إلا الفوائد المهمة المتعلقة بذلك الكتاب
 والمحل ، يمثل : تنبيه على إشكال ، أو احتراز ، أو رمز ، أو خطأ ، ونحو
 ذلك . ولا يسوّده بنقل المسائل والفروع الغريبة ، ولا يكثر الحواشي كثرة
 يظلم منها الكتاب (٢) .

* * *

(١) لعله يقصد الحساب الهندي ، وهي تلك الأرقام التي نعرفها ؛ لأنها هندية
 الأصل .

(٢) المعيد ١٣٩ وانظر : الدر النضيد ١٨٣

(٧) علامات الترقيم والرموز والاختصارات

لم تكن علامات الترقيم التي نستخدمها اليوم معروفة عند القدماء ، فلم يعرفوا الفاصلة ، والفاصلة المنقوطة ، وعلامات الاستفهام والتعجب ، وأقواس الاقتباس ، وغير ذلك ، مما نقلناه في العصر الحديث عن الغرب .

غير أنهم عرفوا مايقابل النقطة ، للفصل بين الكلامين ، وكانوا يسمونها دائرة ، وهي تلك الدائرة التي توجد في المصاحف فاصلة بين الآيات ، وقد استخدمت بعد ذلك لترقيم الآيات ، بوضع رقم الآية في داخلها ، ومن هنا نعرف السر في أن رقم الآية يقع بعدها ؛ لأنه يبدأ من الدائرة الأولى ، التي تقع بين الآية الأولى والثانية .

وقد أشار العلموى إلى هذه العلامة من علامات الترقيم ، بقوله : « وينبغي أن يفصل بين كل كلامين أو حديثين بدائرة ، أو قلم غليظ ، ولا يصل الكتابة كلها على طريقة واحدة ، لما فيه من عسر استخراج المقصود ، ورجحوا الدائرة على غيرها ، صورتها هكذا : ه (١) » .

ولا يعنى أنهم لم يعرفوا أقواس الاقتباس ، أنهم كانوا يتركون الاقتباسات تختلط بكلامهم ، ولكنهم كانوا يعبرون عن انتهاء الاقتباس بعبارات شتى ؛ مثل : هذا كلام فلان / هذه ألفاظ فلان / هذا قول فلان / هذا مقاله فلان / إلى هنا قول فلان / إلى هنا عبارة فلان / انتهى مذكره فلان / آخر كلام فلان / انتهى .

وكانوا يختصرون الكلمة الأخيرة بالألف والهاء (أ هـ) ، وقد شاع ذلك في المؤلفات المتأخرة ، كخزانة الأدب للبغدادى ؛ في مثل

(١) المعيد ١٣٨ وانظر : الدر النضيد ١٨٠

قوله : « قال ابن هشام في المعنى ... » وبعد بضعة سطور قال البغدادي : « أه كلام المعنى (١) » .

وعلى ذكر الاختصارات لم يمنع العلماء استخدامها في مؤلفاتهم ، بشرط أن يبينوا المراد منها في مقدمات كتبهم ؛ يقول العلموى : « ومن فعل شيئاً من ذلك (الاختصار) في تأليف ، بين اصطلاحه فيه ، ولا مشاحّة في الاصطلاح ، وبيان الاصطلاح في ديباجة الكتاب ؛ ليفهم الخائض فيه معانيها . وقد فعل ذلك جماعة من الأئمة لقصد الاختصار ونحوه (٢) » .

وهذا يذكرنا بما صنعه الفيروزابادي مثلاً في مقدمة القاموس المحيط ، حين وضع بعض الاختصارات وشرحها ؛ مثل : ج = جمع / م = معروف / ع = موضع / د = بلد / ه = قرية .

وقد شاع عند القدماء اختصار بعض عبارات تحمّل العلم ، التي شرحناها من قبل ، كاختصارهم « حدثنا » في : ثنا / نا . و « أخبرنا » في : أنا . و « حدثني » في : ثني ، ونحو ذلك .

وكانوا حين يسمعون الكتب على الشيوخ أو يقابلون النسخ ، يضعون في الدائرة التي عرفناها من قبل نقطة ، ويكتبون على الحاشية المجاورة كلمة : « بلغ » . يقول العلموى : « وإذا صحح الكتاب على الشيخ أو في المقابلة ، علّم على موضع وقوفه ببلغ ، أو بلغ العرّض ، أو غير ذلك مما يفيد معناه (٣) » .

* * *

(١) خزنة الأدب ٤٥٩/١

(٢) المعيد ١٣٩

(٣) المعيد ١٣٨ وانظر الدر النضيد ١٨٠

الفصل الثالث

نماذج من جهود علمائنا القدامى في التحقيق

لم يقتصر جهد القدماء من علمائنا ، على الدرس النظرى فى تحقيق النصوص فحسب ، وإنما يشهد الكثير من مؤلفاتهم بطول باعهم فى هذا الفن .

وسنختار هنا اثنين من أعلام هؤلاء المحققين ، لنرى شيئاً من جهودهم المشكورة فى هذا الميدان ؛ أولهما هو الوزير أبو عبيد البكرى الأندلسى (المتوفى سنة ٤٨٧ هـ ^(١)) فى كتابه : « اللآلى فى شرح أمالى القالى » . وثانيهما هو الإمام عبد القادر البغدادى (المتوفى سنة ١٠٩٣ هـ ^(٢)) فى كتابه : « خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب » .

أولاً : البكرى

يبدو البكرى فى كتابه : « اللآلى فى شرح أمالى القالى » محققاً من الطراز الأول ؛ فهو يترجم للرجال الذين ذكرهم القالى فى أماليه ، وينسب الشعر المجهول إلى قائله ، ويشير إلى حلوى الديوان منه أحياناً ، كما ينبه إلى بعض الشعر المصنوع ، وتعبير الرواية واختلافها ، واختلاف نسبة البيت ، أو اختلاف الرأى بين العلماء ، كما يشرح الغريب ، وينبه على وهم القالى فى بعض آرائه ، وغير ذلك مما يفيض به الكتاب .

(١) انظر : بغية الوعاة ٤٩/٢

(٢) انظر : الأعلام ١٦٧/٤

وفيما يلي بعض النماذج التي توضح ذلك كله وتبينه :

١ - تراجم الرجال :

(١ / ٦١) : « وذكر أبو علي خبِر عبد الملك مع امرأته عاتكة ، واستشهاده بشعر كثير . قال المؤلف : وهو كُثَيِّر بن عبد الرحمن بن الأسود ، وكانت أمه جُمُعة . وهو خزاعي رافضى المذهب ، يكنى أبا صخر من شعراء الدولة الأموية » .

(١ / ٧٧) : « وقال أبو علي في خطبة عتبة بن غزوان حين خطب . ع : هو عتبة بن غزوان بن الحارث بن جابر من بنى مازن ، وهو من المهاجرين الأولين ، شهد بدرًا وكان من الرماة المذكورين ، وهو افتتح الأبلّة ، واختطّ البصرة ، وتوفى في خلافة عمر » .

(١ / ٢٩٦) : « وأنشد أبو علي للبعيث ... ع : البعيث اسمه خدّاش ابن بشر بن خالد من بنى مجاشع بن دارم بن مالك ... وإنما سمي البعيث بقوله :

تَبَعْتُ مِنِّي مَا تَبَعْتُ بَعْدَمَا أُمِرْتُ قَوَايَ وَاسْتَمَرَّ عَزِيمَتِي
وهو شاعر إسلامي » .

٢ - نسبة الشعر المجهول :

(١ / ٢٩٤) : « وأنشد أبو علي :

كيف نومي على الفراش ولما تشمل الشّام غارة شعواء
ع : الشعر لعبيد الله بن قيس بن شريح ، أحد بنى عمرو بن عامر بن لؤي المعروف بابن قيس الرُقَيّات . وإنما نسب إلى الرُقَيّات ، لأنه كان يشبّ بثلاث نسوة اسم كل واحدة منهن رقية » .

(١ / ٢٩٩) : « وأنشد أبو علي :

إذا تَخَازَرْتُ وَمَايِي خَزَرَ

ع : هذا الرجز لأرطاة بن سُهَيْبَةَ ، وهو أرطاة بن زُفَر بن جزء بن شداد ، أحد بنى ميرة ... وأمه سهية كلبية ، وكانت أختيدة غلبت عليه ، وهو شاعر إسلامي .

٣ - الإشارة إلى خلو الديوان من البيت :

(١ / ١١٥) : « وأنشد أبو علي :

هَجُومٌ عَلَيْهَا نَفْسُهُ غَيْرَ أَنَّهُ البيت

ع : هذا الشاعر يصف بيض نعام . قال الجرمي : هو ذو الرمة . وليس هذا الشعر في ديوانه .

(١ / ١٤٦) : « وأنشد أبو علي :

إِلَيْكُمْ لَانَكُونُ لَكُمْ خَلَاةً وَلَا نَكَعُ التَّقَاوَى إِذْ أَحَالَا

ع : نسب غير واحد هذا البيت إلى الراعي ، ولم يرو لنا في قصيدته التي على هذا الوزن والروي .

٤ - التنبيه على أن البيت مصنوع :

(١ / ٣١) : « وأنشد أبو علي :

أَقْبَلَ سَيْلٌ جَاءَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ

قال المؤلف : لا تحذف الألف من اسم الله عز وجل إلا في الوقف . وقال أبو حاتم : هذا البيت مصنوع ، صنعه من لا أحسن الله ذكره ، يعني : قطربا .

٥ - التنبيه على تغيير الرواية واختلافها :

(١ / ١٠٩) : « وأنشد أبو علي للأجدع الهمداني :

وَسَأَلْتَنِي بِرِكَائِبِي وَرِجَالِهَا وَنَسِيتَ قَتْلَ فَوَارِسِ الْأَرْبَاعِ

ع : هكذا صحة إنشاده :

أَسَأَلْتِنِي بِنَجَائِبٍ وَرِحَالِهَا ...
 لا بركائبي ، كما أنشده أبو علي ؛ لأنها إنما سألته عن إبل القوم ونجائبهم ،
 وما غنم لهم ، لاعتن ركائب المسئول . وصحة إنشاده أيضا : أسألتني ،
 بالهمزة لا بالواو ، وهو أول الشعر .
 (١ / ١٤٠) : « وأنشد أبو علي :

أَقُولُ لِصَاحِبِي وَالْعَيْسُ تَحْدِي بِنَا بَيْنَ الْمُنِيفَةِ فَالضَّمَارِ
 أنشده أبو تمام للصَّمَّة بن عبد الله القشيري ، والد دريد . وروايته : بين
 المنيفة فالغمار . وروى أيضا : بين القبيلة فالعمار .

٦ - التنبيه على اختلاف نسبة البيت :

(١ / ١٦٦) : « وأنشد أبو علي :

سَأَشْكُرُ عَمْرًا مَاتَرَاحَتْ مَنِيَّتِي أَيَادِي لَمْ تُمْنَنْ وَإِنْ هِيَ جَلَّتْ
 ع : الشعر لأبي الأسود الدؤلي ... وقال الليثي (هو الجاحظ) : الشعر
 لمحمد بن سعيد ... وذكر علي بن الحسين (أبو الفرج الإصفهاني) أن
 الشعر لعبد الله بن الزبير الأسيدي .
 (١ / ٣٦١) : « وأنشد أبو علي :

لَيْسَتْ بِسَنِّهَاءَ وَلَا رُجْبِيَّةً وَلَكِنْ عَرَايَا فِي السَّنِينِ الْجَوَائِحِ
 ع : وهذا الشعر لسويد بن الصامت . وقد نسب إلى أحيحة بن
 الجلاح . والأول أثبت .

٧ - التنبيه على اختلاف العلماء في الرواية :

(١ / ٩٨) : « قال أبو علي : الشعب أكبر من القبيلة . قال المؤلف : كل
 الناس حكي الشعب بالفتح في القبيلة . والشعب بالكسر في الجبل ، إلا
 بُندارًا ، فإنه روى عن أبي عبيدة الكسر في القبيلة ، والفتح في الجبل . »

٨ - شرح الغريب :

(١ / ٢٠١) : « قال أبو علي في حديث الأعرابي الذي سئل عن بنيه ، فقال : **عَشْمَشَمَّ** وما غشمشم ، ولم يفسره . ع : وهو الذي يركب رأسه ولا يثنيه شيء . وقال فيه : **عَشْرَبَّ** وماعشرب ، ولم يفسره . وهو الغليظ الشديد » .

(١ / ٢٥٣) : « وأنشد أبو علي :

الباعِي الحربَ يسعى نحوها تَرِعاً حتى إذا ذاق منها جاجماً بَرَدَا
قوله : بَرَدَ ، معناه : ثبت . ومنه قولهم : بَرَدَ على فلان كذا ، أى : ثبت » .

٩ - التنبيه على وهم القائل :

(١ / ٥٦) : « قال المؤلف : هكذا رواه أبو علي : قيس بن رفاعه ، في أماليه . ورويته في إصلاح المنطق عن يعقوب : أبو قيس بن رفاعه ، وهو الصحيح واسمه دثار » .

(١ / ٢٦١) : « وأنشد أبو علي لأيمن بن حُرَيْم :

وصهباء جرجانية لم يَطْفُفَ بها حَنِيفٌ ولم تُنْعَرْ بها ساعةٌ قَدْرُ
قال المؤلف : والصحيح أن هذا الشعر للأقيشر . كذلك قال ابن قتيبة وغيره . وهو ثابت في ديوان شعره » .

* * *

ثانيا : البغدادى

يعد البغدادى مثالا طيبا للعالم الواسع الاطلاع على المكتبة العربية بفروعها المختلفة . وهو فى تحقيق النصوص لأُيَّارَى ؛ فهو يقابل بين النسخ ، ويجتهد فى تخرىج النص ، ويترجم للعلماء والشعراء تراجم وافية ، ويكمل أبيات الشعر ويخرجها ، وينسب الأبيات المجهولة ، ويشير إلى اختلاف الروايات فى البيت الواحد ، وغير ذلك مما ينادى به علماء هذا الفن فى العصر الحديث .

وفيما يلي بعض الأمثلة لذلك كله :

١ - المقابلة بين النسخ :

(١ / ٤٥٠) : « وأنشد :

إذا ابنُ أبى موسى بلاً بلَغْتِهِ فقام بفأسٍ بين وَصْلَيْكَ جازرٍ ...
وبلالا ينبغى أن يكون بالرفع ، لأنه بدل من ابن أو عطف بيان له .
وقد رأيت مرفوعا فى نسختين صحيحتين من إيضاح الشعر لأبى على الفارسى ، إحداهما بخط أبى الفتح عثمان بن جنى .

٢ - الاجتهاد فى تخرىج النص :

(١ / ٢٨١) : « ثم قال (ابن خلف) : وقد قيل إنه يجوز أن يكون (أسهل) اسما لموضع بعينه . أقول : قد فتشت كتب اللغة وكتب أسماء الأماكن ، كمعجم ما استعجم ، ومعجم البلدان ، فلم أجد له ذكراً فيها . »

٣ - تراجم العلماء والشعراء :

(١ / ٢٥) : « وأبو حنيفة الدينورى هو أحمد بن داود بن وند ، أخذ

عن البصريين والكوفيين . وأكثر أخذه عن ابن السكيت . وكان نحويا لغويا مهندسا منجما حاسبا راوية ثقة فيما يرويه ويحكيه . مات في جمادى الأولى سنة اثنتين وثمانين ومائتين » .

(١ / ١٠٥) : « والفرزدق هو فراس ، واسمه هَمَّام بن غالب بن صعصعة ... وهَمَّام بصيغة المبالغة من الهَمَّة ... والفرزدق ، قال صاحب العباب : قال الليث : الفرزدق الرغيف الذى يسقط فى التَّور ... وقال بعضهم : هو فتات الخبز ... وقال ابن فارس : هذه كلمة منحوته من فَرَزَّ ، ومن دَقَّ ؛ لأنه دقيق عجن ثم أفرزت منه قطعة ، فهى من الإفراز والدقيق » .

٤ - تكميل الأبيات وتخریجها :

(١ / ١١٨) : « وأنشد :

سَمَاءُ الإِلهِ فَوْقَ سَبْعِ سَمَائِيَا

وصدره :

له مارأت عينُ البصير وفوقه

وهذا البيت من قصيدة طويلة لأمية بن أبى الصلت » .

(١ / ٢٠٣) : « وأنشد : هُمُ دَرَجُ السُّيُولِ . هو قطعة من بيت ،

وهو :

أَنْصَبُ لِلْمَنِيَةِ تَعْتَرِيهِمْ رَجَالِي أَمْ هُمُ دَرَجُ السُّيُولِ

وهذا البيت لإبراهيم بن هرمة ، يبكى به قومه لكثرة من فقد منهم » .

(١ / ٤٧٦) خرج البغدادي بيت أنس بن مدركة الخثعمي :

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ لِأَمْرِ مَا يُسَوِّدُ مَنْ يَسُوِّدُ

فى كتاب سيبويه ، وشرح الإيضاح لأبى البقاء ، والخصائص لابن جنى ،

والتذكرة لأبى على الفارسي ، وفرحة الأديب لأبى محمد الغندجاني ،

وشرح أبيات سيبويه لابن خلف ، وجمهرة النسب لابن الكلبي !

٥ - نسبة الأبيات المجهولة :

(١٥ / ١) : « وأنشد :

يقول اليخني وأبغض العجم ناطقاً إلى ربنا صوت الحمار اليجدع
... وهذا البيت ثاني أبيات سبعة أوردها أبو زيد في نوادره لدى الخرق
الطهوي .

(١ / ٤٦) قال عن البيت :

ياما أميلح غزلاًنا شدن لنا من هؤلئكن الضال والسمر :
« وهذا البيت من جملة أبيات ذكرها ابن هشام في شرح شواهد ...
وروي العباسي في معاهد التنصيص عن بعضهم أنه من أبيات لبعض
الأعراب . وذكر في الدمية للباخرزي ، أنه أول أبيات ثلاثة لبدوي اسمه :
كامل الثقفي ... وقال العيني إنه من قصيدة للعرجي . ومنها :
بالله ياطيّبات القاع قلن لنا كيلاي منكن أم ليلي من البشر
وهذا البيت قد روي للمجنون ، ولذي الرمة ، وللحسين بن عبد الله .
والله أعلم » .

٦ - التنبيه على اختلاف الروايات :

في التعليق على قول ذي الخرق الطهوي :

أتاني كلام الثعلبي بن ديسق ففى أى هذا ويله يتترع
يقول البغدادى (١ / ١٦) : « قوله : أتاني كلام الثعلبي : هو بفتح
المثلثة وسكون العين المهملة كما في نوادر أبي زيد ، في نسخة قديمة
صحيحة ، نسبة إلى ثعلب بن يربوع أبي قبيلة ، لا بمثناة فوقية فغين
معجمة ، نسبة إلى تغلب بن وائل أبي قبيلة ، كما ضبطه بعضهم » .
(١ / ١٤٧) : « وأنشد :

لِيُبَيْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ
على أن الفعل المسند إلى ضارع حذف جوازاً ، أى يبيكه ضارع . وهو
على رواية : " (لِيُبَيْكَ) بالبناء للمفعول ، ويزيد نائب فاعل . وأما على
روايته بالبناء للفاعل ، ففاعله (ضارع) و (يزيد) مفعوله ، ولا حذف
ولا شاهد . وهذه الرواية هي الثابتة عند العسكري ، وعدّ الرواية الأولى
غلطاً ؛ فإنه قال في كتاب التصحيف فيما غلط فيه النحويون : ومما قلبوه
وخالفهم الرواة قول الشاعر . لبيك يزيد ضارع البيت . وقد رواه خالد
(ابن كلثوم الكوفي ؟) والأصمعي وغيرهما بالبناء للفاعل من البكاء
ونصب يزيد . ومثله في كتاب : فعلت وأفعلت لأبي حاتم السجستاني ،
قال : أنشد الأصمعي : لِيُبَيْكَ يَزِيدَ ضَارِعٌ ، أى بالبناء للفاعل ، ولم
يعرف : لِيُبَيْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ ، أى بالبناء للمفعول ، وقال : هذا من عمل
النحويين . »

The first part of the document discusses the importance of maintaining accurate records of all transactions. This includes not only sales and purchases but also any other financial activities that may occur. It is essential to ensure that all entries are properly documented and supported by appropriate evidence.

In addition, the document emphasizes the need for transparency and accountability in financial reporting. This involves providing clear and concise information to all stakeholders, including management, investors, and regulatory authorities. By doing so, the organization can build trust and credibility in its financial statements.

The second part of the document focuses on the internal controls and procedures that should be implemented to ensure the integrity of the financial data. This includes establishing a strong system of checks and balances, as well as regular audits and reviews. By implementing these controls, the organization can minimize the risk of errors and fraud, and ensure that its financial reporting is reliable and accurate.

Furthermore, the document highlights the importance of staying up-to-date with the latest accounting standards and regulations. This is particularly true in light of the rapid changes in the financial reporting environment. By staying current, the organization can ensure that its financial statements are compliant with all applicable requirements, and that they provide a true and fair view of its financial performance.

Finally, the document concludes by emphasizing the role of the accounting department in supporting the overall success of the organization. By providing accurate and timely financial information, the accounting department can help management make informed decisions and drive the organization's growth and profitability.

In summary, the document provides a comprehensive overview of the key principles and practices that should guide the organization's financial reporting and internal controls. By following these guidelines, the organization can ensure that its financial statements are reliable, accurate, and compliant with all applicable requirements, and that they provide a true and fair view of its financial performance.

البابُ الثاني
مناهجُ التحقيقِ عندَ المحدثينَ



تمهيد

عرفنا من قبل أن علماء الغرب قد اعتنوا بنشر نصوص الآداب القديمة : اليونانية واللاتينية ، منذ القرن الخامس عشر الميلادي ، حتى انتهى بهم الأمر إلى وضع قواعد وأصول علمية لنقد النصوص ، ونشر الكتب القديمة ، في خلال القرن التاسع عشر .

وقد تأثر بهم المستشرقون في نشرهم لأمّهات الكتب العربية ، في ذلك القرن وما بعده . ومن النماذج الطيبة التي لم تضنّ بوقت أو جهد في تحقيق تراثنا العربي من هؤلاء المستشرقين :

١ - وليم رايت (الإنجليزي) W.Wright الذي نشر « الكامل » للمبرد نشرة متقنة مزودة بالفهارس الدقيقة المستقصية ، وهو شاب في سن الرابعة والثلاثين ، وطبعه في ليزج سنة ١٨٦٤ م .

٢ - جوستاف يان (الألماني) G. Jahn الذي نشر شرح المفصل لابن يعيش ، في ليزج سنة ١٨٨٢ م . وكان (يان) هذا ضليعا في النحو العربي بدرجة مكنته من ترجمة كتاب سيبويه إلى الألمانية ترجمة دقيقة ، نشرت في برلين سنة ١٨٩٥ - ١٩٠٠ م .

٣ - هارتفيج ديرنبورج (الفرنسي) H.Derenbourg الذي نشر كتاب سيبويه في باريس في مجلدين ، ظهر أولهما سنة ١٨٨١ م ، والثاني سنة ١٨٨٩ م .

٤ - قستنفلد (الألماني) Wüstenfeld الذي نشر سيرة ابن هشام ، في ليزج سنة ١٨٩٩ م .

٥ - بيثان (الهولاندى) Bevan الذى نشر نقائض جرير والفرزدق ،
نشرة علمية ممتازة مزودة بالفهارس والتعليقات ، فى ليدن سنة
١٩٠٥ - ١٩٠٨ م .

٦ - تشارلس لايل (الإنجليزى) Ch. Lyall الذى نشر شرح
المفضليات لابن الأنبارى ، نشرة دقيقة مع ترجمة أمينة
بالإنجليزية ، فى بيروت سنة ١٩٢٠ م .

٧ - رودلف جاير (الألمانى) R. Geyer الذى نشر ديوان الأعشى الكبير
والأعشىين الآخرين فى كتاب سماه : « الصبح المنير فى شعر
أبى بصير » . وقد استخدم فى جمع أشعار هؤلاء الشعراء أكثر من
خمسمائة مصدر عربى مطبوع ومخطوط ، وطبعه فى لندن سنة
١٩٢٨ م .

وقد تأثر بهؤلاء المستشرقين بعض رجال الرعيل الأول من
المحققين العرب المحدثين ، من أمثال العلامة المرحوم أحمد زكى باشا ،
الذى حقق كتابى : « أنساب الخيل » و « الأصنام » لابن الكلبي ،
وطبعهما بمطبعة دار الكتب بالقاهرة سنة ١٩١٤ م ، وكانا من أوائل
الكتب التى كتب عليها كلمة : « تحقيق » لأول مرة .

* * *

المؤلفات الحديثة فى تحقيق التراث العربى

١ - أصول نقد النصوص ونشر الكتب ، للمستشرق الألمانى
« برجشتراسر » Bergsträsser وهو أول نص يؤلف باللغة العربية

- عن هذا الفن . وكان عبارة عن محاضرات ألقاها صاحبها على طلبة الماجستير ، بقسم اللغة العربية ، في كلية الآداب بجامعة القاهرة سنة ١٩٣١ م . ثم نشره تلميذه الدكتور محمد حمدى البكرى ، بالقاهرة سنة ١٩٦٩ م .
- ٢ - تحقيق النصوص ونشرها ، للأستاذ عبد السلام محمد هارون . وهو أول كتاب يظهر مطبوعاً باللغة العربية في هذا الفن ؛ فقد خرجت أولى طبعاته بالقاهرة سنة ١٩٥٤ م .
- ٣ - قواعد تحقيق النصوص ، للدكتور صلاح الدين المنجد . مقالة بالمجلد الأول من مجلة معهد المخطوطات العربية بالقاهرة سنة ١٩٥٥ م .
- ٤ - في أصول البحث العلمى وتحقيق النصوص ، للدكتور رمضان عبد التواب . مقالة بالمجلد الأول من مجلة « المورد » العراقية - بغداد سنة ١٩٧٢ م .
- ٥ - منهج تحقيق النصوص ونشرها ، للدكتور نورى حمودى القيسى ، والدكتور سامى مكى العانى - مطبعة المعارف ببغداد سنة ١٩٧٥ م .
- ٦ - تحقيق التراث : أساليبه وأهدافه ، للدكتور رمضان عبد التواب . مقالة بمجلة « قافلة الزيت » في عدد فبراير ١٩٧٦ م .
- ٧ - خواطر من تجارى فى تحقيق التراث ، للدكتور رمضان عبد التواب . مقالة بمجلة مركز البحوث بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - العدد الثانى ١٩٨٣ م .
- ٨ - تحقيق التراث العربى : منهجه وتطوره ، للدكتور عبد المجيد دياب - القاهرة ١٩٨٣ م .
- ٩ - مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربى ، للدكتور محمود محمد الطناحى - القاهرة ١٩٨٤ م .

الفصل الأول

كيفية تحقيق النص

عرفنا من قبل أن تحقيق النص يعنى رده إلى الصورة التي كان عليها عندما أصدره مؤلفه ، وهذا يعنى تصحيح ما أصاب كلمات النص من تحريف أو تصحيف ، وتبرئته مما زيد فيه أو نقص منه . وللوصول إلى هذا الهدف تتبع الخطوات التالية :

أولاً : جمع النسخ المخطوطة للنص

لتحقيق نص مالا بد من معرفة نسخته المخطوطة في شتى مكاتب العالم المختلفة . وللوصول إلى هذا الغرض ، لابد من الاطلاع على المصادر التالية :

١ - كتاب تاريخ الأدب العربى Geschichte der arabischen Litteratur لكارل بروكلمان C. Brockelmann وهو مستشرق ألماني ، ولد في عام ١٨٦٨ م ومات في ٦ مايو سنة ١٩٥٦ م بعد أن شغل مناصب رئيسية في جامعات « هاله » Halle و « برلين » Berlin و « برسلاو » Breslau وألف كثيرا من الكتب القيمة في اللغة العربية واللغات السامية . وكتابه : « تاريخ الأدب العربى » ليس كتابا في تاريخ الأدب بالمعنى المعروف ، وإنما هو تسجيل لكل ما وصل إلى علم صاحبه ، مما ألف باللغة العربية ، في جميع فروعها ، مادامت هذه المؤلفات موجودة ، مخطوطة كانت أو مطبوعة .

وقد كان الكتاب في بداية أمره جزأين ، نشرهما بروكلمان في :
« فايمار » Weimar في سنة ١٨٩٧ - ١٩٠٢ م ، ثم نشر ذيلًا للكتاب
في ثلاثة أجزاء ، أولهما في ليدن سنة ١٩٣٧ م ، والثاني في ليدن سنة
١٩٣٨ م ، والثالث في ليدن سنة ١٩٤٢ م . ثم نقح الجزأين
الأصليين ، ونشرهما مرة أخرى ، بعد أن وضع أرقام الطبعة الأولى على
هامش الطبعة الجديدة ، وطبع الجزء الأول في ليدن سنة ١٩٤٣ م ،
والثاني في ليدن سنة ١٩٤٩ م .

ولكى يؤلف بروكلمان هذا الكتاب الضخم ، كان عليه أن يفرغ
جميع فهارس المكتبات التي ظهرت وهو حي ، في بطاقات يكتب فيها
اسم الكتاب ومؤلفه ورقمه في المكتبة التي يوجد بها ، إن كان مخطوطا ،
وتاريخ طبعه ومكان الطبع ، إن كان الكتاب مطبوعا . وكان عليه بعد
ذلك أن يبحث عن ترجمة صاحب الكتاب في كتب التراجم
والطبقات ، وقد راجع من أجل ذلك الكثير من الكتب والمقالات
العلمية ، التي ظهرت عن التراث العربي ، في مختلف المجالات ، ثم كان
عليه بعد ذلك أن يصنف هذه البطاقات ، بحسب العصور التاريخية ، وفي
كل عصر بحسب الموضوعات المختلفة التي ألف فيها باللغة العربية ، وفي
كل موضوع من الموضوعات ، يتحدث عن الأشخاص الذين كان لهم
جهود في هذا الموضوع ، مرتبا إياهم - في مدارسهم أحيانا - ترتيبا
زمينا .

وقد قسم بروكلمان كتابه إلى أربعة كتب ، خصص الكتاب الأول
منها للأدب العربي منذ بدايته حتى أواخر العصر الأموي سنة ١٣٢ هـ .
والكتاب الثاني لبداية العصر العباسي إلى سقوط بغداد في يد المغول سنة

٦٥٦ هـ (وهو مقسم على فترتين ، الأولى تنتهى حوالى سنة ٤٠٠ هـ) . والكتاب الثالث يبدأ من حكم المغول حتى سنة ٩٤٩ م (وهو مقسم على ثلاث فترات ، الأولى حتى فتح مصر على يد السلطان سليم الأول سنة ٩٢٣ هـ . والثانية حتى حملة نابليون على مصر سنة ١٧٩٨ م . والثالثة من حملة نابليون على مصر سنة ١٧٩٨ م حتى العصر الحاضر) . والكتاب الرابع خاص بالأدب العربى الحديث فى مصر منذ الاحتلال الإنجليزى ، وكذلك فى سوريا والمهجر والعراق والجزيرة العربية والمغرب .

ويلاحظ أن الجزأين الأصليين يحتويان على نفس موضوع الجزأين الأول والثانى من أجزاء الذيل ، فعلى المحقق أن يراجع ماكتب عن أى موضوع فى مكانه فى الجزأين الأصليين ، ثم يقرأ الزيادات والتصويبات فى الموضوع نفسه فى الجزأين الأول والثانى من أجزاء الذيل . وقد أشار بروكلمان فى أجزاء الذيل إلى أرقام صفحات الجزأين الأصليين ، بحيث يسهل على الباحث العثور على الموضوع الذى يريده بسهولة .

هذا وينتهى الكلام فى الجزأين الأصليين ، والأول والثانى من الذيل بانتهاء فصول الكتاب الثالث من تبويب المؤلف الذى عرفناه من قبل . أما الكتاب الرابع وموضوعه : « الأدب العربى الحديث » ، فيختص به الجزء الثالث من أجزاء الذيل . ويحتوى هذا الجزء - بالإضافة إلى ذلك - على ثلاثة فهارس مهمة للكتاب كله بأجزائه الخمسة . والفهرس الأول منها لأسماء المؤلفين . والثانى لأسماء الكتب . والثالث لأسماء الناشرين والمحققين الأوربيين . وقد رتبنا الأسماء فى كل فهرس على نظام الأبجدية اللاتينية .

ويشير بروكلمان في الفهارس إلى الأجزاء الأصلية بالحرف (G) اختصاراً لكلمة : Grundwerk بالألمانية ، ومعناها : « الكتاب الأصلي » ، كما يشير إلى أجزاء الذيل بالحرف (S) اختصاراً لكلمة : Supplement بمعنى : « ذيل » أو « ملحق » . فإذا وجدنا أمام اسم : « عبد الملك بن قريب الأصمعي » الرموز التالية : G I 104; S I 163 كان معنى هذا أن الأصمعي يوجد عنه كلام في صفحة ١٠٤ من الجزء الأول الأصلي ، و صفحة ١٦٣ من الجزء الأول من الذيل .

وقد ترجم المرحوم الدكتور عبد الحلیم النجار ثلاثة أجزاء من هذا الكتاب إلى العربية ، مدججا الأصل في الذيل ، ونشرتها دار المعارف بالقاهرة سنة ١٩٥٩ - ١٩٦٢ م ، كما ترجم الرابع والخامس والسادس إلى العربية كذلك الدكتور رمضان عبد التواب بالاشتراك مع المرحوم الدكتور السيد يعقوب بكر ، بإدماج الأصل في الذيل أيضا ، ونشرت دار المعارف هذه الأجزاء بالقاهرة سنة ١٩٧٥ - ١٩٧٧ م . وتمثل هذه الأجزاء المترجمة كلها ثلث الكتاب الأصلي .

٢ - تاريخ التراث العربي Geschichte des arabischen Schrifttums لفؤاد سزكين ، وهو أحد الأتراك الذين يشتغلون بالدراسات العربية ، وهو من تلامذة المستشرق الألماني « هلموت ريتز » H. Ritter ويعمل الآن أستاذا لتاريخ العلوم بجامعة فرانكفورت . وقد طاف بكثير من مكاتب العالم ، التي لم تفهرس كتبها حتى صدور كتاب بروكلمان ، وقام هو بفهرسة المخطوطات الموجودة بها ، وابتدأ يخرج كتابه في عام ١٩٦٧ م . وقد صدر منه حتى الآن تسعة مجلدات كبار ، تغطي تاريخ الفترة الأولى حتى حوالي سنة ٤٠٠ هـ . وقد ترجم المرحوم الدكتور فهمي أبو الفضل قدراً كبيراً من المجلد الأول ، ونشره في جزأين بالاشتراك مع الدكتور محمود حجازي .

٣ - فهارس المكتبات التي بها مخطوطات عربية . وبعض هذه الفهارس « غاص بالمعلومات المفيدة ، والآراء القيمة عن كل الكتب ، كالفهارس القديمة لدور الكتب في أوربا ، وأوسعها وأقدمها : الفهرست الكبير للكتب العربية المحفوظة في دار الكتب البروسية في برلين ، الذي ألفه أهلوت ، وهو عشرة مجلدات كبيرة القطع والحجم . وبعض فهارس الشرق . ومن الفهارس ما يقتصر على ذكر مادون على غلاف الكتب ، كاسم المؤلف وعنوان الكتاب ، ومع ذلك فإن تلك البيانات تكون ناقصة أحيانا ، وغير دقيقة في أكثر الحالات ، وأحيانا تزداد أخطاء أخرى عند استنساخ العناوين والأسماء . ومن هذا الجنس من الفهارس أكثر ما طبع في الشرق ، كفهارس جوامع الآستانة التي لا يوثق بها (١) .

٤ - سؤال أهل العلم عما يعرفونه من نسخ الكتاب المراد نشره . ويمكن أن يفيد هذا الطريق في معرفة أماكن المخطوطات التي لم تدرج في فهرس من الفهارس المنشورة . ويضرب « برجشتراسر » على ذلك مثلا بكتاب : « إرشاد الأريب إلى معرفة الأريب » لياقوت الحموى (المتوفى سنة ٦٢٦ هـ) الذي نشره « مرجليوث » ، فإنه عندما بدأ بنشره ، لم يكن لديه إلا قسم منه قريب من نصفه ، ثم حصل على باقى الكتاب بسؤال رجال العلم ، فوصل إليه بعضه من بيروت ، وبعضه من الهند ، ولم تكن واحدة منها مذكورة في أى فهرست (٢) .

(١) أصول نقد النصوص لبرجشتراسر ٨٩ ٩٠

(٢) أصول نقد النصوص لبرجشتراسر ٩٢

ويحسن بالمحقق أن يدرس النسخ المخطوطة للكتاب قبل جمعها أولاً ، عن طريق وصف الفهارس لها ؛ فقد يرى مثلاً من هذا الوصف أن بعض مخطوطات الكتاب قد نقل عن بعضها الآخر ، وعندئذ فلا داعي للحصول عليها كلها ، بل يكفي في هذه الحالة استخدام الأمهات فحسب ، إلا إذا كان بعض النسخ الحديثة ، قد كتبها علماء معروفون ، أو سمعت على علماء مشهورين ؛ ففي هذه الحالة لابد من الحصول على هذه النسخ كذلك . وإذا كان الكتاب نسخة وحيدة ، فلا يضير تحقيقه بالاعتماد على هذه النسخة وحدها . إما إذا كان للكتاب أكثر من مخطوطة ، فمن الخطورة الاعتداد على نسخة واحدة من نسخته ؛ لأننا لا نضمن أن تكون هذه النسخة مستوفية لكل النص الذي كتبه مؤلف الكتاب .

ولا بد من معرفة الطبقات السابقة للكتاب ، إن كان قد نشر من قبل ، ويعيننا على ذلك الاطلاع على الفهارس والمعاجم المصنفة للكتب المطبوعة ؛ مثل كتاب : « اكتفاء القنوع بما هو مطبوع » لإدوارد فنديك ، المنشور بالقاهرة سنة ١٨٩٦ م . وكذلك : « معجم المطبوعات العربية والمعربة » ليوسف إيلان سركيس ، وهو شامل لأسماء الكتب المطبوعة في الأقطار الشرقية والغربية ، وأسماء مؤلفيها ، ولمعة من ترجمتهم ، من يوم ظهور الطباعة إلى سنة ١٩١٩ م . وهو مطبوع في جزأين بالقاهرة سنة ١٩٢٨ - ١٩٣٠ م . كما يفيد في ذلك أيضاً الاطلاع على فهارس الكتب المطبوعة المحفوظة في دور الكتب ، ومنها : « النشرة المصرية للمطبوعات » التي يصدرها قسم الإيداع القانوني بدار الكتب المصرية من عام ١٩٥٦ م . فإن كان الكتاب قد سبق نشره ، نقدنا هذه النشرة ، فإن ثبت لنا أن الناشر قد استخدم في نشرته جميع

النسخ الموجودة للكتاب ، وأنه قد اتبع في إخراجها الطرق العلمية للنشر ، اكتفينا بهذه النشرة . أما إذا كان الكتاب لم ينشر من قبل ، أو كانت نشرته فاسدة لسبب أو لآخر (١) ، استحق عنايتنا به ، وقيامنا بنشره .

وإذا كان للكتاب الذى نريد نشره نسخ خطية كثيرة ، كان الفيصل فى ترتيب هذه النسخ من حيث الأهمية ، واختيار الأمهات منها ، ثلاثة أمور :

١ - قدم النسخة ويعرف ذلك من التاريخ المدون على آخرها ؛ ومن أمثلة ذلك كتاب : « التعازى والمراثى » لأبى العباس المبرد (المتوفى سنة ٢٨٥ هـ) فله نسختان خطيتان ، إحداهما قديمة محفوظة فى دير الاسكوريال بمدريد . وقد نسخت فى العشر الأوسط من جمادى الآخرة سنة ٥٦٣ هـ . والثانية أحدث منها ، وهى محفوظة بالخزانة العامة للرباط بالمغرب ، وقد نسخت فى مستهل ذى الحجة سنة ٧٥٧ هـ .

ومما يعرف به قدم النسخة كذلك : شكل ورقها ، وخصائص خطوطها ، والحكم فى هذين الأمرين حكم تقريبي ؛ لأنه لا توجد عندنا ميزات قاطعة بانتماء هذه المخطوطة أو تلك إلى عصر معين على وجه التحديد ، اعتمادا على شكل الورق أو نوع الخط ، فإنه على الرغم من كثرة الدراسات التى تمت فى هذا الميدان ، فإنها غير كافية ، ومن الواجب « أن تُستقصى كل هيئة من هيئات الخط العربى المستعملة ، وتُميّز عن غيرها ، وتقسم تبعا لأسلوبها وقدمها ، والجهات التى

(١) انظر : أصول نقد النصوص لبرجشتراسر ٨٩

استعملت فيها ، بل إنه من الواجب أن يبحث عن كل حرف ، وتستقصى كل صورة من صوره المختلفة في الكتب ، وأن يعين متى وأين كانت تلك الصور مستعملة ، ولابد من إعداد كتاب مؤلف في تلك الحروف بالصور الشمسية ، التي يبين فيها صور تلك الحروف على اختلافها (١) .

ويهمنا هنا أن نذكر أن « قدم النسخة لا يشكل بالضرورة مبرراً لا تحاذها أمّا ، ما لم يكن هناك من الدواعي ، ما يجعلها قادرة على قيامها مقام نسخة الأم ؛ فقد تكون نسخة حديثة ودقيقة ، أنفع من الاعتماد على نسخة قديمة مشحونة بالأخطاء ، مملوءة بالتصحيف والتحريف . ومن الجائز أن تكون النسخة الحديثة منقولة عن أصل قديم ، ضبطت روايته ، وصححت قراءته ، بطريق السماع أو الرواية . وفي هذه الحالة تصبح النسخة الحديثة أصلاً ، وتعتمد الأخرى أو الأخرى للمقابلة والتصويب والتصحيح (٢) » .

٢ - علم الناسخ فقد تكن هناك نسخة قديمة ، غير أن ناسخها جاهل كثير الخطأ والتصحيف والتحريف ، بجوار نسخة أخرى حديثة ، غير أن ناسخها عالم جليل ، مشهود له بالدقة وتحري الصواب . وعندئذ لابد للمحقق أن يعدّ هذه النسخة الحديثة أمّا يعتمد عليها في نشر الكتاب .

ومن أمثلة المخطوطات الجيدة ، التي كتبها بعض العلماء المشهود

(١) أصول نقد النصوص ٨٢ - ٨٣

(٢) منهج تحقيق النصوص ١١

لهم بطول الباع في العلم والدقة والضبط ، ذلك المجموع الذي كتبه بخط يده العالم اللغوى المشهور : أبو منصور الجواليقى (المتوفى سنة ٥٣٩ هـ) ، والمحفوظ بدير الإسكوريال بمدريد ، تحت رقم ١٧٠٥ والذى يحتوى على ثمانية كتب هى : أسماء خيل العرب وفرسانها ، لابن الأعرابى ، ونسب الخيل فى الجاهلية والإسلام وأخبارها ، لابن الكلبي ، والإبل والشاء ، للأصمعى ، والأمثال لأبى عكرمة الضبى ، ونسب عدنان وقحطان ، للمبرد ، ومايذكر ويؤث من الإنسان واللباس ، لأبى موسى الحامض ، والأمثال لمؤرج السدوسى .

وقد نشرت أنا منه كتب أبى موسى الحامض ، ومؤرج ، وأبى عكرمة الضبى .

٣ - كآل النسخة : فقد تكون هناك نسخة قديمة ، أو بخط عالم من العلماء ، غير أنها مخرومة ، أى تنقص عدة أوراق من أولها أو وسطها أو آخرها ، فيفضلها عندئذ نسخة كاملة للكتاب ، تحتفظ بنصه كاملا بلا نقصان .

ومن أمثلة ذلك : كتاب « الغريب المصنف » ، فله مخطوطات كثيرة أقدمها مخطوطة محفوظة فى مكتبة « الأمبروزيانا » بميلانو ، وقد كتبت فى جمادى الأولى سنة ٣٨٤ هـ ، وعدد أوراقها ٢٠٤ ورقة ، عدا الورقة السابقة على صفحة العنوان ، وبها خروم فى خمسة مواضع مختلفة ، تقدر بثلاث وعشرين ورقة (١) . ومن أجل هذا تفضلها نسخة الأحمدية

(١) يظهر أن « جريفنى » Griffini لم يفحص هذه المخطوطة جيدا ، حين قال عنها إنها كاملة الصفحات (ZDMG Lxix 72,1) ولا نطن أن هذه الخروم قد حدثت فى المخطوطة بعد وصفه لها بزمن ؛ لأنه صور منها عدة صفحات (Tafel vi-xv) ومن بينها الصفحة الأخيرة ، ومنها يظهر أن المخطوطة كما رآها ، مكونة من ٢٠٤ ورقة .

بتونس ، المكتوبة سنة ٤٠٠ هـ ؛ لأنها كاملة النص ، وإن كانت أحدث منها .

وليحذر المحقق من الخروم الوهمية ، التي يحدثها في بعض الأحيان اضطراب ترتيب أوراق المخطوطة ؛ فقد ظن مثلا « سكيّا باريللي » المحقق الأول لكتاب : « قواعد الشعر » لثعلب ، أن بالكتاب خرما في خمسة مواضع ، لم يتصل فيها سياق الكلام . وما درى هذا المستشرق أن السبب في ذلك هو خروج ورقتين من أوراق الكتاب ، وعودتهما إلى مكانيهما من الكتاب مقلوبتين ظهراً لبطن ، فأحدث ذلك انقطاع سياق الكلام في هذه المواضع الخمس (١) .

غير أن اختلاف النسخ في الزيادة والنقصان ، ولا يعنى دائما أن بالناقصة خروما ، فقد يكون سببه أن المؤلف الواحد ، قد يؤلف كتابه عدة مرات فيزيد في بعضها وينقص منها ؛ فقد « ذكر بعض من انتصر للديمرتي ، أن الوفّر في معنى الشعر ، ذكره الأصمعي في بعض ما أملاه من تسمية خلق الإنسان ، وذكر أنه أملاه خمس عشرة مرة ، فكل نسخة من إملائه ، تخالف سائر النسخ في نقص أو زيادة (٢) » .

وتسمى هذه الإملاءات المختلفة للكتاب الواحد بالإبرازات (٣) ، وتطابق الإبرازة في زماننا هذا إحدى طبعات الكتاب الواحد ، فكثير من

(١) انظر : مقدمة تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب لكتاب قواعد الشعر

لثعلب .

(٢) انظر : الحماسة بشرح التبريزي ٦٧

(٣) انظر في ذلك : أصول نقد النصوص ٢٦ - ٢٧

الكتب العربية أبرزت أكثر من مرة ، وبينها فروق ؛ لأن المؤلف بعد إبراز كتابه أول مرة ، داوم على تصحيحه ، وتوسيع مضمونه ، وإضافة الملحقات إليه .

وفي حالة اختلاف الإبرازات ، يجب على المحقق أن يختار واحدة منها ، ولا يمزجها بغيرها . ولوضع ذلك لأحدث شيئا لم يكن موجودا من قبل ؛ لأن وظيفته العلمية ، هي المحافظة على كل ما يروى بلا استثناء .

وللمحقق أن يؤثر النسخة التي أبرزها المؤلف بنفسه ، على تلك التي أبرزت بعد وفاته ، ويؤثر المسهبة على المختصرة ، والمصححة على التي فيها خلل ؛ فإن كانت هناك إبرازتان كل واحدة منهما مهمة ، والفرق بينهما كبير ، لا يمكن إيضاحه بإيجاز ، فالأولى نشرهما جميعا .

ومن أمثلة ذلك : كتاب « الإبل » للأصمعي ؛ فقد عثر « هفتر » على إبرازتين مختلفتين اختلافا كبيرا من هذا الكتاب ، فنشرهما الواحدة بعد الأخرى ، في مجموعته المسماة : « بالكز اللغوى فى اللسن العربى » .

ومن أمثلة ذلك أيضا كتاب : « البيان والتبيين » للجاحظ ، فقد ذكر ياقوت أنه « نسختان : أولى وثانية ، والثانية أصح وأجود (١) » . وترتب النسخ المخطوطة للكتاب الواحد ، من حيث علو الدرجة ، على النحو التالى .

(١) معجم الأدباء ١٦/١٠٦

أولا : النسخة التي بخط المؤلف ، فهي أعلى النسخ على الإطلاق . وتمتلىء المكتبة العربية بكثير من المخطوطات ، التي وصلت إلينا بخطوط مؤلفيها . ومن أمثلة ذلك : كتاب « فض الختام عن التورية والاستخدام » لصلاح الدين خليل بن أيك الصفدى (١) (المتوفى سنة ٧٦٤ هـ) ، وكذلك جزء من كتاب : « الوافي بالوفيات » للصفدى أيضا ، في دار الكتب الظاهرية بدمشق (٢) .

« وهنا تعرض مشكلة المسودات والمبيّضات ، وهو اصطلاح قديم جدا . ويراد بالمسودة : النسخة الأولى للمؤلف ، قبل أن يهدبها ويخرجها سوية . أما المبيّضة ، فهي التي سويت ، وارتضاها المؤلف كتابا يخرج للناس في أحسن تقويم . ومن اليسير أن يعرف المحقق مسودة المؤلف بما يشيع فيها من اضطراب الكتابة ، واختلاط الأسطر ، وترك البياض ، والإلحاق بحواشى الكتاب ، وأثر المحو والتغيير ... إلى أمثال ذلك (٣) » .
ومن أمثلة المسودات ماروى لنا من أن ابن دريد ألف « كتاب أدب الكاتب على مثال كتاب ابن قتيبة ، ولم يجرده من المسودة فلم يخرج (٤) » .

ومن المسودات التي بقيت لنا : مخطوطة « النصيحة التامة للخاصة والعامة » لمحمد بن أحمد الحنفى العلافى (من علماء القرن

(١) انظر : S. A. Bonebakker, Some Early Definitions of the Tawriya, Paris 1966

(٢) انظر : نصره الثائر على المثل السائر للصفدى ٣٠

(٣) انظر : تحقيق النصوص ونشرها لعبد السلام هارون ٣٢

(٤) إنباه الرواة ٩٧/٣

العاشر الهجرى) بمكتبة نور عثمانية فى استانبول برقم ٤٨٨٤ وهى عبارة عن ترتيب كتاب : « ماتلحن فيه العامة » لعلى بن حمزة الكسائى ، على الحروف الهجائية . والدليل على أنه المسوّد وجود بعض الفراغات فى بعض الحروف الهجائية ، ووجود زيادات على الهامش لضيق المكان فى بعض الحروف الأخرى .

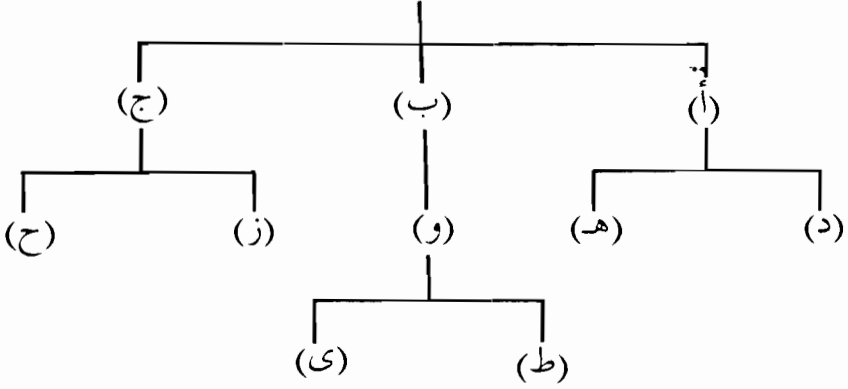
ثانيا : النسخة المقرّوة على المؤلف .

ثالثا : النسخة المنقولة عن نسخة المؤلف ، أو المقابلة بنسخته .

رابعا : النسخة التى كتبت فى حياة المؤلف . وهذه يمكن معرفتها من تاريخ النسخ ، أو من عبارة الناسخ عن مؤلفها ، حين يقول بعد ذكر اسمه : « أطال الله عمره » أو « أدام الله توفيقه » مثلا . وذلك على العكس من قوله مثلا عن المؤلف : « رحمه الله تعالى » أو « غفر الله له » أو ما أشبه ذلك ، فإنه يدل على أن المؤلف كان حين نسخ الكتاب ، قد توفى إلى رحمة الله تعالى .

ويمكن للمحقق بعد أن يفحص كل نسخ الكتاب ، أو يقرأ وصف الفهارس المختلفة لهذه النسخ ، أن يصنفها فى مجموعات تبين تعلق إحداها بالأخرى ، أو ابتعادها عنها فى طريق الرواية ؛ وعندئذ يستطيع أن يصنع مايسمى بشجرة الرواية ، التى يظهر فيها بوضوح النسخ الأصول والفروع ، أو الأمهات والنسخ الثانوية . وتمثل لذلك فيما يلى بكتاب منه عشر نسخ فى مكتبات العالم :

الأصل المفقود



ومن هذه الشجرة يتضح لنا أن النسخ الأمهات هي : (أ)
و (ب) و (ج) . أما باقي النسخ ، فهي نسخ ثانوية منقولة عن هذه
الأمهات .

ويعد من النسخ الثانوية كذلك : الشروح المتضمنة للمتون ،
وكذلك الاقتباسات في الكتاب عن غيره ، أو اقتباسات غيره منه ؛
فكتاب ككتاب « المفصل في النحو » للزمخشري ، يعدّ من نسخه
الثانوية ، ما يوجد من متنه في شرح ابن يعيش النحوى له . وكتاب آخر
ككتاب « لحن العوام » للزبيدي ، يعدّ من نسخه الثانوية ما اقتبسه هو
عن كتاب سيويه ، وما نقله عنه الصفدى في كتابه : « تصحيح
التصحيح وتحرير التحريف » .

ثانيا : توثيق عنوان الكتاب ، ونسبته إلى مؤلفه

لكي يطمئن المحقق إلى صحة عنوان الكتاب ، لابد له من الرجوع إلى ما ألفه صاحبه من كتب ، « فربما عرض لذكر هذا المؤلف في خلال مؤلفاته الأخرى ، أو عرض لذكره في مقدمة الكتاب ، التي بين فيها أسباب تأليفه ، أو الرجوع إلى الكتب المؤلفة في بابه ، وتأخرت عنه ، لعلها اقتبست منه ، أو أشارت إليه ، أو الانتفاع من كتب التراجم التي عقدت له ترجمة خاصة ، فأشارت فيها إلى مصنفاته ، أو كتب الفهارس التي وقفت عند مجاميع الكتب في أبوابها ؛ مثل : فهرست ابن النديم ، وابن خير الإشبيلي ، وكشف الظنون ، والمؤلفات الأخرى التي بعرضت لبعض الكتب من خلال حديثها عن فن من الفنون ؛ مثل مقدمة المخصص لابن سيده ، ومقدمة شرح الشواهد الكبرى للعيني ، ومقدمة شرح شواهد المغنى للسيوطي ، ومقدمة خزانة الأدب للبغدادى (١) » ، وإقليد الخزانة للميمنى ، وغير ذلك .

وعدم ذكر الكتاب في كتب التراجم والطبقات ، لا يصح وحده أن يكون مؤديا إلى الشك في نسبة الكتاب إلى مؤلفه ؛ إذ لم تدَّع كتب التراجم يوما أنها أحصت جميع مؤلفات العلماء الذين يرد لهم ذكر فيها . ولدينا الأمثلة على ذلك ؛ فكتاب « الأمثال » لمؤرج السدوسي ، الذي نشرته أنا بالقاهرة سنة ١٩٧١ م ، لولا اقتباسات منه في « جمهرة الأمثال » للعسكري ، و« مجمع الأمثال » للميداني ، و« خزانة الأدب » للبغدادى ، وغيرها ، لشك المرء في نسبته إليه ؛ إذ لم يرد له ذكر بين كتب المؤرج ، التي تروى له في كتب الطبقات .

(١) منهج تحقيق النصوص ١٢

وكذلك كتاب « البئر » لابن الأعرابي ، الذى نشرته أنا كذلك فى القاهرة سنة ١٩٧٠ م ، لم يذكر فى كتب الطبقات التى ترجمت لابن الأعرابي ، وإنما ذكر فى فهرسة ابن خير وحدها ، إلى غير ذلك من الحالات الكثيرة ، التى يظهر فيها كتاب معين لعالم من العلماء ، ولم تنبه عليه الكتب التى ترجمت له (١) .

وفى بعض الأحيان ، ينسب الكتاب إلى غير مؤلفه ، فى شىء من المخطوطات التى وصلت إلينا . والمحقق الفطن هو الذى يستطيع بالبحث والتدقيق ، اكتشاف الخطأ فى هذه النسبة . ومن أمثلة ذلك : مخطوطة « الغريب المصنف » الموجودة بدار الكتب المصرية تحت رقم ١٢١ لغة ، يوجد فى صفحة العنوان بها : « الغريب المصنف لأبى عمرو الشيبانى » . والصواب أن الكتاب لأبى عبيد القاسم بن سلام الهروى ، كما هو ثابت فى مخطوطاته الأخرى . ولعل السبب فى خطأ النسبة فى هذه المخطوطة ، أن الكتاب يبدأ بعبارة : « قال أبو عبيد : سمعت أبا عمرو الشيبانى يقول ... » ، فظن الناسخ ، الذى كان ينسخ - فيما يبدو - من نسخة ضاعت منها ورقة العنوان ، أن الكتاب لأبى عمرو الشيبانى ، فعزاه إليه .

ومثل ذلك أيضا كتاب : « الأضداد » الذى نشره « هفتر » وعزاه إلى الأصمعى (١) ، يتبين لنا من فحصه ، أنه ليس إلا نسخة أخرى من كتاب « الأضداد » لابن السكيت . والسر فى خطأ هذه

(١) انظر : مقدمات تحقيقى لقواعد الشعر للعلب ١٤ والأمثال لمؤرج ٢٢ -

٢٣ والبئر لابن الأعرابي ٢٩

(٢) انظر : ثلاثة كتب فى الأضداد ص ٥ - ٦١

النسبة في مخطوطة الكتاب ، أن ابن السكيت يبدأ كتابه بالرواية عن الأصمعي ، فجاء أحد النساخ ، وحسب الكتاب كله للأصمعي فنسبه إليه . وأغلب الظن أن ذلك قد حدث هنا ، ويحدث في حالات مماثلة ، بسبب ضياع ورقة العنوان (١) .

ومن أمثلة الخطأ في عنوان الكتاب واسم مؤلفه ، ما نشر قديما باسم : « نقد النثر » ونسب لقدماءة بن جعفر ، بتحقيق الدكتور طه حسين ، وعبد الحميد العبادي ، ثم تبين أنه جزء من كتاب : « البرهان في وجوه البيان » لأبي الحسين بن وهب الكاتب . وقد نشره في بغداد الدكتور أحمد مطلوب ، والدكتورة خديجة الحديثي ، سنة ١٩٦٧ م ، كما نشره بالقاهرة الدكتور حفنى شرف سنة ١٩٦٩ م .

وكذلك الحال مع الكتاب الذى نشره عز الدين التنوخى ، فى دمشق سنة ١٩٦٢ م باسم : « الإبدال والمعاقبة والنظائر » للزجاجى ، فإنه ليس فى رأى إلا فصلا من كتاب آخر كبير للزجاجى ، هو « الأمالى الكبرى (٢) » .

وتفحص مادة الكتاب ، وما فيه من الروايات عن الشيوخ ، والحوادث التاريخية ، مما يعين على الحكم الصائب ، فى موضوع نسبة الكتاب إلى صاحبه ، « وتعد الاعترافات التاريخية من أقوى المقاييس فى تصحيح نسبة الكتاب أو تزييفها ؛ فالكتاب الذى تحشد فيه أخبار تاريخية

(١) انظر : فصول فى فقه العربية ٢٣٨ - ٢٣٩

(٢) انظر مقالتنا : « كتاب الإبدال والمعاقبة والنظائر ، للزجاجى ، ليس كتابا مستقلا » فى مجلة : « المكتبة » العراقية - العدد ٨٥ / فبراير ١٩٧٢ م . ص ١٠ - ١١

تألية لعصر مؤلفه الذى نسب إليه ، جدير بأن يسقط من حساب ذلك المؤلف . ومن أمثلة ذلك : كتاب نسب إلى الجاحظ ، وعنوانه كتاب تنبيه الملوك والمكايد ، ومنه صورة مودعة بدار الكتب المصرية ، برقم ٢٣٤٥ أدب . وهذا الكتاب زيف لاريب فى ذلك ، فإنك تجد من أبوابه باب : نكت من مكايد كافور الإخشيدي ... وكافور الإخشيدي كان يحيا بين سنتى ٢٩٢ و ٣٥٧ هـ . فهذا كله تاريخ بعد وفاة الجاحظ بعشرات السنين (١) .

* * *

ثالثا : التمرس بالخطوط

« يتعين على المحقق أن يتمرس بخطوط المخطوطات التي يستخدمها ، حتى لا يقرأها بالطريقة التي تعود عليها في إملاء عصره هو ، أو يقرأ الخط المغربي بطريقة المشاركة ، فيخلط القاف بالفاء مثلا . ويكفي أن نمثل لاختلاف الخطوط من عصر إلى عصر ، بخط الجواليقي في مجموعة الاسكوريال رقم ١٧٠٥ التي وصفناها من قبل ؛ فهو يكتب ألف المد بألفين ، مثل : « جاء فلان بالبدء » ويكتب التاء المفتوحة تاء مربوطة في مثل : « ذاة » ، كما يكتب : « لاكن » و « هاكذا » بالألف ، ويفصل كلمتى : « من ما » ، ولا يضع الألف الفارقة في مثل : « قالو » ، وغير ذلك (١) .

فلا بد إذن من المران على قراءة خطوط القدماء ، والوقوف على طريقة النساخ في كتابتهم للحروف الهجائية ، حتى لا يخلط المحقق بين الرء والبدال ، أو اللام والكاف مثلا . وقد كان لبعض النساخ في الزمن القديم اصطلاحات خاصة في الضبط بالشكل مثلا ، فلا بد عندئذ من تعرّف هذه الاصطلاحات في المخطوطة ؛ فقد كان بعض الكتاب يكتب الشدة والفتحة ، والشدة والكسرة ، بطريقة تخالف طريقتنا اليوم ؛ إذ يضع الفتحة تحت الشدة ، فيخيل لمن لم يمرن على خط المخطوطة أنها شدة وكسرة ، في حين أن هذا الكاتب يضع الشدة فوق الحرف ، والكسرة تحته ، للدلالة على الشدة والكسرة .

(١) انظر مقدمة تحقيقنا لكتاب الأمثال ، لأبى بكر عكرمة الضبي ١٦

وليست عندنا حتى الآن للأسف ، دراسة كاملة عن تاريخ الخط العربي وخصائصه على مر العصور الإسلامية ، وفي مختلف الأصقاع التي تستخدم هذا الخط ، « فلم يبحث الإملاء العربي ، ولا تاريخه بحثا كافيا حتى الآن ، إلا رسم القرآن الكريم . ولو قصد أحد إلى ذلك ، لم يجز أن يكتفى بما يجده في الكتب ، كأدب الكاتب لابن قتيبة ، وكتاب الكتاب لابن درستويه ، وصباح الأعشى للقلقشندي ، بل ينبغي عليه أن يطالع كتبا خطية من كتابة من يوثق بهم في عصور مختلفة ؛ فإن إملاء هذه الكتب الخطية القديمة ، يخالف القواعد الموضوعة في الكتب ، في أشياء كثيرة أشهرها : أن الألف المقصورة في كثير من الكتب القديمة ، كتبت بالألف فيما توجب فيه القواعد أن تكتب بالياء . وكثر الاختلاف في إملاء الهمز ، فلا يكاد يوجد في الكتب الخطية القديمة ، ما يوافق قواعد العلماء موافقة تامة في الإملاء إلا نادرا . والذين ألفوا في الإملاء من القدماء أمثال ابن قتيبة ، اقتبسوا أشياء كثيرة من رسم القرآن ، مع أن العادة كانت تخالف رسم القرآن منذ زمان . وقد نقل كل واحد من أصحاب الكتب ممن سبقه - ، ولم يدخل في اعتباره أن العادة والاصطلاح ، يتغيران بمرور الزمن (١) » .

حتى التاريخ القديم للخط العربي ، يجهله كثير من الناس ، فهم لا يعرفون لماذا لا يرمز إلى الحركات القصيرة في داخل بنية الكلمة ، على حين يرمز فيها للحركات الطويلة بالألف والواو والياء ؟ كما لا يعرف بعض الناس ، لماذا يتغير رسم الهمزة من حال إلى حال ؟

(١) أصول نقد النصوص ١٠٢ - ١٠٣

وهذا العيب في الخط العربي ، يرجع إلى أصوله التي أخذ منها ، وهو الخط النبطي ، الذي كان منتشرا في شمالي الجزيرة العربية ، في الحيرة والأنبار وغيرها ، قبل مجيء الإسلام . والنبط قوم من الساميين ، كانوا يتكلمون لهجة آرامية ، من تلك اللهجات الآرامية ، التي كانت شائعة في سوريا والعراق في ذلك الوقت ، وقد اشتقوا خطوط أبجديتهم من الخط الفينيقى ؛ فقد وضع الفينيقيون - وهم من الأقوام السامية القديمة - نظاما من الرموز لأبجديتهم ، ورثها عنهم بعض شعوب العالم القديم ، بعد أن أحدثوا فيها بعض التغييرات على مر الزمان .

وعلى الرغم من أن الحركات ، قصيرها وطويلها ، أوضح في السمع من الأصوات الصامتة بكثير ، فإن هؤلاء الساميين ، لم يرمزوا لها في خطوطهم منذ البداية ، سواء في ذلك القصير منها والطويل ؛ فكلمة : « كتاب » مثلا ، كانت تكتب : « كتب » ، و « عمود » كانت تكتب : « عمد » و « جميل » كانت تكتب : « جمل » وهكذا (١) .

ثم حدث تطور صوتي في اللغة ، ترتب عليه إن اكتسبت بعض رموز الأصوات الصامتة ، صفة الدلالة على الحركات الطويلة ، فقد كانت الألف في الأصل رمزا للهمزة فقط ؛ في مثل : « أكل » و « رأس » و « ملأ » مثلا ، كما كان كل من حرفي الواو والياء رمزا للصوت الصامت ، في مثل : « ولد » و « يكتب » و « يوم » و « بيت » وغير ذلك . ثم حدث أن ضاعت الهمزة في غير أول الكلمة ، وتحول الصوت

(١) يلاحظ أن هذه الأمثلة لتقريب الأمر في الأذهان ؛ إذ لم يحدث ذلك في الخط

العربي ، وإنما حدث في الخط السامي القديم .

المركب (aw) و (ay) في مثل : « يَوْم » و « بَيْت » إلى حركة طويلة : (ō) و (ē) . ومع حدوث هذا التطور في النطق ، كان الخط ثابتا ، فكان الناطق ينطقي مثلا : rās ، ويكتب : « راس » ، كما ينطق : yom ويكتب : « يوم » ، وينطق : bēt ويكتب : « بيت » ... إلى غير ذلك . وهكذا بعد أجيال ، بدا للناس كأن الألف رمز للفتحة الطويلة ، إلى جانب أنها رمز للهمزة ، مع أنها كانت في الأصل رمزا للهمزة فحسب ، ومثل ذلك ظنه الناس في الواو والياء ، أنهما رمزان للضممة الطويلة والكسرة الطويلة ، إلى جانب أنهما رمزان لصوتى الواو والياء الصامتين .

وعندما استقر ذلك في الأذهان ، استعيرت هذه الرموز للدلالة على الحركات الطويلة في الكلمات التي لم يكن فيها أصلا مثل تلك الرموز ، وذلك مثل : « كتاب » و « عمود » و « جميل » وغيرها ، غير أن ذلك لم يحدث في أول الأمر بصفة مطردة . وعندما أخذ العرب الخط من النبط ، وجدوهم قد وصلوا إلى هذه المرحلة ؛ ولهذا فإننا نلاحظ آثار عدم الاطراد هذا ، في الخطوط العربية القديمة ، كالخط العثماني الذي كتب به المصحف ، على عهد عثمان بن عفان رضى الله عنه ؛ ففيه كلمات مثل : « أموال » و « كلاله » وغيرها ، كتبت : « أموال » و « كللة » بدون الألف ، ومثل : « يدعو » و « يأتي » ، كتبت : « يدع » و « يأت » مع عدم وجود جازم قبل هذه الأفعال (١) .

وعلى الرغم من تعميم استخدام هذه الرموز الثلاثة - فيما بعد - للدلالة على الحركات الطويلة ، ظلت في الكتابة العربية بقايا للنظام القديم

(١) انظر أمثلة وتفصيلات لذلك ، في معاني القرآن ثامناء /١ - ٢٠٠ - ٢٠١

في الخط ، وإنما لانزال حتى الآن نكتب : « هذا » و « ذلك »
و « لكن » وغيرها ، بدون ألف المد .

أما رموز الحركات القصيرة الموجودة في الخط العربى حاليا ، فإنها
من عمل الخليل بن أحمد الفراهيدى ، اللغوى المشهور ، فى القرن الثانى
الهجرى . ولم يكن الخليل بن أحمد أول من فكر فى ضبط الكتابة العربىة
بالحركات القصيرة ؛ فقد سبقه إلى ذلك أبو الأسود الدؤلى ، من علماء
القرن الأول الهجرى .

وكانت العناية بالقرآن الكريم ، وصيانتة عن اللحن ، هى التى
دعت العلماء فى الصدر الأول للإسلام ، إلى البحث عن طريقة ، تمنع
من يتلو النص القرآنى ، من الوقوع فى اللحن ، بسبب خلوه من رموز
الحركات .

وتنسب الروايات الإسلامية إلى أبى الأسود الدؤلى ، أنه كان أول
من فكر فى وضع رموز للحركات ، يضبط بها الرسم القرآنى ، الذى
كان يخلو من هذه الرموز ؛ فيروى عن المبرد أنه قال : « لما وضع
أبو الأسود النحو : قال : ابغوا لى رجلا ، وليكن لقنا ، فطلب الرجل ،
فلم يوجد إلا فى عبد القيس ، فقال أبو الأسود : إذا رأيتنى لفظت
الحرف فضممت شفتى ، فاجعل أمام الحرف نقطة ، فإذا ضممت
شفتى بغية ، فاجعل نقطتين ، فإذا رأيتنى قد كسرت شفتى ، فاجعل
أسفل الحرف نقطة ، فإذا كسرت شفتى بغنة ، فاجعل نقطتين ، فإذا
رأيتنى قد فتحت شفتى ، فاجعل على الحرف نقطة ، فإذا فتحت شفتى
بغنة ، فاجعل نقطتين (١) » .

(١) انظر : المحكم فى نقط المصاحف للدانى ٦ وإيضاح الوقف وابتداء ٤٠ - ٤١

وكانت تلك النقط الخاصة بالشكل ، تكتب بصيغ يخالف لون المداد ، الذى كتبت به الحروف ونقط إعجامها ، فكان ذلك يشق على الكاتب ؛ إذ كان يتحتم عليه أن يكتب بقلمين ومدادين مختلفين ، حتى جاء الخليل بن أحمد ، فوضع الشكل الذى نكتب به الآن ؛ يقول المبرد أيضا : « الشكل الذى فى الكتب من عمل الخليل ، وهو مأخوذ من صور الحروف ، فالضمة واو صغيرة الصورة فى أعلى الحرف ، لئلا تلتبس بالواو المكتوبة ، والكسرة ياء تحت الحرف ، والفتحة ألف مبطوحة فوق الحرف (١) » .

ومع أن الخليل بن أحمد قد وضع هذا الشكل المريح ، فإن العلماء قد غبروا زمانا طويلا ، لا يجربون على استخدامه فى ضبط النص القرآنى ، ويفضلون عليه نقط أبى الأسود ، اتباعا للسلف ، ويسمون ضبط الخليل : « شكل الشعر » ، وكل ذلك لصيانة الخط القرآنى ، عن أن يتعاوره المتعاورون بالتبديل والتغيير . وهذا هو أبو عمرو الدانى (المتوفى سنة ٤٤٤ هـ) يقول : « وإنما جعلنا الحركات المشبعت نقطا مدورة ، على هيئة واحدة وصورة متفقة ، ولم نجعل الفتحة ألفا مضجعة ، والكسرة ياء مردودة ، والضمة واوا صغرى - على ماذهب إليه سلف أهل العربية ؛ إذ كنّ مأخوذات من هذه الحروف الثلاثة ، دلالة على ذلك - اقتداء منا بفعل من ابتدأ النقط من علماء السلف ، بحضرة الصحابة رضى الله عنهم ، واتباعا له ، واستمساكا بسنته ؛ إذ مخالفته مع سابقته وتقدمه لا تسوغ ، وترك اقتفاء أثره فى ذلك ، مع محله من الدين ، وموضعه من العلم ، لا يسع أحدا أتى بعده (٢) » !!

(١) المحكم فى نقط المصاحف للدانى ٧

(٢) المحكم فى نقط المصاحف للدانى ٤٢

كما يقول الداني في موضع آخر : « وترك استعمال شكل الشعر ، وهو الشكل الذى فى الكتب ، الذى اخترعه الخليل ، فى المصاحف الجامعة من الأمهات وغيرها ، أولى وأحق ، اقتداء بمن ابتداء النقط من التابعين ، واتباعا للأئمة السالفين (١) » .

ومع هذه المعارضة الشديدة لطريقة الخليل ، فى ضبط الخط العربى ، فقد عمت هذه الطريقة ، وطغت على طريقة أبى الأسود الدؤلى ، واستخدمت كذلك فى ضبط النص القرآنى ، ولانزال نستخدمها حتى اليوم .

ولم يكتف الخليل بن أحمد ، بوضع هذه الرموز للحركات القصيرة فحسب ، بل إن كثيرا من الرموز الأخرى ، التى تستخدمها فى الكتابة إلى يومنا هذا ، من صنعه كذلك ؛ مثل رمز السكون ، وهو عبارة عن رأس خاء صغيرة ، اختصاراً من كلمة : « خفيف » بمعنى : غير محرّك (٢) . وكذلك رمز الشدّة ، وهو مختصر من كلمة : « شديد (٣) » . حتى رمز إهمزة الذى نستخدمه اليوم ، لم يكن معروفاً فى الكتابة قبل الخليل ، وقد اقتطع من رأس العين (٤) ؛ ولذلك يسمى فى بعض الأحيان : « القُطعة » ، ولعله اقتطعه من العين لقرب الهمزة من

(١) المحكم فى نقط المصاحف للداني ٢٢

(٢) المحكم فى نقط المصاحف للداني ٥٢

(٣) المحكم فى نقط المصاحف للداني ٤٩

(٤) المحكم فى نقط المصاحف للداني ١٤٧

العين في المخرج (١) . ويقول السيوطي : « وأول من وضع الهمز والتشديد الخليل (٢) » .

أما رمز الهمزة القديم فهو الألف (٣) ، غير أن انتشار الخط في الحجاز ، تم على نطاق واسع بين القرشيين ، الذين لم يكونوا يهزون في كلامهم (٤) ، فكان يترتب على تركهم الهمز نشوء حركات طويلة ، أو أصوات انزلاقية (Geleitlaute) يتحدد نوعها باختلاف أماكن ورودها في الكلمة ؛ فكان الحجازيون يقولون مثلا : راس ، وبير ، ويومن ، وسما ، والمُنشِيُون ، وتطمِين ، وأفيدة ، وفية ، ويُوَز ، ويُوَدِّي ، وما أشبه هذا .

وفي ذلك يقول ابن جنى : « اعلم أن الألف التي في أول حروف المعجم ، هي صورة الهمزة ، وإنما كتبت الهمزة واوا مرة وباء أخرى ، على مذهب أهل الحجاز في التخفيف ، ولو أريد تحقيقها البتة ، لوجب أن تكتب ألفا على كل حال (٥) » .

وعندما ابتكر الخليل رمزا للهمزة - لتستكمل به الكتابة العربية عدتها ، في مطابقتها للنطق العربي الفصيح ، الذي احتفظ بالهمزة ، كما

(١) تاريخ الأدب لحنى ناصف ٧٦ ويسمى الأسترايادى في شرح الشافية ٣٢٠/٣ : العين البتراء

(٢) الإلتقان في علوم القرآن ١٧١/٢

(٣) انظر للتعبير عن الهمزة بالألف ، ولو كانت مكتوبة بالياء : المعرب للجواليقي ١٣ : « باب الهمزة التي تسمى الألف » .

(٤) انظر : شرح الشافية للأسترايادى ٣١/٣ وشرح مراخ الأرواح ٩٩

(٥) سر صناعة الإعراب ٤٦/١

احتفظ بها كثير من اللهجات النجدية - لم يُرد أن يغير الرسم الإملائي ، الذى كان قد شاع واستقر ، فاخترع هذا الرمز الجديد ، واقتطعه من رأس العين ، ووضعها فى الكلمة حيث وجد له حاملا ؛ فالحامل له فى : « رأس » الألف ، وفى : « بئر » الياء ، وفى : « يؤمن » الواو ، وفى : « سماء » لا يوجد حامل ؛ فوضع الهمزة لذلك على السطر بلا حامل .

وليس هذا الذى نقوله دعوى بلا سند ؛ فكل النصوص العربية القديمة ، التى وصلت إلينا فى البرديات المختلفة ، تخلو من رمز الهمزة الذى نعرفه تمامًا (١) ؛ لأن الرمز القديم لها وهو الألف ، اكتسب عند الحجازيين صفة الدلالة على الفتحة الطويلة ، مع أنه الرمز الأصلى للهمزة . ولو أن الخط شاع وانتشر أول الأمر ، فى بيئة تستخدم الهمز فى كلامها كبيئة تميم مثلا ، لوجدنا الهمزة تصور بصورة الألف دائما ، فى أى موقع من الكلمة .

* * *

(١) انظر مثلا : A. Grohmann, From the world of Arabic Papyri

رابعاً : معرفة مصطلحات القدماء في الكتابة

عرفنا من قبل شيئاً من مصطلحات القدماء في الكتابة ، فلا بد من إلمام المحقق بها ، وإلا خلط النص بغيره مما ليس منه ، أو أسقط ما هو جدير بالثبوت ، أو أساء الضبط ؛ لأنه لم يعرف طريقة النسخ في ذلك ، فإنه إذا لم يعرف علامات التضييب التي سبق أن شرحناها في مناهج القدماء ، أدخل في النص ما ضرب عليه النسخ لأنه ليس منه . وإذا غفل عن علامة « اللحق » أو « الإحالة » ظن ما على حواشي النسخة شروحا أو إضافات من النسخ ، وهي من صلب النص الذي يحققه .

كما أن محافظة النسخ على جمال الهامش واستوائه ، كان يلجئهم أحيانا إلى أفراد بعض حروف الكلمة في الحاشية ، بعيدا عن آخر السطر ، حتى لا تبدو الكلمة خارجة في سطرها عن بقية سطور الصفحة ، ولو جهل المحقق ذلك لظن الكلمة ناقصة الحروف ، وهي كاملة .

كما كان لبعض النسخ في الزمن القديم اصطلاحات خاصة في الضبط بالشكل مثلا ، فلا بد عندئذ من تعرف هذه الاصطلاحات في المخطوطة ؛ فقد ذكرنا من قبل أن بعض النسخ كان يكتب الشدة والفتحة ، والشدة والكسرة بطريقة تخالف طريقتنا اليوم ؛ إذ يضع الفتحة تحت الشدة ، فيخيل لمن لم يمرن على طريقة المخطوطة أنها شدة وكسرة ، في حين أن هذا الكاتب يضع الشدة فوق الحرف والكسرة تحته ، للدلالة على الشدة والكسرة .

وفي الكتابة المغربية ، تكتب الشدة كالعدد (٧) شديدة التقويس . وفي النسخة المغربية من كتاب : « المحتسب » لابن جنى (٧٨٠ قراءات - دار الكتب المصرية) يدل على الشدة والفتحة بعلامة مشابهة للعدد (٧) ويدل على الشدة والضممة بعلامة مشابهة للعدد (٨) فوق الحرف ، فإن وضعت هذه العلامة الأخيرة تحت الحرف ، كانت دليلا على الشدة والكسرة (١) .

وعلامات إهمال الحروف غير المعجمة ، عرفناها من قبل عند القدماء ، وهذه لابد للمحقق من معرفتها ، وإلا ظن علامة إهمال الراء فتحة للراء ، وعلامة إهمال الحاء نقطة للجيم ، وغير ذلك مما نراه يقع من أدعياء المحققين في كل مكان .

ويشيع في بعض المخطوطات القديمة ، كتابة الكاف كاللام المقوسة بعض الشيء ، بغير الشرطة الأفقية . وهذه لابد للمحقق من التمس بها ، وإدراك المراد منها ، في المخطوطة التي يحققها ، وإلا خلطها باللام ، كما حدث من محقق التوطئة للشلويني ، الذي قرأ المخطوطة التي أمامه في أحد المواضع (٢) : « القسم جملة يولد بها جملة أخرى » . والصواب المراد : « القسم جملة يؤكد بها جملة أخرى » .

وكذلك ينبغي أن يكون المحقق عارفا بما يسمى : « التعقيبة » ، وهي كلمة تكتب في ذيل ظهر الورقة ، تبدأ بها الورقة التالية . وكانوا يفعلون ذلك ليتهادوا إلى ترتيب الأوراق ، عند اضطراب هذا الترتيب ،

(١) انظر : تحقيق النصوص ونشرها لعبد السلام هارون ٥٥

(٢) انظر : التوطئة ٢٣٦

لسبب من الأسباب ؛ لأنهم لم يكونوا يعرفون ترقيم الصفحات ، كما نفعل نحن اليوم . وهذا يفسر لنا قول سيويه في موضع من كتابه : « لما ذكرت لك في الكراسة التي تليها (١) » !

(١) كتاب سيويه ٤٧٨/١

خامسا : المران على أسلوب المؤلف ومراجعة كتبه

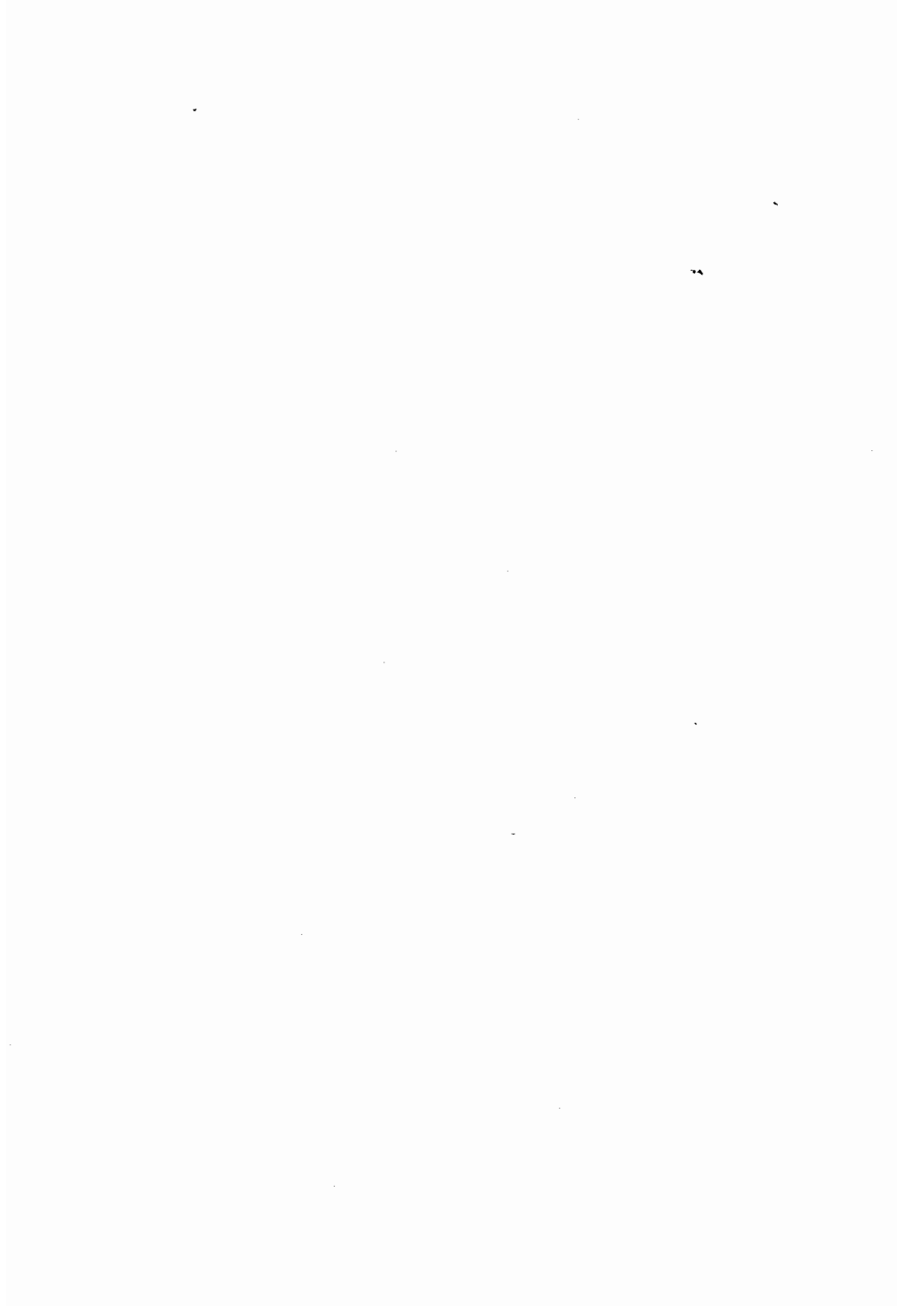
إلى جانب المران على الخطوط ، وطرق النساخ في الكتابة ، لابد كذلك من المران على أسلوب المؤلف ، والإلمام بموضوع الكتاب ، فلكل مؤلف أسلوبه وعباراته التي يرددها ، ولازماته التي تدور في كلامه . وينبغي لكي نكتسب هذا المران ، أن نقرأ الكتاب عدة مرات ؛ فمن « الأشياء المهمة التي لابد من معرفتها ، رأى المؤلف نفسه ، وغرضه في الكتاب كله ، وفي كل فصل من فصوله ؛ وذلك لأننا نستعين بتلك المعرفة ، على نقد ما يخالف رأى المؤلف وغرضه ، في النسخ ، وتصحيح ذلك . وهذه المعرفة لاستفادة إلا من الكتاب نفسه ؛ ولهذا السبب يجب على الناقد مراقبة سياق الكلام ، فهى توقفه على غرض المؤلف من الكتاب ، وتمكنه من تعرف ما كان متوقعا أن يقوله المؤلف في كل موضع من كتابه ، فإذا خالف الموجود في النسخ المتوقع وجوده ، استفاد الناقد من ذلك في إصلاح النسخ . وهذه الملاحظة من أهم ما يلاحظ في نقد النصوص (١) » .

كما يعين على المران على أسلوب المؤلف ، قراءة الكتب الأخرى التي كتبها ذلك المؤلف . ويكفى أن نذكر هنا بما سبق أن عرضناه من نص كتاب : « المزهر » للسيوطي ، الذي كنت قد توقفت عنده مدة منذ عدة سنين ، وهو : « لم تؤخذ اللغة من تغلب والين ، فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان ، ولا من بكر لمجاورتهم للقيب والفرس » . فكيف

(١) انظر : أصول نقد النصوص ليرجشتراسر ٥٣

تكون اليمن مجاورة لليونان ؟ ثم كيف تكون بكر مجاورة للقبط والفرس في الوقت نفسه ؟ وقد كان يزيد من حيرتي أن عددا من علمائنا المحدثين ، قد نقلوا هذا النص في مؤلفاتهم ، بلا اعتراض عليه ، إلى أن وجدت السيوطي ، يذكر هذا النص نفسه ، في كتاب آخر له هو : « الاقتراح في أصول النحو » ؛ فيقول : « لم تؤخذ اللغة من تغلب والتمر ، فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية ، ولا من بكر لأنهم كانوا مجاورين للنبط والفرس » ، فحرفت كلمة : « التمر » إلى « اليمن » ، كما حرفت كلمة : « النبط » إلى « القبط » في نص المزهري . ولولا مقابلة « الاقتراح » للسيوطي ، لعسر علينا إصلاح التحريف الواقع في « المزهري » .

* * *



الفصل الثاني

وسائل تحقيق النص

يسلك المحقق في إقامة عبارة النص الذى أمامه على وجهها الصحيح ، طرقا مختلفة ، كما يستعين على فهم أسلوب المؤلف بوسائل شتى ، متدرعا في كل ذلك بالصبر والجَلَد ، غير ضنين بإنفاق الوقت والجهد بغير حدود .

ونفصل فيما يلي القول في هذه الطرق ، وتلك الوسائل :

أولا : الشك في النص أو الشك في النفس

الحسّ اللغوى أمر ضرورى جدا في معالجة النصوص ؛ فأنت حين تعالج نصا تريد نشره أو الإفادة منه في موضوع تبحثه ، وقد استغلق عليك فهم هذا النص ، فأنت بين أمرين : إما أن يكون العيب فيك أنت ؛ لأن محصولك اللغوى قليل ، لم يصل بعد إلى مرحلة تتمكن فيها من فهم هذا النص دلالة أو تركيبا ، وإما أن يكون النص الذى أمامك ، قد أصابه التصحيف أو التحريف ، أو السقط والتغيير !

والمحقق المنصف هو الذى يبدأ عادة باتهام نفسه ، قبل أن يتهم النص الذى أمامه ؛ ففي نص « المزهرة » السابق مثلا ، بحثت أولا إمكان أن يكون « اليونان » قد جاور « اليمن » ! كما بحثت إمكان انتشار « بكر » في شمالى الجزيرة العربية ، حتى تطل على الفرس من جانب ، وعلى القبط من جانب آخر ! وحين اطمأن بى البحث إلى خطئ هاتين الفكرتين ، لم يبق أمامى إلا البحث عن الصواب ، فى ضوء الإمكانة الأخرى ، وهى احتمال التصحيف والتحريف .

والمحقق الذى يبدأ عادة باتهام النص ، يرتكب من الحماقات فى تغييره ، ما يجعل مؤلفه يتململ منها فى قبره . ومن أمثلة ذلك ما فعله محقق كتاب : « الأشباه والنظائر » لمقاتل البلخى ، حين وقف فيه أمام نص يقول : « وكان أمرهم الله أن يأخذوا منه » ؛ فلم يعجبه تركيب : « كان فعَل » . وبدلاً من أن يبحث عن صحته فى كتب اللغة ، اتهم النص بالتحريف وغيره فجعله : « وكان الله قد أمرهم أن يأخذوا منه » (١) ، مع أن هذا التركيب مألوف جداً فى العربية ، وفى الكتاب نفسه مواضع كثيرة منه ؛ مثل : « كان أخذه النبي ﷺ من جبريل (٢) » .

وهذا مثال آخر على ضرورة وجود الحس اللغوى فى معالجة النص ؛ لأن الجهل بالأساليب القديمة ، ينعكس أثره على معالجة النصوص القديمة كذلك ؛ فمن المعروف مثلاً أن إطلاق كلمة : « أنشد » ، يعنى فى النصوص العربية القديمة ، أن الشعر الذى يأتى بعدها ، إنما هو لغير المنشد . وكان الجهل بهذه الحقيقة ، هو مادعا محققى « سر صناعة الإعراب » إلى التعليق على قول ابن جنى فى هذا الكتاب : « وأخبرنى أبو على ، يرفعه إلى الأصمعى ، قال : حدثنا عيسى بن عمر ، قال : سألت ذا الرمة عن (التَّنْضَاض) ، فأخرج لسانه فحركه ، وأنشد :

تبيت الحية التَّنْضَاضُ منه مكان الحبِّ يستمع السُّرَّاراً (٣) »

فقالوا : « والبيت ورد فى اللسان (نضض) منسوباً للراعى ، ولم نجده فى ديوان ذى الرمة ، فى القصيدة التى من هذا البحر ومن هذه

(١) الأشباه والنظائر للبلخى ١٢١

(٢) الأشباه والنظائر للبلخى ٢٧٣

(٣) سر صناعة الإعراب ١/٢٢١

القافية ، وليس لذي الرمة في الديوان غيرها . ولعله أنشد بيت الراعي ،
لما سأله عيسى بن عمر « !

هذا التعليق يدلنا على أنهم يفهمون (أنشد) على أنها : أنشد ذو
الرمة لنفسه ، ولو كان ذلك صحيحا ، لوجب هذا التقييد في الأسلوب
العربي . على أن الضمير في : (أنشد) قد يكون راجعا هنا إلى عيسى بن
عمر ، لا إلى ذي الرمة ، كما ترى !

وعلى هذا يكون فهم النص هو الطريق إلى تحقيقه على الوجه
الأمثل « ولو لم نفهم النص ، فكيف يمكننا التمييز بين الصحيح وغير
الصحيح فيه . والفهم يقرّبه الشروح في الشعر القديم والكتب العلمية ،
غير أنه لا يليق بنا أن نعتمد على مايقوله الشارح ، بل يجب أن نقدر قول
الشارح ، كما نقدر النص نفسه ؛ لأن الشراح ليسوا منزّهين عن الخطأ ،
وبخاصة في الشعر (١) » .

ويذهب برجشتراسر إلى مثل ماذهب إليه من أن « على الناشر
أن يحذر غاية الحذر من تغيير مالا يفهمه ، إلا بعد أن يثبت بالبرهان
القاطع أن عدم فهمه للنص لم ينشأ من عدم فهمه للغة ، بل عن
استحالة الفهم على هذه الصورة ، لوقوع الخطأ في النسخ ، ولكن مع
الأسف ، ليس من النادر أن نجد الناشر يعمد إلى تغيير النص المروى في
النسخ ، ظنا منه أنه خطأ ، وهو صحيح (٢) » كما مثلنا لذلك من قبل .
ومن أوضح الأمثلة على التغيير الناتج عن سوء الفهم ، ما صنعه

(١) أصول نقد النصوص لبرجشتراسر ٤٩

(٢) أصول نقد النصوص لبرجشتراسر ٥٧

الشيخ محمد عبد المنعم خفاجي في تحقيقه « قواعد الشعر » ثعلب ؛ ففى بعض فصول هذا الكتاب ، يقسم ثعلب أبيات الشعر إلى أقسام متعددة ، منها ماسماه هو : « المعدل من أبيات الشعر » . وعبارة : « وقال (ثعلب) : المعدل من أبيات الشعر ما اعتدل شطراه » . وتسمية هذا النوع من أبيات الشعر بالمعدل ، يؤكده قول ثعلب في تعريفه : « ما اعتدل شطراه » .

ولكن الشيخ عبد المنعم لم يفهم النص ، فقطعه عند كلمة : « أبيات » ، وجعل « المعدل » : « المعدل » بالذال المعجمة ، وقال عنه فى الهامش إنه « المعدل بن عبد الله الليثى ، شاعر إسلامى قليل الشعر » . وعندما لم يجد لهذا الشاعر ، الذى ادّعه ، شعرا فى الكتاب ، قال فى الهامش : « سقط الشاهد هنا ، بعد أن صححنا التحريف الغريب الذى وجد بالأصل ، والذى كان مبعثه أن ناسخ الأصل قَدَم وأخر فى صفحات الكتاب حين النقل خلطا وجهلا . والظاهر أن النسخة التى كان ينقل منها ، قد اختلطت صفحاتها ، فنقل منها دون تمييز أو بحث (١) » .

ثم زاد الشيخ خفاجى من عنده كلمة : « أبلغ » ووضعها بين معقوفين ، قبل النص الذى بتره من قبل ، فجعله : « [أبلغ] الشعر ما اعتدل شطراه (٢) » !

ويطول بنا المقام ، لو ذهبنا نعدّد الأمثلة على سوء الفهم ،

(١) قواعد الشعر لثعلب ص ٦١ وانظر تحقيقنا للكتاب ص ٧٠

(٢) قواعد الشعر لثعلب ص ٦٣ وانظر كذلك تحقيقنا للكتاب ص ٧٠

الفهم وما يترتب عليه من الجرأة على النص ، وتغييره زورا وبهتانا . غير أننا نلقت النظر هنا إلى شيء مهم ، وهو أنه ليس كل نص صعب غير مفهوم ، يعّد مغلوّطاً ؛ إذ يحدث في بعض الأحيان أن يغير النساخ بعض العبارات الصعبة غير المفهومة لهم ، بعبارات سهلة مفهومة ، فإذا « عثرنا على قراءتين ، إحداهما تفهم بصعوبة ، والأخرى تفهم بسهولة ، فضلنا الأولى ... إذ لا يتصور أن يبدل الناسخ شيئاً مفهوماً بشيء لا يفهم مطلقاً ، أو بشيء لا يفهم إلا بصعوبة ، والمحتمل ضد ذلك . وهذا الرأي صحيح ، والقاعدة التي تترتب عليه نافعة ؛ إذ تحذرنا مما يسهل فهمه ؛ فإنه كثيراً ما يختبئ الصحيح فيما مظهره غير مفهوم ، فعلينا إذن أن نستخرجه ، فلا نكتفى بتخمينات النساخ ، وهي في الحقيقة بعيدة عن الأصل (١) » .

ولا يصح لنا أن ننسب الخطأ في الكتاب إلى مؤلفه ، إلا إذا قامت الأدلة الواضحة على ذلك ، كاتفاق النسخ التي لم ينقل بعضها عن بعض ، على هذا الخطأ أو ذاك في موضع من المواضع ، وكذلك الحال إذا اطرّد وقوع الغلطة نفسها ، في مواضع مختلفة من الكتاب . أما إذا « وجدنا النسخ غير متفقة في الخطأ ، كان هناك احتمالان : إما أن يكون الخطأ ليس من المؤلف ، وإما أن يكون من المؤلف ، وانتبه إليه بعض النساخ فأصلحه ، ولا يمكن نسبة الخطأ إلى المؤلف ، إلا إذا كانت النسخة الأصلية ، التي كتبها بيده ، محفوظة (٢) » .

(١) أصول نقد النصوص لبرجشتراسر ٨٦

(٢) أصول نقد النصوص لبرجشتراسر ٨٤

ومع ذلك فإننا إذا تأكدنا من أن الخطأ قد وقع من المؤلف ، فإننا لانصلحه في متن الكتاب ، وإنما نبقى عليه كما هو ، ونشير إلى وجه الصواب فيه في هوامش التحقيق . ومن أمثلة ذلك أننا « نرى بعض المؤرخين يخطئون في كلامهم كالمقریزی ؛ فقد كتب في كتاب : (المقفى) : لا تخلى مجلسى من على بن أحمد . والصواب : تُخَلِّ ، بدون الياء ، ونشاهد ذلك مكتوبا بخطه : (تخلى) في النسخة الأصلية للكتاب . ونشاهد في مخطوطة كتاب : (المُعَرَّب في حلى المُعَرَّب) لابن سعيد الأندلسى ، التى كتبها بيده ، أغلاطا كثيرة ، منها : إبدال الثاء بالسين ، والنصب بالرفع ، والمؤنث بالمذكر (١) » .

ويتبين لنا من كل ذلك ، أن فهم النص ضرورى جدا لتحقيقه على الوجه الصحيح ، وأن اتهام المحقق نفسه بعدم الفهم ، يجب أن يسبق اتهام النص بالتحريف والتصحييف ، أو الخلط والاضطراب ، وأن الإقدام على تصحيح النص بالباطل أمر لا يليق .

* * *

ثانيا : مراجعة مصادر المؤلف

عزفنا من قبل أن مراجعة كتب المؤلف ، ضرورة للمران على أسلوبه ، وفهم جملة وعباراته . ومن أهم وسائل تحقيق النص مراجعته على مصادره ، التي استقى منها المؤلف مادته العلمية . وهذا أمر سهل إذا نص المؤلف على اسم كتاب بعينه أو نص على اسم مؤلف لم يترك لنا إلا كتابا واحدا ، كسيبويه مثلا . أما إذا لم ينص على ذلك ، أو نص على اسم مؤلف له أكثر من تأليف ، فإن العثور على النص في موضعه ، يصبح مهمة شاقة . وقد عانيت أنا من ذلك ، عند تحقيقي لكتاب : « لحن العوام » لأبي بكر الزبيدي ، الذي نشرته في عام ١٩٦٤ م عن مخطوطة وحيدة سقيمة ، مليئة بالتحريفات والأخطاء ؛ فكان الزبيدي إذا ذكر قولاً لسيبويه ، رحلت أقلب صفحات كتابه الضخم ، حتى أعثر على بغيتي ، أما إذا ذكر قولاً لابن السكيت ، فإن تحقيقه كان يتطلب مني الرجوع إلى كتبه : إصلاح المنطق ، وتهذيب الألفاظ ، والقلب والإبدال ، والأضداد . وإذا ذكر ابن قتيبة فلا بد من تصفح : أدب الكاتب ، وعيون الأخبار ، والمعاني الكبير ، وتفسير غريب القرآن ، وتأويل مشكل القرآن ، وغير ذلك من مكتبة ابن قتيبة الكبيرة .

وإن إهمال الرجوع إلى مصادر المؤلف ، ليؤدي إلى كثير من الأوهام والخلل في تحقيق النص ، والإبقاء على ما أصابه من تحريف وتصحيف ، أو سقط واضطراب . وأوضح مثال على هذا ما وقع من محقق كتاب : « المسائل والأجوبة ^(١) » للبطلوسي ؛ ففي هذا الكتاب

(١) نشر قسمانته الدكتور إبراهيم السامرائي في كتابه : « رسائل في اللغة » في

مثلا (ص ١٥٢) يوجد النص التالي : « وقال ربعة بن مفرغ في نحو من هذا الشعر ، أنشده أبو تمام :

وكم من حاملٍ لي ضبَّ ضِعْنٍ بعيد قلبه حلو اللسان
ولكني وصلت الجبل منه مواصلةً بجبلٍ أبيض بيان »

وبدلا من أن يبحث محقق الكتاب في حماسة أبيض تمام عن هذا الشعر - وهو هناك « لربعة بن مفرغ » في الحماسية رقم ٤٠٧ (١٣٥/٣) من شرح المرزوق - علق في الهامش على : ربعة بن مفرغ (المحرفة) بقوله : « الصحيح هو : يزيد بن زياد بن ربعة بن مفرغ . انظر : الخزانة ٢١٢/٢ إرشاد الأريب ٢٩٧/٧ الشعر والشعراء ٢١٩ » ، فأكثر المحقق من ذكر مصادر ترجمة « ابن مفرغ » ، ولم يدر أنه تحريف : « ابن مفرغ » .

ومقابلة النصوص بمصادرها مما يستهين به محقق هذا الكتاب ، استهانة بالغة ، فيقع لذلك في سلسلة طويلة من الأخطاء والتحريفات ؛ فمثلا (ص ١٥٦) في نص نقله البطليوسي عن ابن قتيبة في « أدب الكاتب » : « وإذا اجتمعت الضأن والمعز وكثرتا ، قيل لهما : ثلاثة » . ولو رجع المحقق إلى أدب الكاتب (ص ٦٥) لعرف أن الصواب : « ثلة » لا « ثلاثة » كما في المخطوط .

وفي نفس الصفحة من كتاب المسائل والأجوبة (ص ١٥٦) يقول البطليوسي : « وذكر من تكلم في الأمثال أن العرب تقول في أمثالها : لا أفعل في ذلك معزى الفزر حتى تجتمع معزى الفزر » . ولو رجع محقق الكتاب إلى المؤلفات العربية في الأمثال ؛ كمجمع الأمثال للميداني ١٠٨/٢ وجمهرة الأمثال للعسكري ١/ ٣٦٠ وأمثال الضبي

٢٢ وفصل المقال لأبي عبيد البكرى ١١٩ ؛ ٤٠١ لعرف أن هذا المثل يقال بطريقتين ، وأن صواب العبارة : « لا أفعل ذلك معزى الفزr ، أو حتى تجتمع معزى الفزr » . وقد ترتب على إهمال المحقق لمراجعة كتب الأمثال هنا ، وقوعه فى الأخطاء التالية :

- ١ - « فقال له هبيرة » . صوابه : « فقال لابنه هبيرة » .
- ٢ - « والله لا أرهاها من حسل » . صوابه : « والله لا أرهاها سن حسل » .
- ٣ - « والله لا أسرحها العرة للفتى هبيرة » . صوابه : « والله لأسرحها ألوة الفتى هبيرة » .
- ٤ - « فاتمها الناس » . صوابه : « فاتمها الناس » .
- ٥ - « قد انقلب المعزى » . صوابه : « قد أنهب المعزى » .
- ٦ - « شبيب بن البرماء » . صوابه : « شبيب بن البرصاء » .

ثالثا : مراجعة المؤلفات المماثلة

كما يجب على المحقق الرجوع إلى المصادر التي نقل عنها المؤلف ، يلزمه كذلك مراجعة المؤلفات المماثلة للكتاب الذي يحققه ، فإن كان يحقق كتابا في النحو العربي ، راجع مسائله في كتب النحو المختلفة ، أو كتابا في الفقه الشافعي ، راجع الكتب المتخصصة في موضوعه ، أو كتابا في الطب ، لم يغفل التراث الطبي عند العرب ؛ فإن كل ذلك يعين على تحقيق النص على خير وجه .

وقد كان القدماء من علمائنا يصنعون ذلك ؛ فقد ذكر ابن الجزرى مثلا أن عاصم بن بهدلة ، أحد القراء السبعة ، توفي سنة ١٢٧ هـ ، ثم نقل عن الأهوازي أن عاصم مات سنة ١٢٩ هـ ، وقال بعد ذلك : « قلت : بل الصحيح ما قدمت . ولعله تصحف على الأهوازي سبع بتسع . الله تعالى أعلم (١) » .

ومثل ذلك ما صنعه ياقوت الحموى في ترجمة « ابن سيدة الأندلسي » ؛ إذ قال : « هو علي بن أحمد بن سيدة اللغوي الأندلسي ... هكذا قال الحميدى [جذوة المقتبس ٢٩٣] : علي بن أحمد . وفي كتاب ابن بشكوال [الصلة ٣٩٦/٢] : علي بن إسماعيل . وفي كتاب القاضي صاعد الجياني [طبقات الأمم ٨٧] : علي بن محمد ، في نسخة . وفي نسخة : علي بن إسماعيل . فاعتمدنا على ما ذكره الحميدى ؛ لأن كتابه أشهر (٢) » !

(١) غاية النهاية ٣٤٩/١

(٢) معجم الأدباء ٢٣١/١٢ وفي مخطوطات كتب ابن سيدة التي وصلت إلينا ، وهي : المخصص ، والمحكم ، وشرح المشكل من شعر المتنبي ، أن اسمه : علي بن إسماعيل .

وإن مراجعة المصادر المتخصصة في موضوع النص الذي نحققه ، ليهي أمر ضروري جدا ، لتصحيح ماقد يبدو في الظاهر صحيحا لاغبار عليه ، وهو في حقيقة أمره مصحّف ومحرّف ؛ فإننا إذا قرأنا مثلا في كتاب : « الوجوه والنظائر » للدامغانى قوله : « قضى بمعنى : فعل ... قال الله تعالى في سورة الأحزاب : ﴿ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا ﴾ ، يعنى : إذا فعل الله ورسوله شيئا من أمر تزويج وثبت (١) » - إذا قرأنا هذا ، لم يخامرنا شك في صحته ، حتى إذا راجعنا كتابا مماثلا ، هو : « الأشباه والنظائر » لمقاتل بن سليمان البلخى ، ورأيناه يقول في هذه الآية : « يعنى إذا فعل الله ورسوله شيئا من أمر تزويج زينب (٢) » ، علمنا أن كلمة : « وثبت » في كتاب الدامغانى ، ليست إلا تحريفا لكلمة : « زينب » في قصة « زينب بنت جحش » المعروفة . وكذلك الحال في عبارة الدامغانى ، التى تقول : « التصريف : البلوى والتقليب (٣) » ؛ فإنها إذا روجعت على نظيرتها في كتاب البلخى ، تبين لنا وجه الصواب فيها ، وهو : « التصريف : التلوين والتقليب (٤) » .

وهذا موضع من كتاب « العين » للخليل بن أحمد ، نرى فيه كيف تفيد مراجعة المؤلفات المماثلة ، في اكتشاف أخطاء علمية كبيرة ، في مؤلف من المؤلفات المشهورة ، لعلم من أعلام العربية ، وهو

(١) الوجوه والنظائر للدامغانى ٣٨٤

(٢) الأشباه والنظائر لمقاتل البلخى ٢٩٥

(٣) الوجوه والنظائر للدامغانى ٢٧٩

(٤) الأشباه والنظائر لمقاتل البلخى ٣١٨

الخليل ؛ فقد جاء في هذا الكتاب نقلا عن مخطوطاته المتبقية لنا منه مايلي : « والمتشعث في العروض في الضرب الخفيف : ماصار في آخره مكان فاعلن مفعولن ، كقول سلامة :
 وكان ريقتها إذا نبهتها صهباء عتقها لشرِب ساقى (١) »
 ويلاحظ على هذه العبارة أمران :

الأول : أن كلمة : « المتشعث » صوابها : « المشعث » .
 والتشعث - كما تذكر كتب العروض - حذف أول الوند المجموع من عروض بحر الخفيف والمجثث ، أو بمعنى آخر : ذهاب عين « فاعلاتن » ، فيبقى : « فالاتن » ، وينقل في التقطيع إلى : « مفعولن » . والتشعث علة تجرى مجرى الزحاف في أنه لا يلتزم في القصيدة (٢) . وإذا كان الأمر كذلك ؛ فإن عبارة : « ماصار في آخره مكان فاعلن مفعولن » ، ينبغي إصلاحها إلى : « مكان فاعلاتن مفعولن » .

الثاني : البيت الذي ساقه الخليل شاهدا على هذه القاعدة العروضية ، وهو بيت سلامة (بن جندل) ، ليس من بحر الخفيف ، مع الأسف ، وإنما هو من بحر الكامل (٣) . وقد كنا نظن أن في كتاب العين سقطا أو تحريفا في هذا الموضع ، غير أننا وجدنا العبارة بنصها (باستثناء المتشعث ، التي كتبت صحيحة : المشعث) في كتاب : تهذيب اللغة للأزهري (٤٠٦/١) مروية عن الليث ، وهو يقصد كتاب

(١) العين للخليل بن أحمد ٢٨٣/١

(٢) انظر الإقناع في العروض للصاحب بن عباد ٦٢ ؛ ٦٨ ؛ ٨٦ وانظر كذلك العقد الفريد ٤٣٦/٥ ؛ ٤٧٠/٥ والمحكمة لاس سيدة ٢١٩/١

(٣) القصيدة كلها في ديوان سلامة بن جندل ص ١٨٠ - ١٨٣ من بحر الكامل

المعين بالطبع . وقد فات أستاذنا عبد السلام هارون - محقق الجزء الأول من تهذيب اللغة - التعليق على هذه العبارة ، أو ملاحظة ما فيها من أمور مخالفة لما اصطلاح عليه علماء العروض ، كما فات محقق العين . ومن العجيب أن يرد مثل ذلك عن الخليل بن أحمد مؤسس علم العروض ، ومكتشف قواعده !

* * *

رابعاً : مراجعة النقول عن الكتاب ، والحواشى والشروح

” يفيد كثيرا في تحقيق النص ، أن يرجع المحقق إلى الاقتباسات المتأخرة عن الكتاب ، في بطون المؤلفات المختلفة . غير أن الحذر هنا ضرورى جدا ؛ لأن بعض المؤلفين ، يسقطون في اقتباساتهم مالا يهمهم من عبارات الكتب التى يستخدمونها ، أو يعيدون صياغة العبارة أحيانا بما يتفق مع السياق الذى يضعونها فيه .

ولكن مهما كان من أمر الصورة التى آل إليها الاقتباس هنا وهناك ، فإنه قد يلقي الضوء على ما التبس من عبارة المخطوطة ، أو أصابه التصحيف والتحريف على أيدي النساخ ، في مختلف الأزمنة .

ولولا الاقتباسات التى أودعها الصفدى ، فى موسوعته : « تصحيح التصحيف وتحرير التحريف » من كتاب : « لحن العوام » لأبى بكر الزبيدى الأندلسى ، لما تمكنت من إخراج هذا الكتاب ، منذ عدة سنوات ، بصورة مرضية .

ولقد أفدت كثيرا من مراجعة الاقتباسات ، التى ملأ بها أبو بكر ابن الأنبارى كتابه : « المذكر والمؤث » من كتاب « الفراء » فى هذا الموضوع ، عندما كنت أحقق هذا الكتاب الأخير ، قبل سنوات مضت .

كما أن الحواشى والشروح التى صنعها العلماء لبعض الكتب ، تعد فى غاية الأهمية كذلك ، لإلقاء الضوء على عبارات هذه الكتب ، وتقويم ما أصابها من أوهام النساخ عبر العصور ؛ فلا يعقل مثلا أن ينشر كتاب سيبويه ، دون رؤية أحد الشروح الموسعة عليه ، كشرح أبى سعيد

السيرافى مثلاً . وكذلك نشر كتاب « المعرب » للجواليقي ، لا يكتمل على وجهه الصحيح ، دون رؤية الحاشية الجيدة التي وضعها عليه ، العلامة اللغوى : « ابن برى المصرى » . ومثل ذلك يقال عن كثير من الكتب ، التي تناولها العلماء بالشرح والتعليق .

خامسا : تخرّيج النصوص

تُخرّج النصوص هو البحث لها عما يؤيدها ، ويشهد بصحتها في بطون الكتب ، وهو أمر ضرورى جدا ؛ فقد يبدو النص واضحا مفهوما ، وعندئذ يتكاسل المحقق في أمر مراجعته وتخرّيجه في المصادر المختلفة ، للتأكد من صحة مضمونه .

وهذا مثال يؤكد هذه القضية ، ويبرهن على أهميتها في تحقيق النص ؛ فقد ورد في كتاب : « الجنى الدانى في حروف المعانى » لابن أم قاسم المرادى ، النص التالى : « وقد جعل بعضهم اللام في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَ مَكْرَهُمْ لِلتَّرْوَلِ لَتَرْوَلِ مِنْهُ الْجِبَالُ ﴾ لام الجحود ، على قراءة الكسائى » (١) .

فإننا إذا خرجنا قراءة الكسائى في المصادر المعروفة للقراءات (٢) ، عرفنا أن هذه القراءة التى ذكرها المرادى ، هى قراءة غير الكسائى ؛ لأن قراءته هى : « لَتَرْوَلُ » . وعلى هذا يكون النص في « الجنى الدانى » ناقصا كلمة : [غير] . وصواب العبارة على هذا : « على قراءة [غير] الكسائى ! »

والنصوص التى ينبغى تخرّيجها في الكتاب المحقق كثيرة ومتنوعة ، وعلى رأسها القرآن الكريم ، ولا يصح أن يثق المحقق بحفظه لكتاب الله العزيز ، فإن بعض آياته تتشابه ، وكثيرا ما يحدث فيها السهو والخلط ،

(١) الجنى الدانى ١١٧

(٢) التيسير للدانى ١٣٥ والنشر لابن الجزرى ٣٠٠/٢ والإتحاف للبنا ١٦٦

لدى بعض المؤلفين أو النساخ ؛ ومن أمثلة ذلك ماجاء في مخطوطة كتاب « الحيوان » للجاحظ : « فلما أتوا على وادى النمل » . وصواب الآية : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا أَتَوْا عَلَىٰ وَادِي النَّمْلِ ^(١) ﴾ .

ويستعان في تخريج النصوص القرآنية من مواضعها من المصحف ، ببعض الفهارس التي صنعها العلماء لآيات القرآن الكريم . ومن أقدمها كتاب : « نجوم الفرقان في أطراف القرآن » لجوستاف فلوجل G.Flügel المطبوع في ليبزج سنة ١٨٤٢ م ، وكتاب : « مصباح الإخوان لتحرى آيات القرآن » المطبوع سنة ١٣٢٢ هـ ، على نفقة نظارة المعارف العثمانية ، وكتاب : « المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم » لمحمد فؤاد عبد الباقي ، وقد طبع في القاهرة عدة مرات ، وغير ذلك .

وينبغي ألا يسارع المحقق إلى تخطئة نص الآية في المخطوط الذي أمامه ، بناء على ما في المصحف الذي بين أيدينا ، بل عليه أن يبحث عنه في كتب القراءات المختلفة ؛ مثل : كتاب « السبعة في القراءات » لابن مجاهد ^(٢) ، و « التيسير في القراءات السبع » لأبي عمرو الداني ^(٣) ، و « النشر في القراءات العشر » لابن الجزرى ^(٤) ، و « إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر » للبنا الدمياطي ^(٥) . ولا يغفل البحث في كتب القراءات الشاذة ، مثل

(١) الحيوان للجاحظ ٨/٤

(٢) نشره الدكتور شوقي ضيف بدار المعارف في القاهرة سنة ١٩٧٢ م .

(٣) نشره أوتو برترول في استانبول سنة ١٩٣٠ م .

(٤) نشرته المكتبة التجارية بالقاهرة (بلاتاريخ) .

(٥) طبع بالمطبعة الميمنية وصححه محمد الزهرى الغمراوى بالقاهرة سنة ١٣١٧ هـ .

كتاب : « مختصر في شواذ القرآن » لابن خالويه ^(١) ، و « المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات » لابن جنى ^(٢) ، وغير ذلك .

كما ينبغي أن يشير في تخریجه للقرآن الكريم إلى اسم السورة ورقمها ورقم الآية ، على النحو التالي مثلاً : « سورة البقرة ١١٢/٢ » . وقد جرت عادة بعض المحققين ، على إهمال ذكر رقم السورة ، وهو أمر ضرورى فى العصر الحاضر ، لمن لا يعرف مكان السورة فى المصحف من جمهور المثقفين .

وتخریج الأحاديث كذلك من الأمور التى يلزم المحقق الاهتمام بها ، حتى يطمئن إلى سلامتها من التصحيف والتحریف . ويعين على ذلك كتاب : « المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوى فى الكتب الستة ومسند الدارمى وأحمد بن حنبل وموطأ الإمام مالك » للمستشرق « فثسك » ^(٣) ، وكتاب : « مفتاح كنوز السنة » لمحمد فؤاد عبد الباقي ^(٤) ، و « الجامع الصغير فى أحاديث البشير النذير » للسيوطى ^(٥) ، وغيرها .

وللأحاديث التى يستشهد بها فى اللغة ، مراجع خاصة منها :

-
- (١) نشرة المستشرق برجستراسر بالقاهرة سنة ١٩٣٤ م .
 (٢) نشره الأستاذ على النجدى ناصف وآخرون بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة ١٣٨٦ - ١٣٨٩ هـ .
 (٣) طبع فى ليدن سنة ١٩٣٦ - ١٩٦٩ م .
 (٤) طبع فى القاهرة سنة ١٩٣٣ م .
 (٥) طبع فى القاهرة سنة ١٩٥٤ .

« غريب الحديث » لأبي عبيد القاسم بن سلام^(١) ، و « غريب الحديث » لابن قتيبة^(٢) ، و « الفائق في غريب الحديث » للزمخشري^(٣) ، و « الغريبين » لأبي عبيد الهروي^(٤) ، و « النهاية في غريب الحديث والأثر » لابن الأثير^(٥) ، وغيرها .

والأمثال العربية مما ينبغي تخرجه في كتب الأمثال المختلفة ، لكي يطمئن المحقق إلى سلامة روايتها ، وضبط كلماتها ، ومن هذه الكتب المعتبرة : « مجمع الأمثال » للميداني^(٦) ، و « المستقصى » للزمخشري^(٧) ، و « جمهرة الأمثال » لأبي هلال العسكري^(٨) ، و « فصل المقال » لأبي عبيد البكري^(٩) ، و « أمثال العرب » للمفضل الضبي^(١٠) ، و « الأمثال » لمؤرج السدوسي^(١١) ، و « الأمثال لأبي عكرمة الضبي^(١٢) ، وغيرها .

(١) نشر في حيدر آباد الدكن بالهند سنة ١٩٦٤ - ١٩٦٧ م .

(٢) نشره الدكتور عبد الله الجبوري في بغداد سنة ١٩٧٧ م .

(٣) نشره محمد أبو الفضل إبراهيم بالقاهرة سنة ١٩٤٥ - ١٩٤٨ م .

(٤) نشر الجزء الأول بتحقيق محمود الطناحي بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة ١٩٧٠ م .

(٥) نشره محمود الطناحي بالقاهرة سنة ١٩٦٣ - ١٩٦٥ م .

(٦) نشر كثيرا بالقاهرة ، منها نشرة على هامشها جمهرة الأمثال للعسكري سنة

١٣١٠ هـ .

(٧) نشر في حيدرآباد الدكن بالهند سنة ١٩٦٢ م .

(٨) نشره محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش بالقاهرة سنة ١٩٦٤ م .

(٩) نشره عبد المجيد عابدين وإحسان عباس بالخرطوم سنة ١٩٥٨ م .

(١٠) طبع في مطبعة الجوائب باستانبول سنة ١٣٠٠ هـ .

(١١) نشره الدكتور رمضان عبد التواب في مشروع المكتبة العربية بالقاهرة سنة

١٩٧١ م .

(١٢) نشره الدكتور رمضان عبد التواب بمجمع اللغة العربية بدمشق سنة ١٩٧٤ م .

أما تخرّيج الأشعار ، ومراجعة المصادر المختلفة في تحقيق أبيات الشعر ، فشئى لا يغنى عنه مهارة المحقق ، وحذقه بالأسلوب العربى ، فإذا رأيت محقق المجمل لابن فارس (١ / ٢٤٠) يسوق قول المؤلف : « قال أبو عبيدة فى قوله فى بئر :

لأحورٍ سرى ولا شَعْرُ

أى فى بئرٍ حورٍ هَلِكَة .

فاعلم أنه لم يراجع المصادر فى تحقيق هذا البيت ، ولو راجعها لعرف أن عبارة : « فى بئر » التى فصلها عن البيت ، إنما هى جزء منه ، وأن صوابه :

فى بئرٍ لأحورٍ سرى ولا شَعْرُ

ومثل ذلك تماماً ما فعله فى مادة (ثبو) من المجمل (١/١٢٨)

حين كتب نص ابن فارس فيه على النحو التالى :

« وثبت على الشئى : أدمت عليه . قال لبيد :

يُثْبَى ثناءً من كريم .

ثم ابتداءً سطرًا جديدًا ، على النحو التالى :

« وقوله :

ألا انعم على حسن التحية واشرب »

ولو راجع بيت لبيد فى ديوانه (ق ١٦/٢ ص ٨) والمصادر

الأخرى ، لعرف أن كلمة : « وقوله » التى بدأ بها السطر الجديد ، جزء

من بيت لبيد ، وأن البيت بتمامه هو :

يُثْبَى ثناءً من كريم وقوله ألا انعم على حسن التحية واشرب^(١)

(١) فى التمام لابن جنى ص ٢٠٢ : « وقال لبيد : يثبى ببناء من كريم وقوله .. الخ » .

وهذا دليل آخر على سوء عاقبة التهاون فى تخرّيج النصوص الشعرية !

ولابد أن يرجع المحقق إلى ديوان الشاعر ، إن كان له ديوان ، وإلا رجع إلى ماروى من أشعاره فى المجمع الشعرية المختلفة ، كالأصمعيات ، والمفضليات... وجمهرة أشعار العرب للقرشى ، وحماسة أبى تمام ، وحماسة البحترى ، والحماسة البصرية ، وحماسة ابن الشجرى ، والأشباه والنظائر للخالدين ، وغيرها .

ومتلىء المصادر العربية بالمقطوعات الشعرية ، والأبيات المفردة . والرجوع إليها ضرورى للوقوف على الروايات المختلفة ، والشروح المصاحبة ، وتقويم ما اعوج من نص المخطوط الذى أمام المحقق .

وأحب أن أناقش هنا موضوعا ، يجادلنى فيه بعض أدياء التحقيق ، منذ مدة ليست قصيرة ؛ فقد درج جلة المحققين من العرب والمستشرقين ، على الاستقصاء فى تخرىج النصوص الشعرية ، والتنبيه إلى جمهرة المواضع ، التى ورد فيها هذا البيت أوذاك ، فى المصادر التى بين أيديهم .

وقد يعيب بعض الناس هذا المنهج ؛ إذ يرون فيه مبالغة وإسرافا فى التخرىج ، كما ينادى بعضهم بالاكْتفاء بمصدر أو بمصدرين ، ولا سيما فى الشعر المشهور المتداول .

وما درى هؤلاء وأولئك ، أن هذا التخرىج المستقصى ، قد يفيد باحثا أو محققا ، يجد أمامه هذا البيت أو ذاك ، فى سياق نثرى غير مفهوم ، إما لاختصار محل فى العبارة ، وإما لتصحيف أو تحريف أصابا هذا النص ، فى كتاب مطبوع أو مخطوط . والوسيلة المأمونة العاقبة فى مثل هذه الحالة ، هى البحث عن مثل هذا البيت فى مصادره المختلفة ، لعله يعثر فى بعضها على سياقه الخالى من الاضطراب والتشويش .

مثل هذا الباحث أو المحقق ، يحمد لهذه الطريقة المستقصية في تخريج الأشعار ، أن وضعت أمامه جمهرة مصادر البيت الذي يهمه ، ووفرت له كثيرا من الجهد والمشقة .

وهذا مثال واحد يبين مدى صدق هذا القول ؛ ففي شرح قصيدة عدى بن الرِّقَاع ، التي نشرها عبد العزيز الميمنى فى الطرائف الأدبية (ص ٩٢ - ٩٧) ، شرح البيت التالى :

وبها مُنَاخ قَلَمًا نزلتْ به مُصَمَّمَاتٌ من بنات مِعَاها

بالعبارات التالية : « مصمعات يعنى بعداب ملبرقات محدرات سعرات لعله (كذا) أكلها وشربها » .

كذا ساق الميمنى نص المخطوطة كما هو بتحريفه ، ولم يتبين وجه الصواب فيه ، فكتب بعده كلمة : (كذا) . ولو أتيح للأستاذ الميمنى أن يعرف مصادر هذا البيت ، لرأى فى سياق بعضها مايعينه على إصلاح هذا التحريف ، الذى شوه وجه النص ؛ ففي كتاب « لحن العوام » للزبيدى (ص ١٧٢) النص التالى : « قال أبو نصر : أتانا بثريدة مصمعة ، إذا رفعها كالصومعة وحدد رأسها . ويقال : بعرات مصمعات ، إذا كانت ملتزقات عطاشا فيهن ضمور . وأنشد لعدى بن الرقاع : ولها مناخ ... البيت » .

وعلى ضوء نص « لحن العوام » السابق ، يمكن إصلاح الخلل الواقع فى نص « الطرائف الأدبية » على النحو التالى : « مصمعات يعنى : بعرات ملتزقات محدرات ببعرات ، لقلة أكلها وشربها » .

على أن الاكتفاء بمصدر أو بمصدرين ، قد يجر إلى ادعاء خطأ نسبة بيت ، وردت فى مصادر لم يرها المحقق ، أو القول بتحريف

أو تصحيف ، في رواية لم يجهد المحقق نفسه في البحث عنها ، أو ترك التصحيف والتحريف كما هو ، لعثوره عليه مرة أخرى في مصدره الذي اكتفى به .

وقد وقعت أنا في بعض ذلك ، عند تحقيقي كتاب « لحن العوام » للزبيدي ؛ إذ ادّعت (ص ١٣٩) آنذاك ، أن رواية بيت الفرزدق : وَعَضُّ زَمَانٍ يَا بَنَ مِرْوَانَ لَمْ يَدْعُ مِنْ الْمَالِ إِلَّا مُسْحَتًا أَوْ مُجْرَفًا محرفة في ديوانه ، وأن الصواب : « مجلف » ، غير أن من يطلع على كتاب « الإبدال » لأبي الطيب اللغوي (٧٠/٢) يعرف أن البيت يقال بالروايتين : « مجلف » و « مجرف » !

ولا بد من تخرج الأعلام الواردة في النص ، من أسماء الأشخاص ، والأماكن ، والبلدان ، للتأكد من صحتها ، وخلوها من التصحيف والتحريف والسقط ؛ فإن الأعلام ينتابها من الخلل الشيء الكثير على أيدي النساخ ، ولقد صدق « علي بن المديني » حين قال : « أشد التصحيف ما يقع في الأسماء ؛ لأنه شيء لا يدخله القياس ، ولا قبله شيء يدل عليه ولا بعده ^(١) .

ويكفي أن تعلم أن ناسخ مخطوطة « لحن العوام » للزبيدي ، جعل من « أبي حاتم السجستاني » : « أباخافور » (ص ٧) ، كما جعل من « أبي دواد الإيادي » : « أباذواو الأبازي » (ص ١٦) وغير ذلك .

وقد يتبين من تحقيق هذا العلم أو ذاك ، أنه مقحم على النص ؛ لأن صاحبه قد ولد في زمن لاحق لزمن تأليف الكتاب ؛ فكم أدخل عوام

(١) شرح نخبة الفكر ٣٧ وانظر : الإلماع ١٥٤ ومقدمة ابن الصلاح ٣٠٤

النساخت إلى صلب المتن من حواش كتبت بعد عصر المؤلف بسنوات طويلة !

وقد خصص علماءنا القدامى مجموعة ضخمة من المؤلفات ، للرجوع إليها فى إصلاح ما ينتاب الأعلام من تصحيف أو تحريف ، على أيدى هؤلاء النساخت ، فى كل فن من فنون المعرفة العربية . وهى تلك الكتب المعروفة بكتب التراجم والطبقات ، للنحاة ، واللغويين ، والفقهاء ، والمحدثين ، والمفسرين ، والقراء ، والشعراء ، والأطباء ، وغيرهم .

ويكفى أن نمثل هنا بمعجم الأدباء لياقوت الحموى ، ووفيات الأعيان لابن خلكان ، والوفى بالوفيات للصفدى ، وبغية الوعاة للسيوطى ، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكى ، وتهذيب التهذيب لابن حجر ، وطبقات المفسرين للدوادى ، وغاية النهاية فى طبقات القراء لابن الجزرى ، وطبقات فحول الشعراء لابن سلام ، وعيون الأنباء فى طبقات الأطباء ، لابن أبى أصيبعة ، وغير ذلك كثير كثير .

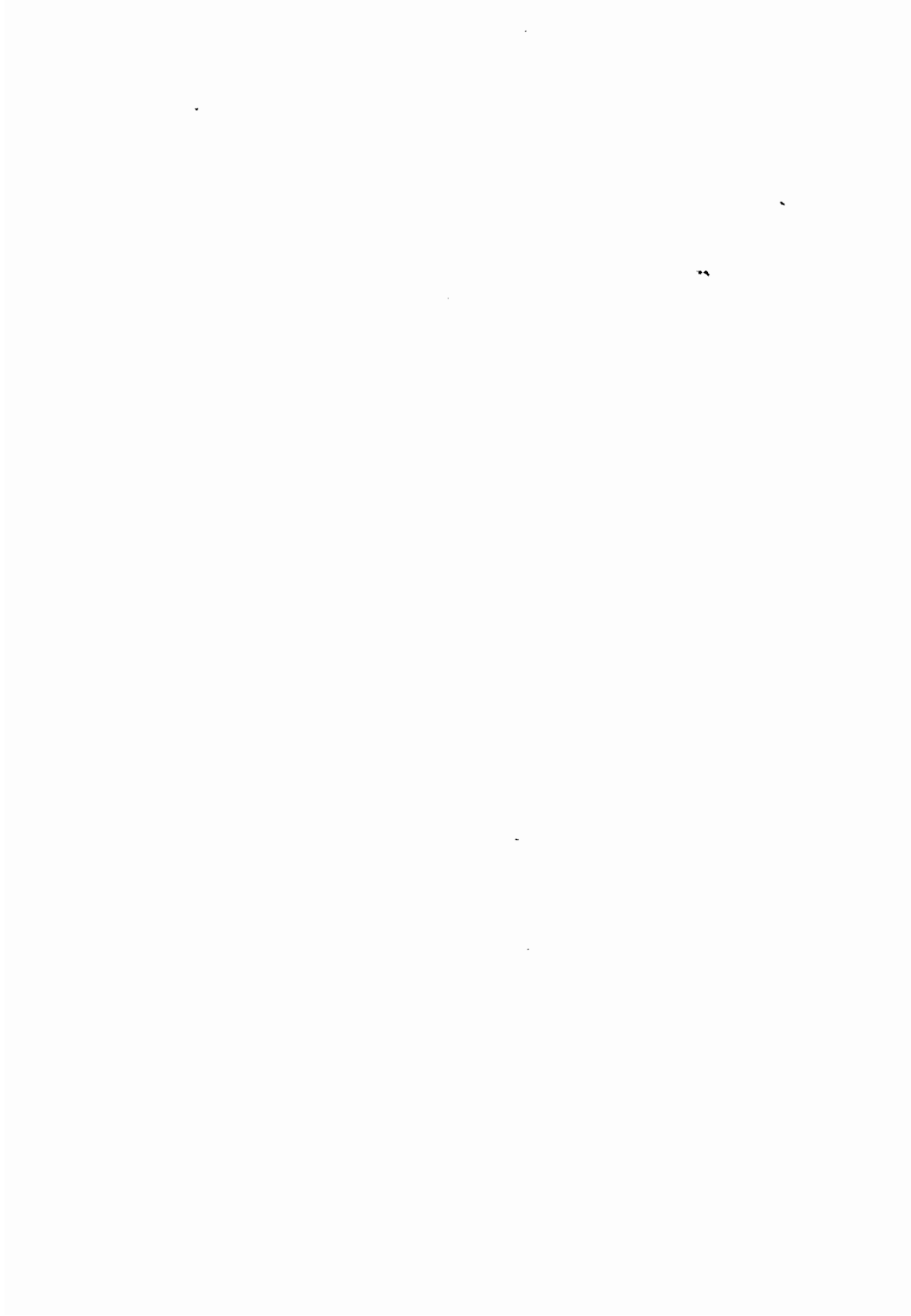
بل لقد ألفوا فى الأنساب ، كجمهرة أنساب العرب لابن حزم ، والاشتقاق لابن دريد ، وخصصوا بعض المؤلفات لتراجم علماء بلد من البلدان ، كتاريخ بغداد للخطيب البغدادى . كما ألفوا فى تراجم علماء عصر من العصور ، كالدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلانى ، والضوء اللامع فى أعيان القرن التاسع للسخاوى .

كما أن بعض المؤرخين ، الذين رتبوا الحوادث التاريخية على حسب السنين ، قد التزموا أن يترجموا لمشاهير العلماء بمناسبة تواريخ وفياتهم هنا وهناك ، كما نرى ذلك فى الكامل لابن الأثير ، والبداية والنهاية لابن كثير ، والعبر فى خبر من غير للذهبى .

أما أسماء الأمكنة والبلدان ، فقد ألف العلماء مجموعة كبيرة من المعاجم لضبطها والتعريف بها ، وهذه لا يستغنى المحقق عن الرجوع إليها ، لكنى يطمئن إلى صحة ماورد في النص الذى أمامه من أسماء الأمكنة والبلدان ، وعلى رأس هذه الكتب : معجم ما استعجم لأبى عبيد البكرى ، ومعجم البلدان لياقوت الحموى ، وغيرهما .

وأما معاجم اللغة ، فإن المحقق يحتاج إليها حين يريد التوثق من ورود كلمة بعينها فى العربية الفصحى ، أو الاطمئنان إلى المعنى الذى ذكر لها هنا أو هناك فى النص الذى يحققه . وعلى رأس هذه المعاجم : لسان العرب لابن منظور ، وتاج العروس لمرتضى الزبيدى ، وغيرهما .

وهكذا نرى أن تحقيق النص ليس مهمة يسيرة ، بل لا بد فيه من معرفة واسعة بالمصادر العربية ، وطريقة استخدامها ، والإفادة منها فى تصحيح النص ، حتى يقترب من أصله الذى كتبه المؤلف ، والمحقق الأمين قد يقضى ليلة كاملة - كما ذكرنا من قبل - فى تصحيح كلمة ، أو إقامة عبارة ، أو تخريج بيت من الشعر ، أو البحث عن صحة علم من الأعلام فى بطون كتب التراجم والطبقات .



الفصل الثالث

إعداد النص المحقق للنشر

كل هذه الخطوات السابقة ، يستوى فيها الباحث الذى يقرأ كتابا معيننا ليفيد منه فى بحثه ، والمحقق الذى ينفذ غبار الزمن عن مخطوطة ما يريد نشرها بين القراء والباحثين .

غير أن هذا الأخير يلزمه الإلمام ببعض الأمور الفنية فى إعداد النص المحقق للنشر . ونعالج فيما يلى هذه الأمور :

أولا : المقابلة بين النسخ

سبق أن عرفنا من قبل كيفية اختيار النسخ التى تصلح للمقابلة ، والغرض من هذه المقابلة ، وهو الوصول إلى الصورة الصحيحة للنص ، « والمقابلة الآن أسهل منها فى العصر السابق ؛ لأن الناشر قديما كان يضطر إلى السفر إلى بلدان شتى ، أو يطلب إلى أحد مقابليها بدلا عنه ، وليس هذا أمرا سهلا ، ومع ذلك فلا [يصح أن] يعتمد الناشر إلا على ماشاهده بعينى رأسه . وفى وقتنا [هذا] سهل ذلك بالصور الشمسية التى تقوم مقام الأصل (١) » ، وإن كان الاعتماد على المصورات يؤدى فى بعض الأحيان إلى خفاء كثير من المعالم ، التى يستعين بها المحقق على تقدير عمر المخطوطة ، كحالة الورق ، ونوع المداد ، والإصلاحات التى تمت فيها ، وغير ذلك .

(١) أصول نقد النصوص ٩٥

والمقابلة بين النسخ المختلفة من الكتاب ، تؤدي إلى اختيار الصيغة الصحيحة ، أو التي تبدو أنها هي الصواب ، وإثباتها في صلب النص عند نشره ، ثم توضع فروق النسخ الأخرى في هامش الصفحة ، مع الإشارة إلى هذه النسخ برموز معينة يختارها المحقق ، ويشير إليها في مقدمة تحقيقه للكتاب .

ويشير برجشتراسر إلى طريقة إعداد المقابلة قبل النشر ؛ فيقول : « ويجدر بنا أن نقابل كل النسخ بأصل واحد ؛ لأن المقابلة بأصول مختلفة قد تدعو إلى الغلطات ، وليكن الأصل الذي اخترناه أساسا للمقابلة ، إما صورة شمسية ، وإما نسخة من الأصل قوبلت مقابلة مضبوطة ، والأول أنفع لأن الاستساخ لا يخلو أن يحدث فيه أغلاط ... ونكتب اختلافات النسخ إما على هامش النسخة التي اتخذت أساسا للمقابلة ، وإما على أوراق ودفاتر خاصة بهذا الغرض (١) » .

ويذكر برجشتراسر أن الطريقة الأخيرة هي الفضلى . أما أنا فقد درجت في الكتب الكثيرة التي حققتها ، على نسخ الأصل نسخا دقيقا مراجعا ، مع مراعاة ترك سطر أبيض بين كل سطرين ، يستخدم لمقابلة النسخ الأخرى فوق الكلمات والعبارات المختلفة ، واستخدام رموز معينة لكل نسخة ، وكتابة كل هذه المقابلات بقلم الرصاص ، ليسهل محوها بعد انتهاء كل المقابلات ، وإثبات الصواب بالحبر في النص ، وفروق النسخ والتخريجات والشروح وغير ذلك في هوامش الصفحات بالأرقام . ويعين في استنباط الصواب من هذه المقابلة ، مراعاة مايسمى

بالمواضع الموازية في نص الكتاب ؛ « فإننا إذا شككنا في صحة لفظ أو عبارة من الكتاب الذى نصححه ، أو ترددنا بين القراءتين المرويتين ، فلا بد لنا من أن نأتى بمواضع موازية للموضع الذى نشك أو نتردد فيه ، لكى نستعين بها على إزالة هذا الشك وهذا التردد . فإذا سأل سائل : فكيف نستطيع العثور على المواضع الموازية ؟ قلنا : لذلك طريقتان ، أولهما عَرَضِيَّة ، والثانية نظامية (منهجية) .

« فالأولى : أن نقرأ الكتاب ، ونحفظ ما فيه من الشكوك والمشكلات ، ثم نقرأه مرات ، ونلتفت إلى المواضع الموازية للمواضع التى قرأناها فى المرة الأولى ، ونعلق على كل ما يعين على حل الشكوك والمشكلات التى تعرض فيه . وهذه الطريقة تظهر سهلة ، ولكنها صعبة متعبة فى الحقيقة ، ولا تؤدى إلى النجاح التام إلا نادرا ؛ وذلك أننا لا يمكننا أن ننسب إلى أشياء كثيرة فى وقت واحد ، فإذا قرأنا الكتاب مرة ثانية ، لم نلج لنا إلا ببعض المواضع الموازية التى نحتاج إليها ، فنحن مضطرون لذلك إلى قراءة الكتاب مرات ، وكثيرا ما لا يتضح توازى الموضوعين إلا بعد التعمق والتدقيق .

« والطريقة الثانية هى النظامية (المنهجية) : وذلك أن نرتب فهراس للكتاب ، تحتوى على كل ما يكون جديرا بالالتفات إليه ، من المفردات ، والتراكيب ، والعروض ، والنحو . ورتب هذه الفهارس على أنواع من الترتيب تليق بموضوع كل منها ؛ ففهرس الألفاظ المفردة نرتبه على حروف المعجم ، وفهرس النحو نرتبه على أبواب النحو ، إلى غير ذلك . ثم إذا شككنا فى موضع من الكتاب ، واحتجنا فى سبيل جلاء الشك إلى مواضع موازية ، راجعنا الفهارس ووجدنا المواضع الموازية (١) .

وتكشف المقابلة أحيانا عن الخلل في ترتيب أوراق هذا المخطوط أو ذاك ، فلا بد عندئذ من إعادة ترتيب الأوراق في هذه النسخ المختلفة الترتيب ، وقد سبق أن تحدثنا من قبل عن توهم المستشرق « سكياباريللي » أن بكتاب « قواعد الشعر » لثعلب خرما في خمسة مواضع لم يتصل فيها سياق الكلام ، وعرفنا أن السبب في ذلك هو خروج ورقتين من أوراق الكتاب ، وعودتهما إلى مكانيهما من الكتاب مقلوبتين ظهراً لبطن ، فأحدث ذلك انقطاع سياق الكلام في هذه المواضع الخمس (١) .

وإذا أثبتت المقابلة إجماع النسخ المختلفة على قراءة بعينها ، فلا يصح تغييرها إلا بدليل قاطع على فسادها ، لا كما صنع محقق النشرة البغدادية من كتاب : « نزهة الألباء في طبقات الأدباء » لأبي البركات ابن الأنباري ؛ إذ غير نصا أجمعت عليه النسخ الخطية والمصادر الأخرى ، يدل على أن والد أبي عبيد القاسم بن سلام كان عبداً رومياً ، لا يجيد الحديث بالفصحى ؛ إذ يخاطب المذكر بخطاب المؤنث ، كما يتحدث عن المذكر بضمير المؤنث كذلك ؛ يقول النص : « كان أبوه عبداً رومياً لرجل من أهل هراة . ويحكى أن سلاًماً خرج هو وأبو عبيد مع ابن مولاه إلى الكتاب ، فقال للمعلم : عَلَّمِي القاسم فإنها كَيْسَة (٢) ، فجعله : « عَلَّم القاسم » ، وقال في هامشه : « هذا هو الصحيح أما في ق ، د ، وتاريخ بغداد : عَلَّمِي !

(١) انظر مقدمة تحقيقنا لكتاب : « قواعد الشعر » لثعلب .

(٢) نزهة الألباء (نشرة محمد أبو الفضل إبراهيم) ١٣٦ = (نشرة الدكتور

ومن العجيب أن المحقق أبقى على عبارة : « فإنها كيسة » كما هي ،
مع أنها تتحدث عن ألى عبيد بصيغة المؤنث كذلك !

وأحيانا يعترضنا عند المقابلة نص غامض مستعلق في إحدى
النسخ ، ومكانه نص واضح سهل في نسخة أخرى ، فينبغي ألا ننخدع
بذلك ، ونختار النص الواضح السهل ؛ فكثيرا ما يكون النص الغامض
هو الصواب . وقد سبق أن أشرنا إلى ذلك ، عند حديثنا عن وسائل
تحقيق النص ، وقلنا إنه ينبغي الشك في النفس قبل الشك في النص .
وهذا هو « برجشتراسر » يرى معنا « أن النص الأصعب هو الصحيح ،
أى أننا إذا عثرنا على قراءتين ، إحداهما تفهم بصعوبة ، والأخرى تفهم
بسهولة ، فضلنا الأولى ... وهذه القاعدة صحيحة إلى حد ما ، ويحتاج
بها على أنه لا يُتصور أن يبدل الناسخ شيئا مفهوما بشيء لا يفهم
مطلقا ، أو بشيء لا يفهم إلا بصعوبة . والمحتمل ضد ذلك ، وهذا الرأى
صحيح ، والقاعدة التى تترتب عليه نافعة ، إذ نحذرنا مما يسهل فهمه ؛ فإنه
كثيرا ما يختبئ الصحيح فيما مظهره غير مفهوم ، فعلينا إذن أن نستخرجه ،
فلا نكتفى بتخمينات النساخ ، وهى فى الحقيقة بعيدة عن الأصل (١) .

ولا يصح هذا الكلام إلا فى التغيير التعمدى للنساخ ؛ فإنهم كانوا
إذا لم يفهموا شيئا مما يقومون بنسخه فى بعض الأحيان ، يستبدلون به
عبارة مفهومة . أما التغيير الاتفاقى فإن الناسخ يكون فيه غير متتبع لمعنى
الكلام ، فيقرؤه حسبما اتفق له ، فيكثر على يديه الغلط فيما ينسخ ،
ويأتى بما لا معنى له .

* * *

ثانيا : إصلاح التصحيف والتحريف

”استقر الرأي عند جمهرة العلماء في العصر الحاضر ، على أن التصحيف هو : « تغيير نقط الحروف المتماثلة في الشكل » ، كالباء والتاء والثاء والنون والياء ، والجيم والحاء والحاء ، والذال والذال ، والراء والزاي ، والسين والسين ، والصاد والضاد ، والطاء والطاء ، والعين والغين ، والفاء والقاف . وأن التحريف هو : « تغيير في شكل الحروف المتشابهة في الرسم » ، كالذال والراء ، والذال واللام ، والنون والزاي ، والميم والقاف ، وما إلى ذلك . (١)

غير أن الكلمتين مترادفتان عند جمهرة القدماء من علماء العربية ، إذ يستعملان عندهم بمعنى التغيير في الحروف أو الحركات . وأول من فطن من القدماء إلى التفرقة بين الكلمتين هو : أبو أحمد الحسن بن عبد الله العسكري (المتوفى سنة ٣٨٢ هـ) الذي ألف كتابا بعنوان : « شرح مايقع فيه التصحيف والتحريف (٢) » ، وأطلق كلمة : « التصحيف » على ما أصابه التغيير بالنقط من الكلمات ، مثل : قارج وفارج (ص ٦٠) والربيد والرثيد (ص ٦٥) وبيتم وبيتم (ص ٧٢)

(١) انظر مثلا : مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي ٢٨٦ - ٢٨٧ وفصول في فقه العربية ٨٨ - ٨٩ وانظر كذلك جمهرة الكتب المحققة في العصر الحديث . وقد خلط بعضها بين المصطلحين خلط الأقدمين . انظر مثلا : الحيوان للجاحظ ٢٦٧/٥ ؛ ٣٧٧/٥ ؛ ٤٠١/٥ ؛ ١٤٧/٦ ؛ ٢١٢/٦ والتفقيفة للبندنجي ٩١ ؛ ١١٨ ؛ ١٤٢ ؛ ١٥٨ ؛ ١٦٩ ؛ ١٧١

(٢) حققه ونشره عبد العزيز أحمد بالقاهرة سنة ١٩٦٣ م .

وجانبيها وجابتيها (ص ١٤٤) والربلات والرتلات (ص ١٥١) .
 كما أطلق كلمة : « التحريف » على غير ذلك من التغييرات ، مثل :
 سرى بالحتى وسرى فى الحى ، وقال هنا بالحرف الواحد : « وهذا من
 التحريف لامن التصحيف » (ص ٧٧) . وإن كان قد أطلق كلمة :
 « التصحيف » عدة مرات على بعض الكلمات التى تشتمل على
 التصحيف والتحريف معا ؛ مثل : شواته وسراته (ص ٧٥) أو يطلق
 الكلمة على ما فيه تحريف فحسب ؛ مثل : هراءه وهراوة (ص ١٥٦) .

وفى القرن التاسع الهجرى يميز ابن حجر العسقلانى (المتوفى سنة
 ٨٥٢ هـ) تمييزا واضحا بين التصحيف والتحريف كذلك ؛ فيقول :
 « إن كانت المخالفة بتغيير حرف أو حروف مع بقاء صورة الخط فى
 السياق ، فإن كان ذلك بالنسبة إلى النقط فالمصحّف ، وإن كان
 بالنسبة إلى الشكل فالمحرّف (١) » .

وقد فطن بعض علمائنا القدامى إلى شىء من أسباب نشوء
 التصحيف ؛ ففى لسان العرب لابن منظور المصرى ، ورد النص التالى :
 « وروى عن عائشة أنها كانت تحتك تحت درعها فى الصلاة ، أى تشد
 الإزار وتحكمه . قال أبو عبيد : الاحتباك : الاحتباء ، ولكن الاحتباك شد
 الإزار وإحكامه ، أراد أنها كانت لا تصلى إلا مؤنزة . قال الذى رواه
 أبو عبيد عن الأصمعى فى الاحتباك أنه الاحتباء غلط . والصواب :
 الاحتباك بالياء ؛ يقال : احتاك يحتاك احتياكا ، وتحوّك بشوبه ، إذا احتبى
 به . قال : هكذا رواه ابن السكيت وغيره عن الأصمعى بالياء . قال :

(١) انظر : شرح نخبة الفكر لابن حجر ٢٢

والذى يسبق إلى وهى أن أبا عبيد كتب هذا الحرف عن الأصمعى بالياء ، فزلّ في النقط وتوهمه باء . قال : والعالم وإن كان غاية في الضبط والإتقان ، فإنه لا يكاد يخلو من خطئه بزلة ، والله أعلم . ولقد أنصف الأزهرى رحمه الله فيما بسطه من هذه المقالة ، فإننا نجد كثيرا من أنفسنا ومن غيرنا أن القلم يجرى ، فينقط ما لا يجب نقطه ، ويسبق إلى ضبط ما لا يختاره كاتبه ، ولكنه إذا قرأه بعد ذلك أو قرىء عليه ، تيقظ له ، وتفتنّ لما جرى به فاستدركه . والله أعلم (١) .

وأنواع التغيير الحادث في النص على أيدي النساخ جنسان : تعمدى ، واتفاق . « ومعنى هذا التقسيم واضح ؛ فإن الناسخ ربما يسهو ويغفل ، فيكتب غير ماهو موجود ، وربما يتقدم إلى الإيضاح ، وإلى ما يظنه إصلاحا ، فيكتب لهذا غير ما هو موجود في الأصل . وربما اشترك جنسان من هذا الخطأ في موضع واحد ، وذلك إذا كان الناسخ الأول قدسها فصار النص غير مفهوم ، وجاء ناسخ ثان واجتهد في إصلاح الخطأ ، فإن وُقِّف فلا ضرر ، وإن لم يوفق كان ماكتبه أبعد عن الأصل كثيرا (٢) » .

ولا بد من مقارنة الصور الحرفية بقدر الإمكان ، عند تصحيح التحريف الذى يقع فيه النساخ ، فلا يصح أن نقرأ مثلا كلمة : « الولدلىن » فى مخطوطة ما : « الأولاد » بل يجب أن نقرأ : « الولدان » ، وإن كانت الكلمتان بمعنى واحد .

(١) لسان العرب (ج١٢ / ٢٨٨)

(٢) انظر : أصول نقد النصوص ٧٥

ومن أسباب الوقوع في التصحيف والتحريف : النقل من خطوط لم يتمرس بها الناسخ « فلو كان الكتاب قد كتب أولاً بالكوفي ، ثم نسخ بالخط النسخي ، ثم بالمغربي ، ثم أعيدت كتابته بالنسخي ، ثم كتب بالفارسي أو الرقعة التركي ، فلا نهاية لاحتمال وقوع التحريف في مثل هذا الكتاب ، وأكثر من ذلك يحدث عند النقل من خط لخط ، وعند النسخ من أصل قديم ؛ لأن الناسخ في هذه الحالات لا يعرف خط الأصل معرفة كافية في كثير من الأحيان ؛ نجد مثل ذلك في ديوان عبيد بن الأبرص ، الذي نشره المستشرق الإنجليزي : لايل (Lyall) ، فقد جاء فيه : « حتى أتى شجرات واستكل عنهن » (ص ١ وانظر مقدمة الناشر ١٠ - ١١) ففي ذلك تحريفان ، والصواب : « واستظل تحتهن » . والمرجح أن أصل النسخة - وهي قديمة جدا تاريخها سنة ٤٣٠ هـ - كان مكتوباً بالخط المغربي ، والظاء فيه تشبه الكاف في الخط النسخي ، ويشتد الالتباس إذا وقعت بعدها لام ، كما في مثالنا هذا .

« ومن ذلك أيضاً في كتاب : الآثار الباقية للبيروني : وقد كان يقوم للعرب في أوقات معلومة من شهورهم المنسأة أسواق (ص ٢٣٨) ، ولكنها وردت في جميع النسخ : المنسأة ؛ وذلك أننا نفترض أن السين في النسخة الأصلية ، التي نسخت منها كل النسخ ، كان فوقها العلامة الدالة على إهمالها : (س) ، كما نشاهد مثل ذلك في النسخ القديمة ، ولكن النساخ لم يفهموا هذه العلامة ، وظنوها نقط الشين . ومما يؤيد ذلك تكرارها في نفس الكتاب : إن شاء الله في الأجل وأزال الحوادث النفسانية بمنه إنه قدير عليه (ص ٢٣٠) ، كتبت كذلك في جميع النسخ . وجاء في موضع بعد ذلك : إن نساء الله في الأجل ، وكشف برحمته بقايا الأوصاب والعلل ، إن شاء الله تعالى

(ص ٢٩٥) ؛ وبذلك نعرف من الموضع الثاني أن صحة ماورد في الموضع الأول هو : إن نسياً الله في الأجل . ولكن السين كانت تشتمل على علامة الإهمال ، كما رأينا في المثال السابق (١) .

وقد يكون التصحيف أو التحريف ، ناتجاً عن خطأ في السماع ، لا عن خطأ في القراءة ؛ فقد جاء في كتاب : « الأضداد » لأبي الطيب اللغوى (المتوفى سنة ٣٥١ هـ) قوله : « يقال : برّدت الماء ، من البرد ، أى جعلته بارداً ، وبرّدتة : سخنته . قال : وأنشدنا بعضهم :

شَكَتِ الْبَرْدَ فِي الْمِيَاهِ فَقَلْنَا بَرْدِيهِ تُوَافِقِيهِ سَخِينَا

قال قطرب : معنى بَرْدِيهِ في هذا البيت : سَخِينِهِ . وقال أبو حاتم : هذا خطأ ، إنما هو : بل رديه ، من الورود ، ولكنه أدغم اللام في الراء ، كما يقرأ : كلا بل ران على قلوبهم . قال أبو الطيب : وهذا الصحيح ، وبه يستقيم معنى البيت (٢) .

ومن ذلك ما روى عن عليّ بن الحسن الأحمر ، أنه قال يوماً أمام الكسائي : « يقال : حمراءٌ وبيضاءٌ . فقال له الكسائي : ما سمعت هذا ! فقال الأحمر : بلى والله ، سمعت أعرابياً ينشد ، يقال له مزّيد :

كَأَنَّ فِي رِيْقَتِهِ لَمَّا ابْتَسَمَ
بَلْقَاءَةً فِي الْخَيْلِ عَنْ طِفْلِ مُتِمِّمِ

(١) انظر : أصول نقد النصوص ٨٠ - ٨١ وفيه : « بقايا الأوصال » وهو تحريف ، كما أن الموضع الأخير من « الآثار الباقية » ذكرت بياناته في الهامش غير صحيحة ، مما اضطررت معه إلى مراجعة الكتاب بدقة ، حتى أتأكد من صحة النص !

(٢) الأضداد لأبي الطيب ٨٦/١

يعنى : السحاب . فقال الكسأى : ويحك ! إنما هو :

بلقاء تَنْفَى الخيلَ عن طفلٍ مُتَمِّمٍ

أى: تطرد (١) .

فلاشك في أن هذا المثال من التصحيف الناتج عن خطأ في السمع . ومثل هذا يحدث كثيرا ؛ فقد قمت بإجراء تجربة سيرة ، تبين لى منها كيف يتسبب الخطأ السمعى فى تصحيف الكلام وتحريفه ؛ إذ جمعت بعض الكراسات من أيدي الطلبة بعد انتهاء من إحدى المحاضرات ، فوجدت فى واحدة منها : « أكل الهريسة يشق الظهر » بدل : « يشد » . وفى أخرى : « كما تفر من الحسد » بدلا من : « الأسد » . وفى ثالثة : « شقيقة نوح » بدلا من : « سفينة نوح » . وفى رابعة : « دعاء القنوط » بدل : « دعاء القنوت » !

وقد اشتهر عن « كيسان » مستملى أبى عبيدة أنه كان - كما يقول عنه أبو عبيدة : « يسمع من الناس ، فيعى غير ما يسمع ، ويكتب فى الألواح غير ماوعى ، ثم ينقله من الألواح فى الدفتر بغير ماكتب ، ثم يقرأ من الدفتر غير ما فيه (٢) » . وفى رواية أخرى : « وقال أبو عبيدة : العلم يمسخ على لسان كيسان أربع مرات : يسمع معنا غير ما نسمع ، ويكتب فى ألواحه خلاف ما يسمع ، وينقل إلى الدفتر خلاف ما يكتبه فى لوحه ، ويقرأ من الدفتر خلاف ما فيه (٣) » . هذا هو رأى أبى عبيدة فى

(١) شرح مايقع فيه التصحيف ١٧٦

(٢) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ١٩٦

(٣) نور القبس ١٧٩

« كيسان » ، وإن كان الأصمعي يقول عنه : « كيسان ثقة ليس بمتزید (١) » .

وقد يكون التصحيف ناتجا عن خطأ في الفهم أحيانا ؛ فمن ذلك ما ذكره الجاحظ من قوله : « قال محمد بن سلام : قال يونس بن حبيب : ماجئنا عن أحد من روائع الكلم ماجئنا عن رسول الله ﷺ (٢) » ؛ فقد جاء في حواشي نسخة من نسخ « البيان والتبيين » ، عند هذا الموضع ما يأتي : « هذا مما صحفه الجاحظ وأخطأ فيه ؛ لأن يونس إنما قال : عن البتّي ، وهو عثمان البتّي ، فلما لم يذكر عثمان البتّي ، التبس البتّي فصحفه الجاحظ بالنبى ، ثم جعل مكان النبى الرسول ، وكان البتّي من الفصحاء (٣) » .

ولم يكن الجاحظ وحده هو الذى يصحّف ويحرّف ؛ فقد روى كل من : « حمزة الإصفهاني » و « أبى أحمد العسكري » تصحيفات وتحريفات مختلفة لكل من : أبى عبيدة ، وأبى زيد ، وأبى عمرو بن العلاء ، وحماد الراوية ، والمفضل الضبى ، وعيسى بن عمر ، وسيبويه ،

(١) المزهر للسيوطى ٤٠٩/٢

(٢) أشار إلى تصحيف الجاحظ هذا كل من حمزة بن الحسن الإصفهاني في كتابه : « التنبيه على حدوث التصحيف » ١٤٩ والدرة الفاخرة ٣٨١/٢ وعن الأخير الميداني في كتابه : « مجمع الأمثال » ١٣٨/٢ عند ذكر المثل : « ألحن من قينتى يزيد » ، كما أشار إلى هذا التصحيف كذلك أبو أحمد العسكري في : « شرح مايقع فيه التصحيف » ٩٠ والقفطى في « إنباه الرواة » ٢٤٣/٢ ولكن انظر في رد هذه القصة : « مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربى » ٢٩٥ - ٢٩٦

(٣) البيان والتبيين ١٨/٢

والأخفش أبى الخطاب ، والأخفش سعيد بن مسعدة ، وأبى نصر أحمد ابن حاتم الباهلى ، وابن الأعرابى ، والكسائى ، والفراء ، واللحيانى ، وابن السكيت ، وثعلب ، والمبرد ، وغيرهم .

بل لقد وقع التصحيف من بعض من يقرءون القرآن فى المصحف ، من غير أن يأخذوه عن قارىء من القراء . ويروى حمزة أن بعضهم قرأ : « وفرش مرقوعة » بدل : « مرفوعة ^(١) » . و « من الخوارج مكليين » بدل : « من الجوارح ^(٢) » .

وحكى العسكري عن المبرد أنه قال : « أنشدنا يوما أبو العلاء المنقرى :

قفا نيك من ذكرى حبيب ومنزل بسِقَطِ اللَّوَى بين الدُّخُولِ فَحَوْمَرَى
(قال المبرد) : فقلت : باللام ! فقال : كذا قلت باللام ،
فحومِرْل ^(٣) !

كما حكى العسكري أيضا أن بعض المحدثين صحف : « لا يُورَث حَمِيلٌ إلا بَيْنَةٌ » فقال : « لا يرث جميل إلا بينة ^(٤) » . والحَمِيل : هو الذى يحمل من بلده صغيرا ، ولم يولد فى بلد الإسلام .

وحكى حمزة أن أحد المحدثين « روى أن رسول الله ﷺ ، كان يستحب العَسَل يوم الجمعة » بدل : « العُسَل يوم الجمعة ^(٥) » .

(١) التنبيه على حدوث التصحيف ٣٧

(٢) التنبيه على حدوث التصحيف ٣٧

(٣) شرح مايقع فيه التصحيف والتحرير ٤٨

(٤) شرح مايقع فيه التصحيف والتحرير ٥١

(٥) التنبيه على حدوث التصحيف ٣٣

كما حكى عن محدث آخر أنه كان يروى « أن رسول الله ﷺ ، كان يكره التَّوْمَ في القِدرِ » بدل : « التَّوْمَ في القِدرِ (١) » .

كما حكى أنهم صحفوا : « غَمَّ الرجلُ ضيقُ أبيه » وإنما هو : « غَمَّ الرجلُ صينوُ أبيه » ، أى شبهه (٢) .

ومن تصحيفات الأُصمعى المشهورة : مارواه العسكرى من أن الأُصمعى قرأ على أبى عمرو بن العلاء شعر الحطيئة ، فقال مكان قوله :
وَعَزَّرْتَنِي وَزَعَمْتَ أَنَّكَ لِابْنِ بِالصَّيْفِ تَأْمُرُ

يريد : كثير اللبن والتمر ، فقال : « لا تَنبئُ بالصَّيْفِ تَأْمُرُ » ؛ يريد : لا تتوانى فى ضيفك وتَأْمُرُ ببيِّره ، وإنما تتولى أنت ذلك . فقال له أبو عمرو : « أنت والله فى تصحيفك هذا أشعر من الحطيئة (٣) » .

ويروى حمزة الإصفهانى من آثار التصحيف السيئة الحكاية التالية ، وهى « أن بريد إصبهان كتب فى الخبر إلى محمد بن عبد الله بن طاهر ، أن قائدا ممن بها من الموالى يلبس نَحْرَ لِحِيَّةٍ (نوع من الثياب) ويجلس للنساء فى الطرقات ، فكتب محمد إلى يحيى بن هرثمة ، وكان يلى إصبهان من قبله : أشخص إليّ فلانا وَنَحْرَ لِحِيَّتِهِ ، فقرأ الكتاب عليه محمد بن رستم ، والد أبى على الرستمى ، فصحفه إلى : وَجُزَّ لِحِيَّتِهِ ، فجز لحيته ، وأشخصه آية ونكالا (٤) » .

* * *

(١) التنبية على حدوث التصحيف ٣٣

(٢) التنبية على حدوث التصحيف ٣٤

(٣) شرح مايقع فيه التصحيف والتحريف ٩٥ وانظر : المزهر للسيوطى

٣٥٥/٢ ؛ ٣٦٩/٢ والتنبية على حدوث التصحيف ١٢٢

(٤) التنبية على حدوث التصحيف ٤٦

وقد أسهم النساخ والطبايعون في شيوع التصحيف والتحريف في شىء من شواهد النحو ، ومسائله وقضاياها ، وأصبح من الواجب علينا التدقيق في إخراج هذه الكتب محققة ، على وجه تخلو فيه من مثل هذه التحريفات الشنيعة ، التي تتداول بين الدارسين ، في مشاهير الكتب النحوية ؛ فقد استشهد ابن عقيل في شرحه لألفية ابن مالك (١) ، على جواز نصب المفعول لأجله ، إذا كان محلى بالألف واللام ، بقول قريظ ابن أنيف :

فليت لي بهم قومًا إذا ركبوا شئوا الإغارة فرسانًا وركبانا

والبيت على هذه الرواية التي جاءت في كتاب ابن عقيل ، ليس فيه شاهد على هذه المسألة ؛ لأن « الإغارة » مفعول به ، وليس مفعولا له . والذي في شعر قريظ بن أنيف : « شئوا الإغارة » . ويقول التبريزي في تفسيره : « ويروى : شئوا الإغارة ، أى فرقوها . ومن روى : شدوا الإغارة ، فليس الإغارة مفعولا به ، ولا انتصابها على ذلك ، لكن انتصابها انتصاب المفعول له ، أى : شئوا للإغارة (٢) » .

ويبدو أن مافي طبعة كتاب ابن عقيل ، تحريف للرواية الأخرى : « شدوا » ، وأن المراد : شدوا الخيل للإغارة ، وإن كان شراح شواهد ، كالشيخ عبد المنعم الجرجاوى ، والشيخ قطة العدوى ، يريان حذف المفعول به هنا أيضا ، فيقولان إن المعنى : « شنوا أى فرقوا أنفسهم ، لأجل الإغارة على العدو (٣) » ، مع أن الذى فى المعاجم : « شَنَّ

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٦٥٤/١

(٢) انظر شرح التبريزي لحماسة أبى تمام ، وهامش شرح المرزوق للحماسة

(٣) شرح شواهد ابن عقيل ص ١٠١

الغارة « أى : فرقها ، ولم يُقَلَّ : « شَنُّوا أَنفُسَهُمْ » فيما وقفت عليه من نصوص العربية .

ولم تخل كتب فقه اللغة العربية كذلك من داء التصحيف والتحريف ، الذى ابتليت به الكتاب العربية منذ القديم ؛ فقد وقع فى كتاب « المزهَر » للسيوطى النص التالى : « قال ابن درستويه فى شرح الفصيح : قول العامة نَحَوِيٌّ لُغَوِيٌّ ، على وزن : جَهْلٌ يَجْهَلُ ، خطأ أو لغة رديئة (١) » . وفى هامشه تعليقا على عبارة : « نحوى لغوى » قال محققو المزهَر : « لم نقف على ضبط هذه العبارة ! »

وهذا الذى لم يقف على ضبطه محققو المزهَر ، موجود على الصواب فى : « تصحيح الفصيح » لابن درستويه ، وهو قوله : « فتقول : غَوِيٌّ يَغْوِيٌّ ، على نحو جَهْلٌ يَجْهَلُ (٢) » .

ومن أمثلة التصحيف والتحريف فى الشواهد اللغوية كذلك ، ما وقع فيه أبو نصر الجوهري (٣) ، حين استشهد على أن « اللجز » مقلوب « اللزج » بيت ابن مقبل :
يَعْلُونُ بِالْمَرْدُقُوشِ الْوَرْدِ ضَاحِيَةً عَلَى سَعَائِبِ مَاءِ الضَّالَّةِ اللَّجْزِ
ونسى أن هذا البيت من قصيدة نونية ، فى ديوان ابن مقبل (٤)

(١) المزهَر فى علوم اللغة ٢٢٥/١

(٢) تصحيح الفصيح ١١٩/١

(٣) الصحاح (لجز) ٨٩١/٢ وانظر فيه كذلك (سعب) ١٤٧/١

(٤) ديوان ابن مقبل ق ٢٣/٣٩ ص ٣٠٧ والمردقوش : الریحان . والورد :

الأحمر . وضاحية : رعوسا بارزة للشمس . وسعائيب : خيوط . والضالة : الآس . واللجن : ماله قوام . يعنى يخلطن ماء المردقوش بماء الآس ، ويعلون به المشط ، ليسرحن

به رعوسهن

وصحة الروى : « الضالة اللجن » . وقد تعقبه في ذلك ابن برى في حواشيه على الصحاح (١) ، كما قال عنه الصاغاني : « وأما أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري ، الذى تحرّله جباه أهل الفضل ، وحُكِمَ له بجيَازة السبق والفضل ، فإنه قال فى تركيب (س ع ب) : قال ابن مقبل :

يعلون بالمردقوش الورد ضاحية على سعايب ماء الضالة اللجز
ثم قال : أراد اللزج فقلبه ، وذكر فى فصل اللام من باب الزاى :
اللجز قلب اللزج ، وأنشد البيت ، فلو كان هذا المقبل ، اطلع على ديوان شعر ابن مقبل ، لعلم أنه ليست له قصيدة زائية ، وأنها نونية ، فقد أخطأ فى اللغة حيث قال : اللجز اللزج ، وفى الإنشاد حيث جعل القافية النونية زائية (٢) .

ومن العجيب أن الجوهري يروى هذا البيت عن كتاب : « القلب والإبدال » لابن السكيت ، مع أن فى هذا الكتاب الأخير : « اللجن » على الصواب (٣) .

وقد علّق السيوطى على هذا التصحيف من الجوهري بقوله : « قال الجوهري : اللجز مقلوب اللزج ، وأنشد ابن مقبل :
يعلون بالمردقوش الورد ضاحية على سعايب ماء الضالة اللجز

(١) التنبية والإيضاح عما وقع فى الصحاح ٢٥١/٢ وانظر كذلك : لسان العرب (لجز) ٢٧١/٧

(٢) العباب للساغانى (حرف الهمة) ٣٥ - ٣٦

(٣) انظر : القلب والإبدال لابن السكيت ٣٩

قال في القاموس : هذا تصحيف فاضح . والصواب في البيت :
اللجن بالنون ، والقصيدة نونية (١) .

* * *

ومن التحريفات الطريفة : ماوقع في مخطوطات كتاب :
« الاقتضاب في شرح أدب الكتاب » للبطلوسى ، من العبارة التالية :
« وقد اضطربت آراء الكتاب والنحويين في الهجاء ، ولم يلتزموا فيه
القياس ، فزادوا في مواضع حروفا خشية اللبس ؛ نحو : واو عمرو ، وياء
أوحى ، وألف مائة (٢) » .

وقد سألتى الصديق الكريم الدكتور حامد عبد المجيد محقق
الكتاب ، عن الياء الزائدة - زعموا - في : « أوحى » ، وتجارب الطبع
لهذا الكتاب ماثلة بين يديه ! وعندما تأملت النص ، عرفت أننى أمام
تحريفة شنيعة ، لم أهتد بسرعة آنذاك إلى كشف النقاب عما وراءها !
وعندما ذهبت إلى بيتى ، لم أتم ليلتها إلا بعد أن قلبت جملة من
المصادر ، بحثا عن صحة هذه العبارة المحرفة ، ووجدت بغيتى أخيرا في
كتاب : « أدب الكتاب » للصولى ، والعبارة فيه : « وزيدت (الواو)
في : يا أَوْحَى ، لتفصل بين التصغير وبين الاسم على جهته (٣) » .

(١) المرزهر في علوم اللغة ٣٩٠/١ والذى في القاموس (الجز) ١٩٠/٢ :
« واستشهاد الجوهري بيت ابن مقبل تصحيف واضح . والصواب في البيت : اللجن ،
بالنون . والقصيدة نونية » .

(٢) الاقتضاب (بتحقيق الدكتور حامد عبد المجيد) ١٢٥/٢ وأسقط عبد الله
البستاني من نشرته للكتاب (بيروت ١٩٠١ م) ص ١٦٧ عبارة : « وياء أوحى » لأنه لم
يفهم المراد منها فيما يظهر !

(٣) أدب الكتاب للصولى ٢٥١

نحن إذن أمام كلمة : « أخ » مصغّر مضافة إلى ياء المتكلم ،
يزيدون فيها في الخط واوا عند النداء ، فتصير : « يَا أُوْحَى » ليفرقوا بينها
وبين كلتمة : « يَا أُخِي » المكبرة المضافة إلى ياء المتكلم كذلك . ولا
أساس للقول بزيادة مزعومة للياء في « أُوْحَى » !

واتصلت بالصديق الكريم في الصباح الباكر ، أرف إليه البشرى ،
وأوضح له جلية الأمر ، وشكرنى ، ولكننى فوجئت بالكتاب يصدر بعد
ذلك ، وفيه آثار التحريف ماتزال باقية ! فقد جعل النص : « وَيَاءِ
أُوْحَى » بدلا من : « وَيَا أُوْحَى » . ثم علق في الهامش بقوله : « زيدت
الواو تمييز وتفصل بين كلمة (أُوْحَى) المصغرة ، وكلمة (أُخِي)
المكبرة . وفي الخطيَّات : (وياء أُوْحَى) بالحاء ، وهو تحريف . وانظر
مواضع زيادة (الواو) في أدب الكتاب للصولى ٢٥١ » .

وزيادة الواو هنا طريقة قديمة للدلالة على نوع الحركة ، لا على
كهما ... وهذه الطريقة هى التى نسير عليها الآن فى كتابة بعض الأعلام
الأجنبية بحروف عربية ، فنزيد فيها واوا ، أو ألفا ، أو ياء ؛ للدلالة على
الضمة أو الفتحة أو الكسرة القصيرات ، استغناء عن الضبط بالحركات
القصيرة لهذه الأعلام ؛ مثل : « جولد تسيهر » الذى ينطق بضمه قصيرة
بعد الجيم ، ومثل : « بروكلمان » الذى ينطق بفتحة قصيرة بعد الميم ،
ومثل : « فيشر » الذى ينطق بكسرة قصيرة بعد الفاء ، وغير ذلك .

ومن طريف التحريفات التى قابلتني فى رسائل بعض طلابي
للماجستير والدكتوراه : « وكنانتها واه » ، والصواب : « وكننا نتهاداه » .
وكذلك : « قالوا وأشركت » ، والصواب : « فالواو أشركت » ، إلى غير
ذلك !

ومن التحريفات التي ترد كثيرا في بطون كتب التراث العربى :
 تحريف : « قال الآخر » ، و « قال مزاحم » وتغييرهما إلى : « قال ابن
 أحمر (١) » !

ومثله أيضا ما وقع في تاج العروس من قوله : « وإنما هى لأبى شبل
 عاصم بن جمر الأعرابى (٢) » . وفي هامشه في هذا الموضوع : « قوله :
 عاصم بن جمر . الذى فى التكملة : عُصْم البرجمى ، مضبوطا شكلا
 كقفل » .

والتحريفات فى الأعلام على هذا النحو أكثر من أن تحصى . وقد
 حكى لى الأستاذ « محمود زايد » أنه مكث يوما كاملا يبحث عن
 « ياسر بن مزينة » الذى ورد فى مخطوطة كان يشتغل بتحقيقها ، ثم تبين
 له بعد البحث والرجوع إلى مصادر متعددة أن صوابه : « ناس من
 مزينة » !

حتى « كلمات الضبط » ، التى تحدثنا عنها من قبل ، عرضة
 كذلك للتحريف على أيدي النساخ ؛ فكثيرا ما تحرف كلمة :
 « بالفتحة » إلى كلمة : « بالضم » ، والعكس بالعكس !

ونخلص من كل هذا إلى ضرورة أن يكون المحقق ذا ثقافة عربية
 فسيحة ، صبورا وأميناً ومرهف الحسّ ، يفتن إلى أى سقم فى المخطوطة
 التى يحققها ، ويعالجه بأمانة ودقة وإخلاص .

* * *

(١) انظر نقدنا لنشرة : « شعر عمرو بن أحمر الباهلى » فى الباب الثالث من هذا

الكتاب .

(٢) تاج العروس (عجز) ٤٩/٤

وفيما يلي بعض نماذج من التحريفات في مخطوطات ما حققته من كتب :

لحن العوام للزبيدي ١١/٤ : « وكثر لعدم اختلاط الناس » تحريف :
« وكثر بعد اختلاط الناس » .

لحن العوام للزبيدي ٣/٧ : « لم يذكرها أبوخافور » تحريف : « لم يذكرها أبوحاتم » .

قواعد الشعر لثعلب ٨/٥٥ في مخطوطة : « وكقول مصعب » تحريف :
« وكقول نصيب » .

قواعد الشعر لثعلب ٥/٦٧ في مخطوطة : « المستفاق » تحريف :
« المستغلق » .

المذكر والمؤنث لابن فارس ٢/٥٩ : « ذكرورها » تحريف : « ذكورها » .

المذكر والمؤنث للمفضل ١١/٥٢ : « واللبة » تحريف : « والليت » .

الحروف لابن السكيت ٨/٣٧ في مخطوطة : « وقال أبو داود » تحريف :
« وقال دواد » .

الحروف لابن السكيت ١/٥١ في مخطوطة : « بطن من قريش » تحريف :
« بطن من قشير » .

البئر لابن الأعرابي ٩/٦١ في مخطوطة : « بئر بيور » تحريف :
« بئريون » .

البئر لابن الأعرابي ٦/٦٦ في مخطوطة : « والثمت » تحريف : « والثمد » .

الأمثال لأبي عكرمة ١/٦٤ في مخطوطة : « قول خطل » تحريف : « قول الأخطل » .

الأمثال لأبي عكرمة ١/٨٢ في مخطوطة : « تفرقهم منه » تحريف :
« تفرقهم عنه » .

- البلغة لابن الأنباري ١/٧٤ : « الأروى إناث الوعود » تحريف : « الأروى إناث الوعول » .
- زينة الفضلاء ٧/٥٣ : « ما يضمنه القراى » تحريف : « ماتضمنته القرى » .
- المذكر والمؤنث للمبرد ١١/٨٤ في مخطوطة : « جاء يعدو غلام » تحريف : « جارية وغلام » .
- المذكر والمؤنث للمبرد ٥/٨٩ في مخطوطة : « أركان » تحريف : « إن كان » .
- الممدود والمقصور للشاء ١/٣٠ : « مررت ببركة » تحريف : « مررت برقة » .
- الممدود والمقصور للشاء ١/٣٦ : « غلوة وهى النعل » تحريف : « غلوة وهى البعد » .
- المذكر والمؤنث للفراء ٣/٦٥ في مخطوطة : « ومغزر » تحريف : « ومغزل » .
- المذكر والمؤنث للفراء ١/٧١ في مخطوطة : « عن بعض الشيء » تحريف : « معنى بعض الشيء » .
- الاشتقاق للأصمعي ٦/٧١ في مخطوطة : « والرقاشى » تحريف : « والرياشى » .
- الاشتقاق للأصمعي ٤/٩٨ في مخطوطة : « خذلى » وفي أخرى : « حولى » تحريف : « مذلى » .
- الفرق لابن فارس ٦/٨٣ : « وكل فرخ جونك » تحريف : « وكل فرخ جوزل » .
- ماتلحن فيه العامة للكسائى ١١/١١٦ في مخطوطة : « ألقمة بن عبدة » تحريف : « علقمة بن عبدة » .

- وهذه نماذج أخرى من التصحيفات في مخطوطات هذه الكتب التي حققتها :
- لحن العوام للزبيدي ٨/٨ : « جذبني » تصحيف : « حدثني » .
- لحن العوام للزبيدي ١١/٩ : « مصون عن البعير » تصحيف : « مصون عن التغيير » .
- قواعد الشعر لثعلب ٥/٦٢ في مخطوطة : « مجاورة الأضداد » تصحيف : « مجاورة الأضداد » .
- قواعد الشعر لثعلب ٤/٦٤ في مخطوطة : « يصف فرسا » تصحيف : « يصف قوسا » .
- الثلاثة لابن فارس ٣/٤٣ : « حارثة بن الحجاج » تصحيف : « جارية ابن الحجاج » .
- المذكر والمؤنث لابن فارس ١٠/٤٩ : « لأنها تحيض بالحيض » تصحيف : « لأنها تختص بالحيض » .
- الحروف لابن السكيت ١/٤٢ في مخطوطة : « المفضل البكري » تصحيف : « المفضل النكري » .
- الحروف لابن السكيت ٢/٥٠ في مخطوطة : « التي تشد ياؤها » تصحيف : « التي تشدد ياؤها » .
- البئر لابن الأعرابي ٤/٦١ في مخطوطة : « بئر لها نايب » تصحيف : « بئر لها نائب » .
- البئر لابن الأعرابي ٢/٦٤ في مخطوطة : « بئر سعير » تصحيف : « بئر سَعِير » .
- الأمثال لمؤرج السدوسي ٢/٣٩ : « الثعلبي » تصحيف : « التغليبي » .
- البلغة لابن الأنباري ١٠/٧٨ : « القلب نقرة في الجبل » تصحيف : « القلت نقرة في الجبل » .

- زينة الفضلاء ٥/٥٧ : « إنما يأكل البزر » تصحيف : « إنما يأكل
النزر » .
- زينة الفضلاء ٧/٦٤ : « ذو النجادين » تصحيف : « ذو البجادين » .
- المذكر والمؤنث للمبرد ٥/٩١ في مخطوطة : « رقاوان سبب » تصحيف :
« زقاء وإن شئت » .
- المذكر والمؤنث للمبرد ٧/٩٦ في مخطوطة : « حزنت » تصحيف :
« حرب » .
- الممدود والمقصور للوشاء ١٣/٣٠ : « وجميعه في الكتابة » تصحيف :
« وجميعه في الكناية » .
- الممدود والمقصور للوشاء ١/٤٨ : « والكبي الكباسة » تصحيف :
« والكبي الكناسة » .
- المذكر والمؤنث للفراء ٦ / ١٠١ في مخطوطة : « النحل والنسر والتمر
والسعير » تصحيف : « النخل والبسر والتمر والشعير » .
- الاشتقاق للأصمعي ٥/٨٧ في مخطوطة : « قراقصة » تصحيف :
« فرافصة » .
- الاشتقاق للأصمعي ٧/١٠٦ في مخطوطة : « حشيش تصغير الحش »
تصحيف : « جشيش تصغير الجش » .
- الفرق لابن فارس ١/٧٢ : « ونعب » تصحيف : « ونعب » .
- الفرق لابن فارس ١٠/٧٧ : « أحجت » تصحيف : « أجحت » .
- ماتلحن فيه العامة للكسائي ٤/١٠٠ في مخطوطة : « بالباء » تصحيف :
« بالتاء » .

ونذكر فيما يلي مؤلفات القدامى في التصحيف والتحريف .
وسوف نرتبها تاريخياً ، وندل على مكان ورودها في المصادر ، وعلى
المطبوع منها والمخطوط إن وجد :

١ - تصحيف العلماء ، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة
(المتوفى سنة ٢٧٦ هـ) : ذكر ذلك في الفهرست ١٢١ وقال عنه إنه
« باب واحد » .

٢ - ماصحف فيه الكوفيون ، لأبي بكر محمد بن يحيى الصولى
(المتوفى سنة ٣٣٥ هـ . انظر ترجمته في تاريخ بغداد ٤٢٧/٣) : لم
يذكره واحد ممن ترجموا له ، ولكنه من بين المصادر التسعة التي ذكرها
الصفدى في مقدمة كتابه : « تصحيح التصحيف وتحريم التحريف » .
انظر : لحن العامة والتطور اللغوى للدكتور رمضان عبد التواب ٢٧١

٣ - التنبيه على حدوث التصحيف ، لحمزة بن الحسن
الأصفهاني (المتوفى سنة ٣٥٠ هـ) : ذكر ذلك محرفاً : « التنبيه على
حروف المصحف » في الفهرست ٢٠٥ وهدية العارفين ٣٣٦/١ وقد
نشره الشيخ محمد حسن آل ياسين في بغداد ١٩٦٧ م . كما نشره أسعد
طلس في دمشق ١٩٦٨ م . انظر : لحن العامة والتطور اللغوى للدكتور
رمضان عبد التواب ١٨١ - ١٨٣

٤ - التنبيهات على أغاليط الرواة ، لعلي بن حمزة البصرى (المتوفى
سنة ٣٧٥ هـ) : ذكر ذلك في معجم الأدباء ٢٠٩/١٣ وبغية الوعاة
١٦٥/٢ وقد نبه فيه على تصحيفات ثمانية كتب وأغلاط أصحابها ،
وهي : نوادر أبي زياد الأعرابي ، ونوادر أبي عمرو الشيباني ، والنبات
لأبي حنيفة الدينورى ، والكامل للمبرد ، والفصيح لأبي العباس ثعلب ،
والغريب المصنف لأبي عبيد ، وإصلاح المنطق لابن السكيت ، والمقصود
والممدود لابن ولاد .

وقد نشر المرحوم العلامة عبد العزيز الميمنى من هذا الكتاب :
التنبيهات على الكتب الخمسة الأخيرة فقط ، مع كتاب : « المنقوص
والممدود » للفرء ، بدار المعارف بالقاهرة سنة ١٩٦٧ م .

٥ - شرح مايقع فيه التصحيف والتحريف ، لأبى أحمد الحسن
ابن عبد الله العسكرى (المتوفى سنة ٣٨٢ هـ) : ذكر ذلك فى إنباه
الرواة ٣٤٣/٢ وسمى : « التصحيف » فى بغية الوعاة ٥٠٦/١ ووفيات
الأعيان ٨٣/٢ وكشف الظنون ٤١١/١ وقال عنه الأخيران : « الذى
جمع فيه فأوعب » . وقد طبعت من هذا الكتاب قطعة فى ١١٣
صفحة ، بمطبعة السعادة بالقاهرة سنة ١٩٠٨ م . ثم طبع كاملا
بتحقيق عبد العزيز أحمد بالقاهرة سنة ١٩٦٣ م .

٦ - تصحيف المحدثين ، لأبى الحسن على بن عمر الدارقطنى
(المتوفى سنة ٣٨٥ هـ) : ذكر ذلك فى فهرسة ابن خير ١٧ وقال عنه :
« كتاب مفيد » ، كما ذكره ابن خير بالسند المتصل إليه فى فهرسته كذلك
٢٠٤ وسماه فى هدية العارفين ٦٨٤/١ : « تصحيقات المحدثين » .

٧ - الرد على حمزة فى حدوث التصحيف ، لأبى نصر إسحاق بن
أحمد بن شبيب بن نصر الصفار (توفى بعد سنة ٤٠٥ هـ) : ذكر ذلك فى
معجم الأدباء ٦٩/٦ وبغية الوعاة ٤٣٨/١ وهدية العارفين ٢٠٠/١

٨ - تلخيص المتشابه فى الرسم وحماية ما أشكل منه عن نوادر
التصحيف والوهم ، لأبى بكر أحمد بن على الخطيب البغدادى (المتوفى
سنة ٤٦٤ هـ) : ذكر ذلك فى كشف الظنون ٤٧٣/١ وهدية العارفين
٧٩/١ ومنه مخطوطات فى دار الكتب بالقاهرة ، والمكتبة الظاهرية
والمكتبة العمومية بدمشق . انظر : تاريخ الأدب العربى لبروكلمان ٦٠/٦

٩ - التصحيف والتحريف ، لأبي الفتح عثمان بن عيسى بن منصور التاج البَلَطِيّ (المتوفى سنة ٥٩٩ هـ) : ذكر ذلك في معجم الأدباء ١٤٧/١٢ وكشف الظنون ٤١١/١ وهدية العارفين ٦٥٣/١

١٠ - متزه القلوب في التصحيف ، لعلى بن الحسن بن عنتر المعروف بشُميم الجَلِّيّ (المتوفى سنة ٦٠١ هـ) : ذكر ذلك في معجم الأدباء ٧٢/١٣ وهدية العارفين ٧٠٣/١ وقال عنه الأول إنه « كراس » .

١١ - تصحيح التصحيف وتحرير التحريف في اللغة ، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدى (المتوفى سنة ٧٦٤ هـ) : ذكر ذلك في هدية العارفين ٣٥١/١ ومنه مخطوطات متفرقة في العالم ، منها مصورة بالمكتبة الزكية بدار الكتب المصرية برقم ٣٧ لغة . انظر : لحن العامة والتطور اللغوى ، للدكتور رمضان عبد التواب ٢٦٨ - ٢٧٣

١٢ - التطريف في التصحيف ، لجلال الدين عبد الرحمن بن الكمال الخضيرى السيوطى (المتوفى سنة ٩١١ هـ) : ذكر ذلك في كشف الظنون ٤١٥/١ وقال عنه : « وهى التصحيقات الواقعة في الحديث . كما ذكر في كتاب : مكتبة الجلال السيوطى ١٣٦ وهدية العارفين ٥٣٧/١ وفى الأخير : « الظريف فى التصحيف » وهو تحريف . ومن الكتاب مخطوطة فى برلين برقم ١٦٦٤ (انظر بروكلمان GAL II 149) .

وقد خصص بعض العلماء فصولا فى مؤلفاتهم ، للحديث عن التصحيف والتحريف ، وسقطات الأدباء والشعراء والعلماء . ومن هؤلاء :

١ - أبو الفتح عثمان بن جنى (المتوفى سنة ٣٩٢ هـ) الذى عقد فى كتابه : الخصائص (٢٧٣/٣ - ٣٠٩) بابا لأغلاط العرب ، وبابا آخر فى سقطات العلماء .

٢ - أبو على الحسن بن رشيق القيروانى (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ) الذى عقد فى كتابه : العمدة فى صناعة الشعر ونقده (١٩١/٢ - ١٩٦) بابا بعنوان : « باب فى أغاليط الشعراء والرواة » .

٣ - الراغب الأصفهانى (المتوفى سنة ٥٠٢ هـ) الذى عقد فى كتابه : محاضرات الأدباء (٦٣/١ - ٦٧) بابا بعنوان : « ومما جاء فى التصحيقات » .

٤ - أبو الفرج بن الجوزى (المتوفى سنة ٥٩٧ هـ) الذى عقد فى كتابه : الحمقى والمغفلين (٤٦ - ٥٧) بابا بعنوان : « المغفلين من القراء والمصحّفين وحمقى رواية الحديث » .

٥ - جلال الدين السيوطى (المتوفى سنة ٩١١ هـ) الذى عقد فى كتابه : « المزهرة فى علوم اللغة وأنواعها » بابا بعنوان : « معرفة التصحيح والتحريف » (٣٥٣/٢ - ٣٩٤) ، وبابا آخر بعنوان : « معرفة أغلاط العرب » (٤٩٤/٢ - ٥٠٥) .

٦ - الأستاذ عبد السلام هارون ، الذى عقد فى كتابه : « تحقيق النصوص ونشرها » فصلا بعنوان : « التصحيح والتحريف » (٦٥ - ٧١) .

٧ - الدكتور نورى القيسى والدكتور سامى العانى ، اللذان عقدا فى كتابهما : « منهج تحقيق النصوص ونشرها » فصلا بعنوان : « التصحيح والتحريف » (١٠٣ - ١١٥) .

٨ - الدكتور عبد المجيد دياب ، الذى عقد فى كتابه : « تحقيق التراث العربى : منهجه وتطوره » فصلا بعنوان : « التصحيف والتحريف » (١٦٧ - ١٧٩) .

٩ - الدكتور محمود الطناحى ، الذى ضمن كتابه : « مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربى » محاضرة عن التصحيف والتحريف (٢٨٥ - ٣١٦) ألقاها بقاعة المحاضرات الكبرى ، بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ، فى الموسم الثقافى لعام ١٩٨٣ - ١٩٨٤ م .

* * *

ونختم هذا الموضوع عن التصحيف والتحريف ، بتشبيه مفيد نقنّبسه من المستشرق برجستراسر « فنشبه النص المغلوط الذى تتفق عليه كل النسخ بالمريض ، ونشبه الناقد بالطبيب ؛ فنقول : إن أول وظيفة للطبيب هى أن يتحقق : هل يكون المريض مريضا فى الأصل ؟ أى أننا إذا وجدنا نصا صعبا لا نحكم عليه بأنه مريض ، كما أننا لا نحكم عليه بأنه غير صحيح إلا بعد الفحص . ثم بعد ذلك يجب على الطبيب أن يعيّن العضو المريض ، وذلك أنه كثيرا ما يكون الخطأ فى غير الموضع الذى يصعب فهمه ، كما أن دلائل المرض كثيرا ماتشاهد فى عضو آخر غير العضو المريض ، ثم نستدل على جنس المرض الواقع فيه . وكذلك الناقد يجتهد فى استخراج جنس الخطأ ، أى يجتهد فى استخراج ما كان يتوقع أن يوجد فى النص ، مكان الموجود فى روايته . وبعد هذه العناية يتقدم الطبيب للعمل على شفاء المريض ، فيصف له ما يمكن من

علاج ، وكذلك الناقد يتقدم لإصلاح الخطأ ، ويتجنب في سبيل ذلك كل تحكّم واستبداد (١) .

كما أننا نرى مع الجاحظ أنه « ربما أراد مؤلف الكتاب أن يصلح تصحيحاً ، أو كلمة ساقطة ، فيكون إنشاء عشر ورقات من حُرّ اللفظ وشريف المعاني ، أيسرَ عليه من إتمام ذلك النقص ، حتى يرده إلى موضعه من اتصال الكلام ، فكيف يطبق ذلك المُعارض المستأجر ، والحكيم نفسه قد أعجزه هذا الباب ! وأعجب من ذلك أنه يأخذ بأمرين ، قد أصلحَ الفاسدَ وزاد الصالحَ صلاحاً ، ثم يصير هذا الكتاب بعد ذلك نسخةً لإنسان آخر ، فيسير فيه الوراق الثاني سيرة الوراق الأول ؛ ولا يزال الكتاب تتداوله الأيدي الجانية ، والأعراض المفسدة ، حتى يصير غلطاً صِرْفاً ، وكذباً مُصمّماً (٢) » .

* * *

(١) أصول نقد النصوص ٨٧

(٢) الحيوان للجاحظ ٧٩/١

ثالثا : الزيادة والنقص

إلا يصح أن يزداد في النص أو ينقص منه شيء ، إلا بشرط واحد ، وهو أن يكون ذلك أمرا ضروريا لا مفر منه . ولابد من وضع الزيادة بين قوسين معقوفين ، والتنبيه على مكان استجلابها في الهامش . ونحب أن نشير هنا إلى أنه كثيرا ما يحدث سقط في المخطوطات ، ويسمى ذلك « بالخرم » فيها . ويؤدي إليه في بعض الأحيان ما يسمى « بانتقال النظر في القراءة » ، وهو أن تقفز عين الناسخ من كلمة إلى أخرى مثلها تماما في نفس السطر ، أو في السطور التي بعده .

ويحضرني من أمثلة ذلك ما قرأته منذ مدة في كتاب : « فتوح البلدان » للبلاذري ، وهو يتحدث عن فتح دمشق ؛ قال : « دخل يزيد من الباب الشرق صلحا ، فالتقيا بالمقسلاط ، فأمضيت كلها على الصلح (١) » . وهذا النص بصورته هذه غير مفهوم ؛ فإذا رجعنا إلى مصدره ، وهو هنا كتاب : « الأموال » لأبي عبيد القاسم بن سلام ، وجدناه كما يلي : « دخل يزيد من الباب الصغير قسرا ، ودخلها خالد بن الوليد من الباب الشرق صلحا ، فالتقيا بالمقسلاط ، فأمضيت كلها على الصلح (٢) » .

وهكذا ترى أن عين الناسخ لكتاب : « فتوح البلدان » قد قفزت من كلمة : (باب) الأولى ، إلى كلمة : (باب) الثانية ، فحدث هذا الخرم الذي أحل بالمعنى . ومن المؤسف أن محقق الكتاب لم يفتن إلى ما فيه من خلل في هذا الموضع وغيره ، على رفعة قدره ومكانته !

(١) فتوح البلدان للبلاذري ١٤٧/١

(٢) الأموال لأبي عبيد ١٧٧

ومن الأمثلة على ذلك أيضا ما حدث في مخطوطة الفاتيكان من كتاب : « قواعد الشعر » لثعلب ، الذي حققته أنا ونشرته بالقاهرة سنة ١٩٦٦ م ، فقد سقطت منه فقرة كاملة ، بسبب انتقال النظر في القراءة ، لوجود عبارة : « يصف ثغر امرأة » مرتين في نفس الصفحة ، وقد ترتب على هذا نسبة بيت إلى « حاتم الطائي » زورا وبهتانا في النشرات السابقة للكتاب . كما نقله عن « قواعد الشعر » محقق ديوانه . ولولا عثورنا على النص كاملا في مخطوطة بالأزهر ، ما اهتدينا إلى أن بالكتاب خرما في هذا الموضوع. وفيما يلي نص الكتاب في هذا المكان ، وما تحته خط فيه هو ماسقط من نسخة الفاتيكان بسبب انتقال النظر :

« وقال حاتم الطائي يصف ثغر امرأة :

يضبيء لدى البيت القليل خصاصه إذا هي يوما حاولت أن تبسما

وقال أعشى باهلة ، في المنتشر بن وهب يرثيه :

مِرْدَى حروب ونورٌ يُستضاء به كما أضاء سوادَ الليلة القمرُ

وقال أبو كبير الهذلي :

فإذا نظرتَ إلى أسيرةٍ وجهه برقتَ كبرق العارض المهلّل

وقال أبو الطمحان القيني :

أضاءت لهم أحسابهم ووجوههم دُجى الليل حتى نَظَمَ الجَزَعُ ثاقبه

وقال مزاحم العقيلي في مثل ذلك :

ترى في سنا الماوى كل عشية على غفلات الرّين أو في التجميل

وجوها لَوَّان المدلجين اعتشواها صدعن الدجى حتى ترى الليل ينجلي

وقال أعرابي يصف ثغر امرأة :

كأن وميضَ البرق بينى وبينها

إذا حان من بعض الحديث ابتسامها^(١)».

وهذا مثال آخر من « الأشباه والنظائر » للسيوطي : « جاءت علامة رفع الفعل بعد الفاعل ، وهي ثبات النون ، وهو بعد الفاعل^(٢) » ؛ فإن عود الضمير بالمذكر مما يثير الشكوك في هذا النص . ومراجعته على مصدره هنا ، وهو : « الإيضاح في علل النحو » للزجاجي ، تبين لنا ماسقط بسبب انتقال النظر . وصحة النص كما هو عند الزجاجي : « جاءت علامة رفع الفعل بعد الفاعل ، وهي ثبات النون ، وكذلك النصب والجزم ، لأنهما يحذف النون ، وهو بعد الفاعل^(٣) » .

ومثل ذلك في « الأشباه والنظائر » كذلك : « والجمل كلها نكرات ؛ لأنها لو كانت معارف لم تقع بها فائدة ، فلما كانت الجمل مستفادة علم أنها نكرات^(٤) » ، ففي هذا النص جملة ساقطة بسبب انتقال النظر كذلك . والصواب كما في الإيضاح للزجاجي : « والجمل كلها نكرات ؛ لأنها لو كانت معارف لم تقع بها فائدة ؛ لأنها قد كان يعرفها المخاطب فلا تقع له بها فائدة ، فلما كانت الجمل مستفادة علم أنها نكرات^(٥) » .

(١) قواعد الشعر لتعلب ٤٤ - ٤٥

(٢) الأشباه والنظائر للسيوطي ٨٢/١

(٣) الإيضاح للزجاجي ٧٥

(٤) الأشباه والنظائر للسيوطي ٨٥/١

(٥) الإيضاح للزجاجي ١٢٠

ويضرب برجشتراسر أمثلة كثيرة من قراءاته على ظاهرة « انتقال النظر في القراءة » وأثره في سقوط بعض النصوص ؛ فيقول : « من ذلك كتاب: الطبقات الكبير ، لابن سعد المتوفى سنة ٢٣٠ هـ ، الذى نشره جماعة من المستشرقين الألمان ، مانقرؤه فى نسخة له محفوظة فى مكتبة (جوتا) . قال : (أخير عمرو بن عاصم الأحول) ، ونرى فى النسخ الأخرى أن ذلك غير صحيح ؛ إذ النص الأصيل : (أخيرنا عمرو بن عاصم الكلابى ، أخيرنا المعتمر بن سليمان عن عاصم الأحول) ، فضلّ الناسخ عن كلمة : عاصم الأولى ، إلى عاصم الثانية ، وأسقط الكلمات : الكلابى ، أخيرنا المعتمر بن سليمان عن عاصم .

« وحدث مثل ذلك فى الإسناد أسهل منه فى غيره ؛ لأن الإسناد ليس له ارتباط معنوى ، فلا يتغير معناه بتغير الكلمات وسقوط بعضها ، مع أن مثل ذلك يعرض فى نفس الكلام المرتبط أيضا ؛ مثال ذلك من كتاب : الطبقات الكبير ، فى نسخة مكتبة جوتا : (فلما رأى الله عُرَى آدم وحواء ، أمره أن يذبح كبشا ، فذبحه) ، فهذا كلام مفهوم مرتبط ، وهو مع ذلك غير صحيح ، فإننا نرى فى النسخ الباقية كلمات كثيرة غير موجودة هنا ، أسقطها الناسخ بعد كلمة : (كبشا) وقبل الكلمة الأخيرة ، وهى : من الضأن من الثمانية الأزواج ، التى أنزل الله من الجنة ، فأخذ آدم كبشا فذبحه ، فضلّ الناسخ ، وبدل أن يواصل بعد كلمة : (كبشا) الأولى بما يتلوها ، واصلها بما يتلو (كبشا) الثانية (١) .

وقد كان القدماء يعرفون هذه الظاهرة ، وأثرها في سقوط النصوص ؛ فهذا ابن خلكان يسميها : « العبور من سطر إلى سطر » عندما يكمن يترجم للحميدى ، صاحب كتاب : « جذوة المقتبس » في النص الذى سقناه من قبل ، للتدليل على معرفة القدماء بالمقابلة بين النسخ ؛ فقد ذكر ابن خلكان هناك أن الحميدى توفى سنة ٤٨٨ هـ ببغداد ، ثم قال : « وقال السمعاني فى كتاب الأنساب فى ترجمة الحميدى إنه توفى فى صفر سنة ٤٩١ هـ ، رحمه الله تعالى . هكذا وجدته فى المختصر الذى اختصره أبو الحسن على بن الأثير الجزرى ، وكشفت عنه عدة نسخ ، فوجدته على هذه الصورة ؛ لأنى توهمت الغلط فى نسختى ، ولم أقدر على مراجعته الأصل الذى للسمعاني ، الذى هذا المختصر منه ؛ لأنه لا يوجد فى هذه البلاد . وبقي فى نفسى شئ من التفاوت بين التاريخين فإنه كبير . ثم إنى كشفت كتاب : الذيل للسمعاني ، فوجدت فيه أن الحميدى المذكور توفى سنة ٤٨٨ هـ ، ودفن من الغد فى مقبرة باب أبرز ... ثم نقل بعد ذلك فى صفر سنة ٤٩١ هـ ، إلى مقبرة باب حرب ، ودفن عند قبر بشر بن الحارث المعروف بالحافى ، رحمه الله تعالى ، فلما وقفت فى الذيل على هذه الصورة ، علمت أن الغلط وقع من ابن الأثير فى المختصر ؛ إما لأن النسخة التى اختصرها كانت غلطا من الناسخ ، فتبع ابن الأثير ذلك الغلط ، ولم يكشفه من موضع آخر ، أو لأنه عبر من سطر إلى سطر ، كما جرت عادة النساخ فى بعض الأوقات . والله أعلم أى ذلك كان ؟ (١) » .

ولا يؤدي « انتقال النظر في القراءة » إلى سقوط شيء من نصوص الكتاب ، إلا إذا حدث ذلك الانتقال إلى كلمة مماثلة تالية في النص ، أما إذا حدث هذا الانتقال إلى كلمة مماثلة سابقة في النص ، فإن ذلك يؤدي إلى تكرار النص . وهذا يعنى بعبارة أخرى أن « انتقال النظر » إن كان إلى أسفل حدث سقط ، وإن كان إلى أعلى حدثت زيادة لا لزوم لها لأنها مكررة .

ومن أمثلة التكرار بسبب انتقال النظر ، ما ورد في كتاب : « الرد على النصارى » لعلى بن ربن الطبرى من النص التالى : « ومن كان فى زمان من الأزمنة ، وفى مكان من الأمكنة ، فالزمان أبدا قبله ، والأمكنة كانت محيطة به ، وما كان كذلك فهو مخلوق . ومتى ثبت أن المسيح مخلوق بطلت شريعة إيمانهم التى تقول إنه إله حق من إله حق ، وإنه خالق كل شيء ؛ لأن الزمان شيء من الأشياء المخلوقة ، والزمان قبل يسوع المسيح الذى خلق الأشياء كلها ، فكيف يجوز أن يكون الزمان قبل خالق الزمان ، والمكان محيطة به ، وما كان كذلك فهو مخلوق . ومتى ثبت أن المسيح مخلوق بطلت شريعة إيمانهم التى تقول إنه إله حق من إله حق ، وإنه خالق كل شيء ؛ لأن الزمان شيء من الأشياء المخلوقة ، والزمان قبل يسوع المسيح الذى خلق الأشياء كلها ، فكيف يجوز أن يكون الزمان قبل خالق الزمان ، والمكان محيطة بمبتدع المكان ؟ (٢) » .

وما وضعنا تحته خط فى هذا النص هو المكرر ، بعد أن سها الناسخ فكتب كلمة : « محيطة » : « محيطة » ، ورجع مرة أخرى إلى كلمة : « محيطة » السابقة ، بعد أن انتقل نظره إليها ، فنقل ما بعدها !

ويرى « برجشتراسر » أن الزيادة بسبب انتقال النظر أمر نادر ؛ فيقول : من ذلك نرى أن الخطأ بين المتماثلين يؤدي عادة إلى إسقاط كلمات ، وما هو أندر من ذلك أن يؤدي إلى زيادة كلمات ؛ من ذلك من كتاب : الانتصار والرد على ابن الراوندى ، لابن الخياط مانصه : (لأنه لا يجوز أن يكون الله عالماً بأن الجسم متحرك إلا وفي الوجود جسم متحرك على ما وقع به العلم ، ولا بد أيضاً من أن يكون لا يزال عالماً بأن الجسم متحرك إلا وفي الوجود جسم متحرك على ما وقع به العلم ، ولا بد أيضاً من أن يكون لا يزال عالماً بأن الجسم متحرك) ... إلخ ، وذلك في النسخة الوحيدة لهذا الكتاب ، فلم يفهم الناشر ذلك - وهو حقاً غير مفهوم - واجتهد في تصحيحه ، وزاد في مكانين بعض كلمات ظن أنها سقطت ، فصار النص يفهم بعض الفهم ، إلا أنه صار غريباً . والصحيح أنه لا يجب زيادة شيء ، بل أن يحذف شيء ؛ لأننا عند التحقيق نجد أن جملة تُكْرَر مرتين ؛ وذلك أن الناسخ بعد أن كتب كلمة : (متحرك) الثانية ، لم يتابع نسخ ما بعدها ، بل رجع إلى كلمة : (متحرك) الأولى ، وكتب ما بعدها مرة ثانية (١) .

وقد يكون انتقال النظر في كلمة أو في جزء من الكلمة . ويسمى « برجشتراسر » ذلك بتكرير الفرد وإفراد المكرر ؛ فمن تكرير الفرد مانقرؤه في إحدى نسختي : فهرست حنين بن إسحاق لكتب جالينوس ، ولفظه : (ثم ترجمته أنا من بعد إلى السريانية ثانية) . وكلمة : (ثانية) غير مفهومة ؛ لأنه لم يذكر قبل ذلك ترجمة أولى للكتاب ، والكلمة غير موجودة في النسخة الثانية فيظهر أنها تكرر للجزء الثاني من كلمة : السريانية .

« ومن أفراد المكرر ما نقرؤه في تلك النسخة عينها : (ولذلك ليس يضطرنى شيء إلى ذكر كتاب من تلك الكتب) ، وهذا غريب ؛ لأنه ذكر قبل ذلك عددا من كتب جالينوس ، فنرى في النسخة الثانية الصحيحة : كتاب كتاب (١) . »

* * *

وليس « انتقال النظر » هو السبب الوحيد الذى يؤدى إلى زيادة في نص الكتاب ، فهناك بعض النساخ الجهلة الذين يقحمون على النص بعض الحواشى التفسيرية .

ومن أمثلة ذلك ما جاء في مخطوطة الظاهرية من كتاب : « المذكر والمؤنث » للمبرد ، الذى نشرناه في القاهرة سنة ١٩٧٠ م من النص التالى : فالمقصورة : حبلى وسكرى وعطشى وجبارى وشكاعى . والمدودة : حمراء وصفراء وخنفساء . وسنفسر ما كان اسم نبت من جميع هذا نعتا ، وما يكون اسما (٢) . »

هذا هو النص . وفى اعتقادنا أن عبارة : « اسم نبت » ليست إلا حاشية مضافة إلى صلب النص سهوا من الناسخ . وهى فى الأصل لتفسير كلمة : « الشكاعى » المتقدمة فى النص .

وهذا نص آخر فى كتاب : « المذكر والمؤنث » السابق يقول :

(١) أصول نقد النصوص ٧٧

(٢) المذكر والمؤنث للمبرد ٨٥

« ومن هذا الباب في قول سيبويه : قَصْبَاء يافتي (١) . فقد شرحت كلمة : « قصباء » على هامش مخطوطة الظاهرية بأنها : « جمع القصب » ، فأضف ناسخ مخطوطة التيمورية هذه الحاشية إلى النص غفلة منه وسهوا ، فصار : « ومن هذا الباب في قول سيبويه : جمع القصب قصباء يافتي » .

وفي كتاب : « الأمثال » لأبي عكرمة الضبي أكثر من عشر حواش ، علق بها أبو القاسم إبراهيم بن السري بن يحيى التميمي ، راوى الكتاب عن أبي عكرمة ، وقد أدخلها النساخ إلى صلب الكتاب ، إلى أن جاء « أبو منصور الجواليقي » (المتوفى سنة ٥٣٩ هـ) الذى كتب مخطوطة من هذه الكتاب بخطه ، فميز هذه الحواشى عن الأصل ، بأن كتب على أول كل واحدة منها بخط صغير كلمة : « حاشية » ، وعلى آخرها كلمة : « تمت » .

ومن هذه الحواشى المضافة إلى صلب كتاب أبي عكرمة : « وقال أبو القاسم : قال غير أبي عكرمة : الصامت : ما كان مثل الذهب والفضة والمتاع والآنية والعقار ، مأخوذ من الصمت . والناطق : مناطق مثل الخيل والإبل والغنم ، وما أشبه ذلك (٢) » .

وقد ضرب لنا « برجشتراسر » مثالا لهذه الحواشى التفسيرية المقحمة ، فقال : « ومن الزيادات الاتفاقية : إدخال حاشية في النص ظنا

(١) المذكر والمؤنث للمبرد ١٢٣

(٢) الأمثال لأبي عكرمة ٧/١١٢ وانظر فيه كذلك ٤/٤٤ ؛ ١١/٥٨ ؛ ٢/٦١ ؛

٥/٧٠ ؛ ١/٧٧ ؛ ٣/١٠٨ ؛ ٨/١٠٨ ؛ ١/١١٣ ؛ ٨/١١٥ .

أنها سقطت من الأصل ، ثم استدرك الكاتب الناقص في الهامش . من ذلك مانجده في كتاب : الحيل في الفقه للخصاف ، ونصه في إحدى نسخه : (فيقول أعرنى أعرف هذه الدار أسكنها) وهو كلام لا معنى له . وفي النسخ الباقية لا توجد كلمة : (أعرف) ، وهي زائدة في الحقيقة ، وهي قراءة أخرى مكان : (أعرنى) ، فالأصل الذي نقل عنه هذه النسخة ، كان على هوامشه بعض الكلمات المأخوذة من النسخ الأخرى ، وظن الناسخ أنها استدراقات يجب إدخالها في المتن . وقراءة : (أعرف) مكان : (أعرنى) : تحريف ، وهي ظاهرة الخطأ (٣) .

* * *

وأحيانا يبدو في النص شيء من الزيادة القلقة في موضعها ، حتى إذا تأملها المرء تبين له أن ناسخا جاهلا قد أدخل اللحق الموجود بمحاشية الأصل ، في غير موضعه من النص .

ومن أمثلة ذلك ما يوجد في إحدى نسخ شرح السيرافي على كتاب سيبويه ، من النص التالي : « وقد كان المفضل روى : جدعا ، وأنكره الأصمعي ، تكلم بكلام التمل وأصب . وقال آخر :

لها حَجَلٌ قد قرَعَتْ عن رءوسه لها فوقه مما تحلَّب واشلُّ

وقال : جدع ، أى سبىء الغداء . قال : فناظره المفضل وصاح ،

فقال الأصمعي : والحَجَلُ : إناث القَبْجِ » .

فإنه مما لاشك فيه أن عبارة : « وقال جدع ... فقال الأصمعي »
وهي التي وضعنا تحتها خطأً في النص - كانت قد سقطت من نسخة
الأصل ؛ بسبب انتقال النظر ، ثم ألحقها كاتب هذا الأصل بعد
المراجعة ، على حاشية نسخته ، مبينا موضعها من النص بعلامة
الإلحاق ، كما سبق أن عرفنا . ولكن ناسخ النسخة التي بين أيدينا من
شرح السيرافي للكتاب ، وضع هذا النص في غير موضعه ، فاختل
نسق الكلام . وصواب ترتيب عبارات النص كما في مخطوطاته الأخرى :
« وقد كان المفضل روى : جدعا ، وأنكره الأصمعي ، وقال : جدع ،
أى سبىء الغداء . قال : فناظره المفضل وصاح ، فقال الأصمعي :
تكلم بكلام التمل وأصب . وقال آخر :
لها حَجَلٌ قد قَرَعَتْ عن رءوسه . لها فَوْقه مما تَحَلَّبُ واشلُ
والحجل : إناث القَبَج (١) . »

* * *

رابعاً : ضبط ما يُشكّل من الكلمات

“لابد من ضبط الكلمات التي تحتاج إلى ضبط ، بشرط ألا يتعارض ذلك مع قصد المؤلف . وقد سبق أن ذكرنا من أمثلة ذلك ما كتبه ابن الأنباري في كتابه : « نزهة الألباء » عن والد أبي عبيد القاسم ابن سلام ، ليدل به على أنه كان عبداً رومياً لا يحسن العربية ؛ إذ قال لمعلم ابنه : « علّمى القاسم فإنها كيسة » . ومع أن هذه العبارة يقصد إليها المؤلف قصداً ، فقد غيرّها بعض من نشر الكتاب وضبطها : « علّم القاسم » وعدّ ذلك هو الصواب (١) .

ومن أوهام الضبط بالشكل في بعض النصوص المحققة ، ماورد في ثمار القلوب للثعالبي من النص التالي : « فلما حصل على الخلف » بفتح الخاء واللام . والصواب : « الخلف » بضم الخاء وسكون اللام ؛ بدليل بيت البحترى ، الذى ذكره الثعالبي بعد ذلك مباشرة ، وفيه :
المائة الدينار منسيّة في عدّة أوسعتها خُلُفاً (٢)

وفي هذا الكتاب كذلك ، ضبطت كلمة : « دِفتر » (٣) بكسر الدال ، وهو خطأً نبه عليه الزبيدي ، في كتابه : « لحن العوام » (٤) .
ومن أوهام الضبط بالشكل كذلك ، ماورد في الجزء الأول من

(١) انظر : نزهة الألباء (نشر إبراهيم السامرائى) ١١٠ = (نشر محمد

أبو الفضل إبراهيم) ١٣٦

(٢) ثمار القلوب ٤٥

(٣) ثمار القلوب ٦١

(٤) لحن العوام ١٥٦

« تهذيب اللغة » للأزهري ، من النص التالى : « لأنه اعترف بأنه صُحِفَى ، والصُّحِفَى إذا كان رأس ماله صحفا قرأها ، فإنه يصحَّف فيكثر (١) » . هكذا ضبطت كلمة : « صُحِفَى » مرتين بضم الصاد والفاء ، مع أن النسب إلى الجمع إنما يكون إلى مفرده ، فالصواب هو : « صَحِفَى (٢) » .

ومما ينبغي العناية بضبطه آيات القرآن الكريم ، وأبيات الشعر بما لا يخل بالوزن ، وما يشكل من الألفاظ اللغوية والعبارات الملبسة . وإننى ما زلت أذكر حيرتى قبل ربع قرن أمام نص غير مضبوط بالشكل فى كتاب . « غاية النهاية » لابن الجزرى ، فى ترجمة الكسائى ، وهو : « وهل مع العالم من العربية الافضل بصاقى هذا (٣) » ؛ إذ قرأته أول الأمر بكسر اللام من « العالم » ، كما قرأت فيه كلمة : « الأفضل » ، على أنها كلمة واحدة . ولكننى وجدت النص بهذه الصورة لا معنى له ، وبعد لأى ومراجعة جمهرة المصادر التى ترجمت للكسائى ، استطعت قراءة النص قراءة صحيحة على النحو التالى : « وهل مع العالم من العربية إلاً فضلُ بصاقى هذا ؟ (٤) » .

وليحذر المحقق من التحريف الذى يقع أحيانا فى كلمات الضبط بالحروف فى بعض المخطوطات ؛ فإن كلمة : « بالفتح » كثيرا ما تحرف إلى « بالضم » والعكس بالعكس ، كما ذكرنا من قبل !

(١) تهذيب اللغة ٣٣/١

(٢) وردت الكلمة مضبوطة على الصواب فى : تحقيق النصوص ونشرها ٧٠

(٣) غاية النهاية فى طبقات القراء ٥٣٩/١

(٤) انظر مقدمة تحقيقنا لكتاب : « مانلحن فيه العامة » للكسائى ٥٧

وإذا كانت المخطوطة بخط المؤلف ، فلا يغير ما فيها من الضبط ، حتى ولو كان هذا الضبط مخالفا لقواعد اللغة والنحو ، حتى يكون نص المؤلف شاهدا على ثقافته ، ولكن يشار إلى ما يظنه المحقق صوابا في الهوامش . ويصدق ذلك على غير القرآن الكريم ، فلو تيقن المحقق من خطأ المؤلف في ضبط النص القرآني ، فعليه أن يصلحه ، مع لزوم الإشارة في الهوامش إلى ما كان الأصل من ضبط .

خامسا : الإشارة إلى مصادر التخریج

مصادر التخریج هی الوثائق التي يسوقها المحقق على صحة النص الذي یحققه ، ولذكرها فی هوامش النص قواعد تتبع ، ومناهج تحتذى . وأهم ماننادى به هنا منذ عدة سنوات مضت ، هو الإكثار ما أمكن من ذكر المصادر ، لا الإكثار من النقل عن هذه المصادر ؛ وعلى ذلك فإن منهجا مثل منهج محقق كتاب : « المقتضب » لأبى العباس المبرد ، منهج مرفوض عندنا ؛ ذلك لأنه ينقل صفحات كاملة عن كتاب سيبويه ، أو الخصائص لابن جنى وغيرهما ، ويؤدى هذا إلى وقوع التصحيف والتحريف فيما ينقل ، وكان يمكنه الاكتفاء بذكر بيانات المصادر الموثقة للنص فی هامش التحقيق !

وأول ما ينبغى أن يلتفت إليه المحقق هو مراجعة مصادر المؤلف ، مادامت موجودة مخطوطة كانت أم مطبوعة ، وعليه أن يشير فی هوامشه إلى صنيع المؤلف فی نصوص هذه المصادر ، وهل كان ينقلها نقلا حرفيا فی دقة وأمانة ؟ أم أنه كان يتصرف فيها بالنقص منها والزيادة عليها ؟ ويكفى فی الحالة الأولى الإشارة إلى مكان ورود النص فی مصدره . أما الحالة الثانية ، فإنها تستدعى من المحقق نقل النص ، ووضعه فی الهامش ، لكي يتمكن الباحث من المقارنة بين النص الأصلي ، وما صنعه به المؤلف المقتبس له .

ولا يصح الاعتماد فی تخریج النصوص على المصادر الثانوية ، فلا يصح الاعتماد فی تخریج نص لابن جنى على كتاب : « الأشباه والنظائر » للسيوطى مثلا ، مع وجود كتاب ابن جنى وإمكان الاطلاع عليه ؛ إذ يعد كتاب : « الأشباه والنظائر » للسيوطى ، مصدرا ثانويا فی حالة

وجود كتاب ابن جنى ، ولا بأس من الإشارة إليه مع كتاب ابن جنى كذلك . أما الاعتماد عليه وحده ، فإن ذلك قد يضر غاية الضرر .

«ومن أمثلة المصادر الثانوية المضرة ، ما يوجد في كتاب : « إعراب ثلاثين سورة » لابن خالويه ، من قوله : « وقال عمرو بن بحر الجاحظ في كتاب الحيوان : والتين والزيتون : دمشق وفلسطين ^(١) » ؛ فقد يظن من يكتفى بهذا النص أن الجاحظ يفسر التين والزيتون بهذا التفسير ، غير أن من يبحث عن هذا في كتاب : « الحيوان » ، يجد الجاحظ يحكى هذا الرأى عن غيره ، ويرفضه ويهزأ به بشدة ؛ فيقول : « وقد قال الله عز وجل : والتين والزيتون ، فزعم زيد بن أسلم أن التين دمشق ، والزيتون فلسطين . وللغالية في هذا تأويل أرغب بالعترة عنه وعن ذكره . وقد أخرج الله تبارك وتعالى الكلام مخرج القسم ، وما تُعرف دمشق إلا بدمشق ، ولا فلسطين إلا بفلسطين ^(٢) » . ثم مضى الجاحظ بعد ذلك يعدد فوائد التين والزيتون ، وقال بعد ذلك : « وليس لهذا المقدار عظيمهما الله عز وجل ، وأقسم بهما ونوه بذكرهما » .

فأين من يعتمد على هذا النص في مصدره الأصلي ، ممن يعتمد على نص مبتور في مصدر ثانوى ، ينسب إلى الجاحظ رأيا لم يقل به؟! ويكتفى في مصادر التخريج في الهوامش بذكر اسم الكتاب مختصرا ؛ فإن كان مكونا من أجزاء ، ذكرنا رقم الجزء ورقم الصفحة ، وفصلنا بينهما بشرطة مائلة على النحو التالى : (عيون الأخبار

(١) إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه ١٢٨

(٢) الحيوان للجاحظ ٢٠٨/١

(١١٦/٢) . ولا داعى لذكر اسم مؤلف الكتاب إلا إذا كان اسم الكتاب مشتركا بين مؤلفين ، فإن على المحقق أن يذكر في كل مرة اسم المؤلف إلى جانب اسم كتابه ؛ مثل : (الكامل للمبرد ٧٥/٢) و (الكامل لابن الأثير ١٢٥/٤) إذا كان المحقق يستخدم الكتاين في عمله .

وقد شاعت بين المحققين والباحثين بعض البدع التى نحاربها منذ مدة طويلة ، وقد استطعنا بحمد الله تعالى اقتلاع جذورها من كثير من الكتب المحققة . ومن هذه البدع : ذكر اسم المؤلف أولا ، وبعده اسم كتابه ؛ فيقال مثلا : (ابن قتيبة : عيون الأخبار ج ٢ ص ١١٦) . وهذه بدعة لم يعرفها العرب القدامى في مؤلفاتهم ، وإنما هى وافدة علينا من الغرب ، ولا بأس عندنا من استخدامها مع المصادر غير العربية ، إذا ذكرت بلغاتها ؛ مثل : (Ch. Rabin, Ancient West Arabian, p.202) . أما فى المصادر العربية ، فإننا نراها غريبة عنا لا تلائم ماتوارثناه من طريق مغاير لذلك فى مؤلفات أسلافنا .

ومن البدع كذلك ماينادى به بعض الباحثين ، ويحاول غرسه فى عقول طلاب الدراسات العليا ، وهو ضرورة أن توضح بيانات هذا المصدر أو ذاك كاملة ، عند ذكره لأول مرة فى الكتاب المحقق أو الرسالة العلمية ؛ فيقال مثلا : (القلقشندى : قلائد الجمان فى التعريف بقبائل عرب الزمان - تحقيق إبراهيم الإيبارى - القاهرة ١٩٦٣ م) .

وهذا تزيد لا مبرر له ، وتقليد أعمى للغرب ، الذى يصنع أهله هذا فى المقالات العلمية ، والبحوث القصيرة ، التى تقرأ عادة من أولها إلى آخرها ، ولا يوضع فى نهايتها ثبت كامل بالمصادر مستوفية لبياناتها .

أما الكتب الكبيرة ، فإن القائمة التي توضح بها البيانات الكاملة للمصادر في آخرها ، تغنى عن مثل هذا العبث ؛ لأن هذه الكتب ربما اكتفى فيها الباحث بقراءة فصل من فصولها ، وعندئذ يستوى عنده أن يذكر هذا المصدر أو ذاك في هوامش الكتاب ، للمرة الأولى أو للمرة العاشرة ، مادام يستطيع عن طريق القائمة المذكورة في آخره ، الحصول على بغيته من البيانات الكاملة لهذا المصدر أو ذاك بأيسر سبيل .

ومن البدع التي شاعت كذلك بين جمهرة المحققين والباحثين ، أنه إذا تكرر الرجوع إلى مصدر معين ، أشار إليه المحقق أو الباحث في هوامشه بعبارة : « المصدر السابق » أو « نفس المصدر » أو « المصدر نفسه » أو « ذات المصدر » أو « المصدر ذاته » أو « نفسه » أو « ذاته » . وكل هذا نقل حرفي لما عند علماء الغرب ، والرمز المستعمل لذلك عندهم باللاتينية هو : (ibidem) ويختصر إلى : (ib.) أو : (ibd.) . ومع شيوع هذا الرمز في مؤلفات علماء الغرب ، فإننى أرى كثيرا من المستشرقين الذين يرجعون إلى مصادر عربية في كتبهم ، لا يستعملونه إلا في النادر ، وإن نظرة واحدة إلى مؤلفات : « نولدكه » و « جولدتسيهر » و « بروكلمان » و « بارت » وغيرهم ، تريك أنهم يكررون ذكر المصدر في هامش بعد الآخر .

وترجع كراهية هذه البدعة عندى ، إلى ما ينشأ عنها من ضرورة النظر إلى هامشين ، بدلا من هامش واحد . وقد يكون الهامش الأول في صفحة ، والثانى في صفحة لاحقة (١) . ويزداد الأمر صعوبة إذا كثر

(١) انظر مثلا : لغة الإعلام اليوم ٨٥ - ٨٦

النقل عن مصدر واحد ، وكثرت الصفحات بين الهامشين : الأول الذى ذكر فيه اسم المصدر صراحة ، والثانى الذى بين يدى القارىء ، والذى أحيل فيه على هذا الهامش المستوفى ، فبعدت الشقة بينهما ، واحتاج الأمر إلى تقليب بعض الصفحات (١) .

وينبغى أن يذكر مصدر كل كلمة تكتب فى الهامش ، إلا إذا كانت رأيا خاصا للمحقق أو الباحث ، فلا يصح أن يقال فى هامش ، « أصول النحو » لابن السراج مثلا : « العوسج شجر شاك نجدى له جناة حمراء ، واحدته عوسجة (٢) » بلا ذكر مصدر لهذا الشرح . ومثل ذلك قول محقق : « ذكر الفرق بين الأحرف الخمسة » فى هامشه : « ألص الضروس : أى ملتصقة بعضها ببعض ، يريد ضروس الكلب . وقوله : حنى الضلوع ، أى ضلوعه محنية معطوفة . كما يروى : حبى ، أى منتفخ . قال الأصمعى : لا أعرف ألص الضروس ، ولكنى أعرف : ألصّ الأليتين (٣) » بلا ذكر لأى مصدر كذلك .

وقد عدّ أبو عبيد القاسم بن سلام عزو النص إلى صاحبه من شكر العلم ، فقال : « من شكر العلم أن تقعد مع كل قوم ، فيذكرون شيئا لا تحسنه ، فتتعلم منهم ، ثم تقعد بعد ذلك فى موضع آخر ، فيذكرون ذلك الشيء الذى تعلمته ، فتقول : والله ما كان عندى شيء ، حتى سمعت فلانا يقول كذا وكذا ، فتعلمته . فإذا فعلت ذلك فقد شكرت العلم (٤) » .

(١) انظر مثلا : البحوث اللغوية فى الروض الأنف ٨٧ - ٩١

(٢) أصول النحو لابن السراج ٣٩١/١

(٣) ذكر الفرق بين الأحرف الخمسة للبطلوسى ٢٤٨

(٤) طبقات المفسرين للدوادى ٥/٢

وقد روى السيوطى هذا الخبر بصيغة أخرى هي : « من شكر العلم أن تستفيد الشيء ، فإذا ذكر لك قلت : خفى على كذا وكذا ولم يكن لي به علم ، حتى أفادنى فلان فيه كذا وكذا ، فهذا شكر العلم » ، ثم قال بعده : « قلت : ولهذا لا ترانى أذكر فى شيء من تصانيفى حرفاً إلا معزواً إلى قائله من العلماء ، مينا كتابه الذى ذكر فيه (١) » .

ومن البدع المنقولة عن الغرب فى ذكر المصادر فى الهوامش كذلك : الفصل بين كل مصدر وآخر بفاصلة ؛ مثل صنيع محقق : « طبقات المفسرين » للداودى ، وهذا مثال واحد لهامش من هوامشه : « له ترجمة فى : البداية والنهاية ١٢/٢٢٨ ، بغية الملتمس ٨٢ ، تذكرة الحفاظ ٤/١٢٩٤ ، الديباج المذهب ٢٨١ ، شذرات الذهب ٤/١٤١ ، الصلة ٢/٥٥٨ ، طبقات المفسرين للأدفوى ورقة ٤٣ ب ، طبقات المفسرين للسيوطى ٣٤ ، مرآة الجنان ٣/٢٧٩ ، نفع الطيب ٢/٢٥ ، وفيات الأعيان ٣/٤٢٣ (٢) » .

والمكان فى هذا كله وأمثاله للواو ، فهى مخلوقة فى العربية لهذه الوظيفة ، فيقال هنا مثلاً : « له ترجمة فى البداية والنهاية ١٢/٢٢٨ وبغية الملتمس ٨٢ إلخ » .

وأما اختصار أسماء فى حروف ، فهو أمر لا نرتاح إليه كثيراً ، وإن مال إليه قديماً جماعة من المحدّثين . وكان العلامة المرحوم عبد العزيز اليمنى مقلاً فى الاختصارات ، ولذلك نستطيع متابعتها فى تحقيقاته ، بعد

(١) المزهر للسيوطى ٣١٩/٢

(٢) طبقات المفسرين للداودى ١٦٢/٢

تدريب يسير على هذه الاختصارات ؛ فقد اختصر في تحقيقه لسمط
الآلى المصادر التالية : تاج العروس = ت ؛ خزانة الأدب = خ ؛
الأغانى = غ ؛ لسان العرب = ل .

أما المرحوم عز الدين التنوخى ، فما أشقانا بمختصراته التى
استغرقت صفحتين فى كتاب : « الإبدال » لأبى الطيب اللغوى
بتحقيقه (ص ٧٣ - ٧٤) . ومن بينها : الإبدال لابن السكيت =
بس ؛ الخصائص لابن جنى = خصا ؛ سر صناعة الإعراب لابن
جنى = سص ؛ شرح شواهد المغنى للسيوطى = شمع ؛ الأضداد لابن
الأنبارى = ضبر ؛ معجم الأدباء لياقوت = مد .

وقد سرت هذه العدوى إلى « معجم شواهد العربية » الذى صنعه
الأستاذ عبد السلام هارون ؛ فقد اختصر ٤٣ مصدراً فى حروف ،
فأحوج الباحث فى معجمه إلى المراجعة الدائمة لصفحة رموزه ، وبعضها
لا يختصر كثيراً من الكلمة ؛ مثل : النقائض = نقا ؛ المقتضب = مق ؛
الأغانى = غا ... الخ !

ولسنا فى حاجة هنا إلى تكرار ماسبق أن قلناه فى التخرىج ، من
وجوب النص على مكان الآية فى المصحف ، بذكر اسم السورة ورقمها
ورقم الآية ، وكذلك البحث عن القراءة القرآنية المذكورة فى النص ، فى
كتب القراءات المختلفة ، وتخرىج الأحاديث ، والأمثال ، والأشعار ،
والترجمة للأعلام ، والبحث عن أسماء الأماكن فى معاجم البلدان ، وشرح
الغامض من الكلمات والعبارات ، والوقوف أمام مشكلات النص بتقليب
وجهات النظر والحدس والتخمين .

وفي كل هذه الأمور لابد من بذل الجهد ، وحشد أكبر قدر من مصادر التخريج ، حتى يطمئن المحقق إلى أن النص المختار صحيح لا يرقى إليه شك . وقد سمي أخى الدكتور عبد المجيد دياب هذا المنهج الذى تتبعه منذ أول نص حققناه ونشرناه على الناس : « منهج الاستقصاء فى التخريج ^(١) » ، ولهذا المنهج أتباع كثيرون فى العالم العربى ، يسمون أنفسهم بأتباع « المدرسة الرمضانية » فى تحقيق النصوص .

وفى الأشعار لابد من متابعة أوزانها أولاً بأول ، حتى لا يختل ضبط ألفاظها على يد المحقق ، فنتقل من بحر إلى بحر ؛ فإذا كانت من مشطور الرجز ، وهو ما كان على ثلاث تفعيلات (ويسمى : مثلث الرجز كذلك) ، وضع المحقق كل شطر تحت أخيه ، وعدّ كل شطر منها بيتاً من الأبيات .

ولقد أدى التهاون الطباعى وتوفير الورق فى الجيل السابق ، إلى وهم استقر فى أذهان بعض الدارسين والمحققين ، حين يرون بيتى الرجز المشطور مطبوعين فى سطر واحد ، فيظنونهما بيتاً واحداً مكوناً من صدر وعجز ، ويتحدثون عنهما على أنهما بيت واحد ؛ فيقولون فى تخرجهما : « البيت فى كذا وكذا » . والصواب أن يقال : « البيتان فى كذا وكذا » .

وإن نظرة واحدة إلى أشعار رؤبة والعجاج ، التى نشرها « أهلورت » فى : « مجموع أشعار العرب » ، ترينا أنه على الرغم من أنه وضع كل بيتين من أرجاز هذين الراجزين فى سطر واحد ، فإنه رَقَمَهُما

(١) تحقيق التراث العربى ٢٧٥ - ٢٨١

على أنهما بيتان لا بيت واحد . كما يقول ابن جنى : « ما كان من الرجز على ثلاثة أجزاء ، فهو بيت كامل ، وليس بنصف بيت (١) » .

أما الرجز التام ، ويسمى : « مسدس الرجز » ، وهو ما كان على ست تفعيلات ، فإنه يكتب في سطر واحد ، ويكون له صدر وعجز ، ويتحدث عنه على أنه بيت . مثال ذلك قول الراجز :

بنى تميم زَهِنُوعُوا فتاتكم إن فتاة الحى بالترتت (٢)
ومثل قول الآخر :

دار لسلمى إذ سلمى جارة قفر ترى آياتها مثل الزبر (٣)

ورؤية الدواوين والمجاميع الشعرية شيء مهم جدا لتخريج الأشعار . وقد يحقق الديوان أكثر من مرة ، فلا بد للمحقق من رؤية كل هذه التحقيقات ، ولا يعتمد على بعضها ، فيفوته بذلك خير كثير ؛ فهذا هو محقق كتاب : « زجر النابح » اعتمد في الرجوع إلى ديوان « قيس بن الخطيم » على نشرة : كوالسكى (فى ليزح سنة ١٩١٤ م) وحدها ، فأبقى على خرم فى بيت من أبيات الشاعر (٤) ؛ بسبب طمس فى المخطوطة ، وقال عنه : « ليس فى الديوان ولا فى حماسة ابن الشجرى ؛ ولذا لم يتيسر تدارك الكلمات التى وردت فى مطموسة فى الأصل . وقد ظهرت نشرته لزجر النابح فى دمشق سنة ١٩٦٥ م ،

(١) النصف لابن جنى ٦٦/١

(٢) انظر : المخصص لابن سيدة ٥٤/٤ ومقاييس اللغة ٦/٣

(٣) شرح المختار من اللزوميات للبطلبيوسى ٢٠٥/١

(٤) زجر النابح ١٤٠

وقبلها بثلاث سنوات ظهرت نشرة كاملة لديوان « قيس بن الخطيم »
بتحقيق الدكتور ناصر الدين الأسد بالقاهرة سنة ١٩٦٢ م ، وفيها ورد
البيت بتيامه ، وهو :

ممكورة يغدو عليها [تابع متعجب] منها لأى عجيب (١)

ومن البدع الشائعة في ذكر المعاجم اللغوية في التحقيقات
والبحوث : الاكتفاء بذكر المادة في المعجم دون ذكر للجزء والصفحة ؛
فيقال مثلا : « اللسان مادة مطا » أو « القاموس والتاج قرا ومطا »
أو « اللسان سدا » أو « القاموس والتاج كدى » أو « اللسان مادة
لوى (٢) » ونحو ذلك .

وقد سمعت بعض الزملاء يزجر طالبا في مناقشة للدكتوراه ، ويلومه
على أنه ذكر الجزء والصفحة بجوار المادة ، ويصرخ فيه قائلا : « في
المعاجم يكتبى بذكر المادة فقط » !

ومادرى هذا الزميل ومن يتابعه على هذا ، أن المقصود بذكر
بيانات المصادر في الهوامش ، مساعدة المراجع على الوصول إلى ما يبتغى
في أسرع وقت وبأقصر سبيل . فماذا يعمل مثل هذا الشخص إذا كلف
بقراءة عشر صفحات في مادة (عرف) في لسان العرب مثلا ، ليعثر
على « مَعْرِفَةُ الْفَرَسِ » ، إذا وجد نفسه أمام هامش يقول : انظر :
اللسان (عرف) ؟!

* * *

(١) ديوان قيس بن الخطيم ١٦٢

(٢) كل هذا في صفحة واحدة من تحقيق عدنان الدورى للشوارد في اللغة

والخلاصة أن الهوامش التي يصنعها المحقق تدل على ثقافته ، وحسن فهمه للنص ، ومعرفته الكاملة بالمكتبة العربية . وهذه الهوامش هو التي يطلق عليها علماء الغرب : Apparatus criticus وقد ترجمها برجستراسر بعبارة : « عُدَّة النقد ^(١) » ، كما ترجمها الدكتور عبد الرحمن بدوى بعبارة : « الجهاز النقدي ^(٢) » .

ويحاول برجستراسر أن يعرض علينا ما ينبغي وضعه في هوامش التحقيق أو تركه والاستغناء عنه ؛ فيقول : « ونضع تحت المتن ما يقال له (عدة النقد) أى كل ما يحتاج إليه القارئ لنقد النص ، ونأخذ كل ذلك من دفتر القراءات ، ولا ننقل كل ما جمعناه هناك من قراءات النسخ ، بل نختار منها ما يستحق أن يذكر ونترك ما لا منفعة فيه لهذيب النص ، ولا لتحقيق تناسب النسخ . وهذا الاختيار صعب جدا ، وترك ما هو جدير بأن يذكر أضرم من ترك ما ليس جديرا بأن يذكر . ونزيد على ذكر رواية النص ذكر تخميناتنا وتخمينات غيرنا ، ذلك لأننا إذا حكمنا أن النص الموجود في النسخ غير صحيح ، اجتهدنا في تصحيحه ، فإن حصلنا على اقتراح يرضينا من جميع الجهات ، وضعناه في المتن نفسه ، وذكرنا في الهامش ما يقرأ في أصل النسخ . وإذا لم نحصل على اقتراح نعتقد بصحته ، لا نذكره إلا في الهامش .

« ويحسن أن نزيد على (عدة النقد) بعد ذلك ، الاحتجاج على صحة النص أو على عدم صحته ، وعلى تفوق بعض القراءات على بعضها . إلا أن الأغلب هو التقليل من ذلك ؛ لأن الغرض من نشر

(١) أصول نقد النصوص ١٠٨

(٢) النقد التاريخي ٢٧٧

الكتب هو عرضها كما هي على القراء ، وليس البحث والفحص ، فإذا كانت لنا أبحاث مسهبة عن بعض الأماكن المشككة ، أضفناها في ملحق للكتاب ، ولا ندخلها بين ذكر القراءات (١) .

* * *

(١) أصول نقد النصوص ١٠٨ - ١٠٩

الفصل الرابع

مكملات التحقيق والنشر

لا يكتفى علماء هذا الفن من التحقيق بهذا الذى ذكرناه من قبل ، ولكنهم حين يريدون نشر كتاب محقق ، فإنهم يقدمون له ، كما يدلونه بفهارس مختلفة . وفيما يلي نتحدث عن هذين الأمرين من مكملات التحقيق والنشر :

أولا : المقدمة

وتشتمل على ترجمة وافية لصاحب الكتاب المحقق ، وكلمة عن قيمة الكتاب وفائدته في فنه ، مع العناية بإظهار تأثيره بغيره وأثره فيمن اتبعه . وبلى ذلك وصف للمخطوطات التى توجد من هذا الكتاب في العالم ، وبيان لما اعتمده المحقق منها لإخراج النص .

أما ترجمة حياة صاحب الكتاب ، فقد اتبعنا منذ البداية ، ومع أول نص حققناه ، خطة دقيقة لهذه الترجمة ، تشتمل على عشر نقاط ، وهى :

- ١ - تحقيق اسم الشخص بالضبط .
- ٢ - تحقيق تاريخ مولده ووفاته .
- ٣ - ذكر الشيوخ الذين تلقى عليهم العلم .
- ٤ - ذكر التلاميذ الذين أفادوا من علمه .
- ٥ - ذكر طرف من حياته ومهنته وتنقلاته .

- ٦ - ذكر آراء العلماء فيه من المعاصرين وغيرهم .
 ٧ - ذكر المناظرات والخلافات التي جرت بينه وبين معاصريه إن وجدت .
 ٨ - ذكر طائفة من أشعاره إن كان له شعر .
 ٩ - ذكر كتبه مرتبة هجائيا ، مع بيان المطبوع منها والمخطوط ومكان وجوده في مكتبات العالم .
 ١٠ - الرأى في مركزه العلمى مدعما بالأدلة .

* * *

هذا ، وإنى أنتهز هذه الفرصة ، لأقدم للشاديين فى هذا الفن ، قائمتى المكونة من مائة مصدر ، والتي تصلح لتراجم النحاة واللغويين ، والقراء والمحدثين ، والفقهاء والمفسرين ، والساسة والخلفاء ، والوزراء والكتاب ، والأدباء والشعراء ، والفلاسفة والأطباء ، والمتصوفة وأصحاب المذاهب ، وغير هؤلاء وأولئك .

وقد رتبها على تواريخ وفيات أصحابها ، ليسهل اختيار ما يصلح منها لمن نترجم له ؛ إذ ليس من المعقول أن نجد ترجمة فى كتاب يسبق عصر المؤلف الذى نحاول جمع أخباره وآثاره من الكتب التى نعددها فى هذه القائمة :

- ٢٢٤ هـ طبقات فحول الشعراء لمحمد بن سلام الجمحى .
 ٢٣٠ هـ الطبقات الكبرى ، لابن سعد .
 ٢٧٦ هـ الشعر والشعراء ، لابن قتيبة .
 ٢٧٨ هـ تاريخ يعقوبى .

- ٢٧٩ هـ أنساب الأشراف ، للبلاذرى .
- ٢٩٦ هـ طبقات الشعراء ، لابن المعتز .
- ٣٣١ هـ الوزراء والكتاب ، للجهمشيارى .
- ٣٣٥ هـ الأوراق ، للصولى .
- ٣٥٠ هـ القضاة والولاة ، للكندى .
- ٣٥١ هـ مراتب النحويين ، لأبى الطيب اللغوى .
- ٣٥٤ هـ مشاهير علماء الأمصار ، لابن حبان البستى .
- ٣٥٦ هـ الأغاني ، لأبى الفرج الإصفهائى .
- ٣٥٨ هـ أخبار النحويين البصريين ، للسيرافى .
- ٣٦١ هـ قضاة قرطبة ، للخشنى القيروانى .
- ٣٧٠ هـ مقدمة تهذيب اللغة ، للأزهري .
- ٣٧٠ هـ المؤلف والمختلف ، للآمدى .
- ٣٧٩ هـ طبقات النحويين واللغويين ، للزبيدى .
- ٣٨٤ هـ نور القيس المختصر من المقتبس ، للمرزبانى .
- ٣٨٤ هـ معجم الشعراء ، للمرزبانى .
- ٣٨٥ هـ الفهرست ، لابن النديم .
- ٤٠٣ هـ تاريخ علماء الأندلس ، لابن الفرضى .
- ٤١٢ هـ طبقات الصوفية ، لأبى عبد الرحمن السلمى .
- ٤٢٩ هـ يتيمة الدهر ، لأبى منصور الثعالبى .
- ٤٣٠ هـ حلية الأولياء ، لأبى يعيم الإصفهائى .
- ٤٤٢ هـ تاريخ العلماء النحويين ، للمقاصى أبى المحاسن التنوخى .
- ٤٤٨ هـ الورراء ، هلال الصابى
- ٤٦٣ هـ الاستيعاب فى معرفة الأصحاب ، لابن عبد البر .

- ٤٦٣ هـ تاريخ بغداد ، للخطيب البغدادي .
- ٤٧٦ هـ طبقات الفقهاء ، للشيرازي .
- ٤٨١ هـ طبقات الصوفية ، للسلمي .
- ٤٨٨ هـ جذوة المقتبس ، للحميدي .
- ٥٢٧ هـ طبقات الحنابلة ، لابن أبي يعلى .
- ٥٦٢ هـ الأنساب ، للسمعاني .
- ٥٧١ هـ تاريخ مدينة دمشق ، لابن عساكر (مخطوط) .
- ٥٧٧ هـ نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، لابن الأنباري .
- ٥٧٨ هـ كتاب الصلة ، لابن بشكوال .
- ٥٨٦ هـ طبقات فقهاء اليمن ، لابن سُمرة الجعدي .
- ٥٩٧ هـ خريدة القصر وجريدة العصر ، للعماد الإصفهاني .
- ٥٩٧ هـ المنتظم في تاريخ الملوك والأمم ، لابن الجوزي .
- ٦٢٦ هـ معجم الأدباء ، لياقوت الحموي .
- ٦٣٠ هـ أسد الغابة ، لابن الأثير .
- ٦٣٠ هـ اللباب في تهذيب الأنساب ، لابن الأثير .
- ٦٣٠ هـ الكامل في التاريخ ، لابن الأثير .
- ٦٤٦ هـ تاريخ الحكماء ، للقفطي .
- ٦٤٦ هـ إنباه الرواة على أنباه النحاة ، للقفطي .
- ٦٤٦ هـ المحمدون من الشعراء وأشعارهم ، للقفطي .
- ٦٥٨ هـ التكملة لكتاب الصلة ، لابن الأبار .
- ٦٥٨ هـ إعتاب الكتاب ، لابن الأبار .
- ٦٦٨ هـ طبقات الأطباء ، لابن أبي أصيبعة .
- ٦٧٤ هـ نساء الخلفاء ، لابن الساعي الخازن البغدادي .

- ٦٧٧ هـ تهذيب الأسماء واللغات ، للنووي .
- ٦٨١ هـ وفيات الأعيان ، لابن خلكان .
- ٧٤٢ هـ تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، للمزى .
- ٧٤٣ هـ إشارة التعيين إلى تراجم النحاة واللغويين ، لعبد الباقي اليمنى (مخطوط) .
- ٧٤٨ هـ تاريخ الإسلام ، للذهبي (مخطوط) .
- ٧٤٨ هـ تذكرة الحفاظ ، للذهبي .
- ٧٤٨ هـ معرفة القراء الكبار ، على الطبقات والأعصار ، للذهبي .
- ٧٤٨ هـ المشته في الرجال ، للذهبي .
- ٧٤٨ هـ العبر في خبر من غير ، للذهبي .
- ٧٤٨ هـ سير أعلام النبلاء ، للذهبي .
- ٧٤٨ هـ الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد ، للإدقوى .
- ٧٤٩ هـ تلخيص إنباه الرواة ، لابن مكتوم (مخطوط) .
- ٧٦٤ هـ الوافي بالوفيات ، للصفدى .
- ٧٦٤ هـ فوات الوفيات ، لابن شاکر الکتبی .
- ٧٦٤ هـ عيون التواريخ ، لابن شاکر الکتبی .
- ٧٦٨ هـ مرآة الجنان وعبرة اليقظان ، لليافعى .
- ٧٧١ هـ طبقات الشافعية الكبرى ، للسبكي .
- ٧٧٢ هـ طبقات الشافعية ، للإسنوى .
- ٧٧٤ هـ البداية والنهاية ، لابن كثير .
- ٧٩٥ هـ الذيل على طبقات الحنابلة ، لابن رجب .

- ٧٩٩ هـ - الديباج المذهب في أعيان المذهب ، لابن فرحون .
- ٨١٧ هـ - غاية النهاية في طبقات القراء ، لابن الجزرى .
- ٨١٧ هـ - البلغة في تاريخ أئمة اللغة ، للفيروزابادى .
- ٨٤٠ هـ - طبقات المعتزلة ، لأحمد بن يحيى بن المرتضى .
- ٨٥١ هـ - طبقات النحويين واللغويين ، لابن شهبة الأسدى
(مخطوط) .
- ٨٥٢ هـ - تهذيب التهذيب ، لابن حجر العسقلانى .
- ٨٥٢ هـ - الإصابة في معرفة الصحابة ، لابن حجر العسقلانى .
- ٨٥٢ هـ - لسان الميزان ، لابن حجر العسقلانى .
- ٨٥٢ هـ - الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، لابن حجر
العسقلانى .
- ٨٥٢ هـ - تبصير المنتبه وتحرير المشتبه ، لابن حجر العسقلانى .
- ٨٧٤ هـ - النجوم الزاهرة ، لابن تغرى بردى .
- ٨٧٤ هـ - الدليل الشافى على المنهل الصافى ، لابن تغرى بردى .
- ٨٧٩ هـ - تاج التراجم في طبقات الحنفية ، لابن قطلوبغا .
- ٩٠٢ هـ - الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع ، للسخاوى .
- ٩١١ هـ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للسيوطى .
- ٩١١ هـ - تاريخ الخلفاء ، للسيوطى .
- ٩١١ هـ - طبقات المفسرين ، للسيوطى .
- ٩٢٣ هـ - خلاصة تذهيب الكمال في أسماء الرجال ، للخزرجى .
- ٩٤٥ هـ - طبقات المفسرين ، للداودى .
- ٩٦٨ هـ - مفتاح السعادة ، لطاش كبرى زاده .

- ١٠٦١ هـ الكواكب السائرة في أعيان المائة العاشرة للغزى .
 ١٠٦٧ هـ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، لحاجي
 خليفة .
 ١٠٨٩ هـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، لابن العماد
 الحنبلي .
 ١١١٠ هـ خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادى عشر ، للمحبي .
 ١٣١١ هـ روضات الجنات ، لباقر الخوانسارى .
 ١٣٣٩ هـ ذيل كشف الظنون ، لإسماعيل باشا البغدادى .
 ١٣٣٩ هـ هدية العارفين ، لإسماعيل باشا البغدادى .
 ١٣٩٠ هـ الأعلام ، لخير الدين الزركلى .
 . . . معجم المؤلفين ، لعمر رضا كحالة .

* * *

وأما الكلمة الكاشفة للكتاب في مقدمة التحقيق ، فلا بد أن
 تكون مختصرة ، ولا يصح بحال من الأحوال أن تكون دراسة مفصلة ،
 تشمل حينًا كبيرًا من مقدمة التحقيق . والمهم فيها هو إبراز قيمة
 الكتاب في فنه ، وما أضافه إلى هذا الفن من جديد ، ومدى اعتماده
 على ماسبقه أو استقلاله في الرأى والمنهج ، أو مدى إفادة المؤلفين
 الخالفين منه واعتمادهم عليه ، وبيان أغلاطه ومساوئه إن وجدت ،
 وتوضيح مذهب صاحبه واتجاهات فكره .

وبعبارة جامعة : وضع الكتاب المحقق في مكانه من حلقات التأليف المتصلة في الميدان الذى يعالجه . وفيما يلي نموذج من دراستى لكتاب « الأمثال » لأبى عكرمة الضبى في مقدمة التحقيق الذى صنعته له (ص ٩ - ١٢) :

« لم يذكر هذا الكتاب واحد من ترجموا لأبى عكرمة ، كما لم يقتبس منه أحد - حسبما أعلم - من جماع الأمثال المتأخرين أو غيرهم . حقا ورد اسم أبى عكرمة في كتاب : جمهرة الأمثال ، لأبى هلال العسكري (المتوفى بعد سنة ٣٩٥ هـ) في تفسير المثل القائل : تسمع بالمعيدى لا أن تراه (٢٦٦/١) ، غير أن هذا المثل ، وتفسير أبى عكرمة له لا يوجدان في كتابه الذى نشره اليوم ... ويشبه كتاب أبى عكرمة كتاب آخر في الأمثال ، لأبى فيد مؤرج بن عمرو السلدوسى (١) ، المتوفى سنة ١٩٥ هـ ، فهو مثله في أنه يحتوى على تعبيرات لغوية أكثر من احتوائه على أمثال أو حكم ، ويبلغ مجموع مافيه ١١١ تعبيراً ومثلاً وأحاديث للنبي ﷺ ، أو للصحابة والتابعين ، لم يرتبها أبو عكرمة على أى وجه من وجوه الترتيب الموضوعى أو الأبيجدي .

« كما يشبه كتاب أبى عكرمة من هذه الناحية كتابين آخرين ألفا بعده ، هما : كتاب الفاخر ، للمفضل بن سلمة بن عاصم (المتوفى بعد سنة ٢٩٠ هـ) وهو ابن : سلمة بن عاصم ، شيخ أبى عكرمة ، الذى

(١) ظهر هذا الكتاب بتحقيقنا ، ونشرته الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر بالقاهرة سنة ١٩٧١ م . ثم نشرناه مرة أخرى بعد تنقيح في دار النهضة العربية ببيروت سنة ١٩٨٣ م .

روى عنه في كتابه : الأمثال . والكتاب الثاني الذى يشبه كتاب أبى
عكرمة ، هو كتاب : الزاهر فى معانى كلمات الناس ، لأبى بكر محمد
ابن القاسم بن محمد بن بشار الأنبارى (المتوفى سنة ٣٢٨ هـ) . ووالده
القاسم كان تلميذا لأبى عكرمة .

« ويبدأ كتاب أبى عكرمة بمقدمة قصيرة ، يبين فيها أنه جمع
بعض أقوال العرب السائرة على السنة الناس ، وشرحها وفسرها ،
واستشهد عليها بشواهد من الشعر وغيره ، واعتمد فى ذلك على آراء
اللغويين من قبله ، ونسب إلى كل ذى رأى رأيه ؛ فيقول : « هذا كتاب
ألفناه من معانى كلام العرب السائر ، مما يحتاج إلى تفسيره ، لكثرة
استعماله ، وبيناه بشواهد من الشعر واللغة ، وفسرنا ذلك ، ونسبنا إلى
كل عالم قوله » .

« ويبدأ أبو عكرمة كل فقرة من فقرات الكتاب بقوله : (ومن
قولهم) . ثم يشرح معنى القول أو المثل ، أو يبين سياق الكلام الذى
قيل فيه ، فيقول : (مأخوذ من قولهم) . غير أنه لم يذكر فى موضع
ما من كتابه : متى ولا لمن يضرب هذا المثل أو ذاك ؟

« ومما يلفت النظر فى الكتاب كثرة الاستطرادات ؛ فقد تأتى
كلمة من الغريب فى شاهد على قول من الأقوال ، فيفسرها أبو عكرمة ،
ويأتى لها بشواهد كثيرة تؤكد هذا التفسير وتوضحه ، وهو فى أثناء ذلك
كله ، يشرح الألفاظ الغريبة فى الشواهد الجديدة . وقد أبدع أبو عكرمة
فى هذه الشروح أيما إبداع ، حتى تحوّل كتابه إلى خزانة صغيرة لمختارات
من الشعر القديم (تبلغ أكثر من ٢٥٠ بيتا ، جلاها المؤلف بهذه
الشروح اللغوية المستفيضة) .

« وما يسترعى الانتباه في الكتاب كذلك ، الإحاطة بآراء اللغويين القدامى حول هذا التعبير أو ذاك ، من التعبيرات اللغوية التي جمعها أبو عكرمة في كتابه ليفسرها ؛ فالكتاب يفيض بالرواية عن الأصمعي ، وابن الأعرابي ، والمفضل الضبي ، وأبي عبيدة معمر بن المثنى ، وسلمة بن عاصم ، ويحيى بن زياد الفراء ، والكسائي ، ويعقوب ابن السكيت ، وأبي زيد الأنصاري ، وأبي عمرو الشيباني ، وخالد بن كلثوم ، ويونس بن حبيب ، وأبي عثمان المازني ، والتوزي ، وأبي عمرو بن العلاء ، وأبي مسحل الأعرابي ، وأبي محلم الشيباني ، ومحمد بن سلام الجمحي ، وأبي عبيد القاسم بن سلام ، وغيرهم . وهو يعزو كل قول إلى صاحبه في أمانة علمية فائقة ، كما أنه يفاضل بين الآراء ، ويرجع ما ثبت لديه أنه هو الصواب ، ويسوق الحجة تلو الحجة على صحة ما يقول .

« ولم يذكر أبو عكرمة كتابا من كتب اللغويين السابقين عليه بالاسم ، غير أنه مما لاشك فيه أنه نقل من كتاب : غريب الحديث ، لأبي عبيد القاسم بن سلام ، والأمثال ، للمفضل الضبي ، وإصلاح المنطق ، لابن السكيت ، مواضع في كتابه يبينها في هوامش التحقيق .

« وينفرد أبو عكرمة في الكتاب بتعابير وتفسيرات لا توجد عند غيره ؛ مثل عبارة : وزن سبعة (٢٧) والبلية العمياء (٦٨) وامرأة حري (٧٢) والمرء تحت لسانه (١٠٦) واتخذ الكذب كنزا (١٠٧) وذات يوم (١١٠) ، ومثل التفسير الذي رواه عن ابن الكلبي في تفسير قولهم : كسير وعوير (٩٥) .

« وتظهر في الكتاب الاصطلاحات الكوفية ؛ مثل تسميتهم

حروف الجر بحروف الصفة . وقد استخدم أبو عكرمة ذلك في قوله (رقم ٣٦) : « ويقال : جنّه الليل جنونا ، وأجنّه إجنانا ، وجن عليه الليل ، ليس غيرها مع الصفة . ومثل جعلهم الرفع والنصب والجر والجزم ، للمعرب والمبني والحالات أواخر الكلمات وغيرها . وقد ظهر ذلك في قول أبي عكرمة (رقم ٣٠) : وهكذا تنصب العرب ، تنشد : وفي ظلمى ، بفتح الظاء » .

* * *

وفي وصف المخطوطات : توصف صفحة العنوان بدقة ، ويوضح ما عليها من تمليكات ، أو سماعات ، أو وقف ، عبر العصور . ويمكن للمحقق أن يترجم لمن ورد اسمه في هذه التمليكات والسماعات ، إن أسعفته المصادر ، حتى نعرف عصر المخطوطة إن خلت من تاريخ النسخ . ويتضح لدينا قيمتها إذا عرفنا أن مجموعة من العلماء المشهود لهم بالكفاءة والعلم قد تملكوها ، أو أجازوا روايتها لتلاميذهم ، أو علقوا عليها هنا وهناك .

ومن أمثلة ذلك ما على صفحة العنوان من مخطوطة : « المذكّر والمؤنث » لأبي العباس المبرد ، المحفوظة بمكتبة الظاهرية بدمشق ، فهي مخطوطة نفيسة جدا ، عليها خطوط كثير من العلماء ؛ ففي صفحة العنوان ما يأتي (١) :

(١) انظر مقدمة تحقيقنا للكتاب بالاشتراك مع الزميل الدكتور صلاح الدين

« لعبد الله بن علي بن المسلم بن الفتح السلمى . وبعده : لحمد ابن محمد بن عبد الله بن علي بن ماشاذه الإصفهاني أسعده الله وبخطه . وبجواره نيلابن النشف الواسطى . وتحتة : لإسماعيل بن علي بن المسلم بن محمد بن الفتح السلمى الشهرزورى . وتحتة : ملكه محمود بن علي بن محمود ، المثقف البغدادى ، عفا الله عنه » .

وهذا معناه أن ناسخ المخطوطة ، هو : حمد بن محمد بن عبد الله ابن علي بن ماشاذه الإصفهاني . غير أننا لم ننتد بعد إلى ترجمة أى واحد من هؤلاء العلماء . إلا أن المصادر تذكر لنا شيئاً عن والد كل من عبد الله السلمى ، وإسماعيل السلمى ؛ فأبوهما هو : جمال الإسلام أبو الحسن علي بن المسلم بن محمد بن علي السلمى الدمشقى الفقيه الفرضى . ولد سنة ٤٥٢ هـ ، وتفقه على القاضى أبى المظفر عبد الجليل ابن عبد الجبار المروزى ، ثم تفقه على الفقيه نصر المقدسى ، وسمع عليه ، وأعاد الدرس عليه ، ولازم الغزالي مدة مقامه بدمشق ، وسمع منه ابن عساكر ، والسلفى ، وغيرهما . وكان ثقة ثبتاً ، عالماً بالمذهب والفرائض . وكان حسن الخط ، موفقاً فى الفتاوى . وتوفى فى ذى القعدة سنة ٥٣٣ هـ (١) .

ويظهر أن ولديه : عبد الله وإسماعيل ، لم يكونا من الشهرة بمكان ، فلن تذكرهما المصادر ، غير أنها ذكرت له ولداً آخر ، اشتهر وقام بالتدريس مكانه ، وهو : أبو بكر محمد بن علي بن المسلم بن محمد بن علي بن الفتح ، توفى فى شوال سنة ٥٦٤ هـ ، عن ٦٢ عاماً (٢) .

(١) انظر : الدارس فى تاريخ المدارس للنعمى ١٨٠/١ وطبقات الشافعية ٢٨٣/٤ ومرآة الزمان فى تاريخ الأعيان ، لسبط ابن الجوزى ١٧٠/٧

(٢) الدارس فى تاريخ المدارس للنعمى ١٨١/١

كما اشتهر حفيده ، ابن أبي بكر السابق ، واسمه : شرف الدين أبو الحسن علي بن أبي بكر بن جمال الإسلام السلمى . ولد بدمشق سنة ٥٤٤ هـ ، وتوفى في جمادى الآخرة سنة ٦٠٢ هـ (١) .

هذا ، ويوجد على هامش صفحة العنوان من هذه المخطوطة ، العبارة التالية : « وقف مؤبد مستقرة دار الحديث الصبائية ، بجبل قاسيون ، بظاهر دمشق » .

وهذه الدار هي دار القرآن والحديث الصبائية ، كانت قبلى العادلية الكبرى ، وشمالى الطبرية . أنشأها شمس الدين بن تقي الدين بن الصباب التاجر ، وكانت قبل ذلك خربة شنيعة . كان إنشاؤها سنة ٧٣٨ هـ . وجعلها بانيتها دار قرآن وحديث (٢) .

أما جبل قاسيون ، فهو الجبل المشرف على مدينة دمشق ، وفيه عدة مغاور ، وفيها آثار الأنبياء وكهوف ، وفي سفحه مقبرة أهل الصلاح ، وهو جبل معظم مقدس ، يروى فيه آثار ، وللصالحين فيه أخبار (٣) .

وهذا نموذج آخر للسماعات والإجازات الموجودة فى صفحة العنوان من كتاب : « الأمثال » لأبى عكرمة الضبى ، فى المخطوطة النفيسة المحفوظة بدير الإسكوريال ، وهى بخط « الجوالقى » اللغوى المشهور :

« قرأ على جميع هذا الكتاب بحق سماعى فيه من الشيخ الحافظ

(١) الدارس فى تاريخ المدارس للنعمى ١٨٢/١

(٢) الدارس فى تاريخ المدارس للنعمى ١٢٨/١ ومنادمة الأطلال ٦٨

(٣) معجم البلدان لياقوت ١٣/٤

أبي الغنائم محمد بن علي الكوفي رحمه الله (١) ، الشيخ الإمام أبو محمد إسماعيل (٢) بن الشيخ الإمام حجة العالم حجة الإسلام السعيد أبي منصور موهوب بن أحمد رحمة الله عليه (٣) ، فسمعه بقراءته أخوه الشيخ الإمام العالم أبو طاهر إسحاق (٤) ، نفعهما الله بالعلم ، والمسمون في آخره . وكتب محمد بن ناصر بن محمد بن علي (٥) ، بخطه في شعبان من سنة أربعين وخمسمائة .

وفي صفحة العنوان من هذه المخطوطة كذلك : « قرأت جميع هذا الكتاب على الشيخ أبي الفرج عبد المنعم بن عبد الوهاب بن سعيد بن كليب الحرّاني التاجر (٦) ، بإجازته من أبي الغنائم محمد بن علي النرسي الكوفي ، في منتصف ذي الحجة من سنة إحدى وتسعين وخمسمائة . وكتب الحسن بن محمد بن الحسن بن حمدون (٧) ، حامداً لله ومصليا على نبيه وعلى آله ومسلما . »

-
- (١) هو أبو الغنائم محمد بن علي النرسي . ولد سنة ٤٢٤ هـ . وتوفي سنة ٥١٠ هـ . انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ ١٢٦٠/٤ رقم ١٠٦٤ والمنتظم ١٨٩/٩
- (٢) هو أبو محمد إسماعيل بن موهوب الجواليقي . توفي سنة ٥٧٥ هـ . انظر ترجمته في إنباه الرواة ٢٣٠/١
- (٣) هو أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر الجواليقي ، المتوفى سنة ٥٣٩ هـ . انظر ترجمته ومصادرها في إنباه الرواة ٣٣٥/٣
- (٤) هو أبو طاهر إسحاق بن موهوب الجواليقي . توفي سنة ٥٧٥ هـ . انظر ترجمته في إنباه الرواة ٢٣٠/١
- (٥) هو أبو الفضل محمد بن ناصر بن محمد بن علي بن عمر السلامي . ولد سنة ٤٦٧ هـ ، وتوفي سنة ٥٥٠ هـ . انظر ترجمته في إنباه الرواة ٢٢٢/٣
- (٦) توفي سنة ٥٩٦ هـ . انظر ترجمته في العبر للذهبي ٢٩٣/٤
- (٧) هو أبو سعد الحسن بن محمد بن الحسن بن حمدون الكاتب . ولد سنة ٥٤٧ هـ . وتوفي سنة ٦٠٨ هـ . انظر ترجمته في معجم الأدباء ١٨٤/٩

كما ينبغي كذلك أن توصف خاتمة كل مخطوط ، وما فيها من تاريخ للنسخ والإجازات والسماعات ، وغير ذلك مما يوجد في كثير من المخطوطات القديمة .

ومن أمثلة ذلك ما في صفحة الخاتمة من كتاب : « الأمثال » لأبي عكرمة الضبي في مخطوطة الجواليقي التي سبق أن تحدثنا عنها :
« تاريخ سماع الشيخ (أبي الغنائم محمد بن علي النرسي)
٧ رمضان سنة سبع وأربعين (وأربعمائة) بقراءته على دارم (أبي المثني دارم بن محمد بن زيد النهشلي (١) » .

وتحته : « بلغت قراءة من أوله على الشيخ أبي الغنائم محمد بن النرسي . وسمع أبو عبد الله الحسين بن محمد بن خسرو البلخي ، وولده : أبو القاسم يحيى ، وأم العفاف فاطمة ، حرسها الله ، وعبد الرحمن بن ... » . وعلى الهامش الأيسر : « في آخر كتاب الشيخ أبي الغنائم بن النرسي بخطه : بلغت وعبد الباقي بن مجالد وابنه محمد ، بقراءتي على دارم بن محمد بن زيد ، في شهر رمضان سنة سبع وأربعين وأربعمائة » . وبجانبه سماع عسير القراءة .

ولابد أن يوضح المحقق عدد الأوراق ، ومقاس الصفحة في كل مخطوطة ، وعدد الأسطر في الصفحة الواحدة ، وعدد كلمات السطر الواحد . كما ينبغي أن يبين نوع الخط وألوانه إن اختلفت ، وموقف المخطوطة من الضبط بالشكل والعبارة ونحو ذلك .

* * *

(١) انظر للملين الأقواس : كتاب الأمثال لأبي عكرمة ص ٢٣

وهنا عدة أمور لابد أن يشار إليها في وصف المخطوطات ؛ وهى :
موقف المخطوطة من كتابة الهمزات بها ، وموقفها من كتاب الألف
اللينة ، والألف الفارقة ، وتاء التانيث ، والخصائص الخطية المختلفة بها
فيما عدا ذلك ؛ لأننا نتبع في النشر في الوقت الحاضر طرقا قد تخالف
من قريب أو من بعيد ما عليه المخطوطات في هذه الأمور ، أو في بعضها .

أما موضوع الهمزة ، فله تاريخ طويل ؛ لأن العرب لم يبتكروا
خطهم الذى كتبوا به لغتهم ابتكارا ، وإنما تأثروا فى وضعه - على أصح
الأقوال - بالخط النبطى ، الذى كان منتشرا فى شمالى الجزيرة العربية ؛ فى
البتراء ، والحيرة ، والأنبار ، وغيرها ، قبل مجىء الإسلام . والنبط قوم من
الساميين ، كانوا يتكلمون لهجة آرامية ، من تلك اللهجات الآرامية ،
التي كانت شائعة فى سوريا والعراق فى ذلك الوقت . وقد اشتقوا خطوط
أبجديتهم ، بطريقة أو بأخرى ، من الخط الفينيقي ؛ فقد وضع
الفينيقيون - وهم من الأقوام السامية القديمة - نظاما من الرموز
لأبجديتهم ، ورثها عنهم بعض شعوب العالم القديم ، بعد أن أحدثوا فيها
شيئا من التغييرات على مر الزمن .

وقد اقتبس العرب خطهم من النبط ، نظرا للاتصال المباشر بهم ،
فى أثناء رحلاتهم المتواصلة إلى الشام ؛ فقد كانوا يبرون دائما على ديارهم
فى البتراء عاصمتهم ، والحجر (مدائن صالح) ، والعلا ، وكلتاها فى
الحجاز ، وبُصرى فى جنوب الشام (١) .

وقد شاع هذا الخط أولاً بين الحجازيين ، ولا سيما قبيلة قريش ،

(١) انظر : أصل الخط العربى ، لسهيلة الجبورى ٣٧

التي كان رجالها يسافرون بتجارة العرب ، إلى اليمن شتاء ، والشام صيفا ، وهما تلك الرحلتان اللتان أشار إليهما القرآن الكريم في قوله تعالى : ﴿ لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ إِيلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ ﴾ (١) .

وقد كانت الألف في أصل الخط النبطي ، هي رمز الهمزة ، غير أن الحجازيين لم يكونوا يهزمون في كلامهم ، وقد رُوِيَ لنا ذلك عنهم ، بما لا يدع مجالاً للشك في هذه القضية ؛ فقد قال أبو زيد الأنصاري (المتوفى سنة ٢١٤ هـ) : « أهل الحجاز وهذيل ، وأهل مكة والمدينة لا يهزون . وقف عليها عيسى بن عمر ، فقال : ما آخذ من قول تميم إلا بالنبر ، وهم أصحاب النبر ، وأهل الحجاز إذا اضطروا نبروا . وقال أبو عمر الهذلي : قد توضيت ، فلم يهمز وحوها ياء ، وكذلك ما أشبه هذا من الهمز (٢) » .

والنبر هو الهمز ؛ قال ابن منظور : « والنبر همز الحرف ، ولم تكن قريش تهمز في كلامها . ولما حج المهدى قدم الكسائي يوصل بالمدينة ، فهمز ، فأنكر أهل المدينة عليه ، وقالوا : تنبر في مسجد رسول الله ﷺ بالقرآن !؟ (٣) » .

كما قال الفراء : « وقوله : ﴿ تَأْكُلُ مِنْسَأَتُهُ ﴾ ، همزها عاصم والأعمش ، ولم يهمزها أهل الحجاز ولا الحسن . ولعلمهم أرادوا لغة قريش ، فإنهم يتركون الهمز (٤) » .

(١) سورة قريش ١٠٦ / ١ - ٢

(٢) انظر : مقدمة لسان العرب ١٤/١ وانظر كذلك : تهذيب اللغة ، للأزهري

٦٩١/١٥ - ٦٩٢

(٣) لسان العرب (نبر) ٤٠/٧ والخبر في كلام عن الهمز كذلك في : غريب

الحديث لابن قتيبة ٦٣٣/٢

(٤) معاني القرآن للفراء ٣٥٦/٢

وقال ابن عبد البر في التمهيد : « قول من قال : نزل القرآن بلغة قريش ، معناه عندي : في الأغلب ؛ لأن لغة غير قريش موجودة في جميع القرآن ، من تحقيق الهمز ونحوها . وقريش لا تهمز (١) » .

وقال صاحب كتاب : المباني في نظم المعاني : « فأما الهمز ، فإن من العرب من يستعمله وهم تميم ومن يوافقها في ذلك ، ومنهم من يقل استعمالهم له ، وهم هذيل وأهل الحجاز (٢) » .

وهذا كله يعني أن لهجة الحجاز الأصلية تسهيل الهمزة . أما قول عيسى بن عمر السابق : « إذا اضطروا نبروا » ، فمعناه أنه إذا وقعت الهمزة موقعا لا يمكن تسهيلها فيه ، وهو أول الكلمة ، بقيت على حالها في النطق ، في مثل : أسد ، وأذن ، وأحمد ، وغير ذلك .

وإذا كان الحجازيون لا يهمزون في كلامهم على هذا النحو ، وقد شاع الخط وانتشر على أيديهم ، فإننا نرى رمز الهمزة القديم ، وهو الألف (٣) ، يختفي من الكتابة العربية ، في غير أول الكلمة مطلقا ، أو في وسطها أو آخرها ، إذا كانت الهمزة مفتوحة وقبلها مفتوح ؛ مثل : سال ، وملا ؛ وذلك لأن انتشار الخط في الحجاز ، ثم على نطاق واسع بين القرشيين الذين لم يكونوا يهمزون ، كما عرفنا من قبل (٤) ، فكان يترتب على تركهم الهمز شوء حركات طويلة ، أو أصوات انزلاقية

(١) انظر : البرهان للزركشي ٢٨٤/١

(٢) مقدمتان في علوم القرآن ٢٢٦

(٣) في المغرب للجواليقي ١٣ « باب الهمزة التي تسمى الألف » .

(٤) وانظر أيضا في ذلك : شرح الشافية للأستراباذي ٣/٣١. وشرح مراح

(Geleitlaute) يتحدد نوعها باختلاف أماكن ورودها في الكلمة ؛ فكان الحجازيون ينطقون مثلا : راس ، وبير ، ويومن ، وسما ، والمُنشِيُون ، وَتَطْمِينٌ ، وَأَفِيدَةٌ ، وَفِيَّةٌ ، وَيُوَزُّ ، وَيُوَدِّي ، وما أشبه ذلك .

وفي هذا يقول ابن جنى : « اعلم أن الألف التي في أول حروف المعجم ، هي صورة الهمزة ، وإنما كتبت الهمزة أوأ مرة وباء أخرى على مذهب أهل الحجاز في التخفيف . ولو أريد تحقيقها البتة ، لوجب أن تكتب ألفا على كل حال (١) » . كما يقول أحمد بن محمد الرازي : « وأما الهمزة المحققة ، فأصلها أن تكتب على صورة الألف اللينة ، وإنما تكتب مرة أوأ مرة وأخرى بياء ، على مذهب التخفيف (٢) » .

غير أن العربية الفصحى ، لغة الشعر ومواقف الجد من القول ، كانت تحقق الهمزة ، متأثرة في ذلك بلهجة بنى تميم (٣) ، وقد نزل بذلك القرآن الكريم . وعندما أراد الخليل بن أحمد الفراهيدي (المتوفى سنة ١٧٥ هـ) أن يجعل الخط العربى مطابقا لنطق العربية الفصحى ، وضع رمز الهمزة الذى نستخدمه اليوم ، والذى لم يكن معروفا في الكتابة العربية من قبل ، وقد اقتطع من رأس العين (٤) ؛ ولذلك يسمى في بعض الأحيان : « القطعة » ، ولعله اقتطع من رمز العين ، لقرب الهمزة من

(١) سر صناعة الإعراب ٤٦/١

(٢) انظر : ثلاثة كتب في الحروف ١٥٦

(٣) انظر في أن الفصحى ليست لغة قريش وحدها ، كتابنا : فصول في فقه

العربية ٨٢ ٨٤

(٤) وانظر : المحكم في نقط المصاحف للداني ١٤٧

العين في المخرج (١) . وفي هذا العمل للخليل ، يقول السيوطي : « وأول من وضع الهمزة والتشديد للخليل (٢) » .

”وقد ذكرنا في الفصل الأول من هذا الباب ، أنه عندما ابتكر الخليل رمزاً للهمزة ، لتستكمل به الكتابة العربية عدتها في مطابقتها للنطق العربي الفصيح ، الذي استعار التزام الهمز في الكلام من لهجة تميم - لم يشأ أن يغيّر الرسم الإملائي ، الذي كان قد شاع واستقر ، فاخترع هذا الرمز الجديد ، واقتطعه من رأس العين ، ووضعه في الكلمة ، حيث وجد له حاملا ، فالحامل له في : « رأس » و « سأل » و « ملأ » الألف ، وفي : « بئر » و « فتحة » و « أفئدة » الياء ، وفي : « يؤمن » و « يؤز » و « يؤدي » الواو ، وفي : « سماء » و « بناء » و « كساء » وأمثالها ، لا يوجد حامل للهمزة ، فوضعها لذلك على السطر بلا حامل .

وليس هذا الذي نقوله دعوى بلاسند ، فكل النصوص العربية القديمة ، التي وصلت إلينا في البرديات المختلفة ، تخلو من رمز الهمزة الذي نعرفه تماما (٣) ؛ لأن الرمز القديم لها ، وهو الألف ، اكتسب عند الحجازيين صفة الدلالة على الفتحة الطويلة ، مع أنه الرمز الأصلي للهمزة .

(١) تاريخ الأدب لحنى ناصف ٧٦ ويسمها ابن الحاجب (شرح الشافية ٣٢٠/٣) : العين البتراء .

(٢) الإتقان في علوم القرآن ١٧١/٢ ولم يضع الخليل الهمزة والتشديد فحسب ، وإنما وضع كذلك رموز : الفتحة والضممة والكسرة والسكون والتنوين والوصل والمد ، وغير ذلك من رموز الضبط التي نعرفها اليوم (انظر : المحكم في نقط المصاحف للداني ٤٩ - ٥٢)

(٣) انظر مثلا : A. Grohmann, From the world of Arabic Papyri

ولو أن الخط شاع وانتشر أول الأمر ، في بيئة تستخدم الهمز في كلامها ، كهيئة تميم مثلا ، لوجدنا الهمزة تصور بصورة الألف دائما في أى موقع من الكلمة . ويؤيدنا في رأينا هذا ابن يعيش ؛ إذ يقول : « والصواب ما ذكره سيويه وأصحابه ، من أن حروف المعجم تسعة وعشرون حرفا ، أولها الهمزة ، وهى الألف التى فى أول حروف المعجم . وهذا الألف هى صورتها على الحقيقة ، وإنما كتبت تارة واوًا وياءً أخرى ، على مذهب أهل الحجاز فى التخفيف . ولو أريد تحقيقها لم تكن إلا ألفا على الأصل ، ألا ترى أنها إذا وقعت موقعا لا تكون فيه إلا محققة ، لا يمكن فيه تخفيفها - وذلك إذا وقعت أولا - لا تكتب إلا ألفا ، نحو : أعلم ، وأذهب ، وأخرج (١) . »

وأمر آخر يدل على أن الألف ، هى صورة الهمزة فى القديم ، ما يقوله ابن جنى ، من أن « كل حرف سميته ، ففى أول حروف تسميته لفظه بعينه ، ألا ترى أنك إذا قلت : جيم ، فأول حروف الحرف : جيم ، وإذا قلت : دال ، فأول حروف الحرف : دال ، وإذا قلت : حاء ، فأول ما لفظت به حاء . وكذلك إذا قلت : ألف ، فأول الحروف التى نطقت بها : همزة ، فهذه دلالة أخرى غريبة ، على كون صورة الهمزة مع التحقيق ألفا (٢) . »

نعم .. فنحن نكتب الهمزة بصور مختلفة فى خطنا العربى الحالى ؛ بسبب هذا التاريخ الطويل . ولو أن الخط العربى شاع وانتشر أول الأمر فى

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١٢٦/١٠ وانظر كذلك : سر صناعة الإعراب ٤٦/١

(٢) سر صناعة الإعراب ٤٧/١

البيئة التيمية التي تحقق الهمزة ، ما وجدت هذه المشكلة ، مشكلة تعدد الرسم الإملائي للهمزة ، التي تعج بها المخطوطات القديمة ، والتي يعاني منها صغار التلاميذ ، وبعض كبارهم حتى اليوم .

ولكننا لانملك للأسف تغيير هذا الخط ، الذي طال عليه الأمد وذاع وانتشر وشرق وغرب ، وكتب به تراث ضخمة ، لا يصح بحال من الأحوال إغفاله ، عند التفكير في إصلاح عيوب هذا الخط :

غير أن مالا يدرك كله لا يترك كله ، كما يقولون . ولقد شغلت بهذه المشكلة زمنا ليس بالقصير ، حتى وجدت طريقة ميسرة ، لتعليم رسم الهمزات في الخط العربي دون المساس بالتراث الإملائي . وترتكز هذه الطريقة على دعائم مستنبطة من أقوال علماء الرسم العربي (١) .

والخلاصة في ضوابط رسم الهمزة نبيها فيما يلي :

أولا : إن هذه الضوابط تقوم على الدعائم التالية :

١ - تقدر أواخر الكلمات ساكنة دائما ؛ لأن الخط العربي مبني على الوقف .

٢ - تكره الكتابة العربية توالي الأمثال ؛ ولذلك يكتب الحرف المضعف حرفا واحدا في مثل : « قَدَّم » ، وكذلك كتب الحجازيون قديما : « داوود » ، و « رووس » و « شوون » باوا واحدة هكذا : « داود » و « روس » و « شون » .

(١) انظر : رسالة في علم الخط للسيوطي ٥٤ والإتقان في علوم القرآن ١٦٦/٢ وشرح الشافية ٣/٣١٥ وانظر كذلك في كراهة توالي الأمثال في الخط : كتاب « الكتاب » لابن درستويه ص ٢٦ ؛ ٣٢ ؛ ٣٨ ؛ ٣٩ ؛ ٤٤ ؛ ٤٤ ؛ ٦٤ ؛ ٦٦ ؛ ٦٧ ؛ ٦٨

٣ - تعدّ من الكلمة اللواحق التي تتصل بآخرها ، مثل :
الضمائر ، وعلامة التثنية والجمع ، ولا يعدّ منها ما دخل عليها من حروف
الجر والعطف وأداة التعريف والسين وهمزة الاستفهام ولام القسم .

٤ - الحركات والسكون في الكلمة ، ترتب من ناحية القوة ترتيباً
تنازلياً ، على النحو التالي : الكسرة ، فالضمة ، فالفتحة ، فالسكون .

ثانياً : تتلخص قواعد كتابة همزة بعد ذلك في القاعدة التالية :

تكتب همزة في أول الكلمة بألف مطلقاً . أما في الوسط أو
في الآخر ، فإنه ينظر إلى حركتها وحركة ما قبلها ، وتكتب على ما يوافق
أقوى الحركتين من الحروف .

فتكتب همزة على ياء في مثل : المستهزئين ، والمنشئون ،
وتطمئن ، وأفئدة ، وفتة ، وجئتنا ؛ لأن الكسرة تغلب كل الحركات
والسكون .

كما أنها تكتب على واو في مثل : يؤزّ ، ويؤدى ، وسؤل ،
وأولياؤهم ؛ لأن الضمة تغلب الفتحة والسكون .

وتكتب على ألف في مثل : سأل ، ويسأل ، وكأس ؛ لأن الفتحة
تغلب السكون .

وفي مثل : بطء ، وملء ، وشيء ؛ لأن أواخر الكلمات تقدر
ساكنة ، وقبلها في هذه الأمثلة سكون ، فليس هناك حركة تكتب همزة
على ما يوافقها ؛ ولذلك كتبت مفردة على السطر .

ملحوظة :

إذا ترتب على كتابة الهمزة على ألف أو واو ، توالى الأمثال في الخط ، كتبت الهمزة على السطر ؛ مثل : يتساءلون ، ورعوس ، إلا إذا كان ما قبلها من الحروف مما يوصل بما بعده ، فإنها تكتب على نبرة ؛ مثل : بطئا ، وشئون .

استثناءان من القاعدة :

إذا وقعت الهمزة في أول الكلمة ، وبعدها ألف المد ، استغنى عنها بعلامة المد فوق الألف ؛ مثل : آدم ، وآكل ، وآخر ، والآن .

٢ - الفتحة بعد الواو الساكنة تعدّ بمنزلة السكون ، كما تعدّ الياء الساكنة في وسط الكلمة بمنزلة الكسرة ؛ ولذلك تكتب الهمزة مفردة في مثل : مروءة ، وشنوءة ، ولن يسوءك ، وإن ضوءك . كما تكتب الهمزة على نبرة في مثل : هيئة ، ويئس ، وخطيئة ، وبريئة ، ومشية .

هذا هو ما قدمته من بحث وقواعد لرسم الهمزة ، إلى مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، في دورته السادسة والأربعين (١٩٧٨ - ١٩٧٩) وبعد المناقشات والمداوات والتعديلات ، اتخذ المجمع القرار التالي :

ضوابط رسم الهمزة

أولا : تقوم هذه الضوابط على الدعائم التالية :

١ - تتجنب الكتابة العربية توالى الأمثال ، فيكتب الحرف المضعف حرفا واحدا في مثل : « قَدَم » ، وكتب الحجازيون قديما : (داوود) و (رروس) و (شوون) بواو واحدة هكذا : (داود) و (روس) و (شون) .

٢ - تعد من الكلمة اللواصق التي تتصل بآخرها ؛ مثل :
الضمائر وعلامات التنبيه والجمع وألف المنصوب ، ولا يعدّ منها ما دخل
عليها من حروف الجر والعطف وأداة التعريف والسين وهمزة الاستفهام ولام
القسم .

٣ - الحركات والسكون في الكلمة ترتب من ناحية الأولوية ترتيباً
تنازلياً ، على النحو التالي : الكسرة ، فالضمة ، فالفتحة ، فالسكون .
ثانياً : تلخص قواعد كتابة همزة بعد ذلك في القاعدة التالية :
تكتب الهمزة في أول الكلمة بألف مطلقاً .

أما في الوسط فإنه ينظر فيها إلى حركتها وحركة ما قبلها ، وتكتب
على ما يوافق أولي الحركتين من الحروف ؛ فتكتب الهمزة على ياء في
مثل : المستهزئين ، والمنشئين ، وتطمئن ، وأفئدة ، وفئة ، وجئتنا ؛ لأن
الكسرة أولي من كل الحركات والسكون . وتكتب على واو في مثل :
يؤز ، ويؤدى ، وسؤل ، وأولياؤهم ؛ لأن الضمة أولي من الفتحة
والسكون . وتكتب على ألف في مثل : سأل ، ويسأل ، وكأس ؛ لأن
الفتحة أولي من السكون .

وأما في الآخر فتكتب بحسب ما قبلها ، فإن كان ما قبلها مكسوراً
كتبت على ياء ، مثل : برىء ، وقارىء . وإن كان مضموماً كتبت على
واو ، مثل : جرؤ ، وتكافؤ . وإن كان مفتوحاً كتبت على ألف ، مثل :
بدأ ، وملجأ . وإن كان ما قبلها ساكناً كتبت مفردة ، مثل : بطيء ،
وملاء ، وشيء ، وجزاء ، وضوء ، وبطاء ومضىء .

ملحوظة :

إذا ترتب على كتابة الهمزة على ألف أو واو توالى الأمثال في الخط، كتبت الهمزة على السطر؛ مثل: يتساءلون، ورعوس، إلا إذا كان ما قبلها من الحروف مما يوصل بما بعده، فإنها تكتب على نبرة؛ مثل: بطئا، وشئون، ومستول.

استثناءان من القاعدة :

١ - إذا اجتمعت الهمزة وألف المد في أول الكلمة أو في وسطها، اكتفى بعلامة المدة فوق الألف؛ مثل: آدم، وآكل، وآخر، والآن. ومثل: مرآة، وقرآن.

٢ - تعدّ الفتحة بعد الواو الساكنة في وسط الكلمة بمنزلة السكون؛ ولذلك تكتب الهمزة مفردة في مثل: مروءة، وشنوءة، ولن يسوءك، وإن ضوءك.

كما تعدّ ياء المد قبل الهمزة المتوسطة بمنزلة الكسرة؛ ولذلك تكتب الهمزة على نبرة في مثل: خطيئة، وبريئة، ومشية^(١).

وبهذا القرار الذي اتخذته المجمع بناء على ما قدمته إليه من بحث، سهل تعلم قواعد كتابة الهمزة على النشاء، كما قضى على الصور المتعددة لرسم الهمزة في بعض الكلمات أحيانا، مثل كتابة الكلمة التالية بإحدى صور ثلاث هي: يقرأون، ويقرؤون، ويقرءون، في

(١) انظر ملحق محاضر جلسات المجلس والمؤتمر في الدورة السادسة والأربعين

المخطوطات القديمة ، وعند كثير من الكتاب اليوم ، فقد قضى هذا القرار مثلا على الصورتين الأولى والثانية ، وأصبحت الصورة الثالثة هي الصورة الوحيدة الجائزة .

* * *

وأما مشكلة كتابة الألف اللينة في آخر الأسماء المقصورة ، والأفعال الناقصة ، وبعض الحروف والظروف والأدوات ، فهي مشكلة عويصة ؛ لأن هذه الألف وإن نطقت في العربية الفصحى ألفا ، فإنها تكتب في بعض الأحيان ياء ، وفقا لقواعد معينة ، ذكرها كثير من علماء الرسم العربي من القدامى والمحدثين (١) .

وأغلب الظن أن رسمها بالياء في هذه الأحوال ، يعود إلى فترة كان الناطقون بالعربية فيها ، يميلون هذه الألف نحو الياء . وقد بقيت هذه الإمالة على حالها ، فيما روى لنا عن القبائل النجدية .

ومع تطور النطق عند الحجازيين ، من الإمالة إلى الفتح الخالص ، فإن الرسم الإملائي كان قد ثبت واستقر ، فبقيت تلك الأمثلة مكتوبة بالياء على صورتها القديمة . ومع ذلك نرى كثيرا من علماء الرسم الإملائي ، يميزون كتابتها بالألف على لفظها في النطق ؛ مثل الصولى الذى يقول : « امتحن كل فعل ورد عليك من ذوات الواو والياء ، بأن

(١) انظر مثلا : كتاب الكتاب لابن درستويه ٤٠ - ٤٦ وأدب الكتاب للصولى ٢٥٣ - ٢٥٤ والإملاء والترقيم لعبد العليم إبراهيم ٦٩ - ٧٤ وقواعد الإملاء لعبد السلام هارون ٢٢ - ٣٢ ودليل الإملاء لفتحى الخولى ٣١ - ٣٩

تضيفه إلى نفسك ، فإن ظهر بالياء كان الأجود أن تكتبه بالياء ، و جاء كتابته بالألف على اللفظ ، مثل : قضى ورمى ، ألا ترى أنك إذا أضفته إلى نفسك قلت : قضيت ، ورميت ^(١) . كما يقول أيضا : « وكل فعل من ذوات الياء والواو زدت في أوله شيئا ، فاكتبه بالياء فإنه أجود ، وإن كتبه بالألف جاز على اللفظ ، مثل : ادعى ، واستقصى ، واستدعى ^(٢) » . كما يرى أبو البركات بن الأنباري أن « كتابه الياء بالألف سائغ حسن ^(٣) » ، ويقول كذلك إن « كتابة الألف في اللفظ ألفا في الخط هو الأصل ، وكتابتها ياء هو الفرع ^(٤) » . ولعل نظريته هذه تكون سندا لمن ينادى بتيسير الإملاء العربي على الناشئين .

* * *

وأما الألف الفارقة ، فهي الألف التي تكتب بعد واو الجماعة في الأفعال ، وذلك نحو : « ذهبوا » و « لم يذهبوا » و « لن يذهبوا » و « اذهبوا » . وهذا ما استقرت عليه الكتابة العربية في العصور المتأخرة . أما المخطوطات القديمة ، فإنها تترك هذه الألف أحيانا ^(٥) ، وفي أحيان أخرى نجد هذه الألف بعد غير واو الجماعة ^(٦) .

(١) أدب الكتاب للصولي ٢٥٣

(٢) أدب الكتاب للصولي ٢٥٣

(٣) عمدة الأدباء لابن الأنباري ٢٩٦

(٤) عمدة الأدباء لابن الأنباري ٢٩٦

(٥) انظر مثلا : كتاب الأمثال لأبي عكرمة الضبي ٢٣/١٦

(٦) انظر مثلا الخط العثماني الذي كتب به المصحف الشريف ، في مثل قوله

تعالى : ﴿ هُنَالِكَ تَبْلُغُوا كُلُّ نَفْسٍ مَا أَسْلَفَتْ ﴾ (يونس ٣٠/١٠) وقوله عز وجل :

﴿ فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا ﴾ (الكهف ١١٠/١٨) .

وهذه الألف التي عرفت باسم الألف الفارقة ليست رمزا لصوت ما ، وإنما هي للتفرقة بين واو الجماعة ، وواو العطف ، فيما يرى الأحفش (١) ؛ فإن جملة مثل : « حضروا تكلم زيد » ، نجد فيها أنه « لولا كتابة الألف بعد واو الجمع ، لم يعلم أنه : حَضَرُوا تَكَلَّمَ زيد ؛ بضم الراء وسكون الواو ومدّه ، والواو للجمع ، أو : حَضَرَ وَتَكَلَّمَ زيد ، بفتح الراء وفتح الواو ، والواو للعطف . وإنما كتبت الواو فيما لا يلتبس ، نحو : ضربوا ؛ إذ واو العطف لا يتصل ، لاطراد الباب (٢) » .

* * *

وأما تاء التانيث في الأسماء ، فقد استقرت الكتابة العربية منذ زمن بعيد على كتابتها بالتاء المربوطة ، وعليه العمل في أيامنا هذه ، غير أن بعض المخطوطات القديمة يرد فيها أمثال هذه التاء مفتوحة . وفي الخط العثماني الذي كتب به المصحف الشريف ، نرى بعض الكلمات المؤنثة قد كتبت بالتاء المفتوحة في بعض التراكيب الإضافية ، وبالتاء المربوطة في بعضها الآخر ؛ مثل : « رحمة » التي كتبت : « رحمت » في البقرة ٢/٢١٨ والأعراف ٧/٥٦ وهود ١١/٧٣ ومريم ١٩/٢ والروم ٣٠/٥٠ والزخرف ٤٣/٣٢ وكذلك : « نعمة » التي وردت في عشرة مواضع من القرآن الكريم بالتاء المفتوحة : « نعمت » في تراكيب إضافية .

(١) أدب الكتاب للصوى ٢٤٧ والأشبه والنظائر ١٣٩/٢ ومقدمتان في علوم

القرآن ١٦١

(٢) شرحان على مراح الأرواح ٢٧

كما أن : « امرأة » و « معصية » و « غيابة » و « مرضاة » و « فطرة » و « ابنة » و « بقية » قد وردت في جميع تراكيبها الإضافية في القرآن الكريم بالتاء المفتوحة . أما الكلمات : « سنّة » و « كلمة » و « لعنة » و « شجرة » و « قرّة » و « جنة » فقد وردت في القرآن الكريم بالتاء المفتوحة في بعض التراكيب الإضافية ، وبالتاء المربوطة في بعضها الآخر (١) .

* * *

ويتصل بموضوع الإملاء وتطوره في الخط العربى ، ما يعرف بعلامات الترقيم ، في عصرنا الحاضر . وقد سبق أن ذكرنا في الفصل الثانى من الباب الأول ، أن علامات الترقيم التى نعرفها اليوم لم تكن معروفة عند القدماء ، باستثناء النقطة التى كانوا يسمونها على شكل دائرة صغيرة للفصل بين الكلامين .

وقد تأثر الكتاب والمؤلفون ، مع بداية انتشار المطبوعات العربية فى العصر الحديث ، بما فى كتابات اللغات الأجنبية من علامات مختلفة للترقيم ، غير أنهم لم يكونوا فى استعمالهم هذه العلامات فى الكتابة العربية ، متبعين لقواعد دقيقة ، كتلك التى تتبع فى كتابات اللغات الأجنبية .

ومن أجل هذا صدر قرار بتاريخ ١٩٣٠/٧/٢٦ م من وزارة المعارف المصرية آنذاك ، بتنظيم هذا الأمر ، وطبع هذا القرار فى كراسة

(١) انظر : البلغة فى الفرق بين المذكر والمؤنث لابن الأنبارى ٤٣

نعنوان : « حروف التاج وعلامات الترقيم ومواضع استعمالها » في المطبعة
الأميرية بالقاهرة سنة ١٩٣١ م .

وتقول هذه الكراسة في الصفحة الثالثة منها : « ومما لاجدال فيه
أن طريقة الكتابة العربية في مجموعها مضطربة . وقد أراد كثير من كتابنا
معالجة هذا النقص بمحاكاة اللغات الأجنبية ؛ فاستعاروا منها علامات
الترقيم ، وأسرفوا في استعمالها إسرافا يعمى على القارئ مقصده ، أو قل :
إنهم ينثرون علامات الترقيم في ثنايا الكتابة لتكون حلية وزخرفا ، بدلا من
أن تكون وسيلة لإيضاح المعنى ، وتذليل مصاعب القراءة ؛ إذن فما
أحوج الكتابة العربية إلى نظام واحد يُلْمُ شملها ، ويرفع ذكرها ! » .

ونظر لندرة وجود هذه الكراسة في الوقت الحاضر ، ولجهل عدد
غير قليل من الباحثين والمحققين بالقواعد التي اتفق عليها آنذاك
لاستعمال علامات الترقيم ، بعد دراسة وتمحيص ، ننقل هنا نص القرار
في هذا الشأن (١) .

الترقيم

الترقيم وضع علامات بين أجزاء الكلام المكتوب ؛ لتمييز بعضه

(١) حروف التاج ص ١١ - ١٦ وقد أفاد منها كذلك مؤلف كتاب : الإملاء

والترقيم ص ٩٧ - ١٠٥

من بعض أو لتنويع الصوت به عند قراءته ، وأشهر علاماته العلامات الآتية : (١)

اسم العلامة	صورتها
١ - الفصلة	،
٢ - الفصلة المنقوطة	؛
٣ - النقطة أو الوقفة	.
٤ - النقطتان	:
٥ - علامة الاستفهام	؟
٦ - علامة التأثر	!
٧ - القوسان	()
٨ - علامة التنصيص	» »
٩ - الشرطة أو الوصلة	—
١٠ - علامة الحذف	...

(١) كانت علامة الاستفهام بالقرار الوارد بالكراسة هي : (؟) وهو نقل حرفي لعلامة الاستفهام في كتابات اللغات الأوربية . وما أثبتناه هنا هو الشائع الآن في المطابع والكتابات العربية .

مواضع استعمال هذه العلامات

أولا - الفصل :

والغرض من وضعها أن يسكت القارئ عندها سكتة خفيفة جدا ، تمييز بعض أجزاء الكلام عن بعض . وتوضع في المواضع الآتية :

أ - بين الجمل التي يتركب من مجموعها كلام تام الفائدة ؛ مثل :
إن محمدا تلميذ مهذب ، لا يؤذى أحدا ، ولا يكذب في كلامه ، ولا يقصر في دروسه .

ب - بين الكلمات المفردة المتصلة بكلمات أخرى تجعلها شبيهة بالجملة في طولها ؛ مثل : ماخاب تاجر صادق ، ولا تلميذ عامل بنصائح والديه ومعلميه ، ولاصانع مجيد لصناعته ، غير مخلف لمواعيده .

ج - بين أنواع الشيء وأقسامه ؛ مثل : إن التبكير في النوم وفي الاستيقاظ منه ، يكسب الإنسان ثلاث فوائد : صحة البدن ، وصفاء العقل ، وسعة الرزق .

د - بعد لفظة المنادى ؛ مثل : يا على ، أحضر الكتاب .

ثانيا : الفصل المنقوطة :

والغرض منها أن يقف القارئ عندها وقفة متوسطة ، أطول بقليل من سكتة الفصل ، وأكثر استعمالها في موضعين :

أ - بين الجمل الطويلة التي يتركب من مجموعها كلام مفيد ، وذلك لإمكان التنفس بين الجمل عند قراءتها ، ومنع خلط بعضها

ببعض بسبب تباعدها ، مثل : إن الناس لا ينظرون إلى الزمن الذى عمل فيه العمل ؛ وإنما ينظرون إلى مقدار جودته وإتقانه .
 ب - بين جملتين تكون الثانية منهما سببا فى الأولى ، مثل : طردت المدرسة خليلا ؛ لأنه غشّ فى الامتحان . أو تكون مسببة عن الأولى ، مثل : محمد مجدّ فى كل دروسه ؛ فلا غرابة أن يكون أول فصله .

ثالثا - النقطة أو الوقفة :

وتوضع فى نهاية الجملة التامة المعنى ، المستوفية كل مكملاتها اللفظية ، مثل : خير الكلام ما قلّ ودلّ ، ولم يطلّ قيملّ .

رابعا - النقطتان :

وتستعملان لتوضيح مابعدهما وتمييزه مما قبله ، وأكثر استعمالها فى ثلاثة مواضع :

أ - بين القول والكلام المقول أى المتكلم به ، أو ما يشبههما فى المعنى ، مثل قال حكيم : العلم زين ، والجهل شين . ومثل : من نصائح أبى لى كل يوم : لا تؤخر عمل يومك إلى غدك .

ب - بين الشئ وأقسامه أو أنواعه ، مثل : أصابع اليد خمس : الإبهام والسبابة ، والوسطى ، والبنصر ، والخنصر .

ج - قبل الأمثلة التى توضح قاعدة ، وقبل الكلام الذى يوضح ماقبله ، مثل بعض الحيوان يأكل اللحم : كالأسد ، والتمر ، والذئب . وبعضه يأكل النبات : كالفيل ، والبقر ، والغنم . ومثل : أجزاء الكلام العربى ثلاثة : اسم ، وفعل ، وحرف .

خامسا - علامة الاستفهام :

وتوضع في نهاية الجملة المستفهم بها عن شيء ، مثل : أهذا
خطك ؟ متى حضرت ؟ ما عندك من الأخبار ؟ كيف ترسم
هذا الشكل ؟ لِمَ تكره الألعاب الرياضية ؟ من هذا القادم ؟
أين ساعتك ؟ أى الفريقين بارع في اللعب ؟

سادسا - علامة التأثر :

وتوضع في آخر الجملة التي يعبر بها عن فرح أو حزن
أو تعجب أو استغاثة أو دعاء ، نحو : يا بشرى ! نجحت في
الامتحان ! وأسفاه ! ما أجمل هذا البستان ! النار النار ! ويل
للظالم ! مات فلان ! رحمة الله عليه !

سابعا - القوسان :

وتوضعان في وسط الكلام مكتوبا بينهما الألفاظ التي ليست
من أركان هذا الكلام ، كالجمل المعترضة ، وألفاظ الاحتراس
والتفسير ، مثل : القاهرة (حرسها الله) أكبر مدينة في
إفريقية . ومثل : حلوان (بضم فسكون) مدينة جنوبي
القاهرة ، طيبة الهواء ، بها حمامات كبريتية .

ثامنا - علامة التنصيص :

ويوضع بين قوسيهما المزدوجتين كل كلام ينقل بنصه وحرفه ،
مثل : حكى عن الأحنف بن قيس أنه قال : « ما عاداني أحد
قط إلا أخذت في أمره بإحدى ثلاث خصال : إن كان أعلى

منى عرفت له قدره ، وإن كان دونى رفعت قدرى عنه ، وإن كان نظيرى تفضلت عليه .

تاسعا - الشرطة أو الوصلة :

وتوضع فى الأماكن التالية :

أ - بين ركنى الجملة إذا طال الركن الأول ، لأجل تسهيل فهمها ، مثل : إن التاجر الصغير الذى يراعى الصدق والأمانة مع جميع من يعامله من كل الطبقات - يصير بعد سنوات قليلة من أكبر التجار .

ب - بين العدد والمعدود إذا وقعا عنوانا فى أول السطر ، مثل : التبكير فى النوم واليقظة يكسب :
أولا - صحة البدن .
ثانيا - وفور المال .
ثالثا - سلامة العقل .

عاشرا - علامة الحذف :

وتوضع مكان المحذوف من الكلام للاقتصار على المهم منه ، أو لاستقباح ذكر بعضه ، مثل : جبل المقطم أشهر جبال مصر ... بنى عليه صلاح الدين الأيوبي قلعته المشهورة .

ملحوظة : لا يوضع من هذه العلامات فى أول السطر إلا القوسان وعلامة التنصيص .

ومع أن « برجشتراسر » يرى أن استعمال علامات الترقيم في الكتابة العربية لا فائدة له إلا في الأحوال النادرة ، فإنه استخدم هذه العلامات استخداما كاملا في كل مانشره من النصوص العربية (١) . يقول برجشتراسر : « ويتبع مسألة الإملاء مسألة الترقيم ، أى استعمال العلامات للفصل بين الجمل وبعضها . وما يوجد في الكتب الخطية من ذلك قليل ، للتفريق بين الفصول الطويلة والمتن والشرح . فلاشك أننا عند طبع الكتاب ، نحافظ على كل هذا ونكمل الناقص في المواضع الموازية . وأما غير هذا فيختلف فيه العلماء . وأكثرهم حتى في الشرق يذهب إلى إدخال النقط وغيرها في الكتب القديمة . ولا أرى في ذلك فائدة إلا في الأحوال النادرة ، ذلك أن الناس تعودوا على قراءة الكتب الشرقية بدون ترقيم ، ولا يجدون مشقة إلا في بعض المواضع الصعبة . وفي زيادة الترقيم خطر الخطأ ؛ إذ رأيت في بعض الكتب العربية التي نشرت أخيرا ، بعض الجمل قطعت قسمين بنقطة دالة على نهاية الجملة ؛ لأن الناشر لم يفهم تركيب الجملة ، فظنها تامة قبل تمامها (٢) » .

ومن علامات الترقيم التي لم تذكر في قرار وزارة المعارف السابق : الأقواس المزهرة أو التي تسمى بالأقواس العزيرية ، وهي التي تستعمل عادة لحصر نصوص القرآن الكريم على هذا النحو : ﴿ ﴾ . وكذلك الأقواس المعكوفة أو المعكفة ، وهي التي تحصر الزيادات اللازمة لإقامة النص وليست في مخطوطاته ، على هذا النحو : [] .

(١) مثل : غاية النهاية في طبقات القراء ، لابن الجزرى .

(٢) أصول نقد النصوص ١٠٤

وإن الخطأ في استخدام علامات الترقيم ، قد يؤدي إلى خطأ في المعنى ، كالنص الذي أشرنا إليه من قبل في « قواعد الشعر » لثعلب ، بتحقيق الشيخ محمد عبد المنعم خفاجي : « وقال المَعْدَل من أبياتٍ : ... [أبلُغُ] الشعر ما اعتدل شطراه » . والصواب فيه : « وقال : المَعْدَل من أبيات الشعر ما اعتدل شطراه » .

ومثله ما وقع في تحقيق « نور القبس المختصر من المقتبس » من قوله (١٥/٧) : « فألقى إليّ صحيفة فيها الكلام كله : اسم وفعل وحرف » . والصواب : « فألقى إليّ صحيفة فيها : الكلام كله اسم وفعل وحرف » . وفيه أيضا (١٥/٣٣٠) : « فناداني ابن أبي خميصه القيم : عليهم إياك إياك » . والصواب : « فناداني ابن أبي خميصه القيم عليهم : إياك إياك » .

ثانيا : الفهارس

فهارس الكتاب هي مفاتيحه الحقيقية ، لكي يصل الباحث عن طريقها إلى بغيته بأقصى سرعة ممكنة ، وبأيسر سبيل . وهذه القيود الأخيرة : السرعة واليسر هي الفيصل الحقيقي في الحكم على هذا الفهرس أو ذلك بالجودة أو الرداءة .

وأنواع الفهارس متعددة . وأهمها : فهارس الموضوعات ، والآيات القرآنية ، والحديث والأثر ، والأمثال والحكم وأقوال العرب ، واللغة ، والقوافي ، والأعلام ، والأمم والقبائل والفرق ، والأماكن والبلدان ، والكتب الواردة في النص ، ومصادر البحث والتحقيق ، وغير ذلك .

أما فهرس الموضوعات ، فيحسن أن يكون مفصلا ، تظهر فيه دقائق الموضوعات التي عالجهها صاحب النص في كتابه ، ويكون ترتيبها على نسق ورودها في الكتاب . ويمكن أن يخالف هذا الترتيب في حالة واحدة فقط ، وهي أن يكون هناك ترتيب آخر نموذجي مشهور . ومن أمثال ذلك : ترتيب الشيخ محمد عبد الخالق عزيمة رحمه الله ، لموضوعات كتاب : « المقتضب » لأبي العباس المبرد ، في الفهرس الذي صنعه لذلك ، على ترتيب أبواب « ألفيه ابن مالك » ؛ لشهرة هذا الترتيب عند دارسي النحو العربي .

وأما الآيات القرآنية فإنها ترتب في سورها ، ثم ترتب السور حسب ورودها في المصحف الشريف . ومن الخطأ الشديد مانراه في بعض الكتب المحققة من ترتيب الآيات القرآنية بحسب ورودها في النص المحقق ؛ فمثل هذا الفهرس بهذه الحالة مخالف لمقياس السرعة واليسر

الذى تحدثنا عنه ؛ لأنه يتحتم على الباحث فيه أن يقرأه من أوله إلى آخره ، لعله يعثر فيه على بغيته .

«وأما الأحاديث والآثار فإنها إن كانت قليلة في الكتاب المحقق ، رتب جميعها بحسب أول حرف في أول كلمة وردت فيها . أما إذا كثرت فإن الطريقة المثلى في فهرستها في رأيي ، أن تفهرس كل كلمة فيها في فهرس عام يمثل صورة مصغرة من « المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي » الذى صنعه المستشرق « فنسنك » Wensinck . ومثل ذلك يقال عن فهرس الأمثال والحكم وأقوال العرب .

وفي فهرس اللغة توضع المادة اللغوية في جداول ، وبجوارها الألفاظ المستخدمة من هذه المادة ومعها صفحاتها ، وترتب هذه المواد اللغوية ترتيبا هجائيا بحسب الأصل الأول والثاني ومايلتثهما .

وأما قوافى الشعر فإنها ترتب ترتيبا هجائيا على حروف الروى . ثم في داخل كل حرف يكون الترتيب بالروى الساكن فالمتوح فالمضموم فالمكسور ، ومع كل حركة من هذه الحركات وصلها بالهاء . ثم ترتب كل حركة على حسب البحور بترتيب الخليل بن أحمد لهذه البحور على : الطويل ، فالمديد ، فالبسيط ، فالوافر ، فالكامل ، فالهزج ، فالرجز ، فالرمل ، فالسريع ، فالمنسرح ، فالخفيف ، فالمضارع ، فالمتقضب ، فالمتحث ، فالمتقارب ، فالمتدارك .

ومن المساوىء التى نراها في بعض الكتب المحققة ، في هذا الشأن ، أن تذكر الأبيات كاملة بترتيب ورودها في النص ؛ فإن مثل هذا العمل جهد ضائع يتطلب من القارئ قطع هذا الفهرس من منبعه إلى مصبه بلا فائدة في كثير من الأحيان .

« ويحسن أن يذكر من كل بيت الكلمة الأخيرة ، ووزنه ، وأحيانا

الشاعر . وبعضهم يذكر الكلمة الأولى إذا تشابه بيتان من وزن واحد في الكلمة الأخيرة . وترتيب الأبيات على أولها مذموم ؛ لأن أول البيت عرضي وآخره جوهري ، كما أننا إذا رتبنا الأبيات على قوافيها اجتمعت أبيات القصيدة الواحدة ، وإن رتبنا على أوائلها تفرقت أبيات القصيدة الواحدة في الفهرست كله (١) .

وإذا ذكر في النص صدر البيت أو عجزه أو قطعة منه ، وعرف المحقق تكملته ، وجب وضعه في فهرس القوافي ، مع وضع إشارة كنجمة مثلا بجوار كلمة الروي للدلالة على جهد المحقق في إكمال البيت . ولا يوضع مثل هذا في فهرس أنصاف الأبيات إلا إذا عجز المحقق عن الاهتمام إلى تتمته .

ومثل هذا يلزم إذا كان البيت غير منسوب في الأصل ، واستطاع المحقق نسبه إلى صاحبه بالرجوع إلى المصادر المختلفة ، فإن اسم الشاعر يوضع في فهرس القوافي حيثئذ بين قوسين للدلالة على أنه كان بلا نسبة في الأصل . وفيما يلي نموذج صغير لفهرسة الشعر الوارد على روى اللام في كتاب : « ما تلحن فيه العامة » لعلي بن حمزة الكسائي بتحقيقنا : (٢)

٥ / ١٣٢	(جبار بن جزء أخى الشماخ)	رجز	الأشْلُ
١٠ / ١١٧	(أوس بن حجر)	طويل	تَفْتَلًا
٩ / ١١٠	كعب بن زهير بن أنى سلمى	وافر	مأمولُ
٨ / ١١٦	_____	وافر	رَبِيل

(١) أصول نقد النصوص ١١٨

(٢) ماتلحن فيه العامة للكسائي ١٥٧ - ١٥٨

وهناك مسألتان في غاية الأهمية بالنسبة لفهرسة الشعر ، لابد من التنبيه عليهما . أولاهما : بدعة فصل الرجز عن القصيد في فهرس مستقل . فهذه البدعة تفترض في كل باحث في هذا الكتاب أو ذاك عن بيت من الشعر ، أنه عالم بفن العروض ، وأنه سيتجه مباشرة إلى الفهرس الذى يريد . ولكن هذا للأسف ليس متحققا في جمهرة الباحثين في العصر الحاضر ؛ ولذلك ترى مثل هذا الشخص الذى لايعرف الفرق بين الرجز وغيره ، مضطراً إلى مراجعة فهرسين في حرف معين ، بدلا من مراجعة فهرس واحد .

والمسألة الثانية لايزال يجادلنى فيها بعض المحققين منذ فترة طويلة ؛ ذلك أننى أنادى بفهرسة كل بيت ورد في الكتاب المحقق ، وعدم الاكتفاء بفهرسة البيت الأول من المقطوعة أو القصيدة التى أوردها المؤلف ، ولا أستثنى من ذلك إلا الدواوين الشعرية ، وقد درجت في تحقيقاتي كلها منذ أول كتاب أخرجته على ذلك .

والفيصل الذى ذكرناه من قبل في جودة الفهرس وردائه ، هو الذى يتحكم في مذهبي هذا ؛ ذلك لأن البيت الذى يطلبه القارئ للفهرس ، قد يكون البيت الثانى أو الثالث في مقطوعة فهِرَسَ منها المحقق البيت الأول فقط . والباحث العجلان هو الذى يكتفى في هذه الحالة بعدم وجود البيت في فهرس الكتاب ، غير أن الباحث المغامر هو الذى يفحص كل موضع ورد فيه بيت للشاعر من نفس الوزن والقافية في الفهرس ، وهى مغامرة قد يتوب صاحبها بالفوز بما يريد .

وقد كنت ذات ليلة في منزل الزميل الصديق الدكتور على فودة بالرياض المملكة العربية السعودية ، ورأيت مشغولا بالبحث عن البيت التالى في كتاب يحققه :

لايكون العَيْرُ مُهْرًا لايكون المَهْرُ مُهْرًا

فسألني إن كنت أعرف له مصدراً ، فذكرت له أن هذا البيت كان محل "جدل نحوي بين الكسائي واليزيدي فيما أتذكر ! وسألته إن كان يملك نسخة من : « مجالس العلماء » للزجاجي ، بتحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ؟ فسارع إليه يلتقطه من مكتبته العامرة ، وتلقفت الكتاب من يده ، ورحت أبحث في فهرس الأشعار عن كلمة : « مهْرُ » فلم أعثر عليها ولا على كلمة أخرى من البحر والروى ، ولكنني إذ كنت شبه متأكد من ورود هذا البيت في « مجالس العلماء » ، رحلت أجرب الكشف في فهرس الأعلام عن « علي بن حمزة الكسائي » ، وبعد لأى وجدت بيتنا المنشود ثانی بيتين هما :

مارأينا خَرَبًا نَقَرَّ عنه البيضَ صَقْرُ
لايكون العَيْرُ مُهْرًا لايكون ، المَهْرُ مُهْرًا

وقد استغرق مني هذا الجهد نصف ساعة ، وأنا أعبر تسعة وعشرين موضعاً ذكر فيها اسم الكسائي قبل أن أصل إلى ماأريد . وكان يمكن توفير هذا الجهد لو فهرس المحقق كلمة البيت الثاني أيضاً . وقد ضللني وزن البيت الذي أثبتته المحقق ؛ إذ جعله « مجزوء الكامل » ، وهو في الحقيقة من « مجزوء الرمل » ! فلم أغامر بالبحث في هذا الموضع من الكتاب بادىء ذى بدء ؛ إذ لاجمال للمغامرة مع اختلاف الوزن الثابت في الفهرس !

وفهرس الأعلام يجعله بعض المحققين شاملاً للشعراء كذلك ، وبعضهم يفرد للشعراء فهرساً خاصاً بهم . وفي هذا النوع من الفهارس يغلب على جمهرة المحققين استبعاد الألف واللام للتعريف ؛ فالعباس يذكر في العين ، واليزيدي يذكر في الياء . كما يغلب عليهم استبعاد كلمة :

« أبو » و « ابن » و « أم » ؛ فأبو عمرو بن العلاء يذكر في العين ، وابن جنى يذكر في الجيم ... وهكذا .

وقد يذكر العلم الواحد في الكتاب بصور مختلفة ، فالشاعر « عمرو بن أحمر الباهلي » مثلا ، قد يذكر في نفس الكتاب باسم : « ابن أحمر الباهلي » أو « ابن أحمر » . وهنا نجد جمهرة المحققين يذكرون أرقام صفحات النص مع إحدى هذه الصور ، ويحيل في الصور الأخرى ؛ ففي مثالنا هذا تذكر أرقام الصفحات كلها عند « ابن أحمر » مثلا ، ويحال عليه عند « عمرو بن أحمر الباهلي » أو « ابن أحمر الباهلي » .

وتبعاً لمقياس السرعة واليسر الذى تحدثنا عنه من قبل ، خطر لى أن أجرب ذكر أرقام الصفحات كلها أمام كل صورة من هذه الصور ، حتى أوفر على القارئ البحث في أماكن مختلفة ، وأجعله يكتفى بأول صورة تخطر على باله من صور ورود هذا العلم أو ذاك في الكتاب . ومثل هذا يمكن أن يتبع في فهرس القبائل ، والأماكن ، والكتب ، إن وجدت حاجة لاتباع هذا السبيل كذلك .

أما فهرس المراجع ، فإننى أرى فيه كل يوم ضروبا من البدع ، التى ما أنزل الله بها من سلطان ، فهى تُقسَّم أحيانا على أيدي الباحثين والمحققين ، إلى مصادر ، ومراجع ، ومعاجم ، ودوريات ، ومقالات ، وما إلى ذلك . ومثل هذا التقسيم يفترض فى القارئ أنه يعرف سلفا نوع هذا المرجع أو ذاك بين هذه الأقسام المختلفة . وينسى من يسير على هذا المنهج أن اسم المرجع ربما لا يعين القارئ فى بعض الأحيان على تحديد القسم الذى ينتمى هو إليه ؛ فقد يجهل بعض الناس أن « ديوان

الأدب» للفارابى ، و «أساس البلاغة» للزمخشري ، معجمان من معاجم العربية ! ومن قبل ظن المسئولون في هيئة كبيرة للثقافة في مصر أن كتابه: «إصلاح المنطق» لابن السكيت ، كتاب في منطق أرسطو ، فأرسلوا إلى أستاذنا الدكتور محمود قاسم رحمه الله ، ليكتب عنه مقالا في مجلة : «تراث الإنسانية» .

فهذا التقسيم السابق للمراجع ، ضرب من العبث ينبغي التخلي عنه في الكتب المحققة والمؤلفة ؛ لأن فيها تشبيها لجهد القارئ الذى يضطره الأمر إلى الكشف عن الكتاب الواحد في أكثر من قسم ؛ لأنه لم يستطع تحديد هويته من عنوانه . كما أن الدوريات لا حاجة بنا إلى فهرستها ؛ لأن الذى يهمننا فيها هو هذا المقال أو البحث الذى أفدنا فى عملنا ، فلتفهرس المقالة أو البحث ، ولتوضع فى مكانها من قائمة المراجع ، وعندئذ يقال إنها منشورة فى الدورية الفلانية ، أو مجلة كذا !

وإذا كنا ونحن نتحدث عن الهوامش أكدنا ضرورة أن يذكر المرجع باسمه هو لا باسم مؤلفه ، فإنه يترتب على ذلك أن تكون المداخل فى فهرس المراجع مرتبة على أسماء الكتب ، لا على أسماء المؤلفين .

وينبغى أن يحتوى هذا الفهرس على ذكر اسم الكتاب بالكامل ، وذكر اسم مؤلفه على ما شهر به ، وذكر اسم المحقق إن كان الكتاب محققا ، ورقم وجوده فى المكتبة التى يوجد بها إن كان مخطوطا ، كما يذكر مكان الطبع وتاريخه إن عرف ، فإن لم يعرف لطبعه تاريخ ، قيل : (بلا تاريخ) ، لكن ينبغى التثبت من ذلك أولا بمراجعة غلاف الكتاب فى أوله وآخره ، وصفحة العنوان ، وخاتمة المقدمة التى كتبها المؤلف أو المحقق ، والمكان الذى يذكر به عادة رقم الإيداع بدار الكتب . والله أعلم .

البَابُ الثَّالِثُ

مَقَالَاتٌ فِي نَقْدِ تَحْقِيقِ التَّرَاثِ

(١)

المزهر في علوم اللغة للسيوطي (١)

يقوم تحقيق التراث ونشره في العصر الحاضر ، على أسس علمية متعارف عليها . ولقد كنا قبل ربع قرن مضى نقنع بأن يقوم بعض الورّاقين بقراءة مخطوطة ما وطبعها بأغلاطها والتحريفات الموجودة بها دون فهم لها ، مع تذييل صفحاتها أحيانا ببعض التعليقات التافهة ، التي ينقلها نقلا من الحواشي والشروح ، كما كنا نقنع أيضا بأن يقوم ذلك الورّاق ، بإعادة طبع كتاب من الكتب الصفراء على ورق أبيض مصقول ، بلا تحقيق . أما اليوم ، وقد تغيرت أساليب التحقيق والنشر ، فإن عملا كهذا يثير سخريتنا ، ولا يطمئن له الباحث الحديث .

وكتاب « المزهر في علوم اللغة » للسيوطي ، من أجلّ كتب اللغة وأنفعها . والسيوطي لم يذكر في هذا الكتاب معلومات لم يُسبق إليها ، إلا نادراً ؛ ولذلك فإن أهمية هذا الكتاب تنحصر في أنه نقل عن بعض الكتب المفقودة ، أو المخطوطة التي لم تمتدّ إليها يد التحقيق والنشر حتى الآن ؛ وهو لهذا - وحتى نعثر على تلك الكتب أو تطبع هذه

(١) لقد أرسلت هذه المقالة من ميونخ بألمانيا الغربية إلى مدير معهد المخطوطات العربية بالقاهرة في مارس ١٩٦٠ م ؛ ليتفضل بنشرها في مجلة المعهد ، ولكن المجاملات الشخصية لمحققى الكتاب من جانب ؛ ولأن الكاتب كان مغمورا آنذاك ، جعل مقالته تأخذ طريقها سريعا إلى سلة المهملات . وأنا حين أنشر هذه المقالة التي احتفظت بصورتها منذ ذلك التاريخ البعيد ، أعتذر الآن إلى السيد المدير ، والسادة المحققين رحمهم الله ، والكاتب الذى لم يعد مغمورا !

المخطوطات - المرجع الذي يتسنى لكل واحد من الدارسين الاطلاع عليه والإفادة منه .

ولقد قام بنشر هذا الكتاب حديثا ، جماعة من العلماء الأفاضل ، وهم الأساتذة : محمد أحمد جاد المولى ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، وعلى محمد البجاوى ، وطبع الكتاب بمطبعة دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابى الحلبي وشركاه) سنة ١٩٥٨ م .

وقد طبع هذا الكتاب من قبل ثلاث مرات : الأولى بالمطبعة الأميرية في بولاق ، والثانية بمطبعة السعادة ، والثالثة بمطبعة صبيح بالقاهرة ، ونشرت هذه الطبعات السابقة خالية من الضبط ، والفهارس ، والتحقيق العلمى الدقيق ؛ ولذلك فرحنا كثيرا عندما علمنا أن الكتاب سيقوم بتحقيقه من جديد جماعة من العلماء المشهود لهم بالكفاية والدراية في تحقيق الكتب . ولكن عندما وصل الكتاب إلى أيدينا ، خابت آمالنا ، وهالنا أن الكتاب لم يُتبع فيه أيسر وسائل التحقيق والنشر . وهماكم بيان ذلك :

١ - تذكر قواعد تحقيق النصوص ونشرها ، المتعارف عليها بين علماء هذا الفن ، أننا « عندما نريد تحقيق مخطوط قديم ، فعلىنا أول الأمر أن نسعى إلى معرفة نسخه العديدة ، التى قد توجد مبعثرة فى مكتبات العالم ، ما استطعنا إلى ذلك سبيلا . ويتم ذلك بالرجوع إلى كتاب بروكلمان GAL وذيوله . وإذا كان هذا الكتاب لم يتضمن كل شئ ، فمن المستحسن أن يرجع أيضا إلى فهارس المخطوطات العربية ، فى المكتبات التى لم يتح لبروكلمان الاطلاع عليها ، أو التى ظهرت بعد ذيوله ، فإذا عرفنا أماكن النسخ ، وجب دراستها دراسة أولى بواسطة

الفهارس ، واختيار النسخ التي يحتاج إليها ، ثم تصويرها ليكون بين أيدينا صور صحيحة عن الأصول ، خالية من تصحيف وتحريف جديدين . أما النسخ التي توجد في مكتبات غير مفهسة ، فتصور ثم تدرس (١) .

وللأسف الشديد لم يتم محققو هذا الكتاب بالاطلاع على أية مخطوطة من مخطوطات هذا الكتاب الموجودة في مصر وشتى بلاد العالم على كثرتها (٢) ، بل اكتفوا بعمل الوراق القديم ، وهو إعادة طبع الكتاب بالاعتماد على نسخه المطبوعة من قبل ، دون الرجوع إلى مخطوطاته . ومن المضحك حقا أن يقول ناشرو الكتاب في مقدمتهم له : « رجعنا إلى دار الكتب ، نرجو إطلاعنا على نسخ الكتاب المخطوطة ، فأجابنا الثقات فيها أن المطبوعة الأميرية لا تختلف في حرف واحد عن النسخ المخطوطة من الكتاب (٣) » .

فأية نسخ تلك التي يقصدها الثقات في دار الكتب ؟ أهى النسخ الموجودة في شتى المكتبات ؟ وهل اطلع الثقات على كل هذه النسخ ؟ أم أنهم يقصدون النسخ الموجودة في دار الكتب المصرية ؟ وحتى هذه كان يجب أن يطلع عليها الناشرون !

(١) قواعد تحقيق النصوص ، للدكتور صلاح الدين المنجد - مجلة معهد المخطوطات العربية ٢/١ (نوفمبر ١٩٥٥ م) ص ٣٢٢ كما نبه إلى ذلك مرارا أستاذى عبد السلام هارون في محاضراته بكلية دار العلوم .

(٢) يذكر بروكلمان (GAL II 155 : S II 194) أنه توجد من هذا الكتاب نسخ خطية في كل من : برلين ، والمتحف البريطاني بلندن ، ولندن ، الموصل ، وباريس ، ومانشستر ، والاسكوريال ، واستانبول (سليم أغا ، وكوبريللى ، وآياصوفيا ، وبنى جامع) ، ودمشق ، ورامبور ، وبنكيبور ، وفي بعض هذا المكتبات أكثر من نسخة .

(٣) الجزء الأول ، هامش صفحة (ب) .

٢ - ابتدع الناشرون بدعة جديدة لم نعرفها من قبل في تحقيق النصوص ونشرها ، وهى تلك الإضافات الكثيرة إلى صلب النص من كتب أخرى (١) .

قد نفهم أن يضيف محقق الكتاب إلى نصه حرفاً أو لفظاً يقتضيه السياق ، ويضعه بين قوسين تنبئها على ذلك . أما أن ينقل المحقق إلى صلب النص عبارات وجملاً كاملة من كتب أخرى ، دون حاجة إلى ذلك ، فهو مالا نستطيع تعليقه . إن المحافظة على نص المؤلف كما كتبه ، من أقدس الواجبات في التحقيق ، وإذا ارتأى الناشر أن تلك الإضافات مما يفيد الباحث فمكانها في الهامش لافى صلب النص ، على أن تكون مختصرة . ويكفى أن يقال عندئذ : انظر كتاب كذا ، ففيه زيادة في هذا الموضوع .

٣ - يذكر ناشرو الكتاب أنهم بذلوا فى ضبط الكتاب ما استطاعوا من الجهد ، ثم قالوا : « أما ما لم نهتد إلى ضبطه من الألفاظ ، أو ما لم نستطع تحريره من العبارات - وهو قليل - فقد أشرنا إليه فى ذيل الصفحات (٢) » .

ولكننا نرى مع ذلك بعض العبارات غير المضبوطة ، مع وجود الحاجة الماسة إلى ضبطها ، وقد تركت دون إشارة إليها فى ذيل الصفحات الموجودة فيها . خذ مثلاً لذلك قول السيوطى فى الزهر : « وقال أبو عبيد فى الغريب المصنف : لا يعرف فى كلام العرب : فعليل ولا فعليل ، إنما

(١) انظر مثلاً : الجزء الأول ، صفحات : ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ،

١٣ وغير ذلك كثير جداً .

(٢) الجزء الأول ، صفحة (ج) من المقدمة .

هو فعليل « ؛ فقد تركت هذه العبارة غير مضبوطة . ولو رجع الناشرون إلى مخطوطات الغريب المصنف - ومنها نسخة في دار الكتب المصرية - لاستطاعوا ضبطها ، وصواب الضبط كما في مخطوطات الغريب المصنف ^(١) : « لايعرف في كلام العرب فُعْلِيلٌ ولافَعْلِيلٌ ، إنما هو فَعْلِيلٌ » .

على أن ابن السكيت قد ضبطها في كتابه : « إصلاح المنطق » فقال : « وما كان على مثال : فَعِيلٌ أو فَعْلِيلٌ ، فهو مكسور الأول ^(٢) » فهل اطلع الناشر على هذا الموضع من كتاب ابن السكيت ؟

٤ - وأدهى من ذلك وأمر أن الكتاب توجد به أحيانا بعض الألفاظ المضبوطة خطأ مع أن المؤلف نفسه قد ضبطها في كلامه ؛ مثال ذلك قول السيوطي : « ومن أفراد أبي زكريا الفراء : قال أبو عبيد في الغريب المصنف : قال الفراء : الثَّادَاءُ والثَّادَاءُ : الأَمَّةُ . والسَّحْنَاءُ : الهَيْئَةُ ، على فَعَلَاءَ بفتح العين ، ولم أسمع أحدا يقول ذلك غيره ، والمعروف عندنا يجزم العين ^(٣) » .

فمقتضى كلام المؤلف ضبط الهمزة بالفتح في كلمتي : الثَّادَاءُ والثَّادَاءُ ^(٤) ، ولكن محققى الكتاب ظنوا أن ضبط المؤلف يرجع إلى

(١) إننى أحقق في الوقت الحاضر كتاب : « الغريب المصنف » وأعدّه للنشر . كما أننى أقوم بعمل دراسة وتحليل لهذا الكتاب ، لدرجة الدكتوراه ، تحت إشراف أستاذى بروفيسور « شپيتالر » المستشرق الألمانى المعروف . والنص السابق فى المزهرة ٤٧/٢

(٢) إصلاح المنطق ٢١٩/١

(٣) المزهرة للسيوطى ١٣٢/١

(٤) ورد مثل ذلك عن الفراء أيضا فى لسان العرب (ثاد) ٧٠/٤ - ٧١

كلمة : « السَّخْنَاء » لاغير ؛ ولذلك ضبطوها وحدها بالفتح ، وتصرفوا في الكلمتين الباقيتين ، دون أن يرجعوا إلى كتاب أبي عبيد نفسه . والنص في مخطوطاته كما يلي : « الفراء : السَّخْنَاء : الهيئة . والتأداء : الأمة ، هذان على فعلاء بفتح العين . وقال غيره : هما على مثال : فعلاء يجزم العين . قال : والمعروف عندنا يجزم العين » .

٥ - ومن خطأ الضبط كذلك النص التالي في المزهري : « وقال أبو زيد : امرأة سَمِعْتَنَ نِظْرَتَهُ ، وهي التي إذا تسمعت أو تبصرت فلم تر شيئا ، تظنَّتْ تظنِّيَا . وقال الأحمر أو غيره : سَمِعْتَنَ نِظْرَتَهُ (١) » .

والحقيقة أن رواية أبي زيد لهذا الموضع بضم الأول في : سَمِعْتَنَ ونُظْرَتَهُ ، وذلك واضح جدا في مخطوطات الغريب المصنف ، الموجودة بين يدي الآن . ولو اطلع الناشر على نسخة دار الكتب من هذه المخطوطة ، لتجنبوا الزلل في ضبط العبارة ، كما يوجد النص على الصواب كذلك في الصحاح (سمع) ٣ / ١٢٣٣

٦ - وفي بعض الأحيان تصحح العبارة بالرجوع إلى مراجع ثانوية ، مع وجود المصدر الأصلي مطبوعا ؛ مثل : وفي الجمهرة : الخَطَّ : سيف البحرين وعمان (٢) . وفي هامش الصفحة نفسها : « في الأصل : البحر . والتصحيح عن اللسان » ، وهذه طريقة غير مأمونة العاقبة .

(١) المزهري ٢/٢٦٠

(٢) المزهري ١/٤٢٨ والنص في الجمهرة ١/٦٧ كافي المزهري تماما ، وكان ينبغي

الإشارة إليها في هامش التحقيق !

٧ - ومما يؤسف له كذلك أن محققى الكتاب ، يُقرّون التحريف أحيانا ، ويُحطّئون المصادر الأخرى الصحيحة ؛ ففى نشرتهم للمزهر : « وَأَبْرُتْ لَهُ وَهَبْرَتْ لَهُ (١) » . وفى هامش الصفحة نفسها يعلق محققو الكتاب على ذلك بقولهم : « أَبْرَ لَغَةً فِي هَبَرَ : إِذَا مَاتَ فَجَأَةً ، وَلَيْسَ فِيهَا بَيْنَ أَيْدِينَا مِنْ كِتَابِ اللُّغَةِ : أَبْرَ لَهُ وَهَبَرَ لَهُ . وَفِي الأَمَالِي : أَنْرَتْ لَهُ وَهَنْرَتْ لَهُ ، فَهُوَ تَحْرِيفٌ ! »

والواقع أن : « أَبْرُتْ لَهُ وَهَبْرَتْ لَهُ » التى أبقى عليها الناشر هو التحريف . والصحيح ما يوجد فى الأمالى ؛ قال القالى : « وَيُقَالُ : أَنْرَتْ لَهُ وَهَنْرَتْ لَهُ (٢) » . والدليل على ذلك أن السيوطى نقل هذا الموضع من كتاب « الإبدال » (الذى لم يره الناشر) ليعقوب بن السكيت ، كما ذكر هو نفسه . وفى هذا الكتاب نقراً : « وَقَدْ أَنْرَتْ لَهُ وَهَنْرَتْ لَهُ (٣) » . وبذلك نرى أن ما أثبت فى نص الكتاب هو العبارة المحرفة للأسف !

٨ - وفى الكتاب كذلك بعض العبارات المكررة ، التى كان من الممكن إصلاحها ، لو اطلع محققو الكتاب على مخطوطاته المختلفة ؛ ففيه مثلاً : « وَيَفْنَعْلُ يِرْنَدَجُ ، وَيَفْنَعْلُ يِرْنَدَجُ لَغَةً (٤) » وفى موضع آخر : « وَفَعْنَلَأُ حَبْنَطَأُ ، وَفَعْنَلَأُ حَبْنَطَأُ (٥) » .

(١) المزهر ١/٤٦٢

(٢) أمال القالى (طبعه دار الكتب) ٢/٦٨

(٣) القلب والإبدال لابن السكيت ٢٥ وقد أشار نولدكه (Zur Grammatik, S. 28)

(٥) Anm. 5) إلى هذا التحريف فى كتاب المزهر .

(٤) المزهر ٢/١٨

(٥) المزهر ٢/٢٠

٩ - هذا ، ويحتوى الكتاب على بعض الأخطاء المطبعية ، التى كان يجب أن تصحح فى جدول خاص بذلك فى آخر كل جزء . ومن أمثلة ذلك : « وفى المرصع : ابنا سبات : هما رجلا (١) » وصحتها : « رجلان » . وفى موضع آخر : « أبو عبيدة » (٢) وصحتها : « أبو عبيد » ... وغير ذلك كثير كثير .

١٠ - وقد كنا نظن بعد هذا كله ، أن قيمة هذه الطبعة ، إنما تتحقق فى احتوائها على بعض الفهارس المنظمة للأعلام والكتب ، ولكنى عندما فحصت هذه الفهارس ، تبين لى أنها ليست جديدة بالثقة فيها ؛ فقد ذكر محققو الكتاب أرقام صفحات ليس فيها اسم الشخص أو الكتاب المنشود ، كما تركوا على العكس من ذلك أرقام صفحات ورد فيها اسم هذا الشخص أو ذاك الكتاب . وفيما يلى مثل واحد لأبى عبيد القاسم بن سلام ، وكتابه الغريب المصنف :

أولا : صفحات ليس فيها أبو عبيد : ٨٦/١ ؛ ٥٦٠/١ ؛
 ١٢٨/٢ ؛ ١٢٩/٢ ؛ ١٥٣/٢ ؛ ١٧٠/٢ ؛ ١٨٣/٢ ؛
 ٢١٨/٢ ؛ ٢٢٤/٢ ؛ ٢٣٦/٢ ؛ ٢٥٩/٢ ؛ ٣١٦/٢ ؛
 ٣٣٠/٢ ؛ ٣٢١/٢

ثانيا : صفحات ذكر فيها أبو عبيد وليست فى الفهرس :
 ٩٦/١ ؛ ١٣٢/١ ؛ ٥٦٥/١ ؛ ١٢٦/٢ ؛ ٣٨٧/٢ ؛
 ٣٩٢/٢

(١) المزهر ٥٢٢/١

(٢) المزهر ٣٥٦/٢

ثالثا : صفحات ليس فيها الغريب المصنف : ٢٧٣/١ ؛
١٢٧/٢ ؛ ٢١٥/٢ ؛ ٢٤٠/٢

رابعاً : صفحات ذكر فيها الغريب المصنف وليست في
الفهرست : ٢٨٣/١ ؛ ٥٥٩/١ ؛ ٥٦٤/١ ؛ ٥٦٥/١ ؛
٦١٥/١ ؛ ١٢٨/٢ ؛ ١٢٩/٢ ؛ ٢١٤/٢ ؛ ٢٩٠/٢ ؛
٣٢٠/٢ ؛ ٣٩٢/٢ ؛ ٣٩٦/٢ ؛ ٤٥٥/٢

وأخيراً فإن الكتاب ملئ بالجهد ، ولكنه للأسف جهد ضائع ؛
لأنه قائم على غير أساس من التحقيق العلمى الدقيق . ولست أعالى بعد
هذا إذا قلت : إن كتاب المزهر - على الرغم من طبعته الحديثة الأنيقة ،
والجهد الذى بذل فيه - فى حاجة إلى تحقيق من جديد . .

رمضان عبد التواب

ميونخ فى ٢٥ / ٣ / ١٩٦٠ م

(٢)

حول لحن العوام لأبي بكر الزبيدي (١)

عندما نشرت في العام الماضي كتاب « لحن العوام » لأبي بكر الزبيدي ، لم أدع أنني بلغت الذروة في تحقيقه ؛ لأن مخطوطته - وهي الوحيدة الباقية لنا من الكتاب - كانت مصحفة ومحرفة غاية التصحيف والتحريف . وقد وصفها الدكتور عبد العزيز الأهواني في مجلة معهد المخطوطات ، بأنها « سقيمة مصحفة ، لاتصلح وحدها أصلا لنشر الكتاب » . ومع ذلك أقدمت على نشرها وتصحيح عباراتها ، بمقابلتها على الكثير من كتب لحن العامة الأخرى ، وقد بقي فيها بعض العبارات التي لم تكشف لي عن نفسها القناع . وقد ذكرت ذلك في المقدمة التي نشرتها في بداية الكتاب ، وقلت فيها : « وإذا كان القلم قد زلّ هنا أو هناك ، فما كان ذلك مني عن تقصير أو إهمال ، ومأدعى أنني أحرزت الكمال في إقامة النص ، ولكنني اجتهدت طاقتي ، ومأشك في أنه لاتزال توجد به بعض العثرات ، وإنني أرجو ممن يهتدى إلى خير مما اهتديت إليه ، أن يكتب به إليّ ، فهدفنا جميعا هو الوصول إلى الصواب » .

(١) نشر هذا النقد في مجلة : « المجلة » / السنة التاسعة / العدد ١٠٠ / إبريل (نيسان) ١٩٦٥ م . وعلى الرغم من أن الزميل الكريم الدكتور عبد العزيز مطر ، أفاد من بعض هذه الملاحظات في نشره للكتاب مرتين : الأولى في الكويت سنة ١٩٦٨ م ، والثانية في القاهرة سنة ١٩٨١ م ، فإنه في كلتا النشرتين ، لم يشر في أي مكان منهما إلى نشرتي للكتاب سنة ١٩٦٤ م . وهذا مناف تماما للأمانة العلمية !

وفى عدد فبراير الماضى من مجلة : « المجلة » ، ظهر نقد للكتاب ، بقلم الزميل الدكتور عبد العزيز مطر . وبدلا من أن ينصفنى الزميل الناقد ، ويبرز الجهد الذى بذلته فى التحقيق ، راح ينكر هذا الجهد ، وأخذ يتصيد الأخطاء ، ويستعمل الكثير من العبارات التى لا تخلو من الهوى والغرض ، فكان النقد فى الواقع تجريحا ، ولم يكن نقدا علميا خالصا . ولم يشر الزميل فى نقده إلى شىء مهم ، وهو أنه جاءنى ذات يوم ، وهو يلهث ، عندما علم أننى أطبع الكتاب ، وذكر لى أنه يقوم بتحقيقه لينال به درجة الدكتوراه من كلية دار العلوم ، ورجانى أن أرجىء نشره حتى ينتهى هو من تحقيقه وتقديمه للجنة المناقشة ، فذكرت له أن المطبعة أو شكت على الانتهاء من طبعه ، ولكننى نزولا على رغبته ، وحرصا على مصلحته ، وإبقاء على الزمالة التى كنت أعتز بها ، سأرجىء تجليد الكتاب ، وعرضه فى المكتبات ، حتى ينتهى هو من المناقشة وينال الدرجة العلمية التى يريد بها . وفعلا وفيت بعهدى له ، وانتهى الزميل من عمله بعد شهر ، وحضرت أنا المناقشة ، وكنت أحمل يومها ملازم الكتاب دون تجليد ، ورآها معى زميلى الأستاذ عبد الصبور شاهين المعيد بكلية دار العلوم ، ورآها كذلك بعض أساتذتى كالدكتور إبراهيم أنيس والأستاذ عبد السلام هارون ، كما رآها الزميل مطر نفسه ، وشكرنى على وفائى بوعدى فى تأخير إصدار الكتاب ، كما شكرنى أيضا عندما أهديته نسخة من الكتاب بعد ظهوره .. واليوم ينسى الزميل هذا الجميل ، ويكتب مقاله النقدية المتحاملة ، التى إن دلت على شىء فإنما تدل على حقد دفين ونكران للجميل . وهو لا يشير إلى هذا كله حتى يظهر أمام القراء بمظهر العالم الكبير ، الذى استطاع أن ينقد كتابا ككتاب « الزبيدى » بعد صدور بمة وجيزة !

على أننى لا أسلم له فى الكثير من المآخذ التى أخذها علىّ فى تحقيق الكتاب ، فهو مثلاً يؤخذنى على الأخطاء المطبعية التى وقعت فى الكتاب ، مثل ماجاء فى الملاحظات : ٥ ؛ ١٣ ؛ ١٧ ؛ ٢٠ ؛ ٣٢ ؛ ٣٣ ؛ ٣٦ ؛ ٤٣ ؛ ٦٩ من مقاله .

هذا إلى أنه يقرأ المخطوطة أحياناً قراءة خاطئة ، ويريد أن يلزمنى بما أخطأ هو فى قراءته ، وذلك مثل رقم ١٧ من مقاله ؛ ففى المخطوطة بخط واضح : « العايل » ، وهى تصحيف لكلمة : « الفاقد » ، وهو يريد أن يقرأها : « العليل » ؛ وبذلك تصبح العبارة لامعنى لها ؛ إذ إن صحة العبارة : « العُجل جمع عَجُول ، وهى الفاقد لولدها » . والدليل على ذلك عبارة الصحاح واللسان (عجل) : « والعَجُول من الإبل : الواله التى فقدت ولدها » . ثم مامعنى : « وهى العليل لولدها » كما يقرأها الزميل ؟ ومن قراءته للمخطوطة كما يهوى ويحب : ماعلق به فى رقم ٤٣ من أن الصواب كما فى المخطوطة : « القصاص » . والذى فى المخطوطة : « المقاص » . وقد سقط من النص كلمة : « صاحب » وهى موجودة فى كتاب : « تصحيح التصحيف » للصفدى ، الذى نقل العبارة من كتاب الزبيدى ، وفيه بخط واضح : « صاحب المَقاصِّ » ، وليس : « القصاص » كما يدعى الزميل !

هذا إلى أن الزميل يدعى أننى لأعرف من مصادر الحديث إلا : « الفائق » و « النهاية » ، وذلك قول بالباطل ، فهذا تحقيقى للكتاب يشهد بأننى رجعت إلى البخارى ومسلم والترمذى وغير ذلك من كتب الحديث .

وهو يبتز كلامى أحياناً على طريقة : « ويل للمصلين » ! مثل

ماعلق به في رقم ٥٦ من قوله : « للمرة الثالثة قال عن أحد الأحاديث : ليس في الفائق والنهاية » . هكذا يسكت الزميل ولا يتمم كلامي الذي قلته ، وهو : « ليس في الفائق والنهاية ، وهو في صحيح مسلم ١٢١٣/٣ باب بيع القلادة فيها خرز وذهب » .

أما ادعاء الزميل أنني لم أرجع إلى كتاب : « تثقيف اللسان » وتأكيده ذلك بأننى - كما يقول هو : « أثبت رقم المخطوط نقلا عن بروكلمان ، فجاء هذا الرقم خطأ ؛ إذ إن بروكلمان قد أخطأ فيه وكتبه ١٧٥٣ وصحة هذا الرقم ١٧٢٥ كما جاء على الورقة الأولى للمخطوط » - فإننى أقول له : حاول أن تطلب صورة من مخطوطة هذا الكتاب من مكانه الذى يوجد به ، وهو مكتبة « مرادملا » باستانبول ، تحت الرقم الذى تظنه صوابا ، وهو ١٧٢٥ كما تدعى ، وأتحداك أن تصل إليك صورة من هذا الكتاب حقا ! إن الكتاب يوجد في هذه المكتبة تحت رقم ١٧٥٣ كما ذكر بروكلمان ، وقد طلبته أنا منذ سنوات من مكتبة مرادملا تحت هذا الرقم ، ووصل إلى الكتاب . أما أنت فقد حصلت على نسخة مصورة من الكتاب من معهد المخطوطات ، وخذعك الرقم الذى يوجد على صفحة العنوان ، وهو رقم قديم غير الرقم الذى يوجد على جلد الكتاب بمكتبة مرادملا . وعندى خطاب المكتبة الذى يثبت ذلك ، كما أن عندى صورة المخطوط ، وقد وضعت عليه المكتبة الرقم الصحيح ١٧٥٣ عندما صورته لى .

وأما البيت الذى نسبه الزميل إلى العذافر الكندى ، فما أظن الأمر كان إلا وليد المصادفة ، حتى يعثر الزميل عليه في مخطوطة « خلق

الإِنسان « لثابت بن أبى ثابت (١) . وإلا فهل راجع الزميل كل المخطوطات العربية ، التى تمتلئ بها خزائن الكتب فى شتى بلاد العالم ؛ لكى ينسب الأبيات المجهولة القائل ؟ وهو نفسه قد ترك فى تحقيقه الكتاب بيتا لم ينسبه ، مع أنه منسوب لقائله ، لافى « خلق الإنسان » المخطوط ، بل فى « الأصمعيات » المطبوعة ، والتى يعرفها الجميع !

فلا داعى إذن للتلهيل وقذف الناس بالحجارة ، وبيتك هكذا .. من زجاج ! نعم من زجاج . وهذا هو الدليل نسوقه فى هذه المقتطفات من المآخذ والأخطاء ، التى لايزال يزخر بها تحقيق الزميل الذى نال به درجة الدكتوراه ، لنفس الكتاب وهو : « لحن العوام » لأبى بكر الزبيدى . وقد انتهى الزميل من تحقيقه ونوقش فيه فى الوقت الذى كان كتابنا يجلد فى المطبعة ، استعدادا ل عرضه فى المكتبات . ومن هذا التحقيق نسخة محفوظة بمكتبة كلية دار العلوم ، فليرجع إليها القارئ إن شاء . وقد أخذت عليه اللجنة التى ناقشته بعض هذه المآخذ (والأرقام الأولى لصفحات تحقيقه فى رسالته المخطوطة ، والثانية لصفحات تحقيقنا المنشور) :

٤=٣٢ : « ونشأوا الذرية » . صوابها كما فى المخطوط : « ونشوء الذرية » (صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .
 ٥=٣٢ : « وأوضح معاملة » . فى المخطوط بخط واضح : « وأوضح عله » وهو الصواب (صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .

(١) علمت بعد ذلك أن المرحوم الأستاذ عبد الستار فراج هو الذى دل الدكتور مطر على هذا الموضوع من كتاب « خلق الإنسان » لثابت ، وكان رحمه الله قد أعدده للنشر !

- ٦=٣٢ : « نزيرا فيما بينه » . صوابه : « نزرا فيما ضمنه » كما في المخطوطة . وانظر لرسم حرف « الراء » كلمة : « رأيت » في السطر السابق في المخطوطة !
- ٧=٣٤ : « ووضعه » . صوابها كما في المخطوط : « أو وضعه » (صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .
- ٧=٣٤ : « الكثرة من الخلاصة » . صوابها : « الكثرة من الخاصة » (صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .
- ٨=٣٤ : « ويدع » . صوابها : « وندع » .
- ١٢=٣٧ : [و] « أكثر المحدثين » . وضع الواو بين معقوفين ، مما يوهم أنها كانت ساقطة ، وهي في المخطوطة (صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .
- ١٣=٣٧ : « وذلك غير مقبول » . صوابه كما في المخطوط : « وذلك غير مقبول » .
- ١٧=٤١ : « تميم بن مقبل » . صوابه : « تميم بن أبي بن مقبل » . وفي المخطوط : « تميم بن أبي مقبل » ، فحذف كلمة ولم ينبه عليها (صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .
- ١٨=٤٢ : « وليس الإبزيم » . صوابه كما في المخطوطة : « وليس بالإبزيم » .
- ٢١=٤٥ : البيت في ديوان رؤبة ق ٢٨ / ١٨ ص ٧٧ ولم يشر إلى ذلك الزميل .
- ٢٢=٤٦ : أسقط الزميل جملة : « والوصاوص البرقع » بعد أبيات الرجز ، وهي في المخطوط (صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .

- ٢٣=٤٦ : نقل الزميل العبارة التالية من الأمالي : « وهذه امرأة تنتظر
عيرا تقدم وزوجها فيها ، ففتفت بالخيط شعر وجهها
فازينت له » ، وهى بعيدة فى بعض ألفاظها عن عبارة
المخطوط ، ولم يشر الزميل إلى ذلك !
- ٢٤=٤٧ : « وثبتت حنو النطع » . علق الزميل على هذا بقوله : « فى
الأصل : وسب (بدون إعجام) حنى . ولم يكمل
الرجز » . ومارأيه فى أن المخطوط فيه بخط واضح :
« وبينت حنى النطع » بالاعجام !؟
- ٢٧=٤٩ : كتب الزميل بيت الرجز التالى هكذا : « بيضُ بهاليلُ
طِوالُ القَلنسِ » . وفى المخطوط بخط واضح : « ... طِوال
القَلنسِ » والوزن يطلبه ! (صححها عند النشر ولم يشر إلى
هذا النقد) .
- ٢٧=٤٩ : « وتقلست » صوابها كما فى المخطوطة : « وتقلنست » .
والنص هنا منقول فى المزهرة ٢ / ٩٣ عن الزبيدى ولم يعرفه
الزميل (صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .
- ٣٠=٥٠ : « وهى الطرة والكبنة » . صوابها : « وهى الطرة
والكففة » ؛ لأن النص هنا منقول عن ابن قتيبة فى « أدب
الكاتب » ٢٠٣ / ٥ (طبعة ليدن) ، وعبارته هناك :
« وطرة الثوب وصنفته وكفته واحد ، وهو الجانب الذى
ليس فيه هدب » ؛ فليس فى كلام ابن قتيبة كلمة :
« الكبنة » التى جاء بها الزميل إطلاقا . ونص المخطوط هنا
محرف فقيه : « وهى الطرة والكهنة » . وقد أغفل الزميل
الإشارة إلى ذلك فى تحقيقه !

- ٣٠=٥١ : « وهو اسم لما يتفتت من كل شيء » . صوابه كما في المخطوطة : « وهم اسم لما تفتت من كل شيء » .
- ٣١=٥١ : « مما تنحته أو تجتزئه » . صوابه : « أو تبريه » (صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .
- ٣٣=٥٢ : زاد الزميل عبارة : « وقال المتلمس » مع أنها ليست في المخطوطة ، ولم يشر إلى ذلك .
- ٣٤=٥٢ : « وفي حديث عمر رضى الله عنه : في خلايا النحل [وحمايتها] » . هكذا ينقص الزميل ويزيد في نص المخطوطة حسبما شاء له الهوى . والصحيح الذى فى المخطوطة : « وفي حديث عمر حين سئل عن خلايا النحل : إنما هو ذباب غيث » . وما فعله الزميل ينافى الأمانة العلمية ، التى يتحدث عنها . كما أنه يرجع فى هذا الحديث إلى النهاية التى يعيب علينا الرجوع إليها !
- ٣٤=٥٣ : « الذبابة النكتة التى تكون فى إنسان العين ومنها البصر » . صوابه كما فى المخطوط : « ... فيها البصر » .
- ٣٤=٥٣ : « وقال أبو حاتم : العوام يقولون لواحدة الذباب ذبابة » . صوابها كما فى المخطوطة : « ... يقولون للذباب ذبابة » . وقد زاد الزميل على نص المخطوطة كلمة : « لواحدة » ولم ينبه على ذلك . والذى دعاه إلى هذا أنه يفهم « الذباب » على أنه جمع دائما . ولم يعرف أنه يأتى مفردا . انظر : اللسان (ذب) ١ / ٣٦٨
- ٣٤=٥٣ : « وأنا أحسب الذى ذكره أبو على أن أبا عبيدة روى » . صوابه كما فى المخطوطة : « ... أن أبا عبيد روى » . والنص

منقول هنا عن كتاب « الغريب المصنف » لأبي عبيد .
انظر تحقيقنا ص ٣٥ في الهامش .

: ٣٥=٥٣ : « ويقولون كرناسة الدفتر » . وأنا أسأل الزميل عن معنى :
« كرناسة الدفتر » ؟ ولا أنتظر جوابه ، لأن صحة العبارة :
« ويقولون : كرناسة ، للدفتر » أى أنهم يسمون الدفتر
« كرناسة » ! (صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا
النقد) .

: ٣٦=٥٤ : « ... فوق بعض . ونظم [مكرس] إذا كان بين الخرزتين
خرزة يخالف لونها » . وقد علق الزميل على كلمة :
« مكرس » التى وضعها بين قوسين ، بقوله فى الهامش :
« فى الأصل : ونظم مفصل . وما أثبتناه من اللسان ،
والسياق يقتضيه . وأقول لزميلى : لاداعى لكل هذا ؛ قد
سقط منك جزء من المخطوطة هنا ، فشوه العبارة وأحوجك
إلى هذا الاضطراب . وصواب العبارة كما فى المخطوطة .
« ... فوق بعض . وقال يعقوب : يقال نظم مكرس إذا
كان بعضه فوق بعض ، ونظم مفصل إذا كان بين
الخرزتين خرزة تخالف لونها » . وارجع فى ذلك النص
الذى بترته وحرفته إلى كتاب « تهذيب الألفاظ »
٦٥٧ / ٤ فهو هنا مروى عن يعقوب (بن إسحاق
السكيت) كما ترى ! (صححها عند النشر ولم يشر إلى
هذا النقد) .

: ٣٧=٥٤ : « ويقول » . صوابها : « ويقولون » كما فى المخطوطة .
(صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .

: ٣٨=٥٥ : « [والحرفشة] من الأرض : الغليظة فى استواء » . وقد

علق الزميل على كلمة : « والحرشفة » التي زادها من عنده بقوله في الهامش : « في الأصل : في النخل من الأرض . ولا معنى لها . وما أثبتناه من الصحاح (حرشف) ونسبه الجوهري إلى أبي عمرو » . وصواب الكلمة التي لم يستطع الزميل أن يقرأها فحذفها ووضع مكانها كلمة أخرى : « والنعل من الأرض » وذلك لتفسير كلمة : « النعال » التي وردت في بيت امرئ القيس ، السابق لهذا الكلام في الكتاب ، وهو :

كَأَنَّهُمْ حَرَشَفٌ مَبْثُوثٌ بِالْقَاعِ إِذْ تَبَرُّقُ النَّعَالُ

(صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .

٣٨=٥٥ : « ويقولون للذي يصب فيه الماء في القرب ، والزيت في

الزقاق : قمع » . وصحة العبارة : « ... في الزقاق :

قماء ، ويجمعونه : أقمية » . والنص هكذا أيضا في

الصفدى ، وهو منقول هناك عن الزبيدي . والذي أوقع

الزميل في الخطأ والاضطراب ، أن كلمة : « أقمية » توجد

على هامش المخطوط بعلامة الإلحاق ، فلم ينقلها ،

وحذف لذلك كلمة : « ويجمعونه » دون أن يشير إلى

ذلك . فهل تلك هي الأمانة العلمية التي يتحدث عنها

الزميل ؟ (صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .

٣٩=٥٥ : علق الزميل على حديث : « ويل لأقماع القول » بأنه في

النهاية . وهو يعيب علينا الرجوع إليها !

٣٩=٥٥ : « ولا يعلمون به » صوابه : « ولا يعملون به » .

(صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .

٣٩=٥٥ : « إذ القمع الذى ... » . صوابه : « كالقمع الذى » ؛
 ففى المخطوطة : « فالقمع » . وشتان بين : « إذ القمع »
 التى أثبتتها الزميل وما فى المخطوطة ! (صححها عند النشر
 ولم يشر إلى هذا النقد) .

٤٠=٥٦ : « يقال : رمدت عينه ترمد رمدا [فهو رمد ومرمود]
 وأرمد » . وقد علق الزميل على ما بين القوسين بقوله :
 « الزيادة من تصحيح التصحيف ١٧٢ » . والحقيقة : أن
 الذى نقص من المخطوط هو كلمة : « رمد » . أما
 كلمة : « مرمود » فهى موجودة هناك .

٤٠=٥٦ : « والعائر من الرمد مثل الساهر » . والصحيح : « والعائر
 هو : الرمد » . انظر الصحاح (عور) ٦ / ٢٩٣ ومن
 العجيب أن الزميل يذكر هنا كلمة : « الساهر » فى
 تحقيقه الذى حصل به على الدكتوراه ، وهى نفس الكلمة
 التى يأخذها علينا فى نقده المتحامل !

٤١=٥٧ : « عن [ابن] أبى النجود » . والذى فى المخطوطة بخط
 واضح : « عن أبى إسحاق » ، وهو : « أبو إسحاق
 السبيعى » المحدث المشهور . ومن العجيب أن الزميل يغير
 فى نص المخطوطة ، دون أن يدلل على صحة ما يذهب إليه ،
 أو أن يشير إلى ما فى المخطوطة . وهذا أضعف الإيمان !

٤٢=٥٧ : « وأنشد [لأبى وجزة] » . وصوابه : « وأنشد فى
 [الرمد] » . وقد حذف الزميل كلمة : « فى » الموجودة فى
 المخطوطة ، ووضع مكانها : [لأبى وجزة] دون أن ينبه على
 ذلك . (صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .

٤٢=٥٧ : « قال الشاعر » . صوابه كما في المخطوط : « وقال الشاعر :
 (صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد)
 ٤٤=٥٩ : « فشبّه بذلك » . صوابه كما في المخطوط : « شبه
 بذلك » .

٤٥=٥٩ : « افترت فرواى لبست » . صوابه كما في المخطوط : « ...
 أى لبسته » .

٤٥=٥٩ : « قال العجاج : قَلْبَ الْخُرَّاسَانِيِّ فَرَّوْ الْمُفْتَرِي » . رجوع
 الزميل في هذا البيت إلى اللسان فقط . والحقيقة أن البيت
 لرؤية في ديوانه ق ٢٢ / ٧٨ ص ٥٩ والزميل لم ير ديوان
 رؤية !

٤٥=٦٠ : « بضربِ كآذانِ الفِرَاءِ فُضُولُهُ »

[وَطَعْنِ كَايزَاغِ الْخَاضِ تَبُورَهَا]

فقال أبو عمرو : [هى هذه] التى تجلس عليها . ويعلق
 الزميل على ما بين الأقواس بقوله : « الزيادة من
 الطبقات » ، وهو يعنى بهذا : طبقات النحويين واللغويين
 للزبيدي . ولكنّ مارأيه فى أن كلمة : « فضوله » وعبارة :
 « فقال أبو عمرو هى هذه » ليست كلها فى المخطوطة ،
 وأن وضع الأقواس بهذه الطريقة يوهم أن المخطوطة فيها
 ما ليس فيها؟! (صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا
 النقد) .

٤٧=٦١ : « ويحمل فى التصغير والجمع » . صوابه كما فى المخطوطة :
 « ويحمّله فى التصغير والجمع » .

٤٨=٦٢ : « وقال عمرو بن الأهم : كأنهن سُوفِ الْعَرَعْرِ السُّحِقِ .

يعنى : الطوال . والشقر أ [ي] الحمر . ويعلق الزميل على كلمة : « الشقر » بقوله فى الهامش : « كذا فى الأصل ، ولعل كلمة : الشقر جاءت فى الشطر الأول . والحقيقة أنه لاداعى لكل هذا ، فصواب العبارة : كأنهنَّ سُقُوبُ العَرَعْرِ السُّحُوقِ . يعنى : الطوال . والسقوب : الحمر » فمارأيك فى العبارة التى تأخذها على عندما أقول : « كذا فى الأصل »؟! إنك تستخدمها كذلك فى مكان يمكن للمبتدىء فى القراءة والكتابة أن يقرأ الكلمة الموجودة فى المخطوطة قراءة صحيحة ، وهى كلمة : « والسقوب » . (صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .

٤٩=٦٢ : « ويقولون : سمعت الآذان » . صوابه كما فى المخطوطة : « .. سمعنا الآذان » .

٥٢=٦٦ : يرجع الزميل فى نص عن « أبى زيد » فى الكتاب ، إلى تاج العروس ، مع أنه موجود فى كتاب « النوادر » له ٢٥٩ / ٧ وترتب على ذلك بالطبع أن حرف فى النص ، فكتبه : « اجتماع الهمزتين فى جرائء غير مأخوذ به ومفلج » . وصوابه : « ولا مفلح » كما فى النوادر لأبى زيد !

٥٣=٦٧ : « وجمعها فعاعيل » . صوابه كما فى المخطوطة : « وجمعه فعاعيل » .

٥٤=٦٨ : « والعرب تسمى كل قضيب لدن ناعم خيزران » . والصواب : « .. خيزرانا » ؛ لأنها مفعول ثان « لتسمى » (صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .

٥٥=٦٨ : « والخيزران أيضا : سكان المركب ، والكوثل أيضا » .
 وصواب العبارة كما في المخطوط : « والخيزرانة ... » . وقد
 نسي الزميل أن كلمة : « الخيزرانة » وردت بعد ذلك في
 بيت النابغة على سبيل الاستشهاد :

يَظُلُّ من خوفه المَلَّاحُ معتصماً
 بِالْحَيْزُرَانَةِ بعد الأَيْنِ والتَّجِدِ

(صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .

٥٦=٦٩ : « وخمار وأحمره » . صوابه كما في المخطوطة : « وخمار
 وأحمره » بالحاء . وانظر ص ٢١٢ / ٤ من تحقيقنا .
 ٥٨=٧٠ : « وقد سمع المعروك » . علق الزميل على ذلك بقوله : في

الأصل : المعزول » . والذي في الأصل ، وهو الصواب :
 « وقد يجمع : العروك » ، بمعنى أن : « العرك » بمعنى :
 الملاحين ، قد تجمع على : « العروك » . ولما لم يفهم الزميل
 هذا الوجه ، غير في الحديث الذي استشهد به الزبيدي
 بعد ذلك ، وهو : « ورُبُع ماصاد عُرُوككم » ، فجعله :
 « ورُبُع ماصاد عَرَكَكم » مخالفاً بذلك ما في المخطوطة ، ولم
 ينبه على ما أحدث فيها من تغيير في الهامش ! (صححها
 عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .

٥٩=٧١ : « وإنما يقال لها شعارير لتفرعها » . والصحيح :
 « لزغبها » . راجع المخصص ١٢ : ٦ / ٦ (صححها
 عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .

٥٩=٧٢ : « ويقال [لمكان] زرعه : المَقْتَأة والمَقْتُوَّة » . والصواب
 كما في المخطوطة : « ويقال : المقتأة والمقتوَّة » . ولا داعي
 لهذه الإضافة التي أضافها الزميل !

٥٩=٧٢ : « وأقنأ القوم [كثر عندهم القناء] لاداعى لهذه
الإضافة . وانظر المخصص ١٢ / ٦

٦٢=٧٣ : « ويقال في بعض الأمثال : ذهبوا أسرى [من] أنقد » .
والصواب كما في المخطوطة : « ذهبوا إسرائ أنقد » ، وهو في
مجمع الأمثال للميداني ١ / ١٨٧ وحياة الحيوان ٢ /
٢٠٩ برواية : « ذهبوا إسرائ قنفذ » . وعلى ذلك فلا داعى
لأن يعلق الزميل على هذا المثل ، بعد أن بدّل فيه وغيره ؛
فيقول : « مجمع الأمثال ١ / ٣٦٧ وفيه غير هذا المثل :
فلان لليل أنقد ، اجعلوا ليلكم لليل أنقد » . وهكذا ترى
أيها الزميل من منا الذى يحرف الأمثال ، ثم ينق بأعلى
صوته : يا لضيعة التراث ! (صححها عند النشر ولم يشتر
إلى هذا النقذ) .

٦٢=٧٣ : « والبرق فارسى معرب ، وكان أصله : برّه ، فعرب » .
والصواب كما في المخطوطة : « وكان أصله : برّه ،
فأعرب » ، وهى بمعنى : « عُرّب » تماما ؛ ففى تاج
العروس (عرب) ١ : ٣٧٧ / ١٣ : « وعربته العرب
وأعربته : إذا تفوه به العرب على منهاجها » . ولما لم يعرف
الزميل كلمة : « أعرب » بهذا المعنى ، غيرّها إلى :
« عُرّب » بلا إشارة إلى هذا على الإطلاق !

٦٤=٧٤ : « على مثال فعنل . وحكم النون ... » . والصواب كما في
المخطوطة : « على مثال فعنل ، وكذلك حكم النون » .
فلماذا أسقطت كلمة : « وكذلك » ؟ أسقطت منك
سهوا ، وأسقطت أنا كلمة : « لولدها » عمدا من عبارة :
« وهى الفاقد لولدها » !؟

٦٥=٧٥ : في الأصل هنا كلمة لانقرأ ، حذفها الزميل من تحقيقه ، ولم يشير إلى ذلك . فأين الأمانة العلمية ؟ انظر : تحقيقنا للكتاب ٦٥ هامش ٦ (صححها عند النشر ولم يشير إلى هذا النقد) .

٦٨=٧٦ : « والكلية أيضا من القوس ما بين العجز والطائف ... والعجز مقبض الرامى » . والصحيح الصواب : « العَجَس » في الموضعين . انظر اللسان (عجس) ٨ / ٤ (صححها عند النشر ولم يشير إلى هذا النقد) .

٧١=٧٨ : « قال محمد : والصواب قَسْطَار ، وهم القساطرة . ويقال أيضا [للجهبذ] قَسْطَر » . والحق أنه لادعى لكلمة : « للجهبذ » التي أضافها الزميل ؛ لأن المعنى : يقال أيضا : قَسْطَر إلى جانب : قَسْطَار . والذي دعا الزميل إلى هذه الإضافة أنه ضبط : « قَسْطَار » بضم القاف وكسرها ، جريا وراء المعرب للجواليقي ٢٦٣ فلم يعرف أن الزبيدي يقصد بكلمة : « قَسْطَر » هنا أنها رواية أخرى لكلمة « قَسْطَار » بفتح القاف .

٧٤=٧٩ : « وفي الحديث أن حذيفة قال لعمر رضى الله عنه : إنك تستعين بالرجل الذى فيه [فجور] ، فقال : [إني لأستعين بالرجل لقوته] ثم أكون على قفانه » . وصواب العبارة كما في المخطوطة : « ... إنك تستعين بالرجل الذى فيه ، فقال : إني استعمله فأستعين بقوته ثم أكون على قفانه » ، ولا داعى لزيادة كلمة : « فجور » . انظر ماكتبناه عن ذلك في تحقيقنا . هذا ، وفي المخطوطة :

« أبى استعظمه فأستعين بقوله » . ولما لم يهتد الزميل إلى وجه الصواب فيه ، حذفه ووضع بدلا منه : « إني لأستعين بالرجل لقوته » وجعله بين قوسين ؛ ليوهم أنه زيادة ليست في المخطوطة . وقد رجع الزميل في هذا الحديث إلى « النهاية » التي يعيب علينا الرجوع إليها ! « قال يعقوب : الثُّور : شحمة يوقد تحتها ويكفأ عليها الطست أو السيطل تُذَّر في مغرز الإبرة ، فيبقى سواده ظاهراً به » . هكذا نقل الزميل العبارة كما هي في المخطوط ، ولم يلاحظ أن بها نقصا ، وصوابه : « ... أو السيطل [ثم يؤخذ دخانها فيعالج به الوشم] يذر في مغرز الإبرة ... » . انظر الصحاح (نور) ٨٣٩/٢ وشرح القصائد السبع لابن الأنبارى ٥/١٣٣ ؛ ١٤/١٣٤ وديوان جران العود ١/٢٥ (صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .

٨٦=٨١ : « ويقولون : الطيراز والبيلاذ والثيمار والقيران » . والصواب الصحيح : « الطيراز والتيلاد والثيمار والطيحال » . والمخطوطة محرفة هنا ؛ ففيها : « الطبرار والتبلاد والثيمار والطيمال » . ولم يوفق الزميل في العثور على وجه الصواب في قراءتها ، فأبدل كلمة : « والطيمال » فجعلها : « والقيران » على ما بعد ما بينهما في الرسم . وقد ترتب على ذلك أن أصبح بيت الأعشى الذي جاء بعد ذلك (٨٢ = ٧٨) :

فرميتُ غفلةً عينه عن شاتِه
فأصبتُ حبةً قلبها وطحَالها

لا محل له ولا علاقة له بما قبله ، إذ ليس فيه أية كلمة من الكلمات الأربع ، التي كتبها الزميل ! (صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .

٧٧=٨١ : « مثل حسان وإزار » . صوابه : « مثل حمار وإزار » .

(صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .

٧٩=٨٣ : « وقال بعض الأعراب في حكاية : لحم جزور سنمة في

غداة شبمة [في قدور هزيمة بمواس خذمة] » . وقد

علق الزميل على ذلك بقوله : « في الأصل : له موسى

حده في حزر رسمه » . كما علق على ما بين القوسين بقوله :

« التكملة من الفائق واللسان » . وصواب العبارة كما

يقرب من رسم المخطوطة : « وقال بعض الأعراب في

حكاية له : بموسى خذمة في قدور رذمة في غداة

شبمة » . وانظر لذلك البيان والتبيين ٢٨٦/١ ؛

٢٩٩/١

٨٦=٨٧ : « ويقولون للذي يدق به الوتد : منجم » . والصحيح :

« ميجم » كما في المخطوطة والصفدى . والدليل على ذلك

قول الزبيدي بعد هذا (٨٧ = ٨٧) : « وأما الميجمة

فحجر » . وقد كتبها الزميل : « وأما المنجمة ... »

بالنون . وهو أحد المواضع التي أخذها علينا في نقده

المتحامل ، مع أنه قد أخطأ فيها كما ترى ! (صححها

عند النشر ولم يشر إليها في نقدنا هذا) .

٨٨=٨٨ : « وروى أبو علي عن اللحياني ... » النص في الأمالي

لأبي علي القالي ٤٤/٢ ولم يشر إليه الزميل . وكذلك

الحال في (٨٨ = ٨٩) : « حدثنا أبو علي قال ... » ،
فالنص في الأمالي ٢٧٠/٢ ولم يعرفه الزميل أيضا . وقد
ترتب على ذلك أن أخطأ في سند الحديث متابعا في ذلك
المخطوطة ، فقال : « حدثنا أبو علي ، قال حدثنا محمد بن
القاسم ، قال : حدثنا محمد بن يونس الكديمي ، قال :
حدثنا عمرو بن أزهر الواسطي ، عن أبان ، عن
أنس ... » . والصواب : « ... الكديمي ، قال : حدثنا
[إبراهيم بن زكريا البراز ، قال : حدثنا] عمرو بن
أزهر الواسطي ... » كما في الأمالي . والدليل على صحة
ذلك أن « الكديمي » توفي سنة ٢٨٦ هـ ،
و« الواسطي » توفي سنة ١٤٦ هـ ، فبينهما مائة
وأربعون عاما . ولا يمكن أن يروى أحدهما عن الآخر .
و« الواسطة » بينهما كما في الأمالي هو : « إبراهيم بن زكريا
البراز » (صححها عند النشر ولم يشر إلى نقدي
هذا) .

٨٩=٩٠ : « ومعناه ركوب الشيء . ومنه التكدر في الدواب » .
والصحيح كما في الصفدي الذي نقل العبارة عن
الزبيدي : « ومعناه ركوب الشيء [الشيء] . ومنه
التكدر في [سير] الدواب » .

٩٠=٩٢ : « وفُعال من باب الأدواء ، مثل : القلاب والنجار
والبوال » . والصحيح : « ... مثل : القلاب والتُّحاز
والبوال » . والنحاز : هو داء يأخذ الإبل في رئاتها ،
فتسعل سعالا شديدا . انظر الصحاح (نخز) ٨٩٥/٢

أما « النجار » التي أثبتتها الزميل فمعناها : الأصل والحسب ، كما في المعاجم . فهل الأصل والحسب من الأدواء ؟ (صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .

٩٢=٩٠ : « والقَوَام قرحة في أرساغ الدابة » . والصحيح كما في المخطوطة بخط واضح : « ... قسوحة في أرساغ الدابة » . والقسوحة : التصلب . انظر القاموس (قسح) ٢٤٣/١ (صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .

٩٤=٩١ : « وروى أبو بكر عن ابن الأعرابي » . صوابها كما في المخطوط : « وروى أبو علي عن ابن الأعرابي » .

٩٥=٩٢ : « ويقولون لجمع الإكاف أكفة بالتشديد . قال محمد : والصواب : أكف مثل : إزار وأزر » . وقد علق الزميل على كلمة : « أكف » بقوله : « في الأصل : أكفة » . ولكنه نسي أن يعلق على كلمة : « أزر » بأنها في الأصل : « أزرة » ! والصحيح في قراءة العبارة : « والصواب : آكفة ، مثل : إزار وآزرة » . ولكن لما كان الزميل لا يعرف في جمع « الإزار » إلا كلمة : « الأزر » صحف وحرف ، دون أن ينبه على ما الأصل ! وانظر اللسان (أزر) ٧٣/٥ ففيه : « والإزار معروف ... والجمع : آزرة ، مثل : حمار وأحمره ، وأزر ، مثل : حمار وحمر » (صححها عند النشر ولم يشر إلى نقدي) .

- ٩٣=٩٧ : « والصَّقْرُ ضرب الحجارة بالصاقور » . والصحيح :
- « ... قطع الحجارة » . وفي المخطوطة محرفا : « جمع الحجارة » . وقد أخذ الزميل كلمة : « ضرب » من الصفدى دون أن ينبه على ما فى المخطوط .
- ٩٤=٩٨ : « ويقولون : فطأطىء لها تخطئك » . والصحيح كما فى المخطوطة : « تطأطأ لها تخطئك » . والمثل فى الميدانى ٩١/١ فمن منا الذى يحرف الأمثال ؟ (صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .
- ٩٥=١٠٠ : « والصواب : قدوم . والجمع قدم » وليس فى المخطوطة عبارة : « والجمع قدم » ، فمن أين أتى بها الزميل ؟ (صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .
- ٩٨=١٠٣ : كتب الزميل بيت الرجز التالى هكذا : « يُلْحِقُهُ بَعَادِ ذَاتِ إِرْمٍ » . وما فى المخطوطة : « ألمحته عاد ذات إرم » . والوزن غير مستقيم فى كل . ولم ينتبه إلى ذلك الزميل !
- ١٠٠=١٠٧ : « قال قانوس بن المنذر » . صوابه : « قال [أبو] قابوس [النعمان] بن المنذر . وانظر الصحاح (قيس) ٩٥٧/٢
- ١٠٣=١١٣ : « وأصله بالفارسية : سودانه معرب » . والصحيح كما فى المخطوطة : « ... سودانه (بالبدال المهملة) فعرّب » .
- ١٠٣=١١٣ : « قال لبيد :

وكأنتى مُلجَمٌ سُودَانِقَا

نفحته شَمَلٌ فى يوم طَلَّ

- علق الزميل على البيت بقوله : « كذا جاء الشطر الثاني في البيت في نسخة الأصل » . والذي في نسخة الأصل : « لفتحها » !
- ١١٠=١١٩ : [مُقَيَّرَةٌ رِدْفٌ] لِأَخِرَةِ الرَّحْلِ . هكذا وضع الزميل كلمتين من هذا الشطر من الشعر بين قوسين مما يوهم عدم وجودهما في المخطوطة ، مع أن كلمة : « ردف » توجد هناك ! (صححها عن النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .
- ١١٠=١٢٥ : « وسع منفقها » . صوابه كإفي المخطوطة : « وسع نيفقها » ؛ لأن العبارة سيقى للاستشهاد على كلمة : « نيفق » . أما « منفق » التي وردت في الأساس وتاج العروس ، فهي رواية أخرى .
- ١١١=١٢٧ : يرجع الزميل في حديثين هنا وفي (١١١ = ١٢٨) إلى النهاية ، مع أنه يعيب علينا ذلك !
- ١١٢=١٣٠ : « ويسمون به [ويقولون] للمسمى كذلك » . والصواب : « ويسمون به المسمى كذلك » . ولا داعى لإضافة كلمة : « ويقولون » .
- ١١٣=١٣٢ : « ويسمون به لوز الصنوبر » . والصواب كإفي المخطوطة : « ويسمى حُبُّه لوز الصنوبر » (صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .
- ١١٣=١٣٢ : « قال الشاعر » قبل بيت الشماخ ، ليست في المخطوطة . وقد زادها الزميل ولم ينبه عليها !
- ١١٤=١٣٣ : « ترقوة والجمع التراقى ، بالتخفيف » . والصواب كما في المخطوطة : « ترقوة بالتخفيف . والجمع : التراقى » .

١١٤=١٣٣ : « وزعم المبرد » . صوابه كما في المخطوطة : « وزعم أبو العباس المبرد » (صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .

١١٥=١٣٤ : « إذا جمعت وصغرت » . صوابه كما في المخطوط : « إذا جمعت أو صغرت » (صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .

١١٥=١٣٤ : « والحجة في [حذفها] أنها وإن أتت [غير] زائدة ... » . صوابه كما في المخطوطة : « ... أنها وإن لم تك زائدة » .

١١٥=١٣٤ : « ثم يرتدعان فيحذف ... » . صوابه كما في المخطوطة : « ثم يرتدعان ويحذف ... » بالواو لا بالفاء .

١١٦=١٣٥ : « ... أنهما جاء على همزة اشهياب . واصطبل على مثال سَفَرَجَل لزيادة فيها » . هكذا كتب الزميل العبارة : « جاء » بإفراد الفعل ، مع أن قبلها كلمة : « لأنهما » وهي تستلزم تثنية الفعل ، كما أنه جعل كلمة : « اصطبل » على مثال : « سفرجل » ، مخالفاً بذلك المخطوط وأبسط قواعد الصرف . والحق أنه قد سقط منه جزء من المخطوط هنا ، بسبب ما يسمى بانتقال النظر في القراءة . وصحة العبارة : « لأنهما جاء على همزة اشهياب ، وهما أعجميان ، فصارعت الألف الثالثة [فيهما الياء في] اشهياب . واصطبل على مثال : جردحل لا زيادة فيه » . (صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .

١١٦=١٣٦: « ويقولون للحديدة التي يصلح بها الأرض » . صوابه كما في المخطوطة : « يفلح بها الأرض » . (صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .

١١٦=١٣٦: « وجمعها سكك . ويقولون للسيف : صمصامة » . وقد أسقط الزميل هنا عبارة لم يفهمها ؛ لأنها مبتورة . وهي موجودة بتامها في كتاب الصفدى نقلا عن الزبيدى . وصحة العبارة : « وجمعها سكك [والعوام يفتحون ذلك كله] . والصواب كسره [كله] . ويقولون للسيف : صمصامة » . وما بين الأقواس من الصفدى . وهكذا يسقط الزميل عبارة : « والصواب كسره » من المخطوطة دون أن يشير إلى ما فعل ! (صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .

١١٧=١٣٨: « ويقال : لا ضرر عليك ، ولا ضرورة ، ولا تضرّة » . صوابه كما في المخطوطة : « ويقال : لا ضرر عليك ، ولا ضرار ، ولا ضرورة عليك ، ولا ضير » !

١١٨=١٣٩: « تدعذع البناء وبناء متدعذع » . صوابه كما في المخطوطة : « تدعذع البناء ، بالذال المعجمة ، وبناء متدعذع » (صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .

١١٨=١٤٠: أكمل الزميل بيت لبيد . والذي في المخطوطة بعضه . ولم ينبه على ما فعل . (صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .

١٢٠=١٤٢: « وقال يعقوب : بعض العرب يقول : الإجل ، فيبدل الياء جيما » . هذا النص موجود في كتاب القلب والإبدال ليعقوب (بن إسحاق السكيت) ١/٢٩ ولم يعرفه الزميل !

١٢٠=١٤٣: « قال محمد : والصواب : طبرزل باللام » . زاد الزميل كلمة : « باللام » هنا وهي ليست في المخطوط . وبعده نص عن « أبا علي » ، وهو في الأمل ٤٣/٢ ولم يشر إليه الزميل !

١٢١=١٤٥: « نهى عن تقصيص البناء ، أى تبيضه بالقصة » . وهو تحريف في نص الحديث ! وصوابه : « نهى عن تقصيص المقابر أى تبيضها بالقصة » . (صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .

١٢٣=١٤٩ : ذاك مما لقيت من دلج اللئيم

ل وقول الحداة بالليل هيئا

قال الزميل في تعليقه على هذا البيت ، الذى نسبه الزبيدي للشماخ : « لم أجد هذا البيت في ديوان الشماخ » . ولم يحاول أن يجهد نفسه بالبحث ليعرف قائل البيت ، ولو في مخطوطة ثابت بن أبى ثابت في « خلق الإنسان » التى وجد بها بيتا ، فهلل له وكبر ! وأنا أوصيه بالرجوع إلى تحقيقنا ليعرف قائل البيت ومصادره . (عمل بالوصية عند النشر فأفاد ولم يشر) .

١٢٥=١٥٢: « قال سليمان للزهرى : فقيه مליح » . صوابه كما في

المخطوطة : « قال سليمان : الزهرى فقيه مليح » .
 (صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .
 ١٥٥=١٢٧ : « ويقال للوَذْحَة أيضا : عَتَكَة ؛ يقال : ما أباليه
 عتكة » . هكذا « عتكة » بالتاء ! لقد حسبتك بعد أن
 قرأت مقالاتك النقدية المتحاملة ، ضليعا في الأمثال
 العربية ، حين رجعت في مثل من الأمثال لا إلى الميداني
 وهو فيه ، بل إلى كامل المبرد ! ولكنك للأسف
 تصحف هنا مثلا مشهورا ، وهو : « ما أباليه عَبَكَة »
 بالباء الموحدة . انظر مجمع الأمثال ١٥٨/٢ وجمهرة
 الأمثال ٢١٦/٢ وفصل المقال ١٨/٣١٦ واللسان
 (عبك) ٤٦٣/١٠ والصحاح (عبك) ١٥٩٨/٤
 وانظر للعبكة بمعنى : الوذحة التاج (عبك) ١٥٨/٧
 مثلا !

١٥٩=١٢٩ : « فار الشراب بقوته ودفع ثقله » . صوابها : « ثار
 الشراب بقوته ... » . وهذا أحد المواضع التي أخذتها
 علينا ، وأنت نفسك تخطيء في قراءة المخطوطة هنا ،
 فتكتب : « ثقله » ، وفي مقالك تقترح : « بغليه » !
 فقل لى بربك : أيهما الصواب في نظرك ؟ مادمت لا
 ترضى عما اقترحناه نحن ، وهو : « ودفع بعضه » !
 ١٦٥=١٣٢ : « وقال الراجز : كَأْتَهُ كَوْدُنُّ يُوَشَّى بِكُلَّابٍ » .
 صوابه : « وقال الراعي ... » فليس البيت السابق من
 الرجز أيها الزميل ! (صححها عند النشر ولم يشر إلى
 هذا النقد) .

١٧٢=١٣٦ : « لزموا مصنفهم للجميع » . هنا سقط تكملته من

كتاب الصفدى هكذا : « لزموا مصنفهم [ومصنفهم

بالتشديد] للجميع . فهل رأيت الصفدى هنا !؟

١٧٣=١٣٦ : تعيب علىّ أننى تركت بعض الآيات دون ذكر

مصادرها . وهذا بيت لا تعرف أنت مصادره :

فَقُرَى الْعِرَاقِ مَقِيلُ يَوْمٍ وَاحِدٍ

وَالْبَصْرَتَانِ وَوَأَسْطُ تَكْمِيلُهُ

فهو فى المخصص ٢٢٥/١٣ ؛ ٢٢٨/١٣

والغريب المصنف ٦/٣٧٠ (صححها عند النشر

وذكر الموضوع الأول فى التخرىج) .

١٧٨=١٣٨ : « قال محمد : والصواب رباع منقوص على مثال

لبان » . هكذا تخطىء أنت أيضا فى موضع من

المواضع التى أخذتها علينا فى نقدك الحاقده . فقل لى

بربك : من الذى دلك بعد ذلك على الصواب فى

أدب !؟

١٨٣=١٤١ : « وقد أوسع الرجل إيساعا » . صوابه كما فى المخطوطة :

« وقد أوسع الرجل إيساعا : إذا استغنى » (صححها

بعد النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .

١٨٣=١٤١ : « قال الراجز : كأنه حقيبة ملأى حفا » . وصوابه :

« ... ملأى حتى » . وقد تابع الزميل هنا رسم

المخطوطة ، ولم يفهم معنى البيت . انظر بتحقيقنا هامش

٣ صفحة ١٨٣ وهذا أحد المواضع التى أخذتها عليه

اللجنة ، فيما أذكر .

١٨٤=١٤٢ : « ويقولون [للعود : زَند ، فيفتحون] . قال محمد :
والصواب : زَند » . كذا ضبط الزميل كلمة :
« الزند » بفتح الزاي في الموضوعين ، فأين الخطأ الذي
يقع فيه أهل الأندلس إذن ؟ لقد نقل الزميل هنا عبارة
الصفدي المحرفة كما هي ، ولم يفتن للتناقض الذي وقع
فيه !

١٨٩=١٤٥ : « وقرأت على [أبى على] فى كتاب : الأذب ، فى
جماعة الجِداً : حدان ، بتشديد الدال » . وصواب
العبارة كما فى كتاب الصفدى : « وقرأت فى كتاب
الأذب فى جماعة الجِداة : حدان [فردّ علىّ أبو]
علىّ : حدان ، بتشديد الدال » . فهل رأيت الصفدى
فى هذا الموضوع أيضاً ؟!

١٩٢=١٤٦ : « ... ومقنع للذى يغطى به الرأس » . صوابه كما فى
المخطوطة : « ومَقْنَع بالفتح للثوب الذى يُغطى به
الرأس » .

١٩٢=١٤٧ : « ويقولون للود الذى يغيب فى قشره ، ويتشام منه :
حلزوم » . وصوابه كما فى المخطوط بخط واضح : « ...
يغيب فى قشره ويتطلع منه » .

١٩٤=١٤٨ : « يقال : اصدق وازدق » . صوابه كما فى المخطوطة :
« ... أصدقاء وأزدقاء » .

١٩٥=١٤٨ : « تدرعت بالمدرعة » . صوابه كما فى المخطوطة :
« تزدغت بالمدرعة » .

٢٠٠=١٥١ : « [وينصح] : يخاط ، يعنى : الفرند » . وقد علق
الزميل على كلمة : « الفرند » بقوله : « فى الأصل

يعنى الأول » . إن صواب العبارة : « ... يعنى :
الآل » . والآل هو السراب ، وهو مذكور فى ديوان
ذى الرمة فى بيت سابق على البيت الذى ذكره الزبيدى
قبل هذا الكلام . انظر ديوانه ق ٤٠/١٠ - ٤١
ص ٨٦ فأين الفرند من عبارة المخطوط ؟ (صححها
عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .

٢٠٤=١٥٤ : « فإذا أخبرت عن نفسك [لم تقل] إنه فعل [لى]
ذلك ، بل قلت : بعث » . وصواب العبارة كما جاء فى
المخطوط : « فإذا أخبرت عن نفسك أنه فعل ذلك
بك ، قلت : بُعثُ » . والذى أوقع الزميل فى هذا
الاضطراب وتلك الحيرة ، أنه قرأ كلمة : « بك » فى
المخطوطة : « بل » ! (صححها عند النشر ولم يشر إلى
هذا النقد) .

٢٠٧=١٥٥ : « يعنى أنها بيضاء من أجل برد الوشاح » . هل يفهم
الزميل معنى هذا الكلام ؟ إننى لا أنتظر جوابه ،
فالعبرة الصحيحة هى : « يعنى أنها بيضاء [فهى
تنجاف] من أجل برد الوشاح » . انظر تحقيقنا
ص ٢٠٧ هامش ٢ (صححها عند النشر ولم يشر إلى
هذا النقد) .

٢١٠=١٥٧ : « وكذلك الوافى فى العروق ، وهو الذى لم يذهب
الانتقاص بجزئه » . هل يفهم الزميل معنى هذا الكلام
أيضا ؟ ولا انتظر جوابه كذلك ، فالعبرة الصحيحة
هى : « وكذلك الوافى فى العروض » . انظر تحقيقنا

ص ٢١٠ هامش ٢ (صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .

١٥٩=٢١٢ : « وروى بعض مؤدبى العربية : آنية ملامى . وقال : ملامى إنما هو للجمع فأخطأ خطأ ثانيا ؛ لأن ملامى لمؤنث مفرد » . وصوابه كما فى المخطوطة بخط واضح : « ... آنية ملامى . وقال : ملامى إنما هو للجمع ، فأخطأ خطأ ثانيا ؛ لأن ملامى ليس بشيء مقول » . وهكذا تكون الأمانة العلمية !

١٦٠=٢١٤ : « والحيلة صنف من الحلوى » . صوابه : « والحيلة : ضرب من الحلوى » .

١٦٣=٢٢١ : « ... كالربيع والصيف . فأما قولهم ... » . صوابه كما فى المخطوطة : « كالربيع والصيف ، وليس بواقع على المطر . فأما قولهم ... » .

١٦٣=٢٢١ : « ... هكذا روى أبو عبيدة عن الأصمعى » . صوابه : « هكذا روى أبو عبيد عن الأصمعى » . وهذا أحد المواضع التى تابع فيها الزميل المخطوطة دون تمعن أو رجوع إلى مصادر الزبيدى ، فالنص فيه منقول عن « الغريب المصنف » لأبى عبيد ١٨/١١٥ ومن المعروف أيضا أن أبا عبيدة لا يروى عن الأصمعى شيئا ، والخصومة بينهما معروفة !

١٦٤=٢٢٣ : « قالت أراه مُبَلَطًا لا شَيْءَ لَهُ » . علق الزميل على هذا البيت بقوله : « الأمالى ٢/٢٨٤ غير منسوب والتاج (بلط) » . وما رأيه فى أن البيت منسوب لصحير

ابن عمير في قصيدة طويلة ، في كتاب مشهور جدا ،
هو الأصمعيات ق ٢/٩٠ ص ٢٧٤ لافي خلق
الإنسان لثابت بن أبي ثابت؟! وهو غير منسوب في
جمهرة اللغة ٢٧/٣

٢٢٤=١٦٤ : « يقال : قرمد الحوض إذا ملطه » . صوابه كما في
المخطوطة : « ... قرمد الحوض إذا لَطَّه » . وإن كنت
لاتعرف معنى : « لط الحوض » فارجع إلى اللسان
(لَطَط) ٢٩٦/٩ !

٢٢٥=١٦٥ : « وزعم العديس الكنانى أن القراميد حجارة لها
نخاريب ، هي خروق ، يطبخ بها ويملط بها الحياض » .
كيف يطبخ بالحجارة أيها الزميل؟ إن صواب العبارة :
« ... حجارة لها نخاريب ، وهي خروق ، تطبخ ويلطّ
بها الحياض » .

٢٢٠=١٦٦ : « قيل للشباب الناعم غرنوق » . صوابه كما في المخطوط :
« قيل للشباب الغض الناعم ... »

٢٢٧=١٦٨ : « كأنه ملتف في برد محبّرة » . صوابه كما في المخطوطة :
« ... في بُرْدِ جِبْرَة » . (صححها عند النشر ولم يشر
إلى هذا النقد) .

٢٣١=١٧٠ : « الكعب مابين المنجمين الغائصين في باطن القدم » .
والصواب : « ... في ظهر القدم » . ارجع إلى
الصفدى ، ولا تجعل الكعب في باطن القدم ، فما قال
بذلك أحد !

٢٣٢=١٧١ : « ويقال : خنث السقاء إذا أملته وكسرتة » . وصوابه

كما في المخطوطة : « ويقال : حَنَثَ السقاءُ وانخثَ إذا مال وتكسّر » . فأين عبارتك من عبارة المخطوطة؟! ١٧٢=٢٣٤ : « وحدّ له وقتا » . صوابه كما في المخطوطة : « وحدّد له وقتا » .

١٧٣=٢٣٧ : « كَأَنَّ حَفِيفَ مَنْخِرِهِ إِذَا مَا

كَتَمْنَ الرَّبَّوْ كَبِيرٌ مُسْتَعَارٌ

هذا على ما أعلمتك من الاستعارة ، والقرب

النفسي « . صوابه : « ... الاستعارة . والربو : النَّفْسِ » . وكلمة : « الربو » المحرفة في المخطوط ، توجد في بيت بشر بن أبي خازم السابق لهذا الكلام . والزيدي يفسرها هنا على عادته في تفسير بعض الكلمات الصعبة في الأبيات التي يستشهد بها . هذا إلى أنه لامعنى لعبارة : « القرب النفسي » ! والكلمة الثانية في المخطوطة : « النفس » بلاياء في آخرها . (صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .

١٧٥=٢٤١ : « .. دون سائر الرياحين . والريحان ... » . صوابه كما في المخطوطة : « ... دون سائر الرياحين . قال أبو بكر : والريحان ... » . (صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .

١٧٦=٢٤٢ : « قال أبو عبيدة » . صوابه كما في المخطوطة : « قال أبو عبيد » . والنص في الغريب المصنف له ١/٧٠

١٨٢=٢٥١ : في الزيادات التي نقلها الزميل عن كتاب الصفدى : « ويقولون للطويل [اللسان] خلقة : أبظر » . وعلق

على كلمة : « اللسان » بقوله : « زيادة من المدخل » .
ولكن مارأى الزميل فى أن هذه الكلمة فى كتاب
الصفدى كذلك ، فهل رأى كتاب الصفدى بنفسه ؟

١٨٣=٢٥٤ : صحف الزميل اسم الشاعر : « خزيمه بن نهد » بالخاء
المهمله ، فجعله : « خزيمه » بالخاء المعجمة . انظر سمط
اللآلى ١ : ٧/٩٩ وتعليق الميمنى هناك ! (صححها
عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .

٢١٤=٢٩٨ : « ويقولون لجمع الماء : مياة ، بالتاء ، حتى قال بعض
شعرائهم المطبوعين :
فسماؤها بنجومها وسحابها

ورياحها وبحارها ومياتها » .

وقد نسى الزميل أن ينقل تصحيح الزبيدى لهذا
الخطأ من أخطاء عامة الأندلس وهو : « والصواب :
أمواه للجمع الأقل ، ومياه للكثير » . (صححها عند
النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .

٢١٤=٢٩٩ : « والصواب أنه طلوع نجم من نجوم [المشرق] عند
سقوط نجم آخر » . هكذا سقطت من الزميل كلمة ،
فجعل مكانها كلمة أخرى . وصواب العبارة كإفى
الصفدى : « ... نجم من نجوم المنازل ... » .

٢١٤=٢٩٩ : « وناء الرجل [بحمله] من هذا » . هكذا وضع الزميل
كلمة : « بحمله » بين قوسين ، مما يوهم عدم وجودها
فى كتاب الصفدى ، وهى فيه . (صححها عند النشر
ولم يشر إلى هذا النقد) .

٣٠٠=٢١٥ : « مايندى للوتر » . لم يعرف الزميل الضليع في الأمثال ! أنه مثل يوجد في الميداني ١٥١/٢ وإصلاح .. المنطق ١٧/٣٨٦ فصححه هكذا : « مايندى للوتر » !

وأخيرا فإن الفقرات التالية من تحقيقنا منقولة عن الزبيدي في كتاب الصفدى ونسبها الزميل :

٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٦ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٧٢ - ٢٨١ -
 ٢٨٤ - ٢٨٦ - ٢٨٨ - ٢٩٦ - ٣٠٠ - ٣٢٥ - ٣٢٩ -
 ٣٤٠ - ٣٤٥ - ٣٥٥ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٧٠ -
 ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨١ - ٣٨٧ - ٣٩٠ - ٤٠٣ - ٤٠٥ -
 ٤٢٣ - ٤٠٧

فهل يعدّ هذا من الدقة والأمانة العلمية ، اللذين يتحدث عنهما الزميل !؟

* * *

وبعد ، فهذا قليل من كثير . وإني أرجو ألا تؤثر هذه الأخطاء في مكانة الزميل الدكتور « عبد العزيز مطر » عند عارفيه ، ولا في الدرجة العلمية التي نالها بهذا التحقيق . فما أظن أن هذه الأخطاء ترجع إلى الجهل ، ولكن إلى الكسل !

* * *

(٣)

رسائل في اللغة (١)

يقوم تحقيق التراث ونشره في العصر الحاضر على أسس علمية متعارف عليها ، وقد كنا قبل ربع قرن مضى ، نقنع بأن يقوم أحد الكتبية بقراءة مخطوطة ما ، وطبعها بأغلاطها ، والتحريرات الموجودة بها ، دون فهم لها مع تذييل صفحاتها أحيانا ببعض التعليقات التافهة ، التي ينقلها نقلا من الحواشي والشروح ، كما كنا نقنع أيضا بأن يقوم ذلك الكتبي ، بإعادة طبع كتاب من الكتب الصفراء ، على ورق أبيض مصقول دون تحقيق . أما اليوم ، وقد تغيرت أساليب التحقيق والنشر ، ونزلنا في ميدان سباق مع المستشرقين ، الذي تعلمنا منهم الكثير في هذا الفن ، فإن عملا كهذا يثير سخريتنا ، ولا يطمئن له الباحث الحديث .

وكتاب : « رسائل في اللغة » الذي نشره الدكتور إبراهيم السامرائي ، يضم أربعة كتب مهمة في نصوص اللغة ؛ أولها : كتاب : « خلق الإنسان » لأبي إسحاق الزجاج (المتوفى سنة ٣١٠ هـ) . وثانيها : كتاب « القول في ألفاظ الشمول والعموم والفصل بينها » لأبي علي المرزوق (المتوفى سنة ٤٢١ هـ) . وثالثها : كتاب « ما يذكر وما يؤنث من الإنسان واللباس » لأبي موسى الحامض (المتوفى سنة ٣٠٥ هـ) . ورابعها : مقتطفات من كتاب « المسائل والأجوبة » لابن السيد البطليوسى (المتوفى سنة ٥٢١ هـ) .

(١) نشرت في مجلة « الأعلام » العراقية (السنة الثانية / الجزء الثامن) إبريل

وإذا كان تحقيق النصوص يحتاج عموماً إلى بذل العناية في إقامة النص ، وإصلاح خلله ، وتخريج شواهد وضبط أعلامه ، فإن هذه العناية تمتد إذا كان النص الذى نقوم بتحقيقه نصاً لغوياً ، فإننا مطالبون في هذه الحالة بالتدقيق ، والوقوف أمام كل كلمة ، ومراجعة أكثر من مصدر للتحقق من صحتها ، وتقويم ما أصابها من تحريف أو تصحيف .

ولكن الأمر كان على العكس من ذلك في تحقيق كتاب : « رسائل في اللغة » ؛ إذ لم يبذل فيه الدكتور السامرائى جهداً يذكر ، بل تعجل في إخراجه ونشره . ولسنا بذلك نخط من قيمة هذه النشرة ، أو نطعن في قدرة الدكتور السامرائى ومكانته العلمية ، ولكننا نرى أنه تعجل ، ولو تريت ووقف عند كل نص يحاول فهمه ، ويعرضه على المصادر المختلفة ، لجاء عمله متقناً خالياً من التصحيف والتحريف .

وفيما يلي نماذج من المآخذ التى نأخذها على تحقيق كل كتاب من الكتب الأربعة التى نشرها الدكتور السامرائى في مجموعته : « رسائل في اللغة » :

* * *

فلاحظ على الكتاب الأول ، وهو : « خلق الإنسان » للزجاج ، مايلي :

أولا : في ترجمة « الزجاج » لم ير الدكتور السامرائى كتاب بروكلمان : « تاريخ الأدب العربى » GAL I 110 , SI 170 ولذلك فاته ذكر

كتبه المخطوطة التي ذكرها بروكلمان ، وهي : كتاب « سر النحو ^(١) » في دار الكتب بالقاهرة ، و « الإبانة عن معاني بسم الله الرحمن الرحيم » في مكتبة جوتا ، و « معاني القرآن » في مكتبة نور عثمانية بتركيا وغيرها ، و « حروف المعاني » في مكتبة لاللي باستانبول ، و « الشجرة » في القيروان .

كما أنه اعتمد في الإحصائية التي عملها لكتب « خلق الإنسان » على كتاب : « المعجم العربي » للدكتور حسين نصار (صفحة ١٢٩ وما بعدها) دون أن يشير إلى ذلك ، فنقل عبارته بنصها مع بعض الاختصار أحيانا ، وأخطأ - تبعا لذلك - فيما أخطأ فيه الدكتور حسين نصار ؛ مثل $١/٣٠ = ٩/٦$: « وأبو زيد الكلاني » . وصوابه : « وأبو زياد الكلاني » .

ثانيا : لم يهتم الدكتور السامرائي بالترجمة للأعلام الواردة في النص ، فصحف وحرف في كثير من هذه الأعلام مثل $٣/٨$: « أخبرنا الشيخ أبو طاهر أحمد بن عبد الله بن سوار المقرئ . وصوابه كما في مخطوطة دار الكتب (٢٣٤ مجاميع) : « أبو طاهر أحمد بن علي بن عبيد الله بن سوار المقرئ » .

وانظر ترجمته في طبقات القراء لابن الجزرى ١/٨٦ رقم ٣٩٠

ثالثا : يظهر أن الدكتور السامرائي لم يهتم كثيرا بإثبات الفروق بين نسخ خلق الإنسان ، أو لعله لم ير من هذه النسخ إلا أوراقها الثلاث

(١) تبين أن صحة اسم الكتاب هو : « شرح ماينصرف ومالا ينصرف » . وقد نشرته هدى قراعة بالقاهرة سنة ١٩٧١ م ، تحت اسم : « ماينصرف ومالا ينصرف » .

التي لم ينشر غيرها في الكتاب كله ، وإلا فكيف يفسر خطؤه في ذكر الرقم وعدد أوراق نسخة دار الكتب المصرية ؛ إذ ذكر أنها تحت « رقم ٣٣٤ وعدد أوراقها ١٥ ورقة » . والصواب : « رقم ٢٣٤ مجاميع . وعدد أوراقها ١٣ ورقة » .

رابعاً : سقط من النص كلمات وعبارات كاملة ، بسبب ما يسمى « بانتقال النظر في القراءة » وهو أن تقفز عين الناسخ من كلمة إلى أخرى مثلها تماماً في نفس السطر أو السطور التي بعده . ومن أمثلة ذلك :

٥/٢٢ : « وإذا ألقى فيها (أى العين) إنساناً مايقديها ويؤذيها ، قيل : قذى فلان عين فلان تقدياً » . والصواب كما في مخطوطة دار الكتب : « ... قيل : قذى فلان عين فلان . وإذا أخرج منها القذى قيل : قذى فلان ... » .

٩/٢٤ : « وفي الأنف الخنس . وهو تأخره إلى الرأس » . والصواب كما في مخطوطة دار الكتب : « وفي الأنف الذلف ، وهو قصره وصغره ، يقال : امرأة ذلفاء . وفي الأنف الخنس ... » .

٩/٢٥ : « يقال : جدع الله أنفه ، وعبد أكشم وأجدع » . والصواب : « ... جدع الله أنفه ، وكشم الله أنفه . وعبد أكشم وأجدع » ، كما في مخطوطة دار الكتب .

٨/٢٦ : « والتحزير الذى يكون فيها أول ماتنبت بتحديد » . والصواب كما في مخطوطة دار الكتب : « والتحزير الذى يكون في أطراف الأسنان من الشباب الذى يكون فيها أول ماتنبت بتحديد » .

٣٢ / ٤ : « وفي العنق الصليقان ، وهما ناحيتهما عن يمين وشمال . وفي العنق الودجان » . والصواب : « ... عن يمين وشمال . واللديان وهما صفحتا العنق . والسالفتان صفحتا العنق أيضا عن يمين وشمال . وفي العنق الودجان » ، كما في مخطوطة دار الكتب .

٣٧ / ٩ : « والأنامل أطراف الأصابع الأولى من مفاصل كل الأصابع ، يقال لها : أطرة وجمعها أطر » . والصواب : « ... يقال لها الأنامل من اليدين والرجلين جميعا . والوترة التي حول الظفر يقال لها : أطرة ... » كما في المخطوط .

٤٦ / ١ : « والعظمان اللذان فوق العانة » . والصواب كما في المخطوطة : « والعظمان الشاخصان ممالي الصلب ، يقال لهما : الغرابان . وفي الورك الخربة ، وهي خرق في عرض الورك . والعظمان اللذان فوق العانة » .

خامسا : هناك عبارات وكلمات أخرى سقطت ، لاسبب انتقال النظر ، بل بسبب التهاون والإهمال في مقابلة النص ، والعناية بتصحيحه وضبطه . وقد استدركنا ذلك بعد أن قابلنا النص على مخطوطة دار الكتب ؛ مثل :

٨ / ١٤ : « وأنا أسمع ذلك في شهر رمضان » . صوابه : « وأنا أسمع . وذلك في شهر رمضان » .

٨ / ١٧ : « أبو محمد علي بن عبد بن العباس » . صوابه : « أبو محمد علي بن عبد الله بن العباس » .

- ٩/١٣ : « ومن الشعر الزمر رقة الشعر وقتته » . صوابه : « ومن الشعر الزمر وهو رقة الشعر وقتته » .
- ٦/١٩ : « يقال : أبلج وامرأة بلجاء » . صوابه : « يقال : رجل أبلج ، وامرأة بلجاء » .
- ٧/٢١ : « قال الأصمعي : القَبَل أشدّ من الحَوَل والكَمَه » . والصواب : « ... أشدّ من الحَوَل . قال : الحَوَل أن يكون في إحدى العينين انقلاب ، والقَبَل أن تُقبل إحداها على الأخرى . وفي العين : العَمَه والكَمَه » .
- ٨/٢٥ : « الفم جامع لجملة الشفتين والأسنان » . صوابه : « الفم اسم جامع ... » .
- ٢/٢٣ : « وفي العنق الجَيْد ، وهو طوله الوقص وهو داء » . صوابه : « ... وهو طوله . والوقص وهو داء » .
- ٥/٣٧ : « وهى الإبهام ثم الوسطى ثم البنصر وهى الصغرى » . صوابه : « وهى الابهام ثم السبابة ثم الوسطى ثم البنصر ثم الخنصر ، وهى الصغرى » .
- ٣/٤٠ : « وتسمى الخاصرة وهى طفطفة الجنب » . صوابه : « وتسمى الخاصرة الشاكلة ، وهى طفطفة الجنب » .
- ١/٤٥ : « والقهبلس وحرف الحشفة » . صوابه : « القهبلس والكمهدة وحرف الحشفة » .
- ١٥/٤٩ : « ماخرج عن الجسد من الخنصر » . صوابه : « ماخرج عن الجسد من حد الخنصر » .

سادسا : هناك بعض التحريفات التى شوهدت النص ، وأضرت

به كثيرا ؛ مثل :

- ٤/١٤ : « والقزح واحدة قزعة » . والصواب : « والقزح واحده قزعة » بالهاء .
- ١/١٦ : « ويقال : أخذه بسبلته فجزه » . والصواب : « ويقال : أخذ بسبلته فجره » بالراء .
- ٦/١٦ : « وخبطها الشيب » . والصواب : « وخبطها الشيب » .
- ٤/١٩ : « وكانا سابقين » . والصواب : « وكانا سابغين » .
- ٢/٢٤ : « وما كان عن الأنف » . والصواب : « وما كان من الأنف » .
- ١١/٢٦ : « وفي اللسان الشنب وهو يرودها » . والصواب : « وفي الأسنان الشنب وهو يردها » .
- ٢/٢٨ : « وفيها الروايل والواحد راوول » . والصواب : « وفيها الرواويل والواحد راوول » .
- ٥/٢٨ : « وفي الأضراس الدرر » . والصواب : « وفي الأضراس الدرر » .
- ٤/٣٣ : « والبتع شذق العنق » . والصواب : « والبتع شد العنق » .
- ١٠/٣٩ : « والشراسيف مناط الضلوع » . والصواب : « والشراسيف مِقَاط الضلوع » .
- ٧/٤٢ : « تسمى السوداء » . والصواب : « تسمى السويداء » .
- ٢/٤٣ : « وهي أم العظام » . والصواب : « وهي أم الطعام » .
- ٧/٤٥ : « والأدان » . والصواب : « والأداف » .
- ١٥/٤٥ : « وهو الذى يجد اللامس حسه » . والصواب : « وهو الذى يجد اللامس مسه » .
- ١٥/٤٨ : « والساق مؤنثة . يقال : هما الساق » . والصواب : « ... يقال : هي الساق » .

أما كتاب : « القول في ألفاظ الشمول والعموم » للمرزوقي ،
فملاحظ عليه مايلي :

أولا : في ترجمة المرزوقي أهمل الدكتور السامرائي الرجوع إلى
كتاب بروكلمان : « تاريخ الأدب العربي » GALS I 502 واعتمد في هذه
الترجمة - فيما يبدو - على المقدمة التي صنعها الأستاذ عبد السلام
هارون لشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ، وحدها ؛ ولذلك نجده يذكر -
على غير عادته - المخطوط من كتب المرزوقي والمطبوع ، وأرقام المخطوطات
وأماكنها ، وهو ما فعله الأستاذ عبد السلام هارون بترتيبه وعبارته . وإذا
كان الأستاذ عبد السلام هارون قد نسى كتابا للمرزوقي ، هو « غريب
القرآن » ، الذي ذكر بروكلمان أن منه نسخة بالمدينة المنورة ، فلا
نعجب بعد هذا إذا لم نعثر لاسم هذا الكتاب عند الدكتور السامرائي
على أثر .

ثانيا : اعتمد الدكتور السامرائي في نشر هذا الكتاب ، على
نسخة المتحف العراقي ١٣٩٥ لغة وحدها ، مع أنه يعرف أن في دار
الكتب المصرية قطعة من هذا الكتاب برقم ٤١٤٠ أدب ، إلا أنه أهمل
الرجوع إليها ، وقال : « وأكبر الظن أن قطعة دار الكتب المصرية ، لا
تحتوي إلا شيئا يسيرا من نص الكتاب ، وأن النساخ زادوا فيها القصائد
الطويلة » . وقد استقى هذه المعلومات من فهرس دار الكتب . وهو وإن
كان على حق فيما قاله ، إلا أن أمانة التحقيق كانت تستدعي أن يرى
هذا الجزء اليسير أيضا ، لعله أن يقوّم به ما اعوجّج من نص نسخة
المتحف العراقي . ومأكثر هذا العوج في صفحتين اثنتين ! ومن أمثله :

٨/٧٤ : « ومنها مايفيد الشمول في التذكير على وجه ، ويفيده في التعريف على وجه » . والصواب : « ومنها مايفيد الشمول في التنكير ... » كما في قطعة دار الكتب .

١٥/٧٤ : « إذا وقع لغير صلة » . صوابه : « إذا وقع بغير صلة » كما في قطعة دار الكتب .

١٦/٧٤ : « ومنه مايفارق ذلك الموضع ، وينتقل إلى غيره ، ويقترن فيه مايخصه ويزيل الإبهام عنه ، ولا يفيد الشمول والعموم » . وصوابه - كما في قطعة دار الكتب : « ... ويقترن به فيه مايخصه ويزيل الإبهام عنه ، فلا يفيد الشمول والعموم » .

١٨/٧٤ : « وقد يقع مع اقتران المخصص الكثرة والشمول » . صوابه : « وقد يقع مع اقتران المخصص به مفيدا للكثرة والشمول » . كما في قطعة دار الكتب .

٨/٨٥ : « هذا مالدى عنيد » . صوابه : « هذا مالدى عتيد » (سورة ق ٢٣/٥٠) .

١٢/٨٥ : « ويعبدون من دون الله مالا يملك رزقا من السموات والأرض شيئا » . وصواب الآية : « ويعبدون من دون الله مالا يملك لهم رزقا من السموات والأرض شيئا » (سورة النحل ٧٣/١٦) .

ثالثا : لم يحاول الدكتور السامرائى أن يقابل النصوص بمصادرها المنقولة عنها . وترتب على ذلك خلط النصوص المنقولة بما ليس منها من عبارات المرزوق ؛ مثل (١٤/٩٣) : « وقال سيويه : وهذا لفظه

الجمع بالألف والتاء ، والواو والنون ، لتثليث أدنى العدد إلى تعشيره » .
 هكذا ! ولو راجع الدكتور السامرائى كتاب سيبويه (٢ : ٢٢/١٤١)
 لعرف أن عبارة : « وهذا لفظه » ليست من كلام سيبويه ، وإنما هي من
 كلام المرزوق نفسه ، يريد من ورائها أنه ينقل العبارة من كتاب سيبويه
 بنصها .

* * *

وفي رسالة أبى موسى الحامض : « فيما يذكر وما يؤنث من
 الإنسان واللباس » ، نلاحظ مايلي :

أولا : اعتمد الدكتور السامرائى على مخطوطتين متأخرتين جدا ،
 بخط الشيخ طاهر السماوى سنة ١٣٣٢ هـ ، وترك مخطوطة الإسكوريال
 ١٧٠٥ وهى بخط الجواليقى ، العالم اللغوى المشهور المتوفى سنة
 ٥٣٩ هـ . وهناك ثلاث مخطوطات أخرى لم يعرفها ولم يشر إليها ، وهى
 مخطوطة بايزيد باستانبول ٣١٧٨ وعاطف أفندى باستانبول ٣٠٠٣ ودار
 الكتب المصرية ٢ مجاميع ش .

ثانيا : ترجم لأبى موسى الحامض ترجمة هزيلة فى سطور . ولم ير
 من مصادر ترجمته : الفهرست لابن النديم ، والأنساب للسمعانى ،
 واللباب لابن الأثير ، ومسالك الأبصار للعمرى ، والمنتظم لابن الجوزى ،
 والبداية والنهاية لابن كثير ، وبغية الوعاة للسيوطى ، وتلخيص إنباه الرواة
 لابن مكرم ، وطبقات النحويين لابن شعبة ، والنجوم الزاهرة لابن تغرى
 بردى ، وكشف الظنون لحاجى خليفة .

ثالثا : لم يترجم للأعلام الواردة بالنص ؛ ولذلك أبقى على التحريف الموجود بالمخطوطتين ؛ مثل (٤/١٠٥) : « أبو الحسن المبارك ابن عبد الجبار بن أحمد الصيرفي » . وصحتها : « أبو الحسين ... » . وانظر ترجمته في تاريخ ابن الأثير ١٥٤/١٠ ؛ ومثل (٩/١٠٥) : « عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن سعد بن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري » . وصوابه : « عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري » . وانظر ترجمته في تاريخ بغداد ٢٨٩/١٠

رابعا : لم ينسب الدكتور السامرائي الأبيات التي لم ينسبها الحامض إلى أصحابها ، مع شهرتها ، وورودها في كثير من المصادر المعروفة ؛ وذلك مثل (١٥/١٠٥) : « وقال الشاعر : والعين بالإثم الحارى مكحول » ، فلم يعرف الدكتور المحقق أن هذا عجز بيت من شواهد كتاب سيبويه ٢٤٠/١ لطفي الغنوي . وتماه :

إذ هي أحوى من الربعي حاجبه والعين بالإثم الحارى مكحول
وهو في ديوان طفيل الغنوي ق ٣/٥ ص ٤٩ وشرح الشواهد
للشنتمرى ٢٤٠/١ والمذكر والمؤنث للفراء ١٢/١٧ والمخصص ٨٠/١٦
وعجزه في المخصص ٨٠/١٦ ؛ ٨١/١٦

وكذلك مثل (٢/١٠٦) : « قال الشاعر :

أنتنى لسانُ بنى عامرٍ فجلتُ أحاديثُها عن نُكْرٍ
لم يعرف المحقق أن هذا البيت مطلع مفضلية مشهورة للمرقش
الأكبر في المفضليات ق ١/٥٢ ص ٢٣٥ وهو في جمهرة الأمثال
١٣٦/١ وأمثال المفضل الضبي ٥٩ والأغاني ٣٤/٦ والمذكر والمؤنث
للفراء ٩/١٣ والمخصص ١٢/١٧

وكذلك مثل (٩/١٠٦) : « وأنشد : ما حملت عاتقى سيفى » .
 هكذا كتب الدكتور السامرائى هذا الشعر ، ولم يعرف أنه من بيتين هما :
 لَا صَلُحَ بَيْنِي فَاعْلَمُوهُ وَلَا بَيْنَكُمْ مَا حَمَلَتْ عَاتِقِي
 سَيْفِي وَمَا كُنَّا بِنَجْدٍ وَمَا قَرَّرَ قُمْرُ الْوَادِ بِالشَّاهِقِ

والبيتان لأبى عامر جد العباس بن مرداس فى اللسان (قمر)
 ١١٥/٥ (عتق) ٢٣٨/١٠ وله أو لأنس بن العباس بن مرداس فى
 شرح شواهد المغنى ١٠/٢٠٥ وينسبان لأبى الرئيس التغلبى فى اللسان
 (ودى) ٣٨٤/١٥ وبدون نسبة فى المخصص ١٣/١٧ وإصلاح المنطق
 ٣٦٢ والمقاييس ٢٢٢/٤ والصحاح (قمر) ٧٩٩/٢ واللسان (يدى)
 ٤٢٠/١٥ والمذكر والمؤنث للفراء ٣/١٥ والأول غير منسوب كذلك فى
 المخصص ١٥٩/١ والمحكم ١٠١/١

خامسا : سقط من النص كلمات وعبارات بسبب « انتقال
 النظر فى القراءة » . ولست أدرى إن كان ذلك قد حدث فى المخطوطتين
 اللتين اعتمد عليهما الدكتور السامرائى ، أم أن انتقال النظر قد حدث
 منه هو عند نسخ الرسالة لتحقيقتها ؟ وكان من الواجب أن ينتبه الدكتور
 إلى أن النص غير مستقيم فى بعض الأحيان ، فيراجع أصوله ، أو يطلب
 مخطوطات الكتاب التى لم يرها ، أو ينبه إلى اضطراب العبارة ، وهذا
 أضعف الإيمان ! ومن أمثلة ذلك :

١٤/١٠٥ : « الرأس ذكر والهامة أنثى ، وربما ذكرت . وفيها علل فى
 تذكيرها . وقال الشاعر : والعين بالإثم الحارثى
 مكحول » ؛ إذ ليس فى هذا الشاهد ذكر للرأس أو
 الهامة . وصواب العبارة -- كما فى مخطوطة الجواليقى :

« الرأس ذكر ، والهامة أنثى ، والدماغ ذكر ، والأذن أنثى ، والعين أنثى ، وربما ذكرت . وفيها علل في تكبيرها . قال الشاعر : والعين بالإثمد الحارّي مكحول » . وهكذا نرى بعد تصحيح العبارة ، أن البيت شاهد على تكبير العين التي ورد ذكرها في النص .

٥/١٠٦ : « القَمَحْدَوَة (في النص : القحدوة ، تحريف) أنثى وذكر » . وصواب العبارة - كما في مخطوطة الجواليقي : « القمحدوة أنثى ، والعنق أنثى وذكر » .

٢/١٠٧ : « الضلع أنثى . الكرش أنثى » . وصوابه كما في مخطوطة الجواليقي : « الضلع أنثى . الرثة أنثى . الكرش أنثى » .

٥/١٠٧ : « الأخص ذكر . العرقوب ذكر » . وصوابه كما في مخطوطة الجواليقي : « الأخص ذكر . الكعب ذكر .

العرقوب ذكر » .

سادسا : وقع في النص فيما عدا ذلك بعض التصحيفات التي

لم يتنبه لها الدكتور إبراهيم السامرائي وهي :

٢٠/١٠٥ : « والوضبة أنثى » . صوابها : « الوجنة أنثى » .

٦/١٠٦ : « يقال ساعدٌ عَيْلٌ إذا كان ممتلئا » . صوابه : « يقال :

ساعدٌ غَيْلٌ ، إذا كان ممتلئا » . إذ إن مخطوطة الجواليقي

فيها بخط واضح : « غَيْلٌ » . هذا إلى أن المعاجم العربية

تصف الساعد الممتلئ بالغَيْل . أما العَيْل فهو الذراع

الضخم ؛ ففي الصحاح (غيل) ١٧٨٧/٥ : « والغَيْل

أيضا الساعد الرّيان الممتلئ » . وفي مادة (عيل)

١٧٥٦/٥ : « رجل عيل الذراعين أي ضخهما » .

٤/١٠٧ : « وهو ما بين القلب والدبر » . صوابه : « وهو ما بين القلب والدبر » .
 ١/١٠٨ : « عن أبي عبيدة » . صوابه : « عن أبي عبيد » كما في
 مخطوطة الجواليقي . والنص موجود في كتاب :
 « الغريب المصنف » لأبي عبيد القاسم بن سلام
 (١٢/٣٦٠ من تحقيقنا) . وهذا دليل قاطع على صحة
 نص مخطوطة الجواليقي هنا أيضا .

سابعاً : ترك الدكتور السامرائي من نص الرسالة جزءاً في
 خاتمها ، بحجة أنه ليس مما يمت إلى التذكير والتأنيث بصلة ، مع أنها
 عبارة عن فوائد لغوية مهمة كتبها الحامض ؛ بدليل وجودها في كل النسخ
 المخطوطة ، وعلى رأسها نسخة الجواليقي ، كما أنها مروية في كل النسخ
 عن الحامض . وكان الواجب إثباتها أداء للأمانة في التحقيق .

* * *

وفي كتاب : « المسائل والأجوبة » ، للبطلوسى ، نلاحظ
 الملاحظات التالية :

أولاً : لم ينشر الدكتور السامرائي إلا قدراً ضئيلاً من هذا
 الكتاب القيم ، الذى « يتناول - كما يقول الدكتور السامرائي - ما ينيف
 على مائة مسألة ، ومادة الكتاب تتضمن مسائل في النحو واللغة والأدب
 والتفسير والأصول » . ولسنا ندري ، لماذا حرمتنا الناشر من النص الكامل
 لهذا الكتاب العظيم ؟ وما الفائدة في أن ينشر منه جزءاً يسيراً ؟ الكى
 يزداد به حجم « رسائل في اللغة » فحسب ؟

ثانيا : اعتمد الدكتور في نشرته على مخطوطة حسن حسنى الصمادحى - من علماء تونس - وحدها ، وهى حديثة الخط ، نسخت عام ١٢٩٩ هـ ، بخط محمد الطيب بن إبراهيم الرياحى التونسى . ومع أن لهذا الكتاب نسختين أخريين ، واحدة فى الإسكوزيال برقم ١٥١٨ والأخرى فى جامع القرويين برقم ١٢٤٠ فقد أهملهما الدكتور السامرائى تماما ، بحجة أنه يختار مسائل يسيرة ، وأن النسخة التونسية واضحة ؛ فيقول (١٨/١١٢) : « ولما كنت قد اخترت من هذا الكتاب الضخم مسائل يسيرة ، ولما كانت نسختى التونسية جيدة واضحة ، فلم أر بى حاجة كبيرة للتوفر على إحدى النسختين الأخريين » ! وسيرى الدكتور السامرائى من ملاحظاتنا هنا أن حاجته إلى هاتين النسختين كانت ضرورة واجبة ، لو أنه توقف أمام النص محاولا فهمه ، ولم يخدمه حسن خط النسخة التونسية !

ثالثا : وعلى الرغم من أنه فى ترجمته للبطلوسى (١٨/١١٢) يزعم أنه رأى كتاب بروكلمان ، فإنه لم يعرف أن بعض الكتب التى ذكرها للبطلوسى ، لا يزال مخطوطا ، مثل : كتاب المثلث (١) وشرح سقط الزند للمعرى (٢) ، والحروف الخمسة (٣) ، والحلل فى شرح أبيات الجمل (٤) . كما أنه لم يعرف للبطلوسى كتابا آخر مخطوطا هو : « الاسم

(١) نشره محققا الدكتور صلاح مهدي الفرطوسى فى بغداد ١٩٨١ - ١٩٨٢ م .

(٢) نشر ضمن « شروح سقط الزند » للمعرى ، بالقاهرة ١٩٤٥ م .

(٣) نشره محققا الدكتور حمزة النشترى ، باسم : « ذكر الفرق بين الأحرف

الخمسة » بالقاهرة ١٩٨٣ م .

(٤) نشره محققا الدكتور مصطفى إمام بالقاهرة ١٩٧٩ م .

والمسمى « . وكل ذلك ذكره بروكلمان في كتابه : « تاريخ الأدب العربي » GALS I 177, 452, 785 .

رابعاً : وبلغ من تسرع الدكتور السامرائي ، وعدم تدقيقه في البحث ، أن يدعى في تعليقه (١٥٢ هامش ١) على أبيات ذكر البطليوسي أن أبا تمام أنشدها في الحماسة لرجل من فقّس ، أنه « لم ترد الأبيات في حماسة أبي تمام إلى أي من الفقّسين » ! والأبيات هي (بعد إصلاح تحريفها) :

وَذَوِي ضِيَابٍ مَظْهَرِينَ عِدَاوَةً قَرَحَى الْقُلُوبَ مُعَاوِدِي الْإِفْنَادِ
نَاسِيَتُهُمْ بَغْضَاءَهُمْ وَتَرَكَتُهُمْ وَهُمْ إِذَا ذَكَرَ الصَّدِيقَ أَعَادِي
كَيْمَا أَعَدَّهُمْ لِأَبْعَدَ مِنْهُمْ وَلَقَدْ يُجَاءُ إِلَى ذَوِي الْأَحْقَادِ

وهي موجودة في حماسة أبي تمام ٢٢٩/١ رقم ٥٧ من شرح المرزوقي ، لا كما يدعى الدكتور من أنها غير موجودة .

وفي نفس الصفحة من كتاب : « المسائل والأجوبة » (١١/١٥٢) يوجد النص التالي : « وقال ربيعة بن مفرغ ، في نحو من هذا الشعر ، أنشده أبو تمام :

وَكَمْ مِنْ حَامِلٍ لِي ضَبَّ ضِعْنٍ بَعِيدٍ قَلْبُهُ حَلُو اللِّسَانِ
وَلَكِنِّي وَصَلْتُ الْحَبْلَ مِنْهُ مُوَاصِلَةً بِحَبْلِ أَبِي بَيَّانٍ

وبدلاً من أن يبحث الدكتور في حماسة أبي تمام عن هذا الشعر - وهو هناك « لربيعة بن مفرغ » في الحماسية رقم ٤٠٧ من شرح المرزوقي ١٣٥/٣ - علّق في الهامش على ربيعة بن مفرغ (المحرفة) بقوله : « الصحيح هو : يزيد بن زياد بن ربيعة بن مفرغ . انظر : الخزانة ٢/٢١٢ إرشاد الأريب ٧/٢٩٧ الشعر والشعراء ٢١٩ » ، فأكثر الدكتور من ذكر مصادر ترجمة « ابن مفرغ » ، ولم يدر أنه تحريف : « ابن مفرغ » !

خامسا : ومقابلة النصوص بمصادرها مما يستهين به الدكتور السامرائى تماما ، فيقع لذلك فى سلسلة طويلة من الأخطاء والتحريفات ، فمثلا (١٤/١٥٦) فى نص نقله البطليوسى عن ابن قتيبة فى « أدب الكاتب » : « وإذا اجتمعت الضأن والمعز وكثرتا ، قيل لهما ثلاثلة » . ولو رجع الدكتور إلى أدب الكاتب (١٥/٦٥) ، لعرف أن الصواب : « ثلة » لا « ثلاثلة » . وانظر : المعاجم (ثلل) .

وفى نفس الصفحة من كتاب المسائل والأجوبة (١٥/١٥٦) : « وذكر من تكلم فى الأمثال أن العرب تقول فى أمثالها : لا أفعل فى ذلك معزى الفزر حتى تجتمع معزى الفزر » . ولو رجع الدكتور السامرائى إلى كتب الأمثال ، كمجمع الأمثال للميدانى ١٠٨/٢ وجمهرة الأمثال للعسكرى ٣٦٠/١ وأمثال المفضل الضبى ٩/٢٢ وفصل المقال لأبى عبيد البكرى ١١٩ ؛ ٤٠١ لعرف أن هذا المثل يقال بطريقتين ، وأن صواب العبارة : « لا أفعل ذلك معزى الفزر ، أو : حتى تجتمع معزى الفزر » . وقد ترتب على إهماله لكتب الأمثال هنا وقوعه فى الأخطاء التالية :

١٨/١٥٦ : « فقال له هبيرة » . صوابه : « فقال لابنه هبيرة » . وانظر مع كتب الأمثال ، كلام البطليوسى بعد ذلك (٩/١٥٧) .

١٩/١٥٦ : « والله لا أرهاها من حسل » . صوابه : « والله لا أرهاها سنّ حسل » .

٢٠/١٥٦ : « والله لا أرحها العرة للفتى هبيرة » . صوابه : « والله لا أرحها ألوة الفتى هبيرة » .

٣/١٥٧ : « فاتهمها الناس » . صوابه : « فاتهبها الناس » .

٣/١٥٧ : « وذكر أبو عبيدة عن ابن الكلبي » . صوابه : « وذكر أبو عبيد عن ابن الكلبي » . انظر : فصل المقال ١١٩
٥/١٥٧ : « قد انقلب المعزى ... » . صوابه : « قد أنهب المعزى » .

٢/١٦٨=٦/١٥٧ : « شبيب بن البرماء » . صوابه : « شبيب بن البرصاء » .

ومن أمثلة إهمال مقابلة النصوص بمصادرها ، وما ينتج عن ذلك من الإبقاء على تحريف المخطوطة ، ماورد في (١٢/١٣٩) من قوله : « والثاني أن سيبويه إذا تكلم في الشواذ في كتابه ، فمن عادته في كثير منها قوله : « ورُبَّ شيء هكذا » ، يريد أنه قليل نادر ، كقوله في باب (ماوقد) في بيت الفرزدق ... وهذا لا يكاد يعرف كما « لات حين (بدون ضبط) مناص » و « رُبَّ شيء » هكذا . وهو كقول بعضهم : هذه ملحقة جديدة في القلة » .

وصواب هذا النص بعد مقابلتنا إياه بكتاب سيبويه (٢٩/١) هكذا : « ... في باب (ما وتقديم خبرها) في بيت الفرزدق ... وهذا لا يكاد يعرف ، كما أن « لات حينُ (بضم النون) مناص » لا يكاد يعرف . ورب شيء هكذا . وهو كقول بعضهم : هذه ملحقة (بالفاء) ... » .

سادسا : في النص فيما عدا ذلك الكثير من التصحيفات والتحريفات التي سببها التهاون وعدم الدقة في التحقيق ؛ مثل :
٥/١٣١ : « فلو كنت ظبيا » . صوابه : « فلو كنت ضيبا » . أى من قبيلة ضبة .

- ١٠/١٣٨ : « ابن حننى » . صوابه : « ابن جنى » .
- ٢/١٣٩ : « المصنف » . صوابه : « المنصف » .
- ١١/١٤٠ : « لا أن » . صوابه : « لأن » .
- ١٧/١٤٠ : « ياغافل » . صوابه : « ياعاقل » . وانظر كذلك (١٥/١٥٣) فقيه الصواب .
- ١٩/١٤٠ : « عن قول شعيب » . صوابه : « عن قوم شعيب » .
- ٣/١٤٣ : « وربما خان الأمير » . صوابه : « وربما خان الأمين » .
- ١١/١٤٤ : « وإنما أراد هاج بين حبه وحبها من الحرب » . صوابه : « وإنما أراد ماهاج بين حيه وحبها من الحرب » .
- ١٢/١٥٠ : « لا يكون لا بما كثر » . صوابه : « لا يكون إلا بما كثر » .
- ١٩/١٥٢ : « بشاجية » . صوابه : « بساجية » . والمقطوعة فى الأملى (٦٠/٢) .
- ١٨/١٥٣ : « كل بطل قتل زيد » . صوابه : « كم بطل قتل زيد ! » .

* * *

وبعد ، فليس التحقيق أن نذيل الصفحات بتراجم المشهورين من الشعراء ، من أمثال : قيس بن زهير ، وأعشى باهلة ، وحاتم طيء ، وصخر أحمى الخنساء ، وعدى بن زيد ، والأغلب العجلي ، وأبى كبير الهذلى ، والعجاج ، ونترك نص المخطوطة محرفا مشوها ، فنزيد بذلك نسخ المخطوطات نسخة جديدة !

* * *

(٤)

نور القبس المختصر من المقتبس للمرزباني (١)

تزخر المكتبة العربية بالكثير من كتب التراجم والطبقات ، التي تذكر لنا طرفا من أخبار علماء العربية في القرون الغابرة ، في شتى فنون المعرفة العربية ، فوصلت إلينا كتب كثيرة في أخبار النحويين واللغويين ، والشعراء ، والفقهاء ، والمحدثين ، والمفسرين ، والقراء ، والقضاة ، والأطباء ، وغيرهم .

وكتاب : « المقتبس » للمرزباني ، أحد هذه الكتب الجليلة الفائدة ، في تراجم اللغويين والنحويين العرب .

أما مؤلفه فهو أبو عبيد الله محمد بن عمران بن موسى بن عبيد المرزباني الخراساني الأصل . والمرزباني نسبة إلى بعض أجداده ، وكان اسمه : « المرزبان » . ويقول ابن خلكان : « وهذا الاسم لا يطلق عند العجم إلا على الرجل المقدم العظيم القدر . وتفسيره بالعربية : حافظ الحد » .

وقد ولد المرزباني في جمادى الآخرة سنة ٢٩٧ هـ ، وتوفي سنة ٣٧٨ هـ . وكان معاصرا لابن النديم ، صاحب كتاب : « الفهرست » المشهور . وقد ترجم له ابن النديم في كتابه هذا (١٩٦ - ١٩٩) ، ووصفه بأنه راوية صادق اللهجة واسع المعرفة بالروايات كثير السماع ، كما نبه على معاصرتة له بقوله : « ويحيا إلى وقتنا هذا وهو سنة سبع وسبعين وثلاثمائة ، ونسأل الله له العافية والبقاء بمنه وكرمه » .

(١) نشر في مجلة : « المجلة » / السنة الحادية عشرة / العدد ١٢١ / يناير (كانون

الثاني) ١٩٦٧ م .

وقد صنف المرزباني الكثير من الكتب الضخمة ، وحبر بقلمه آلاف الصفحات في شتى فنون المعرفة العربية . وقد أحصى ابن النديم في الفهرست (١٩٦ - ١٩٩) والقفطى في إنباه الرواة (١٨٢/٣ - ١٨٤) وياقوت في معجم الأدباء (٢٦٩/١٨ - ٢٧٢) أوراق كتبه التي ألفها ، فبلغت حوالي ٤٧٠٠٠ ورقة .

ونذكر فيمايلي أسماء هذه الكتب ، بعد أن رتبناها ترتيبا أبجديا ؛ لندل بذلك على مبلغ علم المرزباني ، ومدى ماقدمه إلى اللغة العربية من غذاء ، لا تزال تعيش عليه حتى الآن :

- ١ - (١٠٠ - ورقة) أخبار أبي تمام .
- ٢ - (٥٠٠ ورقة) أخبار أبي حنيفة النعمان بن ثابت .
- ٣ - (١٠٠ ورقة) أخبار أبي عبد الله بن حمزة العلوى .
- ٤ - (١٠٠ ورقة) أخبار أبي مسلم صاحب الدعوة .
- ٥ - (٢٠٠ ورقة) أخبار الأولاد والزوجات والأهل .
- ٦ - (٥٠٠ ورقة) أخبار البرامكة .
- ٧ - (١٠٠ ورقة) أخبار شعبة بن الحجاج .
- ٨ - (٢٠٠ ورقة) أخبار عبد الصمد بن المعذل .
- ٩ - (١٠٠ ورقة) أخبار المختصرين .
- ١٠ - (١٠٠ ورقة) أخبار ملوك كندة .
- ١١ - (١٠٠ ورقة) أخبار من تمثل بالأشعار .
- ١٢ - (٢٠٠٠ ورقة) الأزمنة في ذكر الفصول الأربعة .
- ١٣ - (١٠٠ ورقة) أشعار تنسب إلى الجن .
- ١٤ - (٢٠٠ ورقة) أشعار الخلفاء .

- ١٥ - (ورقة ٥٠٠) أشعار النساء .
- ١٦ - (ورقة ٥٠٠) الأنوار والثمار .
- ١٧ - (ورقة ١٥٠) الأوائل .
- ١٨ - (ورقة ٤٠٠) التسليم والزيارة .
- ١٩ - (ورقة ٣٠٠) التعازى .
- ٢٠ - (ورقة ٣٠٠٠) تلقيح العقول .
- ٢١ - (ورقة ٥٠٠) التهاني .
- ٢٢ - (ورقة ٢٠٠) حب الدنيا .
- ٢٣ - (ورقة ٢٠٠) الدعاء .
- ٢٤ - (ورقة ٢٠٠) ذم الحجاب .
- ٢٥ - (ورقة ٥٠٠) ذم الدنيا .
- ٢٦ - (ورقة ٣٠٠٠) الرائق فى أخبار الغناء والأصوات .
- ٢٧ - (ورقة ٣٠٠٠) الرياض فى أخبار المتيمين والعاشقين .
- ٢٨ - (ورقة ٢٠٠) الزهد وأخبار الزهاد .
- ٢٩ - (ورقة ٣٠٠) الشباب والشيب .
- ٣٠ - (ورقة ٢٠٠) شعر حاتم الطائى .
- ٣١ - (ورقة ٣٠٠٠) الشعر وصناعته .
- ٣٢ - (ورقة ٤٠٠) العيادة .
- ٣٣ - (ورقة ١٠٠) الفرج .
- ٣٤ - (ورقة ٣٠٠) المتوج فى العدل وحسن السيرة .
- ٣٥ - (ورقة ٥٠٠) المدبج فى الولائم والدعوات .
- ٣٦ - (ورقة ٥٠٠) المراثى .
- ٣٧ - (ورقة ١٠٠٠) المرشد فى أخبار المتكلمين .

- ٣٨ - (٣٠٠ ورقة) المزخرف في الإخوان والأصحاب .
 ٣٩ - (٣٠٠ ورقة) المستطرف في نوادر الحمقى .
 ٤٠ - (١٠٠٠ ورقة) المستنير في أخبار الشعراء والمحدثين .
 ٤١ - (١٥٠٠ ورقة) المشرف في آداب النبي ﷺ .
 ٤٢ - (١٠٠٠ ورقة) المعجم في أسماء الشعراء .
 ٤٣ - (٢٠٠ ورقة) المعلى في فضائل القرآن .
 ٤٤ - (٣٠٠ ورقة) المغازى .
 ٤٥ - (٦٠٠ ورقة) المفصل في البيان والفصاحة .
 ٤٦ - (٥٠٠٠ ورقة) المفيد في أخبار المقلين من الشعراء .
 ٤٧ - (٣٠٠٠ ورقة) المقتبس في أخبار النحويين واللغويين .
 ٤٨ - (٣٠٠ ورقة) المنير في التوبة والعمل الصالح .
 ٤٩ - (٥٠٠ ورقة) المواعظ وذكر الموت .
 ٥٠ - (٥٠٠ ورقة) الموثق في أخبار الشعراء المشهورين .
 ٥١ - (٣٠٠ ورقة) الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء .
 ٥٢ - (٢٠٠ ورقة) نسخ العهود إلى القضاة .
 ٥٣ - (٣٠٠ ورقة) الهدايا .

ولم يبق لنا من هذه المؤلفات الكثيرة ، والأوراق العديدة ، سوى كتاب واحد (١) ، وبقايا ثلاثة كتب أخرى . أما الكتاب فهو :

(١) هناك كتابان مطبوعان ينسبان إليه ، ولم تذكرهما الكتب التي رجعت إليها في الإحصاء السابق ؛ أولهما : أخبار السيد الحميرى ، حققه محمد هادى الأمينى ، ونشره في النجف سنة ١٩٦٥ م . والثاني : أخبار شعراء الشيعة ، حققه محمد هادى الأمينى ، ونشره في النجف سنة ١٩٦٨ م وهو مذكور ضمن مؤلفات المرزبانى فى الوافى بالوفيات للصفدى ٢٣٧/٤

« الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء » ، وصف فيه المرزباني ما أنكره العلماء على بعض الشعراء في أشعارهم من الكسر ، واللحن ، والسناد ، والإيطاء ، والإقواء ، وهلهلة النسج ، وغير ذلك من عيوب الشعر . وطبع هذا الكتاب مرتين ، الأولى : في المطبعة السلفية بالقاهرة سنة ١٣٤٣ هـ . والثانية : بعناية على محمد البجاوي بالقاهرة سنة ١٩٦٥ م .

وأما بقايا الكتب الثلاثة فهي :

١ - معجم الشعراء : وقد وصفه ابن النديم بقوله في الفهرست (٩/١٩٨) : « ذكر فيه الشعراء على حروف المعجم ، بدأ بمن أول اسمه ألف إلى حرف الياء . وفيه خمسة آلاف اسم ، وفيه من شعر كل واحد منهم أبيات يسيرة من مشهور شعره » .

ولم يبق لنا من هذا الكتاب الضخم إلا قطعة صغيرة من آخره ، بها ترجمة نحو ألف شاعر ، تبدأ بحرف العين ، وتنتهي بحرف الياء ، وقد سقطت منها أحرف الغين والنون والواو كذلك . وطبعت هذه القطعة مرتين ، الأولى : بتحقيق المستشرق « كرنكو » سنة ١٣٥٤ هـ . والثانية : بتحقيق عبد الستار فراج سنة ١٩٦٠ م .

٢ - أشعار النساء : ومنه قطعة مخطوطة بدار الكتب المصرية (١) .

(١) حققها تلميذنا سالم عياد ، وحصل بها على درجة الماجستير من جامعة عين شمس سنة ١٩٧٣ م تحت إشرافي ، كما نشرها الدكتور سامي مكى العاني وهلال ناجي في بغداد سنة ١٩٧٦ م .

٣ - المقتبس في أخبار النحويين واللغويين . وقد سبق أن عرفنا أنه كان يقع في ٣٠٠٠ ورقة . وذكر القفطى في إنباه الرواة (٣/١٨٠) أن المرزباني « وإن لم يتخصص بعلمى النحو واللغة ، فقد ألف في أخبار جامعيها ، ومصنفها ، والمتصدرين لإفادتها كتابا كبيرا أسماه : « المقتبس » يقارب العشرين مجلدا ، ورد في أثنائه من المسائل النحوية والألفاظ اللغوية ، ما يعد به من أكبر أهله » .

ولم يصل إلينا من هذا الكتاب الضخم إلا منتخبات منه في صورة كتابين ، أحدهما يسمى : « نور القبس المختصر من المقتبس » اختصار أبى المحاسن يوسف بن أحمد بن محمود الحافظ اليعمورى ، المتوفى سنة ٦٧٣ هـ (انظر : النجوم الزاهرة لابن تغرى بردى ٢٤٧/٧) . وثانيهما يسمى : « المختار » لمن يدعى : « على بن حسن » . ولم يصل إلينا منه إلا جزؤه الأول .

والكتاب الأول : « نورالقبس » هو الذى يعيننا بالتحدث عن نشرته فى هذه الصفحات .

أما محققه ، فهو المستشرق الألمانى : « رودلف زهايم » ، رئيس معهد اللغات الشرقية بجامعة فرانكفورت . وله عناية كبيرة بالتراث العربى ، ويعدّ الآن تحقيقا لكتاب : « فصل المقال » لأبى عبيد البكرى ، و« مجمع الأمثال » للميدانى . كما نشر دراسة قيمة عن الأمثال العربية ، باللغة الألمانية ، ترجمناها بإذن منه إلى العربية ، وستظهر فى القريب العاجل إن شاء الله تعالى (١) .

(١) نشرناها بعد ذلك فى بيروت سنة ١٩٧١ م .

وقدم المحقق لكتاب « نور القبس » بتوطئة باللغتين العربية والألمانية ، ذكر فيها شيئا عن المرزباني وكتابه : « المقتبس » ، ثم قال : « ونحن لانعرف (المقتبس) إلا عن طريق كتابين انتخبامنه ، هما : (المختصر) وهو كتابنا المنشور هنا ، و(المختار) . وقد وصل إلينا هذان الأثران بنسختين لاغير . وبين المختصر والمقتبس كتاب ثالث ، هو : (المنتخب) . ومن هذا الكتاب الأخير انتخب صاحب المختصر كتابه ، لا عن الأصل » .

وبعد هذا ترجم المحقق لصاحب المختصر ، وهو : « الحافظ اليعمورى » ، ووصف مخطوطة الكتاب ، ثم تحدث عن « المختار » لعلى ابن حسن ومخطوطته ، ووازن بين المقتبس والمختصر والمختار . ثم تحدث أخيرا عن عمله فى تحقيق الكتاب .

وبلى بعد ذلك نص الكتاب ، ويبدأ بمقدمة قصيرة للحافظ اليعمورى ، وفصل فى الحث على تعلم العلم وتقويم اللسان ، وابتداء أمر النحو ومن تكلم فيه . ثم ينقسم الكتاب بعد ذلك إلى أقسام كبيرة ؛ الأول : فى أخبار العلماء والنحاة والرواة من أهل البصرة ، وبه ٥٩ ترجمة . والثانى : فى رواة الكوفة وعلمائها وقراءها ، وبه ٣٠ ترجمة . والثالث : فى أخبار العلماء والنحاة والرواة من أهل بغداد ، وبه ٣٢ ترجمة . والرابع : فى ذكر النسايين ، وبه أربع ترجمات .

ومن تصفح كتاب « نور القبس » عرف أن كتاب « المقتبس » للمرزباني ، يمتاز على غيره من كتب التراجم الأخرى ، فى أنه يهتم بنقل بنقل أقوال العلماء - الذين يترجم لهم - فى النحو واللغة ، أكثر من اهتمامه بنقل أخبارهم ؛ ففى ترجمة الخليل بن أحمد مثلا ، نعرف رأى

الخليل في تسميته بحور الشعر بأسمائها المعروفة لنا اليوم . يقول المرزباني
(٧/٧١) :

« سأل الأخص الخليل : لم سميت الطويل طويلا ؟ قال : لأنه
تمت أجزاءه . قال : فالبسيط ؟ قال : لأنه انبسط عن مدى الطويل .
قال : فالمديد ؟ قال : لتمدد سباعيه حول خماسيته . قال : فالوافر ؟ قال :
لوفارة الأجزاء وتدابوتد . قال : فالكامل ؟ قال : لأن فيه ثلاثين حركة لم
تجتمع في غيره . قال : فالرجز ؟ قال : لاضطرابه كاضطراب قوائم الناقة
الرجزاء . قال : فالرمل ؟ قال : لأنه يشبه رمل الحصير يضم بعضه إلى
بعض . قال : فالهزج ؟ قال : لأنه يضطرب شبه هزج الصوت . قال :
فالسريع ؟ قال : لأنه يسرع على اللسان . قال : فالمنسرح ؟ قال :
لانسراحه وسهولته . قال : فالخفيف ؟ قال : لأنه أخف السباعيات .
قال : فالمتنضب ؟ قال : لأنه اقتضب من الشعر لقلته . قال :
فالمضارع ؟ قال : لأنه ضارع المتنضب . قال : فالجثث ؟ قال : لأنه
اجثث ، أى قطع من طول دائرته . قال : فالمتقارب ؟ قال : لتقارب
أجزائه وأنها خماسية كلها يشبه بعضها بعضا » .

وكان كتاب « المقتبس » للمرزباني ، منهلا عذبا أفاد منه مؤلفو
كتب التراجم الذين أتوا بعده ، كالفطى في « إنباه الرواة على أنباه
النحاة » ، وياقوت في « معجم الأدباء » .

وقد بذل المحقق جهدا كبيرا في تحقيق الكتاب ، وضبطه
بالشكل ، كما ذيله بعدة فهارس للأعلام ، والأهم والقبائل ، والفِرَق ،
والأماكن والبلدان ، وأيام العرب ، والآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ،

والحكم والأمثال والأقوال ، والأشعار ، والكتب ، ومراجع التحقيق . كما
 وعد المحقق بإخراج جزء آخر يشرح به الكتاب ، ويدل على مصادر
 ترجمة النحويين الموجودين به ، ويخرج شواهد ونصوصه .

ويعد عمل المحقق في هذا الكتاب مثالا من أمثلة الأمانة العلمية
 الفائقة . غير أن العمل المتقن لا يخلو من الهفوات ، وإن كان يشفع لها
 اجتهاد المحقق ، فالجتهد المخطيء لا يُحرم من الأجر .

وفيما يلي بعض الملاحظات التي يتضمن معظمها تصحيح بعض
 الأخطاء المطبعية ، التي وقعت في هذه النشرة الممتازة :

٥/١٦ : (من المقدمة) : « أخبرنا الخ (!) الصالح أبو بكر » .
 صوابه : « أخبرنا الشيخ ... » .

٢١/٢١ : (من المقدمة) : « كلما كان النص غامضا » . صوابه :
 « ... غامضا » .

٣/٢٩ : (من المقدمة) : « الأخبار المشابهة الواردة في المختصر » .
 صوابه : « الأخبار المشابهة ... » .

٢١/٤ : « فقال له أبو الأسود : إذا رأيتني قد فتحت فمى
 بحرف ، فانقط نقطة على أعلاه ، إذا ضمنت فمى
 فانقط نقطة بين يدي الحرف » . صوابه : « وإذا
 ضمنت ... » .

١٥/٧ : « فألقى إليّ صحيفة فيها الكلام كله : اسم وفعل
 وحرف » . صوابه : « فألقى إليّ صحيفة فيها : الكلام
 كله اسم وفعل وحرف » بتغيير مكان النقطتين .

٢٢/٩ : « ماكنت أحب ألا تعلم » . صوابه : « ماكنت أحب إلا
 أن تعلم » .

٣/١٢ : « ليس شيء أعزُّ من العِلْمِ » برفع « أعز » . وصوابه بالنصب على خبر ليس .

١٠/١٨ : « فقلت تعلّم أن صرّمك جاهراً
ووصلك عنه شقةً متقاربٌ »

بضم الصاد في : « صرّمك » . وصوابه بالفتح .
٥/٢٢ : « مادعاك إلى نشر هذا ذكره » . صوابه : « ... نشر هذا وذكره » .

١٧/٣٠ : « إذا ما صدقتهم خفتهم
ويرضون مني بأن يكذبوا »

بضم الميم في : « خفتهم » . وصوابه تسكينها من أجل الوزن .

١٠/٣١ : « كان لبيدٌ مُجبراً والأعشى عدلياً » بفتح الباء في :
« مجبراً » . والصواب كسرهما . و« المجبر » هو القائل بمذهب الجيرية . وانظر أمالي المرتضى ٢١/١

٦/٤٠ : « أما أنه يُعجب ذكورُ الرجال » بضم الراء من كلمة :
« ذكور » . وصوابه فتحها .

١٤/٤٣ : « ولما توفيت امرأة الهذلي وبلغ ذلك المنصور فأمر الربيع ... » . وصواب العبارة : « ولما توفيت امرأة الهذلي بلغ ذلك المنصور فأمر الربيع ... » . أو لعل صوابها : « ولما توفيت امرأة الهذلي وبلغ ذلك المنصور أمر الربيع ... » .

٦/٥٢ : « ومن يصنع المعروف في غير أهله
يُلاقى الذي لاقى مُجبرٌ أم عامرٌ »

- بقطع الهمزة في كلمة : « أم » . وصوابه : « مجيرٌ
 أمّ عامرٍ » بهمزة الوصل من أجل الوزن .
- ٣٩/٦٩ : « ما أَسْمَجَ النَّسْكَ بِسَالٍ وَأَقْبَحَ الْبِخْلَ بِذِي الْمَالِ
 وَأَقْبَحَ الثَّرْوَةَ مَا لَمْ تَكُنْ عِنْدَ أَخِي جُودٍ وَإِفْضَالٍ
 وَالْحِرْصَ مِنْ شَرِّ أَدَاةِ الْفَتَى لَا خَيْرَ فِي الْحِرْصِ عَلَى حَالٍ »
 بفتح الصاد في كلمة : « الحرص » . والصواب
 ضمها ؛ لأن « الحرص » هنا مبتدأ ، خبره الجار والمجرور
 الآتي بعد ، وليس معطوفا على « الثروة » !
- ١٣/٧٤ : « فَإِنْ أَهْدَيْتَ فَاكْهَةً وَكَبْشًا
 وَعَشْرَ دَجَائِحَ بَعَثُوا بِنَعْلٍ »
 بفتح الجيم الثانية في : « دجائح » . والصواب :
- كسرها مع التنوين ، لضرورة الوزن .
- ٣/١٠٠ : « ثُمَّ تَجَارِينَا الْحَدِيثَ » . صوابه : « تَجَاذِبُنَا » .
- ٨/١١٣ : « الْخَبْرُ بِأَثْبَيْتٍ عَلَيْهِ لَحْمٌ
 أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ صَوْتِ الْقُرْآنِ »
 بالهمز في : « القرآن » . والصواب : « القران »
 بتسهيل الهمز ؛ لأجل الوزن .
- ١٨/١٢٢ : « وَبَنُو تَمِيمٍ يَقُولُونَ : قَدْ خَلَقَ (بِالْفَتْحِ وَالتَّشْدِيدِ فِي
 اللَّامِ) الثَّوْبُ . وَيَقُولُونَ أَيْضًا بِالتَّخْفِيفِ : خَلَقَ (بِفَتْحِ
 الخاء وكسر اللام) . وَهُوَ كَثِيرٌ فِي كَلَامِهِمْ ، وَإِنَّمَا
 يَخْفَفُونَ فِي فَعَلٍ (بِفَتْحِ الفاءِ وَالْعَيْنِ) وَفَعَلٍ (بِفَتْحِ الفاءِ
 وَكسرِ الْعَيْنِ) وَلَا يَخْفَفُونَ فِي فَعَلٍ (بِفَتْحِ الفاءِ وَضمِ
 الْعَيْنِ) .

- وصواب العبارة فيما يبدو : « وبنو تميم يقولون :
 قد خَلَقَ (بفتح الخاء وضم اللام) الثوبُ . ويقولون
 أيضا بالتخفيف : خَلَقَ (بفتح الخاء وسكون
 اللام) ... » فالمراد بالتخفيف هنا التسكين ، لا مقابل
 التشديد . انظر في خَلَقَ وأَخْلَقَ : الأفعال لابن القوطية
 (١٩/٣٢) ونوادير أوى مسجل (٢ : ٢/٦٣) . وانظر
 للغة تميم في تسكين الوسط للتخفيف : شرح شافية ابن
 الحاجب للأستراباذى (١ : ٤/٤٠) .
- ١٣/١٢٤ : « وله أربع وتسعين سنة » . صوابه : « أربع
 وتسعون » .
- ١٠/١٥٩ : « فخرجت إليه عجوز شهيرة » . صوابه : « ... عجوز
 شهيرة » . انظر الصحاح (شهر) ٧٠٥/٢
- ١٠/١٥٩ : « وما نحن بلاق أحدا من الأعراب أفصح منه » . وفي
 نسخة المختار من المقتبس : « نلاقى » . والصواب هو
 الأخير حتى يتطابق المبتدأ والخبر من ناحية العدد .
- ٢٠/٢١١ : « إنه حلف » بالحاء المهملة . صوابه : « جلف » بالجيم
 المعجمة .
- ٤/٢٤١ : « أن الملائكة لم تستحي من قولهم : لا علم لنا » . وفي
 التصويبات والاستدراكات : « تستح » . ولا داعي لهذا
 التصويب ؛ إذ يمكن أن تقرأ : « لم تَسْتَحِي » على أن
 تكون فعلا مضارعا مجزوما من الماضي : « استحيا » .
 وانظر في الكتاب نفسه صفحة ١١/٣٣٠ ففيها :
 « فاستحييت منه » .

٧/٢٨٨ : « قال ثعلب : إنما أدخل سيبويه العماد في قوله : فإذا هو إياها ... » والظاهر أن صواب العبارة : « قال ثعلب : إنما أدخل الكسائي العماد ... » ؛ إذ الكلام الآتي بعد ذلك مما يتفق ووجهة نظر الكسائي لاسيويه .

١٤/٣٠٩ : « وكان يَنْهَى ... » بكسر الهاء . وصوابه بفتحها .
 ٣/٣١٥ : « فيه (أى في الغريب المصنف) خمسة وأربعون حديثاً ، لا أصل لها ، أتى فيها أبو عبيد عن أنى عبيدة معمر بن المثني » . والظاهر أن هنا كلاماً ساقطاً عن « غريب الحديث » لأنى عبيد ؛ فإن الضمير في عبارة : « فيه خمسة وأربعون حديثاً ... » يعود بلاشك إلى « غريب الحديث » لا إلى « الغريب المصنف » !

١٦/٣١٩ : « من علماء بغداد أبو يوسف يعقوب بن إسحاق السكيت مؤدباً لولد المتوكل » . وصواب العبارة : « كان مؤدباً ... » .

١٥/٣٣٠ : « فناداني ابن أنى خميسة القيم : عليهم إياك إياك » . والصواب : « ... القيم عليهم : إياك إياك » بتغيير موضع النقطتين .

١٧/٣٣٦ : « فلما فرغ من وداعه » بكسر الواو . والصواب : فتحها .

١٤/٣٣٩ : « مفتنا في الآداب » . يبدو أن صوابها : « مفتيا » . انظر في الكتاب نفسه ٨/٣١٥

١١/٣٥٠ : « إذا في الصبي خلقان » . صوابه : « إذا كان في الصبي خلقان » .

١٣/٣٥٠ : « اجتمعت الحكماء أن رأس الحكمة ... » . صوابه : « ... على أن رأس الحكمة » .

كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي (١)

لا يجهد أحد من الدارسين ، المكانة العلمية للخليل بن أحمد (المتوفى سنة ١٧٥ هـ) ؛ فقد طبقت شهرته الآفاق ، وعرفه المهتمون بالدراسات العربية ، مبدعا لألوان من العلم والمعرفة ، لم يسبق بها من قبل . ويكفيه فخرا أنه استنبط المقاييس الموسيقية التي يخضع لها الشعر العربي ، في مجوره وأوزانه المختلفة .

كما يعرف العلماء عن الخليل بن أحمد كذلك ، أنه كان أول من وضع رموز الشكل ، أو الحركات التي نعرفها اليوم في ضبط الكتابة العربية ؛ فقد روى أبو الحسن بن كيسان ، عن محمد بن يزيد المبرد ، أنه قال : « الشكل الذي في الكتب من عمل الخليل ، وهو مأخوذ من صور الحروف فالضمة واو صغيرة الصورة في أعلى الحرف ، لثلا يلتبس بالواو المكتوبة ، والكسرة ياء تحت الحرف ، والفتحة ألف مبطوحة فوق الحرف » (انظر : المحكم للداني ٨/٧) .

وتذكر المراجع التي ترجمت للخليل بن أحمد ، أنه ألف الكتب التالية : الإيقاع ، والجمل ، والشواهد ، والعروض ، والعوامل ، والعين ، وفائت العين ، والمعنى ، والنغم ، والنقط والشكل . وقد فقدت كلها - فيما أعرف - عدا كتاب العين الذي نتحدث عن نشرته اليوم . وينسب

(١) نشرت في مجلة : « الأعلام العراقية » (السنة الرابعة / الجزء الثاني) أكتوبر

للخليل بن أحمد كذلك رسالة في « الحروف » ، منها مخطوطات عدة .
وقد جمعناها وحققتها وقدمناها للنشر (١).

أما كتاب « العين » ، فيعد أقدم المعاجم العربية ، التي ترتب
المادة اللغوية على حسب المخارج الصوتية ، ونظام التقليبات ، إن لم يكن
أقدم المعاجم العربية على وجه الإطلاق . وتنحصر طريقة كتاب العين في
أنه رتب فيه الكلمات على حسب مخارج الأصواب من الحلق ، على
النحو التالي : (ع ح هـ خ غ / ق ك / ج ش ض / ص س ز / ط د
ت / ظ ذ ث / ر ل ن / ف ب م / و ا ي) .

وقد رمز إليها أحد الشعراء بأوائل كلمات هذه الأبيات :

عن حزن هجر خريدة غناجة قلبى كواه جوى شديد ضرار
صحبى سيئتئون زجرى طلبا دهشى تطلب ظالم ذى ثار
رغما لذى نصحى فؤادى بالهوى متلهب وذوى الملام يمارى

ويقسم الخليل كل حرف من هذه الحروف إلى الثنائى المضاعف ،
والثلاثى الصحيح ، والثلاثى المعتل ، واللفيف المفروق والمقرون ، والرابعى
والخماسى .

وهو يتبع فى كل قسم من هذه الأقسام ، مايسمى بطريقة :
« التقاليب » ، فمثلا فى باب العين من الثنائى ، يذكر : عق وقع ، وعك
وكع ، وعج وجع ... الخ . وفى الثلاثى الصحيح من باب العين والجيم
والراء مثلا ، يذكر : رجع ، ورعج ، وعجر ، وعرج ، وجعر ، وجرع .

(١) نشرناها بالقاهرة سنة ١٩٦٩ م . ثم نشرناها فى مجموعة : « ثلاثة

كتب فى الحروف » بالقاهرة سنة ١٩٨٢ م .

وحيث لا تكون كل تقاليد المادة الواحدة مستعملة في العربية ، فإن الخليل يذكر المستعمل ويهمل ما عداه ؛ مثل قوله في باب العين والجيم واللام : « عجل ، وعلج ، وجعل ، وجلع ، ولعج مستعملات » . وهذا معناه أن التقلب : « لجع » غير مستعمل ؛ ولهذا سكت عنه الخليل .

ويعنى كل هذا بعبارة أخرى أن باب العين مثلا ، وهو أول مابدىء به الكتاب ، يضم جميع الكلمات التي تتضمن حرف العين في أى موضع منها ، ثم يليه باب الحاء ، الذى يضم جميع الكلمات المشتملة على حرف الحاء في أى موضع منها ، مع استبعاد الكلمات التي فيها حرف العين ، حتى لا يحدث تكرار ؛ لأنها ذكرت من قبل في باب العين . ثم يلي ذلك باب الهاء ، مشتملا على الكلمات التي دخلتها الهاء ، عدا ما يشتمل منها على عين أو حاء ... وهكذا ، حتى إذا وصلنا إلى نهاية الكتاب ، وجدنا باب الميم مثلا ، لا يكاد يعدو صفحة أو صفحتين ، في حين أن باب العين مثلا ، وهو الباب الأول ، باب ضخم جدا ، بل إنه أضخم أبواب الكتاب .

وقد أثر ترتيب كتاب العين على هذا النحو ، في تصنيف المعاجم العربية ، لعدة قرون طويلة ، بعد الخليل بن أحمد ؛ فقد أثر في « البارع » لأبى على القالى (المتوفى سنة ٣٥٦ هـ) ، و « تهذيب اللغة » للأزهري (المتوفى سنة ٣٧٠ هـ) ، و « المحكم والمحيط الأعظم في اللغة » لابن سيدة الأندلسي (المتوفى سنة ٤٥٨ هـ) ، وغيرها .

غير أن صعوبة الكشف عن الكلمة المطلوبة في أمثال هذه المعاجم ، كانت السبب في عدول بعض اللغويين عنها فما بعد ، واتجاههم إلى التأليف في المعاجم العربية ، على الطريقة الأبجدية المعروفة

لنا ، وذلك على حسب الأصل الأخير مع مراعاة الأصل الأول للكلمة أيضا ، كما في « الصحاح » للجوهري (المتوفى حوالى سنة ٤٠٠ هـ) ، و « لسان العرب » لابن منظور الإفريقي (المتوفى سنة ٧١١ هـ) ، و « القاموس المحيط » للفيروزابادى (المتوفى سنة ٨١٧ هـ) . أو على حسب الأصل الأول والثانى للكلمة ، كما في « أساس البلاغة » للزمخشري (المتوفى سنة ٥٣٨ هـ) ، و « المصباح المنير » للفيومي (المتوفى سنة ٧٧٠ هـ) وغيرهما .

ذلك هو كتاب « العين » للخليل بن أحمد ، نابغة عصره ، وعبقري زمانه ، أما محققه فهو الزميل الفاضل الدكتور عبد الله درويش ، الأستاذ المساعد بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة . وإليه يرجع فضل اكتشاف مخطوطات كتاب العين ، وتنبية الدارسين إلى العثور على هذا الكنز اللغوى العظيم ، فصنف كتابه : « المعاجم العربية » فى عام ١٩٥٦ م ، وبشرنا فيه بعثوره على مخطوطتين للكتاب ، واحدة فى العراق ، والأخرى فى ألمانيا ، ثم علم بوجود نسخة ثالثة بالعراق كذلك ، فسافر إليها عام ١٩٥٩ م ، وقام بتصويرها . وكان الأب « أنستاس الكرملى » قد نشر فى عام ١٩١٤ م قطعة من كتاب العين ، معتمدا على ثلاث مخطوطات فى : النجف وكر بلاء والكاظمية ، بالعراق . وكان ينوى إكمال نشر الكتاب ، غير أن ظروف الحرب العالمية الأولى ، قطعت العمل ، كما ضاعت المخطوطات التى اعتمد عليها ، وأصبح الجزء المطبوع عزيز المنال نادر الوجود ؛ لذلك كانت فرحتنا كبيرة بمشروع الزميل الدكتور عبد الله درويش ، وقيامه بتحقيق كتاب العين ونشره . وقد لقي مشروعه هذا ترحيبا من الدوائر المهمة بنشر التراث العربى فى مصر والعالم العربى كذلك ، غير أن تنفيذ النشر كانت تقوم فى سبيله العقبات لسبب

أو لآخر ، حتى أتيح لكتاب العين أخيراً أن ينال من رعاية المجمع العلمي العراقي ما هو جدير به ، فخرج الجزء الأول من ذلك الكتاب الجليل ، وطبع في مطبعة العاني ببغداد عام ١٩٦٧ م ، ويقع في ٣٧٦ صفحة من القطع المتوسط ، استغرقت المقدمة منها ٤٧ صفحة ، استعان المحقق في تأليفها بجزء كبير من كتابه : « المعاجم العربية » ، وعالج فيها الخلاف حول نسبة كتاب العين إلى الخليل ، كما درس فيها طريقة الكتاب ، ووصف المخطوطات التي اعتمد عليها ، وهي :

١ - مخطوطة بغداد ، كتبت في ٢٩ صفر سنة ١٣٥٥ هـ ،

بخط محمد بن الشيخ طاهر السماوي .

٢ - مخطوطة توبنجن ، بألمانيا ، كتبت في ٢٧ جمادى الأولى سنة

١٣٤٦ هـ ، بخط محمد علي بن عبد الحسين الإصفهاني الكاظمي .

٣ - مخطوطة الكاظمية ، بالعراق ، كتبت سنة ١٠٥٤ هـ ، بخط

إبراهيم الإصفهاني .

وهناك نسخة رابعة (١) من كتاب العين ، لم يذكرها المحقق ولم

يرها . وهي مخطوطة : « مكتبة ملك » بطهران ، كتبت في عام

١٠٩٢ هـ ، بخط علي القهباني (انظر : مجلة معهد المخطوطات ٦/٦٦

رقم ٥٣٤٨) .

(١) هناك نسخة خامسة في مكتبة مجلس النواب الإيراني برقم (٦٨١٣) . انظر :

مجلة « الإخاء » الطهرانية / العدد ٣٧٠ السنة ١٥ (٢٢/٢/١٩٧٥م) ص ١٠ مقالة

بعنوان : « كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي من المخطوطات النادرة في إيران بقلم

الأستاذ صالح الشهرستاني » كتبت سنة ١٠٨٧ هـ ، يوم الثلاثاء ٢٠ ذى الحجة بقلم ابن

محمد يوسف مرتضى قلى أفشار .

وقد ذيل هذا الجزء الأول ، بفهرس للمواد اللغوية ، استغرق ست صفحات . ويعدّ عمل المحقق في هذا الكتاب عملا مشكورا ، وجهدا مضنيا في التحقيق والتتبع ، غير أن العمل الجيد لا يخلو من الهفوات . وفيما يلي ملاحظاتنا على تحقيق هذا الجزء ، مع تصحيح مافيه من الأخطاء . وقد استعنت - لتوثيق التصحيح - بمصورة مخطوطة الكاظمية لكتاب العين ، تلك المصورة التي تحتفظ بها مكتبة كلية دار العلوم .

١٩/٤ : أبو عمرو بن العلاء عربى الأصل ، وليس من الموالى .
انظر : غاية النهاية ٢٨٨/١

٦/٧ : المستشرق الألماني اسمه : « بروينلش » Bräunlich
لا « براونلش » كما ذكر المحقق هنا وفي ٦/٢٥ ؛
١٦/٢٦ ؛ ٢٠/٢٦ ؛ ١/٣١ كما أن اسم المستشرق
الذى نشر قسما من « تهذيب اللغة » عام ١٩٢٠ م ،
هو : « تسترستين » Zetterstèen لا « زوترستين » كما
ذكر المحقق في صفحة ٨٦ هامش ٦ ، وكذلك اسم
المستشرق الذى حقق ديوان « القطامى » ونشره :
« بارت » Barth لا « بيرت » كما ذكر المحقق في صفحة
٩٦ هامش !

٢/١٥ : « الخزرنجى » . صوابها : « الخارزنجى » بالألف والراء
قبل الزاى . وهو أحمد بن محمد أبو حامد الخارزنجى
البشتى . انظر : إنباه الرواة ١٠٧/١ وتهذيب اللغة
٣٢/١ وليس هذا خطأ مطبعيا ؛ لأنه تكرر في ٤/١٥ كما
يوجد في كتاب « المعاجم العربية » ١١/٥٦ ؛ ١٣/٥٦
٥/٢١ : قول المحقق : « ولكن إذا رجعنا إلى كتب الطبقات ،

نجدها تذكر للزيدي كتابا تحت اسم : « الاستدراك » ، بجانب كتابه : « مختصر العين » ، ولكن هذا الاستدراك لا علاقة له بالعين ، وإنما هو استدراك على أبنية سيويه . هذا القول غير مسلم تماما ؛ فإن كتب الطبقات لم تذكر للزيدي كتابا باسم الاستدراك ، بل ذكرت له كتاب : « الأبنية » . ذكر ذلك كل من جذوة المقتبس ٤٣ وبغية الملتمس ٥٦ وإنباه الرواة ١٠٨/٣ وإشارة التعيين ٤٧ ب وتلخيص ابن مکتوم ٢٠٢ والبلغة ٢١٨ والأنساب ٢٧١ أ . ويسمى الكتاب : « أبنية سيويه » في كل من معجم الأدباء ١٨٠/١٨ والوافي بالوفيات ٣٥١/٢ وبغية الوعاة ٨٥/١ وروضات الجنات ٦٨٦ كما يسمى : « أبنية سيويه وشرحها والزيادة عليها » في : المحمدون من الشعراء ٢٠٩ ويسمى : « الأبنية في النحو » في يتيمة الدهر ٤٠٩/١ ووفيات الأعيان ٥١٤/١ وشذرات الذهب ٩٤/٣ وكشف الظنون ٥ . وقد طبع هذا الكتاب باسم : « الاستدراك على سيويه في كتاب الأبنية والزيادات على ما أورده فيه مهذبا » بتحقيق المستشرق « جویدی » في روما ١٨٩٠ م (وانظر في كل ذلك : مقدمة تحقيقنا لكتاب لحن العوام للزيدي . ٢٦ - ٢٧) .

٢٣ (هامش) = المعاجم العربية ٦٥ (هامش) : « الفهرس » لابن النديم

صوابه : « الفهرست » .

١٦/٢٩ = (المعاجم العربية ١٥/٧٠) : « كتاب الخليل
للأصمعي » . صوابه : « كتاب الخليل للأصمعي » .
٥١ (هامش) : « النسخة الأخيرة » . صوابها : « الصفحة
الأخيرة » .

٦/٥٢ : « أراد أن يعرف به العرب في أشعارها » . كذا في
المخطوط أيضا . وفي تهذيب اللغة ٥٢/١ : « أراد أن
يعرف بذلك ماتكلمت به العرب » .

١٢/٥٢ : « ذواقه أيها » . صوابه كما في المخطوط : « ذواقه إياها » .
وانظر : تهذيب اللغة ٤١/١

٤/٥٦ : « جاءت سواكن وخلفها السكون ؛ مثل : بأيد وبأدم
في آخر الكلمة » . كذا في المخطوط أيضا .

ولعل صوابه ما في تهذيب اللغة ٤٢/١ نقلا عن
العين : « جاءت سواكن ، وخلقتها السكون ، مثل ياء
يدي ، وياء دمي في آخر الكلمة » .

٨/٥٧ (= ١/٦٠) : « الذَّلَق » بفتح الذال واللام . صوابه :
« الذُّلُق » بضم الذال وتسكين اللام .

١٨/٥٧ (= ١٢/٦٥) : « ذليقة » . كذا في المخطوط أيضا .
ولعل الصواب : « ذلقية » .

٣/٥٩ : « حروف الذلك » . صوابه كما في المخطوط : « حروف
الذلق » .

٩/٥٩ : « القسطوس » . صوابها : « العسطوس » . انظر :
تهذيب اللغة ٤٥/١ ؛ ٦٤/٢

١/٦٠ : « عَرَيْنَ » بفتح العين والراء . صوابه : « عَرَيْنَ » بفتح
العين وكسر الراء .

- ٦/٦١ : « فكأنهم ضموا إلى : ده ، دق » . صوابه كافي المخطوط : « فكأنهم ضموا : ده إلى : دق » . وانظر : تهذيب اللغة ٤٦/١
- ١٧/٦٣ : بيت العجاج : « ولو أنخنا ... » في ديوانه ق ٢٠/٩ ص ١٤
- ١٠/٦٤ : « لها أحياز ومخارج » . صوابه كافي المخطوط : « ... ومدارج » . وانظر : تهذيب اللغة ٤٨/١
- ٧/٦٧ : زاد المحقق كلمة : [الصحيحين] ، وقال عنها في الهامش : « زيادة للإيضاح » . والمنهج السليم في التحقيق أن نص المؤلف واجب الاحترام ، ولا يزداد فيه إلا ما لا بد منه حتما . أما الإيضاح فمكانه في الهامش !
- ٨/٦٨ : « معانقي » . صوابها كافي المخطوط : « معانقي » ، وإلا انكسر وزن البيت .
- ٦٨ (هامش ١) : عبارة : « وفي الصحاح : عنق » تابعة في الواقع للهامش رقم ٢
- ٢/٧١ : « العقيقة » . صوابها : « العقيقة » . وبيت « عدى بن زيد » في ديوانه ق ٢٢/٤ ص ٤٤ ومقاييس اللغة ٤/٤ و صوابه : « صَخِب » بكسر الصاد لا بتسكينها .
- ٨/٧٥ : « والعُكَّة : رملة حيث طلعت عليها الشمس » . صواب العبارة كما في المخطوط : « ... رملة حميت عليها الشمس » . وانظر : مقاييس اللغة ١٠/٤
- ٧٦ / هامش ٧ : البيت كله في تاج العروس (كعع) ٤٩٥/٥
- ٩/٧٦ : « قال : كعكعته بالرجم والبجة » .. صوابه كافي

المخطوط : « كعكعته بالرَّجْمِ والتَّنَجُّهِ » . وهو لرؤبة في ديوانه ق ٣٣/٥٨ ص ١٦٦ وعلى ذلك فلا داعى لتعليق المحقق على كلمة : « البجّة » بقوله في الهامش : « بجّه بالرمح : طعنه ! »

: ٨/٧٧ « قال ورقة بن نوفل :

وَلَوْ جَافَى الذى كَرِهَتْ قَرِيشٌ
وَإِنْ عَجَّتْ بِمَكَّتْهَا عَجِيجا

صوابه كما فى المخطوط :

وُلُوجًا فى الذى كَرِهَتْ قَرِيشٌ
وَإِنْ عَجَّتْ بِمَكَّتْهَا عَجِيجا

والبيت من قصيدة لورقة بن نوفل فى سيرة ابن هشام ١٩٢/١ وقبله قوله :

فِياليتى إِذا ماكان ذاكُم
شهدتُ فكنتُ أوْلهم وُلوجًا

: ١٦/٧٩ « وذ ضواح » . صوابها كما فى المخطوط : « ولا ضواح » .

: ٢/٨١ بيت الفرزدق ليس فى ديوانه . وهو منسوب إليه فى مادة

(عَشَش) من الصحاح واللسان وتهذيب اللغة ٧١/١

وغير منسوب فى المقاييس ٤٧/٤ والمعانى الكبير

٣١٩/١

: ١٠/٨١ « عَشَّ ولا تُعْتَرَّ » . هو مثل من الأمثال العربية ، يوجد

فى مجمع الأمثال للميدانى ٣١١/١ وأمثال ابن رفاعة

٧/٧٦ . هذا ولم يهتم المحقق بتخريج الأمثال التى وردت

فى كتاب العين مثل (٨/٩٥) : « لا تَعْظُنِي وَتَعْظُظْ » .

وهو يروى : « تَعِظِينِي وَتَعِظْ عِظِي » في الميداني ١٠٩/٢
 وفصل المقال ١٣/٢٤٤ ومادة (عِظْعِظ) من الصحاح
 ١١٧٤/٣ واللسان ٣٢٦/٩ وتهذيب اللغة ٩٧/١ ومثل
 (٤/١٧١) : « بِيضَةُ الْعُقْرِ » . وهو في الميداني ٦٣/١
 وأمثال ابن رفاعه ١٧/٤٧ وجمهرة العسكري ٢٢٤/١
 وفصل المقال ٣/٣٤٥ ومثل (٧/١٧٤) : « اسْتَأْصَلَ اللَّهُ
 عِرْقَاتِهِمْ » . وهو في الميداني ٤١/١ ومثل (١٠/١٧٧) :
 « اسْتَنْتَ الْفِصَالَ حَتَّى الْقَرْعَى » . وهو في الميداني
 ٢٢٥/١ وجمهرة العسكري ١٠٨/١ وأمثال ابن رفاعه
 ٨/٣٠ وفصل المقال ١١/٣١٨ وإصلاح المنطق ١٢/٤٣
 ومثل (٧/٢٠١) : « أَذْلٌ مِنْ فَقَعٍ بِقَاعٍ » . وهو
 يروى : « أَذْلٌ مِنْ فَقَعٍ بِقَرَقَرَةٍ » في الميداني ١٩١/١
 وجمهرة العسكري ٤٦٩/١ وأمثال ابن رفاعه ١٤/٩
 وفصل المقال ١٩/٣٤٥ ومثل (١٧/٢١٠) : « الْمُلْكُ
 عَقِيمٌ » . وهو في الميداني ١٧٧/٢ وأمثال ابن رفاعه
 ١٣/٣٩ ومثل (١٠/٢٦٠) : « أَفَلَتْ بِجُرَيْعَةِ الذَّنِّ » .
 وهو في الميداني ١١/٢ وجمهرة العسكري ١١٥/١
 وأمثال ابن رفاعه ١/٣١ وغير ذلك .

١/٨٢ : « يَمْطُونَ عَنْ شَعَاعٍ غَيْرِ مُودِنٍ » . صوابه كما في المخطوط :

« يَمْطُونَ عَنْ شَعْشَاعٍ غَيْرِ مُودِّنٍ » .

١٢/٨٤ : « قَالَ رُؤْبَةٌ » . صوابه كما في المخطوط : « قَالَ ذُو الرِّمَةِ »

وعلى ذلك فلا داعي لتعليق المحقق بقوله في الهامش :
 « هذا البيت ليس في ديوان رؤبة » ؛ إذ لم يقل بذلك

أحد ، فضلا عن أنه ليس من الرجز . وهو ينسب في المقاييس ٤٧/٤ إلى ذى الرمة كذلك . وقال عنه محققه الأستاذ عبد السلام هارون في الهامش : « البيت لم يرد في ديوان ذى الرمة ، ولا في ملحقات ديوانه ، ولم أجد له مرجعا » !

« العسوس هي التي إذا أثيرت للحلب مشت ساعة ثم طوفت حلبت درّت » . لعل صواب العبارة : « ... ثم طوفت ، فإذا حلبت درّت » . انظر : المحكم لابن سيده ٣٠/١

« وعن عمر أن الشهر قد تسعسع » . صوابه : (إن) بكسر الهمزة . انظر : النهاية لابن الأثير ٣٦٨/٢ وبهذه المناسبة لم يهتم المحقق بتخريج الأحاديث التي وردت في كتاب العين . وفيما يلي تخريج طائفة منها في النهاية لابن الأثير :

« كانت الكعبة خشعة على الماء فدحيت منها الأرض »
النهاية ١٤/١٢٩ = ٣٤/٢

« خلع ربة الإسلام من عنقه » ٦/١٣٧ = النهاية
١٩٠/٢

« أخنع الأسماء إلى الله من تسمى باسم ملك الأملاك »
النهاية ٧/١٣٩ = ٨٤/٢

« النخاعة في المسجد خطيئة » ١/١٤٠ = النهاية ٣٣/٥
« لا تنخعوا الذبيحة ، ولا تفرسوا ، ودعوا الذبيحة حتى تجب ، فإذا وجبت فكلوا » ٤/١٤٠ = النهاية ٣٣/٥

« أنزع الأسماء إلى الله من يتسمى بملك الملوك » ٧/١٤٠
= النهاية ٣٣/٥

« ونهى عن القزَع » ٢/١٥٢ = النهاية ٥٩/٤ ..
« ليس لِعِرْقٍ ظالمٍ حقٌّ » ٦/١٧٥ = النهاية ٢١٩/٣
« بئس المألُّ القُلعةُ » ١٩/١٨٩ = النهاية ١٠٢/٤ ...
الغ الخ !

٥/٨٧ : « عز الشيء جاء مع كل شيء إذا قل . صوابه كافي
المخطوط : « عز الشيء - جامع في كل شيء - إذا
قلَّ . »

١/٩٨ : « بينهما » . صوابه كما في المخطوط : « بينها » ؛ لثلا
ينكسر وزن البيت .

١١/٩٨ : « الطعام » . صوابه كافي المخطوط : « الفطام » . وانظر :
تهذيب اللغة ١٠٣/١ والمحكم ٤٢/١

١٤/٩٨ : « قال الأخل » . صوابه كافي المخطوط : « قال
الأخطل » .

١٠٣ (هامش ٤) : « إن لنامكنه . معنة مغنة » . صوابه : « إن لنا
لكنة . معنة مَفَنَّة » .

١٠/١٠٤ : « وريبعة تجعل مكان الفاء شينا » . صوابه : « وريبعة
تجعل مكان الكاف شينا » . وفي المخطوط : « وريبعة
تقول في موضع الكاف المكسورة شينا » . ولم يشر
المحقق إلى هذا الفرق بين النسخ المخطوطة .

١٠٤ / هامش ٧ : « قال ازئدة » . صوابه : « قال زائدة » .

٩/١١٠ : « يشاء م بها » . صوابه كافي المخطوط : « يتشاءم بها » .

وانظر : تهذيب اللغة ١٢٦/١

- ١١٠/١١ : « إذا عُرق » بضم العين . صوابه كما في المخطوط وكل مصادر البيت : « عَرَق » بفتح العين .
- ١١١/١٧ : « عَرَّام » : لغوى لم يترجم له المحقق . وهو عَرَّام بن الأصبغ السلمى ، صاحب كتاب : « أسماء جبال تهامة » الذى نشره الأستاذ عبد السلام هارون فى مجموعته الثانية من « نواذر المخطوطات » عام ١٩٥٦ م . وانظر ترجمته فى مقدمة ذلك الكتاب .
- ١١٢/٣ : « الضرير » من اللغويين الذين لم يترجم لهم المحقق . وهو : أبو سعيد الضرير أحمد بن خالد . انظر ترجمته فى بغية الوعاة ١/٣٠٥
- ١١٤ (هامش ١) : علق المحقق على البيت التالى بقوله : « الرجز فى اللسان (عضة) » . والبيت ليس من الرجز ، وإنما هو من المتقارب ، وهو :
- أعوذ برَّبِّي من الناَفثاتِ ومن عَضِهِ العاضِيهِ المُعْضِيهِ
- ١١٤ (هامش ٢) : الشاعر اسمه : « هميان بن قحافة » ، لا : « هيمان » . انظر ترجمته فى المؤتلف والمختلف ٣٠٤
- ١١٧ (هامش ٣) : شطر الرجز بيت قائم بنفسه ؛ يقول ابن جنى فى كتابه المنصف ١/٦٦ : « ما كان من الرجز على ثلاثة أجزاء ، فهو بيت كامل وليس بنصف بيت » . فلاداعى لأن يقال هنا : « وعجز البيت : عفت عوافيه وطال قدمه » ، بل يقال فى هذه الحالة : « والبيت الذى بعده » . كما لا يصح الحديث عن بيتى الرجز على أنهما بيت واحد مثل ٨٨ هامش ٩ : « البيت فى ديوان العجاج » ؛ بل

يقال : « البيتان في ديوان العجاج » . وكذلك ١٩١

هامش ١ ؛ ١١٢ هامش ٧

١٢٢ (هامش ٥) : « هيرع » . صوابه : « هرع » . وقوله في هذا

الموضع : « وأما اللسان فقد نقل مافي المحكم ومافي

القاموس ، فهو سهو لا يجوز من ألف في المعاجم

العربية ، وهو يعلم أن القاموس متأخر عن اللسان في

الظهور ، فمؤلفه : الفيروزابادي ، ولد عام ٧٢٩ هـ ،

في حين توفي ابن منظور صاحب اللسان عام ٧١١ هـ .

١٠/١٢٤ : بيتا عمرو بن معديكرب الزبيدي :

كَمْ مِنْ أَخٍ لِيْ مَا جِدَّ بَوَائِهِ يَبِيْدِي لِحَدَا

مَا إِنْ جَزِعْتُ وَلَا هَلَعْتُ وَلَا يُرْدُّ بَكَائِي رُشْدًا

من قصيدة حماسية . انظر : شرح المرزوق

لحماسة أبي تمام رقم ٣٤ ج ١/١٧٤ - ١٨١

٧/١٢٦ : « أبو سعيد » لم يترجم له . وهو أبو سعيد الضير ،

السابق الذكر هنا .

١٣٢ (هامش ٣) : « أما ديوان المعمرين ص ٨ » . لا يوجد كتاب

بهذا الاسم - فيما أعرف - وإنما هو : « كتاب

المعمرين » لأبي حاتم السجستاني . والبيت فيه في

صفحة ٧ من نشرة جولدسيهر ، وصفحة ١١ من

نشرة عبد المنعم عامر . أما صفحة ٨ التي ذكرها

المحقق ، فهي خطأ تابع فيه المقاييس ١٦١/٢ هامش

رقم ٤

١١/١٣٣ : « الختوع ركوب الظيمة » . صوابه كما في المخطوط :

« ركوب الظلمة » . وانظر : تهذيب اللغة ١/١٦٠

١٣٤ (هامش ١) : سقط مطلع قصيدة العجاج ، وهي :

طاف الخيالان فهاجا سقما

١٣٧ (هامش ٤) : لم يسقط البيت من ديوان امرئ القيس ، بتحقيق

محمد أبو الفضل إبراهيم - كما يقول المحقق - بل هو فيه

في أربعة أبيات في صفحة ٣٧٢ من زيادات الطوسي

والسكري وأبي سعيد الضرير وابن الأنباري والزوزني

والقرشي في المعلقة . هذا إلى أن الديوان لم يطبع في دار

الكتب - كما يذكر المحقق - بل في دار المعارف .

١٣٧ (هامش ٧) : توضع عبارة : « والبيت في اللسان : خلع » على

رأس هوامش صفحة ١٣٨ تحت رقم ٨ أما رقما ٨ و ٩

في هوامش صفحة ١٣٨ فهما في الواقع حاشية واحدة ،

حقهما أن يوضعا جميعا تحت رقم ٩

٢/١٣٨ : « مخلوق » . صوابه كما في المخطوط : « مخلوق » .

وإلا انكسر البيت

٨/١٣٨ : « والخيل مقلوب » . صوابه كما في المخطوط : « الخيلع

والخيلع مقلوب » .

١٦/١٤١ : « مشثيته » . صوابها : « مشيته » .

١٢/١٤٢ : سقط من الكتاب بيت رؤية : جَدْبَاءُ فَكَّتْ

أسر القعوش . وهو في المخطوط بدون نسبة .

١٣/١٤٢ : « يصف سنة جدباء بارة » . صوابها كما في المخطوط :

« باردة » .

١٠/١٤٧ : « أى بيوت الذباب من شدة تهبه » . صوابه كافي

المخطوط : « أى يموت الذباب من شدة تهبه » .

٢٦/١٤٧ : « العذات » . صوابها : « العذاب » .

١٣/١٤٨ : بيت الحارث بن وعله الجرمي يوجد في أساس البلاغة

(صقع) غير منسوب .

٦/١٤٩ : « ععف » . صوابها : « فَعَفَّ » .

١٧/١٤٩ : البيت : « تَقَعَّسَ الْعِرْزُ بِنَا فَاقَعْنَسَا » للعجاج في ديوانه

ق ٩٦/١٦ ص ٣٣

١٥١ (هامش ٦) : قال المحقق : « ديوان ذى الرمة » وسكت .

والصواب أن يقال : « ديوان ذى الرمة ق ٩٣/١

ص ٢٤ » .

٢/١٥٤ : « فى كفه جشأ » . صوابها كافي المخطوط : « جشء » .

وكذلك : « يعنى بالجشأ » . صوابه : « بالجشء » .

البيت : ٥/١٥٤

يُقَطَّعُهُنَّ بِتَقْرِيْبِهِ وَيَأْوِي إِلَى حُضْرٍ مُلْهِبِ

للنابغة الجعدى فى ديوانه ق ١٦/٢ ص ١٧

وينسب إلى أبى الحشناء كذلك فى المحكم ٩٢/١

٢/١٥٨ : « قال أبو جندب » . والصواب أن البيت لأبى خراش

الهذلى فى ديوان الهذليين ١١٩/٣ وهو غير منسوب فى

مخطوطة الكاظمية ، ولم يشر إلى ذلك المحقق .

٤/١٦٠ : « ولها عنا » . صوابه : « ولها غنى » .

١٦٠ (هامش ٥) : قوله : « الأصمعيات ط والرواية فيه : لكن قعيدة بيتها ... ولها جنا . وهكذا في المقاييس . وفي المحكم : .. ولها عنا ، مثل ما هنا » . هذه العبارة فيها نقص كما يبدو ، بعد الحرف ط ، الذى يريد به المحقق ذكر طبعه الأصمعيات . والحقيقة أن رواية الأصمعيات لا تختلف عن رواية كتاب العين . ولكن الذى يختلف هو رواية المقاييس ، كما أن الذى فى الأصمعيات والمحكم هو : « ولها غنى » . أما رواية : « عنا » فهى تحريف بكل تأكيد .

١٦٠ (هامش ٦) : قوله : « هذه العبارة من س وبعدها : قال عبد الله بن أوفى ... الخ » . فى رأى أن عبارة نسخة (س) وهى مطبوعة الأب أنستاس الكرملى ، إما أن تحترم كلها ، فتوضع فى صلب النص بين قوسين معقوفين ، وإما ألا تحترم فيشار إليها فى الهامش . أما أن تنصّف فيوضع جزء منها فى صلب النص ، والباقى فى الحاشية ، فهذا أمر يخالف المنهج العلمى للتحقيق .

١٥/١٦٥ : قال الكميت :

ولم يَدَقَعُوا عندما نَابَهُمْ

لَوْ قَع الحُرُوب ولم يَحْجَلُوا

لم يخرج المحقق هذا البيت ، وهو فى المقاييس ٢٤٧/٢ ؛ ٢٩٠/٢ واللسان (خجل - دقع) وتهذيب اللغة ٢٠٧/١ والمحكم ٩٩/١

٥/١٦٦ : « ولا يقال : عاتق إلا أن ينوى فعله الغابر ، فيقال : عاتق غدا » . هكذا فى المخطوط كذلك . ولعل صوابه :

« إلا أن ينوى فعله القابل » ، ففي المقاييس ٢١٩/٤ :
 « ولا يقال : عاتق في موضع عتيق ، إلا أن تنوى فعله
 في قابل ، فتقول : عاتق غدا » .

٦/١٦٧ : « تككون » . صوابها : « تكون » .

٥/١٦٨ : « الكباشة » . صوابها : « الكباسة » .

١٤/١٧١ : بيت أوس بن مغراء في المقاييس ٩٤/٤

١٨/١٧٥ : « قال الشماخ :

ما إن يزال لها شأؤ يُقدّمها

مجرّد مثل طود العرق مجدول »

نسب البيت للشماخ كذلك في تهذيب اللغة

١/٢٢٨ ولسان العرب (عرق) ١٢٢/١٢١ وليس في ديوانه

١٨/١٧٦ : « يعدى » . صوابه : « يعنى » .

٥/١٨٠ : قوله : « والرقع : الهجاء . يقال : رقع رقعاً شديداً ، إذا

هجاه . قال :

فلا تقعدنّ على زحّةٍ

وبالغيث والأرواح كلّ مُشَهَّد

ويروى : وجدا وخيفا . البيت لأبي كبير الهذلي » .

هذا هو نص كتاب العين . وقد علق المحقق على كلمة :

« قال » بما يأتي في الهامش : « البيت في الصحاح منسوب

إلى صخر الغي . ورواية الشطر الثاني : وتضمّر في القلب

وجدا وخيفا » . ولم يلاحظ المحقق أن صدر البيت من وزن

المتقارب وعجزه من وزن الطويل ، وأن هذا العجز هو نفسه

عجز البيت السابق في الكتاب ، لأمية بن أبي الصلت ، كما لم

يلاحظ أن البيت بهذه الصورة لا شاهد فيه على : « الرقع »

بمعنى الهجاء . وصواب البيت كما في المخطوطة :

فلا تقعدنَّ على زَحَّةٍ

وتضمير في القلب رَقْعاً وَخِيفاً

وهو لصخر الغى في ديوان الهذليين ٢٩٩/١ ولم يلاحظ أن عبارة: « البيت لأبي كبير الهذلي » قلقة في مكانها . ولعلها حاشية مضافة إلى صلب النص ، من ناسخ أراد نسبة البيت إلى قائله ، فأخطأ في هذه النسبة .
٨/١٨١ : « قال دغفل » . الذى فى المخطوط : « قال » لاغير .
١٠/١٨١ : قال دغفل :

بلسان سؤول وقلب عقول

هكذا كتب المحقق هذا الكلام ، كما لو كان شطر شعر ، وماهو بالشعر . وإنما كلام منشور ، قاله دغفل النسابة لمعاوية حين سأله عن أشياء فخبه بها ، فقال له معاوية : بم علمت ؟ قال : بلسان سؤول وقلب عقول .
انظر : مجمع الأمثال للميداني ٢٠٣/٢ والمزهر ٥٠٤/١
١٩/١٨١ (= ٨/٣٦٦) : « قيس بن الرقيات » . المعروف فى اسم هذا الشاعر : « ابن قيس الرقيات » وهو الشاعر عبيد الله بن قيس الرقيات المشهور . انظر ترجمته فى الشعر والشعراء ٥٣٩/١
١٢/١٨٢ : « قال :

أخا الحرب لبأساً إليها جلالها

وليس بولاج الخوالف أعقلاً

لم يخرج المحقق هذا البيت ، وهو من شواهد النحو المشهورة ، وقائله : القلاخ بن حزن المنقرى . انظر كتاب سيبويه ٥٧/١ وشرح المفصل لابن يعيش ٧٠/٦

- ١٦/١٨٢ : « كأنها تقلع رجلها من ضمرة » . صوابه كافي
المخطوط : « من صخرة » . انظر : المقاييس ٧٣/٤
- ١٨٣/١٠١ : « قال النابغة » . الصواب أن البيت لأحيحة بن الجلاح ،
كافي اللسان (عقل) ٤٩٢/١٣ والمقاييس ٧٠/٤
والأغاني ٥٠/١٥ وهو غير منسوب في كل من تهذيب
اللغة ٢٤١/١ والمحكم ١٢٠/١
- ٢٣/١٨٣ : البيت لجرير في ديوانه ص ٤٩١ ومعجم ما استعجم
٩١٣/٣
- ٨/١٨٥ : « أحبها » . صوابه : « أحببتها » .
- ١٨٩ (هامش ٣٥) : ينتهي هذا الهامش عند كلمة : « سواء اليم » .
ويبدأ بعده هامش ٣٦ بعارة : « نسبة المحكم ... » .
- ٣٩/١٩٠ : هامش : « اسم من » . صوابه : « اسم مرة » .
- ١٤/١٩٢ : البيت : « ولدنا بني العنقاء ... الخ » لحسان بن ثابت في
ديوانه ص ٣٧١
- ٢٠/١٩٢ : البيت : إذا مرضت منها عناق ... الخ « لجميل بثينة في
ديوانه ص ١٣٦ و « بسكنة » . صوابها : « بسكينة » .
- ١٠/١٩٣ : رغم حرص المحقق على تخريج الآيات القرآنية ، فقد نسي
هنا أن يخرج آية : « القانع والمعتز » ، وهي من سورة
الحج آية ٣٦ كما نسي في صفحة ١٢/٣٣٨ أن يخرج
آية : « فتيمموا صعيدا طيبا » . وهي من سورة النساء
آية ٤٣ والمائدة آية ٦
- ٢/١٩٥ : « نقع الماء في منقعة ، السيل ينقع » برفع السيل .
والصواب كما في المخطوط : « ... في منقعة السيل »
بالإضافة .

« قال الشويعر ، واسمه عبد العزى : ٨/١٩٦ :

فهنَّ بهمَّ ضَوَامِرُ فِي عَجَايِجٍ
يُثْرِنَ النَّقْعَ أَمْثَالَ السَّرَاحِي

قال الليث : قلت للخليل : ما السراحي ؟ قال : أراد الذئب ، ولكنه حذف من السرحان الألف والنون ، فجمعه على سراحي . هذه هي عبارة كتاب العين كما في مخطوطاته المختلفة ، وفيها وهم من الخليل . والصواب أن يقال : حذف من السراحين النون للقافية ، فصارت : السراحي .

٦/٢١٦ : البيت : « وهن لدى الأدوار ... » في تهذيب اللغة ٢٩٧/١ واللسان (عكس) ٢١/٨

١٢/٢١٦ : « رشا » . صوابها كما في المخطوط : « رشحا » .

٢١٦ (هامش ١) : يقول المحقق معلقا على بيت شعر للراعي : « نسبة المرزباني في المؤلف ص ٣٧٤ لمنظور بن مرثد الأسدى » . ولست أدري أين يوجد ذلك ؟ فللمرزباني معجم الشعراء ، كما أن المؤلف للآمدى . وكلاهما لا يوجد به البيت ، لا في نشرة كرنكو ص ٣٧٤ ولا في نشرة عبد الستار فراج لمعجم الشعراء ص ٢٨١

٩/٢١٧ : « إذا نالت يدك فمن بينكم وبينهم إحنة » . صوابه كما في المخطوط : « ... ممن بينكم » .

٧/٢١٨ : « إذا شيء متعسفا » . صوابه كما في المخطوط : « إذا مشى متعسفا » .

١٠/٢١٩ : « سمد » . صوابه كما في المخطوط : « سمن » .

٥/٢٢٠ : « دعك الأديم والثوب وحموه » . صوابه كما في المخطوط : « ... والثوب ونحوه » .

٨/٢٢٧ : بيت أوى زبب فى الءىوان للءاأظ ٢٣٢/٥ واللسان

(كرع) ١٨٢/١٠ وتهذب اللغة ٣١٠/١

٢٢٩/ هأمش ٤ : « ف ٣٩ » . صوابها : « ق ٣٩ » .

٢٢٩/ هأمش ٥ : « ص ٤٧ » صوابها : « ص ٦٧ » و « أرسلت » .

صوابها : « أرسأ » .

٢٣٠/ هأمش ٢ : « وقء نسه فى المقائس للأعشى (عكن) . وفى

الهأمش :

إلها وإن فاته شبعة تأأى لأأرى عظم العكن » .

ولعل صواب العبارة أن يقال : « وقء نسه فى المقائس

(عكن) للأعشى . وروأته فه :

إلها وإن فاته شبعة تأأى لأأرى عظم العكن

وفى الهأمش : الببأ مما لم ىرو فى ءىوان الأعشى

ولا ملأقات ءىوانه » .

٥/٢٣٣ : « قال العءاأ ىصف ءمىرا وفألا . قال العءاأ » .

والصواب كفى المأطوط : أذف عبارة : « قال

العءاأ » الأنافة .

٨/٢٣٥ : ببأ مزأأم العقىلى فى ءىوانه ص ٣١ وتهذب اللغة

٣٢٣/١ واللسان (عكب) ١١٧/٢ ومقائس اللغة

١٠٥/٤ غير منسوب فى الأأىر .

٦/٢٣٦ : المرأء « بالأعشى » هنا : « الأعشى النهشلى » . وهو

الأسوء بن ىعفر نفسه . انظر : المأألف للأمءى ٣/١٦

وعلى ذلك فلا ءاعى لأعلق المأقق فى الهأمش بقوله :

« في شعراء النصرانية أنه للأسود بن يعفر » ؛ لأن
الأعشى والأسود بن يعفر شخص واحد كما ذكرنا .
٣/٢٣٧ : الرجز في تهذيب اللغة ١/٣٢٦ واللسان (كبع)
١٧٩/١٠

٢٣٨ (هامش ٣) : « بدل العكوم » . صوابها : « بدل الحرور » .
٨/٢٣٩ : « والكعام : شيء يحمل في فم البعير » . صوابه كما في
المخطوط : « شيء يجعل في فم البعير » .
١٢/٢٣٩ : « والكعمق شيء من الأوعية » يحذف حرف : « ق » .
١١/٢٤١ : « على شجعات لاشحاب ولا عصلا » . صوابه كما في
المخطوط : « لاشخات » . وهو عجز بيت لذى الرمة ق
١٣/٦٤ ص ٤٨٦ وهو :

وَحَلَى الشَّوَى مِنْهَا إِذَا حُلِّيتَ بِهِ

على قصبات لاشخات ولا عصلا

٤/٢٤٣ : « وكذلك اضطجع . وأصل هذه الطاء تاء ، ولكنهم
استقبحوا أن يقولوا : اتضجع » . صوابه كما في
المخطوط : « ... أن يقولوا : اضتجع » .

٥/٢٤٤ : عبارة : « لصها بطل وتمرها دقل ... » تروى عن بلاد
السند في البيان للجاحظ ١/٢٨٥ وفي هامش العين :
« الدقل : أردأ الثمر ... » . وصوابه : « ... التمر » .

١١/٢٤٥ : بيت العجاج : « منها عجاساء إذا ما التحمت » . صوابه
كما في المخطوطة : « التجت » وهو كذلك في ديوانه ق
٣١/٣ ص ٦

١٨/٢٤٥ : بيت العجاج : « ليس بجعسوس ولا جشعم » . صوابه

- كما في المخطوطة : « بجعشم » . وهو كذلك في ديوانه ق
٣٠/٣٥ ص ٥٩
- ١/٢٤٧ : الرجز لأبي النجم العجلى في مقاييس اللغة ٢٣٣/٤
- ٢/٢٥٠ : البيت لعبيد بن الأبرص في ديوانه ص ٦٢
- ٨/٢٥٠ : « أبو ليلى » . لعله : أبو ليلى المجاشعى ، أو أبو ليلى
الغنوى ، من فصحاء الأعراب ، الذين ذكرهم المرزبانى
في خاتمة كتابه : معجم الشعراء ٩/٥١٣
- ٢٥١ : اشطب الهامش رقم (١٠) الأول ، فهو مكرر وناقص .
- ٢/٢٥٤ : تكملة العنوان : « ج ر ع مستعملات » كما في المخطوط .
- ١٦/٢٥٤ : قائل البيت : « سألتها عن ذلك ... » هو حسان بن
ثابت . انظر ديوانه ص ٣٣٠
- ١٣/٢٥٥ : بيت حميد بن ثور الهلالى في ديوانه ص ٣٤
- ١/٢٥٨ : « هنيذة » بفتح الهاء وكسر النون . صوابها : « هنيذة »
بضم الهاء وفتح النون .
- ٩/٢٥٨ : « والعرج من الإبل » . صوابه كما في المخطوط : « والعرج
في الإبل » . وانظر : تهذيب اللغة ٣٥٧/١
- ١٨/٢٥٨ : « والنصریح : حبسك مطيتك مقيما على رقتك » .
صوابه كما في المخطوط : « والتعريح ... رقتك » .
وانظر : تهذيب اللغة ٣٥٧/١
- ١/٢٥٩ : « يا حادير » . صوابه كما في المخطوط : « يا جارتى » ، وكما
في ديوان ذى الرمة ص ٧١
- ٧/٢٥٩ : « الجعرمايس في الدير » . صوابه كما في المخطوط : « ...
في الدير » .

١٠/٢٥٩ : البيت : « دعت كندة » في المحكم ١٨٩/١ بدون نسبة .
 ١٢/٢٥٩ : « المكثرة جعرها » . صوابه كما في المخطوط : « لكثرة
 جعرها » .

١٨/٢٥٩ : سقط عنوان المادة (جرع) ، كما سقط من عنوان الباب
 (ص ٢/٢٥٤) كما نبهنا على ذلك من قبل ، وهو في
 المخطوط .

١٤/٢٦٠ : بيت مهلهل : « ملنا على وائل ... » في المحكم ١٩٠/١ .
 ٣/٢٦٣ : « والعليج من الرجال : الشديد القتال والفتاح » .
 صوابها كما في المخطوط : « والنطاح » . وفي المحكم
 ١٩٧/١ : « والعليج : الشديد من الرجال قتالا
 ونطاحا » .

١٥/٢٦٤ : « قال : بمكتمن من لاعج الحزن واتن » . هو عجز بيت
 للطرماح في ملحق ديوانه ٨/٤٧ و صدره فيه :
 « عواسف أو ساط الجفون يسقنها » . والبيت منسوب
 للطرماح كذلك في اللسان (كمن) ٢٤١/١٧
 والأساس (عسف) ٣٠١

٩/٢٦٧ : بيت ذى الرمة : « كأن القوم ... » في ملحق ديوانه
 ص ٦٧٢

٤/٢٧٥ : « وعجم التمر : نواة » . صوابه كما في المخطوط : « وعجم
 التمر : نواته » .

١٢/٢٧٦ : « ولا يقال رجل أعجم ، وناقاة عجماء : مسنة » .
 صوابه كما في المخطوط : « ولا يقال رجل أجمع . وناقاة
 عجماء : مسنة » . والمادة مادة (جمع) لا (عجم) .

- ٣/٢٧٧ : « والجِماع : ما جمع عددا فهو جَمَاعَةٌ . كما تقول :
 لجماع الخبَاء أُخْيِيَّتُهُ . وجماع كذا » . الذى فى
 المخطوط : « ... فهو جماعة . كما تقول لجماع الخبَاء
 أُخْيِيَّة . وجماع كذا » . ولعل صواب العبارة :
 « ... فهو جَمَاعُهُ . كما تقول : جماع الخبَاء أُخْيِيَّة .
 وجماع كذا [كذا] » . انظر : تهذيب اللغة ١/٤٠٠
- ٢/٢٧٨ : بيت ذى الرمة فى ملحق ديوانه ٣٠ ص ٦٦٥ وهو فى
 الواقع ملفق من صدر الخفاف بن ندبة ، وعجز لطفة
 ابن العبد . انظر تعليق الشنقيطى على البيت ، فى هامش
 المخصص لابن سيدة ١١/١٠ - ١١
- ١٠/٢٧٨ : البيت : « إذا استجمعتُ للمرء ... » فى تاج العروس
 (جمع) ٣٠٨/٥
- ٢٧٨ هامش ١٨ : « بيه » . صوابها : « فيه » .
- ١٣/٢٨٠ : الرجز فى ثلاثة أبيات فى لسان العرب (شمع)
 ٤٦/١٠ . وتهذيب اللغة ١/٤٠٣
- ١٥/٢٨٣ : « والمتشعث فى العروض فى الضرب الخفيف : ماصار فى
 آخره مكان فاعلن مفعولن ، كقول سلامة :
 وَكَأَنَّ رِيْقَتَهَا إِذَا نَبَّهَتْهَا صَهْبَاءُ عَتَّقَهَا لِشُرْبِ سَاقِ
 هكذا فى المخطوط كذلك . ويلاحظ على هذه
 العبارة عدة أمور ، أولا : كلمة : « المتشعث » .
 صوابها : « المُشَعَّثُ » . والتشعيث - كما تذكر كتب
 العروض - حذف أول الوتد المجموع من عروض بحر
 الخفيف والمجثث ، أو بمعنى آخر ذهاب عين :

« فاعلاتن » فيبقى : « فالاتن » ، وينقل في التقطيع إلى : « مفعولن » . والتشعيث : علة تجرى مجرى مَجْرَى الزحاف في أنه لا يلتزم في القصيدة (انظر : الإقناع في العروض وتخريج القوافي للصاحب بن عباد ص ١٨/٦٢ ؛ ١٤/٦٨ ؛ ٨/٨٦ وانظر كذلك : العقد الفريد ٤٣٦/٥ ؛ ٤٧٠/٥ والمحكم لابن سيدة ٢١٩/١) . وإذا كان الأمر كذلك ، فإن عبارة : « ماصار في آخره مكان فاعلن مفعولن » ينبغي إصلاحها إلى : « مكان فاعلاتن مفعولن » . أما البيت الذى ساقه الخليل شاهدا على هذه القاعدة العروضية ، وهو بيت سلامة (بن جندل) ، فإنه للأسف ليس من بحر الخفيف ، وإنما هو من بحر الكامل . والقصيدة كلها في ديوان سلامة بن جندل ص ١٨٠ - ١٨٣ من بحر الكامل . وقد كنا نظن أن فى كتاب العين سقطا أو تحريفا فى هذا الموضوع ، غير أننا وجدنا العبارة بنصها (باستثناء : المتشعث ، التى كتبت صحيحة : المشعث) فى كتاب تهذيب اللغة للأزهري ٤٠٦/١ مروية عن الليث ، وهو يقصد كتاب العين بالطبع . وقد فات أستاذنا عبد السلام هارون - محقق الجزء الأول من تهذيب اللغة - التعليق على هذه العبارة ، أو ملاحظة ما فيها من أمور مخالفة لما اصطلاح عليه العروضيون ، كما فات محقق العين . ومن العجيب أن يرد مثل ذلك عن الخليل بن أحمد مؤسس فن العروض

ومكتشف قواعده . وقد ذكر في موضع آخر من كتاب العين شيئا يخالف ما اصطلاح عليه الكثير من العروضيين من بعده ، في قوله (١٧/١٣٧) : « والمخلّع من الشعر ضرب من البسيط يحذف من أجزائه ، كما قال أسود بن يعفر :

ماذا وقوفى على رسم عفا مخلوق دارس مستعجم
قلت للخليل : ماذا تقول في المخلّع ؟ قال : المخلّع
من العروض : ضرب من البسيط ، وأورده . هذا
ماورد في العين بشأن مخلع البسيط . ونلاحظ في الشاهد
الذى أورده أنه على وزن : « مستفعلن فاعلن
مستفعلن » ، وهذا هو مجزوء البسيط ، لا مخلّع البسيط
الذى يأتي على وزن : « مستفعلن فاعلن فعولن » . وقد
تنبه إلى ذلك محقق العين في هذا الموضع ، غير أنه تلمس
العدر للخليل بقوله في الهامش : « ولعل الخليل كان
يطلق اسم المخلّع على كل مجزوء من البسيط . ويؤيد هذا
ما عرف من أن التعميم في تعريف المخلّع من رأى
الرمحشرى » .

١٧/٢٩٢ : البيتان ليسا للعجاج كما ذكر الخليل ، وإنما هما لرؤبة في
ديوان ق ١٩٧/٤٥ - ١٩٨ ص ١٢٦ وهما في اللسان
(عرش) ٢٠٦/٨ لرؤبة كذلك .

١٠/٣٠١ : « قال :

أحمول على النعش الهمام

- هذا عجز بيت للنابعة الذبياني في ديوانه
 (أهلوت) ق ١/٢٨ ص ٢٩ و صدره فيه :
- ألم أقسم عليك لتخبرني
 بيت العجاج : « دواخسا في الأرض إلا شعفا » في
 ديوانه ق ٦/٣٥ ص ٨٢
- ١/٣٠٤ : « استشفقت » . صوابها كما في المخطوط :
 « استشفعت » . و « شفعا لي إليه عشفعا في » . صوابه
 كما في المخطوط : « ... فشفعه في » .
- ١٤/٣٠٤ : بيت الأحوص : « كأن من لامني ... » في أساس
 البلاغة ٢٣٨ وتهذيب اللغة ٤٣٧/١
- ١٤/٣٠٥ : « أنول » . صوابها كما في المخطوط : « أنزل » . وبيت
 أبنى النجم في الطرائف الأدبية ٥٨
- ١٠/٣٠٦ : « وامرأة أى كريمة ربح الفم » . صوابه كما في المخطوط :
 « وامرأة بشعة أى كريمة ... » .
- ٥/٣١١ : « البيت : « كلمع برق ... » في تهذيب اللغة ٤٥٠/١
 مع مصادر أخرى في هامشه .
- ٢/٣١٢ : « ع ض د ق » . الصواب : حذف القاف .
- ٦/٣١٧ : البيت : « ترى الريش ... » في تهذيب اللغة ٤٦٠/١
 وينسب لأبى دواد في المقاييس ٢٧١/٤ وليس في
 ديوانه .
- ٨/٣١٩ : « أى عرض له سيء » . صوابه كما في المخطوط : « ...
 له شيء » .
- ٣١٩ (هامش ٢١) : « ونموه » . صوابه : « ونحوه » .

٦/٣٢١ : « أبو الغريف الغنوى » . صوابه كما في المخطوط :
 « أبو العتريف الغنوى » . وهو من فصحاء الأعراب
 الذين ذكرهم المرزباني في خاتمة كتابه : معجم الشعراء
 ٧/٥١٢

٧/٣٢٩ : « جعيس » . صوابه كما في المخطوط : « جعس » . انظر
 كتاب العين ١٧/٢٤٥ والمحكم ١/٢٥٥
 ١٠/٣٣٠ : ليس البيت للعجاج كما ذكر الخليل ، وإنما هو لرؤبة في
 ديوانه ق ٤٨/٣٣ ص ٨٩ وفيه : « تمطو العتاق » .
 ٥/٣٣٣ : « الهذلي » هو : أبو خراش الهذلي . وبيته في ديوان
 الهذليين ١١٩١/٣

٦/٣٣٥ : البيت : « رب عضم ... » في تهذيب اللغة ١/٤٩١ مع
 مصادر أخرى في هامشه .

١١/٣٣٧ : هذا السطر مكرر مع السطر التاسع من الصفحة
 نفسها . ومكانه في المخطوط : « والصعود أيضا بمنزلة
 الكئود من عقبة وار تكاب مشقة ما » .

١٢/٣٤٠ : « حلقاء » . صوابها كما في المخطوط : « خلفاء » . أما
 تعليق المحقق على البيت في هامش ٢٢ بقوله : « ديوان
 ذى الرمة ص ١٠٥ برواية وحيا بدل وهيا » فهو وهم ؛
 إذ لا وجود للبيت في ديوان ذى الرمة . والبيت في
 الحقيقة للأعشى الكبير في ديوانه ق ٣/١٣ ص ١٠١
 والرواية فيه : « وهيا » لا « وحيا » . وقد ورد البيت في
 العين (٤/٣٧٠) مرة أخرى ، وفيه : « خلفاء » محرفة .
 غير أن المحقق عرف هناك أنه للأعشى !

- ٧/٣٤١٠ : هذا السطر مكرر مع السطر الثالث عشر من الصفحة نفسها . ومكانه في المخطوط : « والصدع : نبات الأرض ؛ لأنه يصدع الأرض ، والأرض » . وبقيّة العبارة في السطر الثامن : « تتصدع عنه » . والعبارة كلها بالنص عن الليث في تهذيب اللغة ٥/٢
- ١١/٣٤٢ : « بلاد زاد » . صوابها كما في المخطوط : « بلازاد » .
- ٢/٣٤٤ : بيت العجاج : « عصارة الجزء الذي تحلّباً في ديوانه ق ٣٤/٢ ص ٧٤
- ٢١/٣٤٤ : بيت عدى بن زيد : « لو بغير الماء ... » في ديوانه ٥/١٧ ص ٩٣
- ٨/٣٤٨ : « وهد عقد » . صوابه : « وهو عقد » .
- ١٨/٣٤٨ : « الاضطراع » . صوابها : « الاضطراع » بالصاد المهملة .
- ١/٣٤٩ : « القول يصرعون » . صوابه كما في المخطوط : « القوم يصرعون » .
- ١٣/٣٤٩ : « مصرّ غاية » . صوابه كما في المخطوط : « مصرع غاية » .
- ٧/٣٥٠ : « والمضاد المشوى فوق الجمر » . صوابه كما في المخطوط : « والمُفَاد ... » . وانظر : تهذيب اللغة ٢١/٢ واللسان (فاد) ٣٢٤/٤
- ١٢/٣٥٠ : « النغض » . صوابه كما في المخطوط : « النَّفْض » . انظر : تهذيب اللغة ٢٢/٢
- ١٦/٣٥٠ : « الصَّعْر : ميل في العنق في الوجه » . صوابه كما في المخطوط : « ... ميل في العنق وانقلاب في الوجه » . وانظر : تهذيب اللغة ٢٧/٢

١٧/٣٥٠ : « من كبير » . صوابه في المخطوط : « من كِبر » . وانظر

تهذيب اللغة ٢٧/٢

١٣٠/٣٥١ : « وضربته فما اصغرر : إذا استدار الوجد مكانه

وتقبّض » . صواب العبارة كما في المخطوط : « ضربته

فاصغرر : إذا استدار من الوجد مكانه وتقبض » .

وانظر : تهذيب اللغة ٢٧/٢

١٤/٣٥٤ : الشطر : « على شناخ ... » في تهذيب اللغة ٢٨/٢

بدون نسبة .

١١/٣٥٥ : الشطر : « أدليت دلوى ... » في تهذيب اللغة ٣٦/٢

بدون نسبة .

٩/٣٥٦ : البيت : « إن الصنيعة ... » ينسب للهديل الأشجعي في

معجم الشعراء للمرزباني ١٤/٤٥٨ وهو في الكامل

للمبرد ١٣٨/١ بدون نسبة .

٨/٣٥٧ : « ترنوة » . صوابها كما في المخطوط : « قرنوة » . انظر :

تهذيب اللغة ٣٥/٢ واللسان (قرن) ٢١٩/١٧

١/٣٥٩ : البيت : « من كل مشياح ... » في تهذيب اللغة ٤٢/٢

بدون نسبة وباختلاف في الرواية .

٨/٣٦١ : « بالضاد بضعت بصعا » . صوابه كما في المخطوط :

« بالصاد بصعت بصعا » بالمهملة .

١٧/٣٦٢ : صحة عجز بيت الراعي كما في المخطوط : « عليها إذا

مأجذب الناس إصبعا » . وهو في ديوانه ص ١٨٥

٣٦٢ (هامش ٧) : يعلق المحقق على البيت :

أغرُّ كلون البدرِ في كل موكبٍ

من الناس نُعمى يخبئها وإصبُعُ

فيقول : « ديوان لبيد ط بيروت ص ٣٣٧ وفي التاج : قال الصاغاني : الرجز ليس للبيد ، ولكنه له ، كما قال الليث » . والحقيقة أن هذه التعليقة لاتخص هذا البيت ؛ لأنه ليس للبيد ، كما أنه ليس من الرجز . ولعل المحقق يقصد التعليق على كلام آخر ، ثابت في غير نسخة الكاظمية ، غير أنه سقط من المطبوع . والدليل على هذا ما في التاج (صبع) ٤٠٨/٥ من قوله : « ونقله الليث أيضا فقال : يقال : هذا إصبع على التذكير في بعض اللغات . وأنشد للبيد رضى الله عنه :
من يمدد الله عليه أصبعا بالخير والشر بأى أولعا

وقال الصاغاني : ليس الرجز للبيد . قلت :

الرجز للبيد ، كما قاله الليث » .

٢/٣٦٣ : « وية » . صوابها : « دُوِيَّة » .

٦/٣٦٨ : صحة البيت كما في المخطوط : « باست امرىء »

لا « باست أمه » ، حتى يستقيم الوزن .

١/٣٦٩ : « جميعا » . صوابها : « جميعا » . وقد سقط بعد بيت

ذى الرمة النص التالى ، وهو فى المخطوط : « وكلاب

صمع الكعوب ، أى صغارها . والصُّمَّعان من الريش

ما يُراش به السهم من الظهار ، وهو أجوده وأفضله » .

٤/٣٦٩ : « مغارته » . صوابها كما فى المخطوط : « منارته » .

١٣/٣٧٠ : « العِصام : القَرْبِيَّة أو الإدارة » . صوابه كما فى المخطوط :

« ... القَرْبِيَّة أو الإداوة » .

وبعد ، فإذا كان ما أوردناه أخطاء تعدّ ، فإنه حتم علينا أن ننوه
بالجهد القيم ، الذي بذله الأخ الزميل الدكتور عبد الله ، في إخراج
هذا الكنز الثمين إلى عالم النور ، وما عاناه في البحث عن مخطوطاته ،
ومراجعتها ومقابلة بعضها ببعض ، وإقامة نصها على نحو جعل
الاستفادة منه مرجوة ومأمولة . وليس من شك في أن المهتمين بالتراث
العربي في أنحاء الدنيا ينتظرون أن تتاح للزميل المحقق الفرصة ، لإخراج
بقية أجزاء هذا الكتاب الجليل ، لتأخذ مكانها في المكتبة العربية محققة
ومجلوة ، على النحو الذي يحقق النفع ، ويفيد الدارسين ، وفقنا الله
جميعا إلى الصواب .

(٦)

رسائل في النحو واللغة (١)

نشطت حركة إحياء التراث العربي في السنوات الأخيرة ، نشاطا يبشر بالخير ؛ إذ نفذت غبار الزمن عن عدد كبير من المخطوطات ، التي ظلت مطمورة في خزائن الكتب أمداً طويلاً ، حتى نهضت الأمة العربية هذه النهضة المباركة ، في بعث تراثها وإحيائه من جديد ؛ لتستمد منه أمل المستقبل وعدة الحاضر .

وقد أسهم العراق الشقيق في هذه الحركة بنصيب عظيم ، وبه من الهيئات العلمية المختلفة التي تساعد المحققين مساعدات سخية ، تعينهم على النشر ، كالمجمع العلمي العراقي ، ووزارة الإعلام ، وجامعة بغداد وغيرها .

والكتاب الذي نتناوله بالحديث عنه هنا ، هو الكتاب الحادي عشر في سلسلة كتب التراث ، التي تصدرها مديرية الثقافة العامة بوزارة الإعلام بالعراق ، وهو عبارة عن مجموعة قيمة ، تضم ثلاث رسائل في النحو واللغة ، هي : كتاب تمام فصيح الكلام لابن فارس ، وكتاب الحدود في النحو للرماني ، وكتاب منازل الحروف للرماني كذلك . وهذه الكتب غاية في الأهمية بالنسبة للدراسات اللغوية والنحوية ؛ ولذا فإن الجهد الذي يبذل في تحقيقها وإقامة نصوصها جهد غير ضائع . وقد بذل المحققان الدكتور مصطفى جواد ، ويوسف يعقوب مسكوني ،

(١) نشرت في مجلة « الأعلام » العراقية (السنة السابعة / الجزء العاشر) يونية

جهدا كبيرا في التحقيق والمقابلة ، غير أنهما تعجلا في نشر تلك المجموعة الثمينة ، ففاتهما لذلك الشيء الكثير .

والملاحظات التالية لاتدعى أنها برأت النص من كل خطأ وشائبة ، كما أنها لا تحط من قيمة هذه النشرة . والعمل الجيد هو الذى يستحق دائما الوقوف عنده والاهتمام به . وفيما يلي ملاحظاتنا على تحقيق هذه الرسائل :

أولا : فى ترجمة كل من ابن فارس والرماني ، لم يجد المحققان حرجا فى نقل هذه الترجمة ، من بعض المصادر الحديثة ، دون تمحيص ؛ فقد نقلنا ترجمة ابن فارس مثلا ، عما كتبه عنه الدكتور فيصل دبدوب ، فى مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق (نيسان ١٩٦٧ م) ٢٣٦/٤٢ ومابعدها ، وقال (ص ١١) : « فقد كفانا الدكتور دبدوب مئونة التعمق فى حياته وآثاره » . كما اقتبسنا ترجمة الرماني ، من مقدمة كتاب : ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن - تحقيق الاستاذين : محمد خلف الله أحمد ومحمد زغلول سلام . ومادرى المحققان أن الدكتور فيصل دبدوب لخص ترجمته لابن فارس مما كتبه الأستاذ عبد السلام هارون ، فى مقدمة نشرته لكتاب المقاييس (بلا إشارة إلى مصدره هذا) . وقد نتج عن ذلك أنهما لم يلاحظا خطأ وقع فيه الدكتور فيصل ، حين خلط - وهو ينقل - بين كتاب الشيات (الثياب) والحلى ، وكتاب الصاحبى فى فقه اللغة ، فجعلهما كتابا واحدا ، كما لم يلاحظا أن هذه الترجمة - وهى منقولة مما كتبه الأستاذ عبد السلام هارون فى مقدمة نشرته لكتاب المقاييس - قد مضى عليها أكثر من عشرين عاما (كتبت فى شعبان من سنة ١٣٦٦ هـ / ١٩٤٧ م) ، وأنه قد نشر من مؤلفات ابن فارس أشياء

كثيرة ، بعد أن كتب الأستاذ عبد السلام هارون هذه المقدمة ، فقد نشر كمال مصطفى كتاب الإتياع والمزاوجة في رمضان من عام ١٣٦٦ هـ / يولية ١٩٤٧ م ، بعد أن نشره رودلف برونو سنة ١٩٠٦ م ، كما نشر الدكتور فيصل دبدوب نفسه رسالة خلق الإنسان = مقالة في أسماء أعضاء الإنسان ، في دمشق سنة ١٩٦٧ م ، ونشر الدكتور حسين علي محفوظ كتاب فتيا فقيه العرب ، في دمشق ١٩٥٨ م ، ونشر الأستاذ عبد السلام هارون كتاب النيروز في سلسلة نوادر المخطوطات - المجلد الثاني (ص ١٨ - ٢٥) بالقاهرة سنة ١٩٥٤ م ، وكان قد اكتشف كتابا آخر جديدا لابن فارس ، هو كتاب أبيات الاستشهاد ، ونشره في سلسلة نوادر المخطوطات كذلك - المجلد الأول (١٣٧ - ١٦١) بالقاهرة سنة ١٩٥١ م ، كما نشرت أنا لابن فارس : كتاب المذكر والمؤنث بالقاهرة في سنة ١٩٦٩ م ، وكتاب الثلاثة بالقاهرة سنة ١٩٧٠ م (١) - هذه النشرات كلها كان يجب أن يشار إليها ، لا أن يكتفى بالنقل من ترجمة مضى عليها كل هذا الزمان الطويل . وإذا كان الأستاذ عبد السلام هارون قد فاتته الإشارة إلى بعض كتب ابن فارس ، فإننا لا نعجب حين لا نجد لهذه الكتب أثرا في ترجمة فيصل دبدوب ، ومن وثق فيه فنقل عنه ؛ مثل كتاب الأمالي (الذي ذكره ياقوت في معجم البلدان ٣٧٥/١) ، وفضل الصلاة على النبي ﷺ (الذي ذكر في كشف الظنون ١٢٧٩ وهدية العارفين ١/٦٦) ،

(١) نشرت أنا بعد ذلك كتاب : « ذم الخطأ في الشعر » بالقاهرة سنة ١٩٨٠ م ، وكذلك كتاب : « الفرق » بالقاهرة سنة ١٩٨٢ م . وهناك كتب أخرى نشرت لابن فارس ؛ انظر مقدمة تحقيقنا لكتابه : الفرق (ص ٢٣ - ٢٧) .

والمحصّل في النحو (الذي ذكر في كشف الظنون ١٦١٥ وهدية العارفين ٦٩/١) ومحنة الأريب ، والوجوه والنظائر (اللذين ذكرا في هدية العارفين ٦٩/١) .

ثانياً : رجع المحققان في تحقيق هذه الرسائل إلى مخطوطتين ، لم يصفاهما ، وصفا مفصلاً . وكل الذي نعرفه عنهما أن إحداهما نسخت في بغداد ، قبل أكثر من ثلاثين عاماً ، وأن الثانية كانت في خزانة الأستاذ ميخائيل عواد . وهناك نسخة ثالثة من هذه الرسائل لم يعرفها ، وهي محفوظة بالمكتبة التيمورية بدار الكتب المصرية برقم ٥٢٣ لغة ، وهي مكتوبة في عام ١٣٤٥ هـ ، ومراجعتها كانت ضرورية ، لتصحيح كثير من الأوهام التي وقع فيها ، كما سيتبين ذلك مما يلي :

١١/١٨ : « وَعَوَّتِ السَّخْلَةُ » . صوابها كما في مخطوطة التيمورية : « وَعَوَّيْتُ » ، فلا داعي لتعجب الناشرين من وجود الصواب في المقاييس !

٥/٢٣ : « وَبَغَتِ الْمَرْأَةُ تَبْغِي بَعْياً » . صوابه كما في المخطوط : « وَبَغَتِ الْمَرْأَةُ تَبْغِي بِعَاءً » .

٨/٤٢ : « الْحَسَنُ : هُوَ الْمُتَقَبَّلُ فِي نَفْسِ الْحَكْمِ » . صوابه كما في المخطوط : « الْحَسَنُ هُوَ الْمُتَقَبَّلُ فِي نَفْسِ الْحَكِيمِ » ، تماماً كما تمنى المحققان في الهامش بكلمة : « لعل ! »

١٢/٤٥ : « أَحَدُ التِّي لَا تَكُونُ إِلَّا فِي النَّفْيِ هِيَ التِّي تَكُونُ لِإِتْمَامِ [الْحَكْمِ] الْعَامِ عَلَى الْجُمْلَةِ وَالتَّفْصِيلِ » . صوابه كما في المخطوط : « ... التِّي تَكُونُ لِأَعْمِ الْعَامِ » ، ولا داعي لزيادة كلمة : « الْحَكْمِ » والتعليق عليها في الهامش بقولهما : « زيادة اقتضاها المعنى والسياق ، ولعلها كانت فأغفلها الناسخ » .

- ١٦/٤٧ : « المحذوف هو الذى يدل عليه ما قبله من الكلام دلالة تضمنين » . صوابه كما فى المخطوط : « المحذوف الذى يبينه ما قبله من الكلام ، هو الذى يدل عليه دلالة تضمنين » .
- ١/٤٨ : « ولا يعمل فى لفظ المعطوف » . صوابه كما فى المخطوط : « ... المعطوف عليه » . وهو ما تمناه المحققان فى الهامش .
- ١٠/٤٨ : « ولأى لأنه معرب » . صوابه كما فى المخطوط : « ولا أى » ، كما قال المحققان : « لعل الأصل : ولا أى » .
- ١٦/٥٢ : « قول الحاكم : ألى عليك كذا وكذا ، يعنى ما يدعيه خصمك » ؟ صوابه كما فى المخطوط : « ... أله عليك » ، تماما كما يطلب المحققان فى الهامش .
- ١٥/٥٩ : « وجاء [نحو] ماتفعل تُجَارَ عليه » . صوابه كما فى المخطوط : « وجزاء نحو ... » .
- ١٣/٦١ : « أُصَدَّت سيرا » . صوابه كما فى المخطوط : « أُصَعَّد سيرا » ، فلا داعى لقول الناشرين فى الهامش : « كذا ورد ، ولعل الأصل : أُصَدَّر . ومنه صَدَّر الفرس أى تقدم الخيل بصدرة ، وبرز برأسه وسبق ... الخ » ! هذا إلى أنه كان من الممكن البحث عن بيت الشعر الذى وردت فيه هذه الكلمة ، فى المصادر وتصحيحها منها . وسنذكر مصادر البيت بعد هذا .
- ٧/٧٤ : « من جهة أنه [نطق] بأمَّا شاكًا » . صوابه كما فى المخطوط : « من جهة أنك تبتدىء بأمَّا شاكًا » . ولاداعى لإضافة كلمة : « نطق » وعدها زيادة اقتضاها السياق !

٢٠/٧٦ : « الفرق بين أن وإن هو [كما لو] كان بين لَوْ وإن »
صوابها كما في المخطوط : « هو كالفرق بين لَوْ وإن »
وليست هناك زيادة يقتضيها السياق كما في هامش
الناشرين .

١٥/٧٧ : « على بن موسى » . صوابه كما في المخطوط : « على بن
عيسى » ، وهو الرماني صاحب الكتاب . ولو عرف
المحققان ذلك ، ما احتاجا إلى أن يقولوا في الهامش : « يظهر
لنا أنه الشيخ على بن موسى الذي ذكره الخطيب البغدادي
في تاريخه (ج ١٢ ص ١١٣) قال : على بن موسى بن
إسحاق أبو الحسن . يعرف بابن الرزاز ... الخ » .

ثالثا : هناك أخطاء أخرى ، كشفت عنها المخطوطة التيمورية ،
غير أنني لم أعدها فيما سبق ؛ لسكوت الناشرين عليها ،
ولعلها من أخطاء الطبع ، أو من أخطائهما في النقل ؛ وهي :
١/١٩ : « وَصَفَّقْتُ له في البيعة إذا ضربتُ يدي على يده » .
صوابه كما في المخطوط : « ... ضربتُ يدك على يده » ؛
ففى لحن العوام للزبيدي ١/١٩٨ عن أحمد بن يحيى
(ثعلب) : « إذا فسَّرتَ فِعْلَكَ بأى رددته على
نفسك ، وإذا فسَّرتَه بإذا رددته على المخاطب . وانظر :
مغنى اللبيب ١ : ١/١٧٧ والأشباه والنظائر ٢ :
٢٠/١١٥

٧/٢٠ : « وتقول : نحا ينحو إذا راد ، وانحنى عليه إذا مال
عليه » . صوابه كما في المخطوط : « إذا أراد ، وأنحى
عليه ... » . وانظر : اللسان ، نحا) .

- ٣١ / : « وتقول : هما شَرَج ، وواحد شَرَج العَيْبَة متحرك » .
صوابه كما في المخطوط : « ... شَرَج واحد ، وشَرَج العيبة ... » .
- ٥/٤١ : « المؤنث الكائن بعلامة التأنيث في اللفظ والتقدير » .
صوابه كما في المخطوط : « ... في اللفظ أو التقدير » .
- ١٥/٤٥ : « فأما أحد التي تقع في الإيجاب فمعنى واحد » . صوابه
كما في المخطوط : « ... فبمعنى واحد » .
- ١٩/٤٧ : « فأما زيدا مررت به » . صوابه كما في المخطوط : « فأما
أزيدا ... » .
- ٥/٤٩ : « دَلَّ على ما ألقى على ما ألقى » . صوابه كما في
المخطوط : « دل ما أبقى على ما ألقى » .
- ٤/٥٢ : « فكلهم يصير » . صوابه كما في المخطوط ومصادر
البيت : « فكلكم » .
- ٦/٥٢ : « الألفات أحد عشر ألفا : الأصل نحو : أتى أمر الله » .
صوابه كما في المخطوط : « الألفات : أحد عشر : ألف
الأصل ... » .
- ٩/٥٧ : « لأنها تمتنع عليها هاء التأنيث ، كما تمتنع على حمراء
وصفراء » . صوابه كما في المخطوط : « لأنها تمتنع ... كما
تمتنع ... » .
- ٩/٦٠ : « جحود : ما هذا بشرا » . صوابه كما في المخطوط :
« جحود نحو : ما هذا بشرا » .
- ١٨/٦٨ : « نهشل ومجاشع » . صوابه كما في المخطوط ومصادر
البيت : « نهشل أو مجاشع » .

- ٥/٧٠ : « وعلّى هذا قبيلة » . صوابه كما في المخطوط : « وعلّى هنا قبيلة » .
- ٢/٢٣ : « سمعا » . صوابه كما في المخطوط ومصادر البيت : « مِسْمَعًا » .

رابعا : هناك كلمات وعبارات سقطت من النص ، بسبب ما يسمى بانتقال النظر في بعض الأحيان ؛ مثل :

٧/١٨ : « وعليت علاء » . وفي المخطوط : « وعليت في المكارم علاء » .

٥/٢٥ : « فهو بادن وبدين » . وفي المخطوط : « فهو بادن إذا ضخم وبدين » .

١١/٤٧ : « الإضافة الحقيقية : ما كان اللفظ على الإضافة والمعنى على الانفصال » . والصواب كما في المخطوط : « ... ما كان اللفظ على الإضافة والمعنى عليها ، والإضافة اللفظية : ما كان اللفظ على الإضافة والمعنى على الانفصال » .

٩/٦٠ : « نحو ما هذا بشرا . أهل الحجاز ينصبون بها الخير » . وفي المخطوط : « ... بشرا ، وما أنتم إلا بشر . أهل الحجاز ... » .

١٢/٧٤ : « فالابتداء نحو قولك : إن زيدا منطلق . وكذا قياس ماتصرف من القول » . صوابه كما في المخطوط : « ... منطلق ، ولا يجوز الفتح في الابتداء أصلا ، وأما الحكاية بعد القول ، نحو : قلت : إن زيدا لمنطلق . وكذا قياس ... » .

٢٠/٧٦ : « في أن والآخر للمستأنف » . وصوابه كما في المخطوط :
 « في أن أحدهما للماضي والآخر للمستأنف » .
 ٦/٧٧ : « وإنما المعنى : أنت طالق ، وليست (أن) بشرط ، وإنما
 هي علة لوقوع الأمر [كأن يقول أنتِ طالقٌ أن كَلَّمْتِ
 زيدا] » . وصوابه كما في المخطوط : « وإنما المعنى أنت
 طالق لأن دخلت الدار ، فدخل الدار قد وقع ، وبين
 أنه طلقها من أجل ما قد وقع ، وليست أن بشرط ... »
 ولا داعي للجمله التي زادها المحققان بين معقوفين ،
 وقالا عنها في الهامش : « زيادة اقتضاها السياق ، ولعل
 الأصل غير هذا ، ولكننا لم نجد بُدًا منه ! »

خامسا : وهناك أخطاء في المخطوطات كلها (وكذا في
 التيمورية) ولم يتنبه لها المحققان . ومن أمثلة ذلك :
 ١٢/١٥ : « وَكَمَسَ الْوَدَكَ يَكْمِسُ إِذَا جَمَدَ » . كذا في
 المخطوطات ، وقد عبر المحققان عن شكهما في صحة
 النص ، بوضع علامة الاستفهام ، وعندهما حق ،
 فالصواب : « وَجَمَسَ الْوَدَكَ يَجْمُسُ » . انظر : اللسان
 (جمس) ٣٤١/٧
 ١/٢١ : « وَأَفْرَدَ فُلَانٌ إِذَا سَكَتَ مَغْلُوبًا » كذا بالفاء .
 والصواب : « وَأَقْرَدَ » بالقاف ؛ ففي اللسان (قرد)
 ٣٤٩/٤ : « وَأَقْرَدَ الرَّجُلُ : ذَلَّ وَخَضَعَ . وَقِيلَ :
 سَكَتَ عَنْ عَيٍّْ » .
 ٧/٢٢ : « وَقَضَاتُهُ بِالْحِنَاءِ » . كذا في المخطوطات . وقد بحث

المحققان عن هذا التركيب في اللسان والتاج فلم يجدها ،
وعندهما حق ؛ لأن النص محرف عن : « وحنأته
بالحناء » . انظر : اللسان (حناً) ٥٥/١

٣/٢٧ : « لامهل حتى تلحقى بعيسى » . كذا في المخطوطات ،
وصوابه : « لامهل حتى تلحقى بعنسى » . وهو بيت
من الرجز ، انظر مصادره في لحن العوام للزبيدي ٥/٢٧
وزد عليها الخصائص لابن جني ٧٠/٢ ؛ ١٢٠/٢
وكتاب سيويه ٦٠/٢ والمقتضب للمبرد ١٨٨/١

سادسا : ومن مظاهر عدم فهم عبارات الكتاب ، ومحاولة
تصحيحها ، أو الاعتراض عليها ، مايلي :

١٢/٤٣ : « والعلم الذي لا يتعدى إلى مفعولين ماعدا العلم » .
قال المحققان عن ذلك في الهامش : « كذا ورد !
والعبارة - فيما أرى - صحيحة ، لأن الرمانى يقصد أن
« العلم » يعبر عنه بكلمات كثيرة ، مثل : علم ،
وعرف ، ودرى ... الخ ، وأن ماعدا « علم » منها
لا يتعدى إلى مفعولين .

٨/٥٤ : « هرقت وأرقت الماء بدل من الهمزة » . وقد علق
المحققان على كلمة : « الماء » بقولهم في الهامش : « في
الأصل : الهاء ، وهو تصحيف » . والحق أن ما أثبتناه هو
التصحيف ، وأن الصواب كما في المخطوطات : « الهاء
بدل من الهمزة » ، يعنى أن الهاء في : « هرقت » بدل
من الهمزة في : « أرقت ، وإلا ظلت عبارة : « بدل
الهمزة » بلا معنى !

٨/٧١ : « وتدخّل (إن) على الجملة لتعقدها بجملة أخرى نحو قولك : إن قَدِمَ زيدٌ خرج عمرو . وكان الأصل : قَدِمَ زيد ، خرج عمرو ، فهي تدخّل على خبرين يصح أن يصدق أحدهما ويكذب الآخر ، فعقدتهما (إن) عقد الخبر الواحد ، فصار الصدق في جملة أو الكذب . وقد علّق المحققان على عبارة : « فعقدتهما إن » بقولهما في الهامش : « الظاهر أنّ (إن) هذه زائدة » ، وماهى بزائدة . وقد نقلت الجملة كاملة ؛ لكي يرى القارىء أنها في محلها تماما .

سابعاً : هناك تحريفات وقعت في الآيات القرآنية ؛ مثل : ١/٥٢ : « فالتقطه آل فرعون ليكون عدواً وحزناً » . صوابه : « ... ليكون لهم ... » وهو كذلك في المخطوط . ١٦/٦٠ : « فيما نقضهم ميثاقهم » . صوابه : « فيما نقضهم ... » . ٤/٧٦ : « أم خير من هذا الذي هو مهين » . صوابه : « أم أنا خير ... » ، وهو كذلك في المخطوط .

ثامناً : لم يهتم المحققان بترجمة كثير من الأعلام الواردة في الكتاب ، وبعضها مما يشكّل ؛ مثل : « عليّ » الواردة في النص التالي (١/٢٥) : « وسمعت عليّاً يقول : سمعت ثعلباً يقول : سمعت ابن الأعرابي » ؛ فهو : « عليّ بن إبراهيم بن سلّمة القطان » . وقد ذكرته المصادر التالية على أنه من شيوخ ابن فارس : معجم الأدباء ٨٢/٤ ونزهة الألباء ٣٢٠ وبغية الوعاة ٣٥٢/١ وطبقات المفسرين للسيوطي ٤ وقد روى عنه ابن فارس كثيراً في كتابيه : المقاييس والمجمل ، بهذا السند نفسه

تاسعا : لم يهتم المحققان كثيرا بتخريج الشواهد الشعرية . ولو فعلا ذلك بشكل مطرد ، لسلم النص من التحريف والتصحيف ، اللذين ابتلى بهما ؛ بسبب جهل النساخ وقد رأينا بعض ذلك فيما مضى . وفيما يلي تخريج طائفة كبيرة من الشواهد الشعرية ، فيما تحث يدي من المصادر :

٦/١٥ : البيت لنهار بن توسعة في الصداقة والصديق لأبي حيان التوحيدى ١٥/١٢٩

٢٤/٢٠ : البيت في ديوان المتلمس ق ٨/٤ ص ١٧٨ وشعراء النصرانية قبل الإسلام ٣٣٣ وأدب الكاتب ٥/٣٧٧ والاقضاب ٢/٣٧٧ واللسان (لوح) ٤٢٢/٣ (ضرم) ٢٤٨/١٥

١٣/٢١ : البيت في ديوان النابغة الذبياني (تحقيق شكرى فيصل) ق ١١/٧ ص ٨٣

١٢/٢٢ : البيت بلا نسبة في اللسان (سلا) ١١٩/١٩

٨/٢٤ : البيت للقحيف العقيل في النوادر لأبي زيد ١٦/٢٠٨ والمعاني الكبير ١٠٩٥/٢ والصحاح (مهر) ٨٢١/٢ وهو غير منسوب في المخصص ١٨/٤ واللسان (مهر) ٣٤/٧ وأساس البلاغة ٤٠٧/٢

١٤/٢٥ : عرف المحققان من المقاييس (سكر) ٨٩/٣ أن البيت لأوس بن حجر . وهو في ديوانه ٢/١٧ ص ٣٤ والصحاح (سكر) ٦٨٨/٢ والاقضاب ٧/٤١٢ وهو غير منسوب في المخصص ٧٨/٩ ومجاز القرآن ١/٣٦٣ البيت لحميد (بن ثور الهلالي) في ديوانه ق ٣٣/١

ص ١٤ وقد اكتفى ابن فارس بقوله : « قال حميد » .
 وقال عنه المحققان في الهامش : « سبقت الإشارة إليه
 وهو حميد الأرقط ! ولو نظرا في ديوان حميد بن ثور ،
 ولم يتوهما أن البيت لحميد الأرقط ، لأصلحا التحريف
 الموجود في البيت : « غيلا موشحا » . وصوابه : « غيلا
 موشما » وهو كذلك في مخطوط التيمورية .

١٣/٣٠ : البيت للنابغة (الذياني) في قواعد الشعر لثعلب ٣/٣٩
 وانظر مصادر أخرى في هامشه .

٣/٣٣ : البيت للمثقب العبدى في ديوانه ق ٢٣/١ ص ١١

٣/٤٥ : عجز بيت لرجل من مذحج في كتاب سيبويه ٣٥٢/١
 وصدوره : « هذا لعمرم الصغار بعينه » .

وانظر الخلاف في اسم قائله في شرح شواهد

المغنى ٣١١ وذيل سمط اللآلى ٤١

٩/٥١ : البيت بلا نسبة في مغنى اللبيب ٦٨٠/٢ وشرح شواهد
 المغنى ٣٢٣

١١/٥١ : البيت لمهل (بن ربيعة) في كتاب سيبويه ٣١٨/١

١٣/٥١ : ينسب البيت للحارث بن حلزة في اللسان (لوم)

٣٧/١٦ والصواب أنه لعبد الله بن مسلم بن جندب
 الهذلى ، في ديوان الهذليين ٩١٠/٢

٤/٥٢ : ينسب البيت لعلى بن أبى طالب في خزانة الأدب

١٦٤/٤ والدرر اللوامع للشنقيطى ٣١/٢ وصحة
 البيت : « فكلكم يصير » كما سبق أن نبهنا إلى ذلك .

١/٥٣ : البيت لجرير في ديوانه ص ٩٨ وشرح شواهد المغنى ١٥

- ١٠/٥٤ : البيتان في شرح الفصيح للهروي ١٥/١٠ وفيه : « هرق لها » .
- ٦/٥٥ : مطلع معلقة زهير بن أبي سلمى في شرح القصائد السبع الطوال ٢٣٧ وديوانه ص ٤
- ١٢/٥٥ : البيت لامرئ القيس من معلقته في شرح القصائد السبع الطوال ٦٦ وديوانه ق ٣٨/١ ص ١٧ واللسان (سرع) ١٧/١٠
- ٣/٥٦ : البيت لأبي النجم العجلي في اللسان (عمم) ٣١٩/١٥ وفيه : « يا ابنة » .
- ٢٣/٥٦ : البيت للأضبط بن قريع السعدي في الحماسة البصرية ٣/٢ وشرح شواهد المغنى ١٥٥
- ٧/٦١ : البيت لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ق ٢١/٢٩ وكتاب سيويه ٢٧٠/١
- ٩/٦١ : زد على حاشية المحققين : اللسان (علق) ٣٤/١٢ (فتن) ٢٠٥/١٧
- ١٣/٦١ : البيتان في اللسان (سعد) ٣٩/٤ لعبد الله بن همام السلولي ، وكتاب سيويه ٤٣٢/١ وفيهما : « أصعدُ سيرا في البلاد وأفرعُ » ، فصحح أوهام النساخ !
- ١٦/٦١ : البيت للعباس بن مرداس في كتاب سيويه ١٤٨/١
- ١/٦٣ : ينسب لحسان بن ثابت في كتاب سيويه ٤٣٥/١ ولعبد الرحمن بن حسان في نوادر أبي زيد ٣١ وغير منسوب في الخصائص ٢٨١/٢
- ٧/٦٣ : ينسب لعمر بن لأى في معجم الشعراء للمرزباني ٢٤ وفيه : « يارب » .

- ١٤/٦٣ : البيت في ديوان الفرزدق ص ٨٧٠ وكتاب سيبويه
٤٠٤/١ باختلاف في الرواية .
- ٧/٦٤ : ينسب البيت لشمر بن الحارث الضبي في اللسان (من)
٣٠٩/١٧ وهو غير منسوب في كتاب سيبويه ٤٠٢/١
واللسان (حسد) ١٢٦/٤ (أنس) ٣٠٨/٧ هذا ،
وقد كتب فوق البيت رقم (٧٦) وهو في الحقيقة للآية
التالية : « أَمَّنْ هُوَ قَانَتْ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا » .
- ١٢/٦٤ : البيت لعلقمة بن عبدة في ديوانه (أهلورت) ق ٢/١٣
ص ١١١ واللسان (أم) ٣٠٣/١٤ وكتاب سيبويه
٤٨٧/١ وفي الجميع : « لم يقض عبرته ... البين
مشكوم » ، فصحح أوهام النساخ ! وقد قال عنه
المحققان في الهامش : « هذا ولم نجده في المغنى ، في بحث
(من) ولا في (أم) !
- ١٤/٦٦ : البيت للأعشى في كتاب سيبويه ٢٨٢/١ ؛ ٤٤٠/١ ؛
٤٨٠/١ ؛ ١٢٣/٢ وهو في ديوانه ق ٣٨/٦ ص ٥٩
باختلاف في الرواية .
- ٤/٦٨ : البيت لفروة بن مسيك في كتاب سيبويه ٤٧٥/١ ؛
٣٠٥/٢ وشرح شواهد المغنى ٣٠٥/٢
- ١٧/٦٨ : للفرزدق في ديوانه ص ٥١٨ وكتاب سيبويه ٤١٣/١
وشرح شواهد المغنى ٣ ؛ ١٣٠ وصوابه : « نهشل
أو مجاشع » كما سبق أن نبهنا إلى ذلك .
- ٣/٧٠ : البيت لمالك بن خالد الخناعي الهذلي في ديوان الهذليين
٤٤٧/١ وكتاب سيبويه ١٢٤/١

١/٧٣ : للمرار الأسدى فى كتاب سبويه ٩٩/١ وفيه :
 « أولى » . وقد عثر عليه المحققان فى الأشمونى كذلك .

* * *

وأخيرا فإن من يرجع فى تحقيقاته إلى أمهات المعاجم العربية ،
 كاللسان والتاج ، ويعرفهما جيدا ، لا يصح له أن يرجع إلى « مختار
 الصحاح » إلا إذا انفرد هذا المختار بما يستحق به أن يذكر !

وبعد ، فما أظن أن الأستاذ الجليل ، والعالم الكبير ، المرحوم
 الدكتور مصطفى جواد ، قد شارك بالفعل فى تحقيق هذه الرسائل ؛
 لأننى أجله عن أن يقع فيما وقعت فيه هذه النشرة من أخطاء ،
 تسموعنها مكانته العلمية ، وقدره المحفوظ بين علماء هذا الجيل .

(٧)

شعر عمرو بن أحمـر الباهلي (١)

نشطت حركة جمع الشعر العربى فى السنوات الأخيرة ، نشاطا لم تعهده اللغة العربية ، منذ أن انقضى العصر الأول ، عصر جامعى الدواوين الشعرية ، من أمثال أبى عمرو الشيبانى ، والأصمعى ، ومحمد ابن حبيب ، وابن الأعرابى ، والطوسى ، والسكرى ، وابن السكيت ، وغيرهم .

فقد هبت فى عصرنا الحديث ریح طيبة ، أيقظت الناس من سباتهم ، بعد رقدة طالت ، فتفتحت عيونهم على تراث آبائهم وأجدادهم ؛ ليستمدوا منه عظمة الماضى ، وعدة الحاضر ، وأمل المستقبل ، فهبوا ينشرون مخطوطات الدواوين ، التى طالت رقدتها فى خزائن الكتب ، فى شتى بلاد العالم ، أو ينقبون عن هذا الشعر فى صفحات تراثنا الضخم ، مطبوعه ومخطوطه .

وقد ظهرت فى الأعوام الأخيرة ، عشرات الدواوين الشعرية للشعراء القدامى ، فى العراق وسوريا ولبنان ومصر ، وأسهم فى جمع شعر هؤلاء الشعراء ، طائفة من علمائنا الغيورين على تراثنا ، والمعنيين بأمره ، ومن هؤلاء العلماء الدكتور حسين عطوان ، الذى شارك من قبل فى جمع شعر « إبراهيم بن هرمة القرشى » آخر من يحتج بشعرهم من القداماء .

(١) نشرت فى مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق (المجلد ٤٧ / الجزء الثانى) إبريل ١٩٧٢ م . وقد آثرت أن أنشر هنا الأصل الذى أرسلت به آنذاك إلى المجلة ، قبل أن تمتد إليه يد التحرير هناك بالتغيير والتعديل !

واليوم يتحف الدكتور عطوان المكتبة العربية ، بديوان جديد في جمعه ، لعمر بن أحمد الباهلي ، أحد الشعراء المخضرمين ، ممن ملأ الاحتجاج بشعرهم كتب اللغة والأدب العربى . ولاشك في أن جهد الدكتور عطوان في إخراج هذه الدواوين جهد مشكور ، يستحق عليه كل ثناء وتقدير . ولقد كان من الممكن أن يكون عمله في هذه الدواوين وغيرها ، عملاً نهائياً ونموذجاً يحتذى ، لو أنه لم يتعجل في إخراجها ، وصبر على تقلب صفحات تراثنا الضخم ، ووقف وقفة المتأنى أمام شعر الشاعر ، حتى لا يخلطه بغيره ، أو يفوته منه قدر كبير ، ولو أنه تريث ولم يتعجل ، لجاء عمله - كما قلت - نموذجاً يحتذى ، ولكن هيهات ! ففى نشرته لشعر ابن أحمد كثير من المآخذ التى نشير إلى أهمها فيما يلى :

أولاً : تسببت العجلة فى نسيان الدكتور عطوان أن يرقم قصائد الديوان وأبياته ، فكان من الصعب متابعة التخرىج الذى وضعه فى نهاية الديوان ، قبل أن أجرى قلمى فى صفحات هذا الديوان ، مرقماً القصائد والأبيات !

ثانياً : أدت العجلة كذلك إلى أن فات جامع الديوان كثير من الأبيات ، التى تنسب صراحة إلى ابن أحمد الباهلي ، وبعضها فى مصادر رآها الدكتور عطوان ، ونقل منها شعراً لابن أحمد ، غير أنه كان يقرب صفحات المصادر فى عجلة ، ففاته أكثر من أربعين بيتاً لابن أحمد . وفيما يلى بعض هذه الأبيات :

١ - حتى صليتُ بدفاعةٍ له زجلُّ
يُوضِحُ الشَّدَّ والتقريبَ والحَبِيَّ

[يزداد فى القصيدة الخامسة ، من أساس البلاغة ١ / ٢٧٥]

واللسان ٩ / ٤٤٢ وتهذيب اللغة ٢ / ٢٨٨ .

٢ - فلا تبعد فقد بَعَدَتْ وضاعتُ قِلاصُ العَقْلِ بعد بنى حَبِيبِ

[يزداد في القصيدة الثامنة ، من الإبل للأصمعي ٩٣] .

٣ - ضِيماً وَسَادِي فَإِنَّ اللَّيْلَ قَدْ بَرَدَا وَإِنَّ مِنْ كَادِ يَرْجُو النَّوْمَ قَدْ هَجَدَا

٤ - لما على الجانب الوحشي مرتفقٌ ولا على الظهر مالم تجعلا سَنَدَا

[هما مطلع القصيدة التاسعة ، في كتاب من اسمه عمرو ، لابن

الجراح ص ٢١] .

٥ - أَمَسْتُ تَخَيَّرَ فِي الْأَشْيَاعِ أَيُّهُمْ تَرْضَى وَأَمْسَيْتُ بَوًّا نَائِيًا جَسَدَا

[يزداد في القصيدة التاسعة ، من الأمثال لأبي عكرمة ١١٤] .

٦ - بَأَنَّا سَقَطْنَا مِنْ وِلْدٍ خِلَافَهُمْ وَمِنْ أُنْسٍ فِي أُمِّ قَارٍ مُسَيِّدِ

[يزداد في القصيدة رقم ١١ من الأضداد لأبي حاتم ٩١

والأضداد لأبي الطيب ٣٥١/١ وهو بلا نسبة في اللسان ١٨٥/٤] .

٧ - لم تدرِ ما بَرَدُ الشِّتَاءِ وَجَدُّهُ وَمَضَتْ عِقَارِيهِ وَلَمْ تَتَحَدَّدِ

[يزداد في القصيدة رقم ١٢ من الأنواء لابن قتيبة ١١٩ وتاج

العروس ٢٠٤/١] .

٨ - فَعَدَا بَسْرِيَّةً مِنْ يَلُوحُ قَمِيصُهُ بَيْنَ الْفَدَايِدِ وَالْفَضَاءِ الْأَجْرَدِ

[يزداد في القصيدة رقم ١٢ من الأضداد لأبي الطيب ١٦٣/١] .

٩ - وَلَرَبِّ مِثْلِكَ قَدْ رَشَدْتُ بَعِيَّهِ وَإِخَالَ صَاحِبِ غِيَّةٍ لَمْ يَرْشُدِ

[يزداد في القصيدة رقم ١٢ من لسان العرب ١٣ / ٢٤١] .

١٠ - فَإِنَّ أَشْلَى رِعَاؤِكَ أُمَّ سَقَبٍ فَلَا تُشَلِّنْهَا إِلَّا نَهَارَا

[يزداد في القصيدة رقم ١٧ من شرح المفضليات لابن الأنباري

[٢٧٧] .

١١ - فَإِنَّ يَكُ فِي كَيْلِ الْبِمَامَةِ عُسْرَةٌ فَمَا كَيْلُ مَيَّافَارِقِينَ بِأَعْسَرَا

[يزداد في القصيدة رقم ١٨ من المعرب للجواليقي ٣٢٢ وهو بلا نسبة في معجم البلدان ٤ / ٧٠٣ ومعجم ما استعجم ١٢٨٦ وثلاث رسائل في إعجاز القرآن ٣٩] .

١٢- صددتُ صدوداً عن جَبَابِرِ حاطِبٍ

صدودَ ابنِ كسرى عن صدودِ ابنِ قيصرِ

[يزداد في القصيدة رقم ١٨ من جامع الشواهد ٣٥٨]

١٣- وقلت له لما قضى جُلَّ ماقضى وطار خِباءٌ فوقنا فتَجَوَّرًا

[يزداد في القصيدة رقم ١٨ من أساس البلاغة ١٤١/١] .

١٤- ماأمُّ عُفْرِ في القِلالَةِ لم يَمَسَّ حِشَاهَا قبله عُفْرُ

[يزداد في القصيدة رقم ١٩ من لسان العرب ٨٣/١٤ وتاج

العروس ٨٧/٨ والوحوش للأصمعي ٢٠] .

١٥- الفاضلُ العادلُ الهادى نقيتهُ والمستنأءُ إذا مايقحطُ المطرُ

[يزداد في القصيدة رقم ٢٠ من لسان العرب ١٧٠/١ وتاج

العروس ١٣٠/١ وتهذيب اللغة ٥٣٧/١٥] .

١٦- دَعُ ماتقادمَ من عهد الشباب فقد

وَلَّى الشبابُ وزاد الشيبُ والزَّعْرُ

[يزداد في القصيدة رقم ٢٠ من الإبدال لأبى الطيب ٣١٧/٢

وهو بلا نسبة في المخصص ٦٩/١] .

١٧- حالت وحيلَ بها وغيرها سَهْكَ المَلا وتقادُمُ الدَّهرِ

[يزداد في القصيدة رقم ٢٢ من الأمثال لأبى عكرمة ٥٤] .

١٨- وازدادت الأشباحُ أخيلةً وتعلَّلَ الحِرْبَاءُ بالنَّفْرِ

- [يزداد في القصيدة رقم ٢٢ من الزينة لأبي حاتم الرازي ١٨٨/٢
وتأويل مشكل القرآن ٨٩ والأزمنة للمرزوقي ٢٤١/٢ والقرطين ١١٦/٢]
١٩- فيظلل دفاه له حرساً ويظلُّ يُلجئه إلى النحرِ
[يزداد في القصيدة رقم ٢٢ من لسان العرب ٣٩٨/٦ وتاج
العروس ٤٨٨/٣].
- ٢٠- وسيرن الليل والبردئين حتى إذا أظهرن رقعن الجلالا
[يزداد في القصيدة رقم ٣٣ من المثني لأبي الطيب ٥٨ والحروف
لابن السكيت ٥٣].
- ٢١- نواج يتخذن الليل خدرًا ولايعدلن من ميل جلالا
[يزداد في القصيدة رقم ٣٣ من الجيم لأبي عمرو الشيباني
١٦٤/١ وعجزه في لسان العرب ١٣ / ١٨٢ وشرح المفضليات لابن
الأنباري ٢١٦].
- ٢٢- فما الشمسُ تبدو يومَ غيمٍ فأشرقَتْ
به شامةُ العنقاءِ فالتَّيرُ فالدَّبْلُ
- ٢٣- بدًا حاجبٌ منها وضنت بحاجبٍ بأحسنَ منها يومَ زانَ بها الحِقلُ
[يزدادان في القصيدة رقم ٣٦ من المحكم لابن سيده ١/٣ وتاج
العروس ٢٨٢/٧].
- ٢٤- المطعمون إذ اريح الشتا اشتكرت والطاعنون إذا ما استلحم البطلُ
[يزداد في القصيدة رقم ٣٧ من لسان العرب ٩٦/٦ وتاج العروس
٣١٣/٣ وتهذيب اللغة ١٥/١٠].
- ٢٥- مستبشر الوجه بالأصناف مقتبلٌ لاهيَّانٌ ولا في رأيه زلُّ
[يزداد في القصيدة رقم ٣٧ من المنصف لابن جنى ١٦/٢ وتاج
العروس ٣٣٩/٦].

٢٦- إِنَّ امْرَأً أَمْسِيَتْ تَحْتَلُّ ظُلْمَهُ حَبِيلُ بَرَّاجٍ غَيْرُ أَحْرَجٍ جَافِلٍ
[يَزَادُ فِي الْقَصِيدَةِ رَقْمَ ٣٩ مِنْ الْجِيمِ لِأَبِي عَمْرٍو الشَّيْبَانِي
١٦٣/١] .

٢٧- مَعَارِفٌ تَلْوِيٌّ بِالْفَوَادِ وَإِنْ تَقَلُّ لَهَا يَبْنِي لِي حَاجَةً لَمْ تَكَلِّمْ
[يَزَادُ فِي الْقَصِيدَةِ رَقْمَ ٥٠ مِنْ نَقْدِ الشَّعْرِ لِقَدَامَةِ بْنِ جَعْفَرِ ٦٦] .

٢٨- إِلَى غَيْرِ دِيْوَانٍ وَلَا بَعْدَ شَامَتٍ وَلَا عَائِدٍ تُجِدِي عَلَيْنَا بَدْرِهِمْ
[يَزَادُ فِي الْقَصِيدَةِ رَقْمَ ٥٠ مِنَ الْأَضْدَادِ لِأَبِي الطَّيِّبِ ١٧٣ / ١] .

٢٩- غَدَتْ جَارَاتُهَا وَغَدَتْ تَهَادَى بِرَهْنٍ لَمْ يَكُن يُعْطَى رَهِينًا
[يَزَادُ فِي الْقَصِيدَةِ رَقْمَ ٥٣ مِنْ شَرْحِ الْمَفْضَلِيَّاتِ لابن الأَنْبَارِيِّ
٦٦٦] .

٣٠- يُلْفَفُهَا بِدِيَاجٍ وَخَزٌّ لِيَجْلُوَهَا فَتَأْتِلُقُ الْعُيُونَا
[يَزَادُ فِي الْقَصِيدَةِ رَقْمَ ٥٣ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ ١١ / ٢٨٨ وَتَاجِ
الْعُرُوسِ ٦ / ٢٨١ وَالزَّيْنَةَ لِأَبِي حَاتِمِ الرَّازِيِّ ١٤٨/٢ وَالْجَمَاهِرَ لِلْبَيْرُونِيِّ
١٣٢] .

٣١- رَأَى مِنْ دُونِهَا الْعَوَاصُ هَوْلًا هَرَاكِلَةً وَحِيَتَانًا وَثُونَا
[يَزَادُ فِي الْقَصِيدَةِ رَقْمَ ٥٣ مِنْ الصَّحَاحِ ٥ / ١٨٤٩ وَلِسَانِ
الْعَرَبِ ١٤ / ٢١٩ وَتَاجِ الْعُرُوسِ ٨ / ١٦٧ وَالْجَمَاهِرَ لِلْبَيْرُونِيِّ ١٤٣
وَتَهْذِيبِ اللُّغَةِ ٦ / ٥٠٧] .

٣٢- هُمْ كَانُوا الْيَدَ الْيَمْنَى وَكَانُوا قَوَامَ الظَّهْرِ وَالذَّرْعَ الْحَصِينَا
[يَزَادُ فِي الْقَصِيدَةِ رَقْمَ ٥٣ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ ١٦ / ٢٧٥ وَتَاجِ
الْعُرُوسِ ٩ / ١٧٩ وَالْمَحْكَمِ ٣ / ١١٠] .

٣٣- لَقُوا أُمَّ اللَّهْمِ فَجَهَّزْتَهُمْ غَشُومَ الْوَرْدِ تَكْنِيهَا الْمُنُونَا
[يَزَادُ فِي الْقَصِيدَةِ رَقْمَ ٥٣ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ ١٧ / ٣٠٥] .

كما فات جامع الديوان بعض أبيات مفردة لابن أحمر الباهلي ، لم ترد لها قصائد في الديوان ؛ مثل :

١- فليت أميرنا وعزيت عنا مُحَضَّبَةٌ أناملها كَعَابُ

[في المذكر والمؤنث للقراء ٦٢ ومختصر المذكر والمؤنث للمفضل

ابن سلمة ٥٠ وعبث الوليد ٨٨] .

٢- كِنَانِيَّةٌ أوتأدُ أطنابِ بيتها أراكُ إذا صافت به المرشدشقا

[في لسان العرب ٣٢٩/٣ وتاج العروس ١٧٢/٢ والمحكم لابن

سيدة ٣٩١/٢ وبلا نسبة في اللسان ٤٠٩/٤ وتاج العروس ٥٠٠/٢

والنبات لأبي حنيفة ٨ وينسب لابن هرمة في النبات لأبي حنيفة ١٠

وليس في ديوانه] .

٣- كأنَّ دَوِيَّ الحَلِيِّ تحت ثيابها دَوِيَّ السَّفَى لاقى الرِّيحَ الرَّعَازِعَا

٤- جُمانٌ وياقوتٌ كأنَّ فُصُوصَهُ وَقُودُ الفِضَّازانِ الجيوبِ الرَّوَادِعَا

[في الجماهر للبيروني ١١٢] .

٥- لَقِحْنَ على حُورٍ وصادفْنَ سلوةً من العيسِ حتى سَقِبَهُنَّ مُمَتَّعٌ

[في الإبل للأصمعي ٦٩ والصحاح ١٦٧٩/٤ عن نسخة .

وهو بلا نسبة في لسان العرب ٢٠١/١٣ وتاج العروس ٢٩٧/٧] .

٦- ألم ترَّ أن المجرمين أصابهم صواقعُ لايلُ هنَّ فوق الصَّواقِعِ

[في لسان العرب ٦٩/١٠ وتاج العروس ٤١٤/٥] .

ثالثاً : لم يقتصر الأمر على أن فات جامع ديوان ابن أحمر شعراً كثيراً له كما رأينا ، بل لقد تسببت العجلة في أن خلط الدكتور عطوان شعر ابن أحمر بشعر غيره ، بسبب عدم الدراية بأسلوب العرب في التقديم للشعر أحيانا ، أو بسبب الاغترار بالخطأ الناجم عن التصحيف والتحريف ، اللذين ابتليت بهما الكتابة العربية منذ القديم ، أحيانا أخرى .

وفي بعض الأحيان نتج هذا الخلط ، بسبب عدم الوقفة المتأنية في دراسة شعر ابن أحمر ، والوقوف على خصائصه . وفيما يلي بعض الأمثلة لذلك :

١ - الأبيات الثلاثة (٥ - ٦ - ٧) في القصيدة رقم ١٦ نسبت في معجم البلدان (٣ / ٢٥٥) مصدرها الوحيد في الديوان ، إلى ابن حمراء ، وليس إلى ابن أحمر !

٢ - عبارة : « وقال » بعد بيت لشاعر ما ، لاتعنى دائما عند المؤلفين العرب ، أن ما يأتي بعدها من شعر ، قد قاله الشاعر المذكور من قبل ؛ وعندئذ لابد من التثبيت من الأمر ، وهو ما لم يفعله الدكتور عطوان ، فوضع في ديوان ابن أحمر شعرا مشهوراً للحطيئة وامرئ القيس ، وغيرهما ؛ مثل (رقم ٢ ص ٣٩) :

إذا نزل الشتاء بدار قوم تَجَنَّبَ جَارَ بَيْتِهِمُ الشِّتَاءُ

فهذا البيت لم ينسبه في اللسان ٥٦/٢٠ . بل قال : « ومثله قوله » ، أى قول القائل ، كما هي العادة في كثير من الكتب القديمة . والبيت للحطيئة في ديوانه ٢١/٣٤ ص ١٠٢ .

وكذلك مثل (رقم ٩/١٨ ص ٨١) :

تَقَطُّعُ غَيْطَانًا كَأَنَّ مَتَوْنَهَا إِذَا ظَهَرَتْ تُكْسَى مَلَاءً مُنْشَرًّا

فقد ورد قبله في اللسان ١٠١/١١ عبارة : « قال » ، وبعد
عبارة : « وروى سلمة أن الفراء أنشده لابن أحمر :

سَقِيًّا لِحْلَوَانَ ذِي الْكُرُومِ وَمَا صُنِّفَ مِنْ تِينِهِ وَمِنْ عَيْبِهِ »
فظن الدكتور عطوان أن إنشاد الفراء يرجع إلى البيت السابق . ولو واصل
القراءة لوجد بعده مايلي : « أنشده الفراء : صُنِّفَ ، ورواه غيره :
صُنِّفَ » ، ولعرف أن البيت الذي ينسب لابن أحمر (والصواب أنه لابن
قيس الرقيات . وانظر ديوان ابن أحمر ص ١٧٩) هو : « سَقِيًّا
لِحْلَوَانَ .. » . أما البيت السابق : « تقطع غيطانا ... » فإنه لامرئ
القيس في ديوانه ق ٤ / ٢٦ ص ٦٣

ومثل ذلك : البيت الذي بعده (رقم ١٨ / ١٠ ص ٨١) ، ولم
يَعْرِفَ مِنْهُ إِلَّا الْعَجْزُ ، وَهُوَ :

ومال لقنوان من البُسر أحمرًا

فقد فهم الدكتور عطوان من عبارة الأزمنة للمرزوقي ٢٩٧/١ :
« ومثله من الحال قوله » أن الشطر السابق لابن أحمر ؛ لأنه سبق بشعر
لابن أحمر . والحقيقة أن البيت لامرئ القيس كذلك في ديوانه ق ٦/٤
ص ٥٧ وصدده : « سوامق جَبَّارٌ أثبت فروعه » . وأن المرزوقي كان
يقصد بعبارة : « قوله » : قول القائل ، كما هي العادة .

ومثل ذلك : (رقم ٥٤ ص ١٦٦) :

كَأَنَّ لَمْ يَكُنْ مِنْهَا الْفِرَاضُ مَظَنَّةً وَلَمْ يُمَسِّ يَوْمًا مَلِكُهَا يَمِينِي
فلم ينسبه في اللسان ٧١/٩ إلى ابن أحمر ، وإنما قال : « وأما
قوله أنشد ابن الأعرابي » . أى قول القائل . والبيت من قطعة في ثمانية
أبيات ، لأبي شافع العامري في معجم البلدان (فراض) ٨٦٥/٣

٣ - كثيرا ماتحرف عبارة : « قال الآخر » في المخطوطات والمطبوعات ، فتنحول إلى : « قال ابن أحمر » . ولولا العجلة لفظن جامع الديوان إلى هذا . ولذلك أمثلة كثيرة منها (رقم ٢٤ ص ١١٦) :

قد جعلت مئى على الطرارِ

حَمَسَ بَنَاتِ قَانِيءِ الْأَظْفَارِ

فلم ينسب هذا الرجز إلى ابن أحمر إلا في شرح العكبرى لديوان المتنبي ٢١٦/٢ ويبدو أن مافيه ليس إلا تحريفا لعبارة : « وقال الآخر » في كتاب سيويه ١٧٧/٢ والشنتمرى ٢٠٢/٢ ومثل ذلك أيضا : (رقم ٣٠ ص ١٢٣) :

بمنزلة لايشتكى السُّلَّ أهلها وَعَيْشِ كَمَلَسِ السَّابِرِيَّ رَقِيقِ

فلم يُنسب هذا البيت إلى ابن أحمر إلا في اللسان ٣٦٣/١٣ في قوله : « ومثله قول ابن أحمر » ، وهو تحريف : « ومثله قول الآخر » كما في تاج العروس ٣٧٨/٧

ومثل ذلك أيضا : (رقم ٥١ ص ١٥٤) :

نَوَّلِي قَبْلَ نَائِي دَارِي جُمانَا وَصِيلِنَا كَمَا زَعَمَتِ ثَلَاثًا

فالظاهر أن عبارة : « وقال ابن أحمر » في خزنة الأدب ١٤٩/٢ إنما هي تحريف لعبارة : « وقال الآخر » ؛ فإن البيت لجميل بثينة في ديوانه ص ٢٢٩ واللسان ٢٢٢/١٦

٤ - وفي بعض الأحيان تحرف كلمة : « مزاحم » ، فتصير : « ابن أحمر » . وهذا هو السر في اختلاط شعر ابن أحمر ، بشعر مزاحم

ابن الحارث العقيلي ؛ مثل : (رقم ٤٠ ص ١٣٩) :

فلما تجلَّى ماتجلَّى من الدُّجى وَشَمَّرَ صَعْلُ كَالخَيْالِ الْمُحَيَّلِ

فقد حرف : « مزاحم » إلى « ابن أحمر » في اللسان ٢٤٥/١٣
 والبيت في ديوان مزاحم بن الحارث العقيلي ق ١ / ٧٢ ص ١٠
 وقد حدث مثل هذا في بيت (رقم ٦٨ ص ١٨٦) نسب إلى
 ابن أحمر في اللسان ٣٥٥/١٠ وإلى مزاحم العقيلي في تاج العروس
 ٤٦/٦ وقد فطن إلى هذا الدكتور عطوان ، فوضعه في قسم : « ما ينسب
 إليه وإلى غيره » ، غير أنه لم يشر إلى أنه في ديوان مزاحم ق ٢٣/٢
 ص ١٨

٥ - وأشنع من هذا كله ، أن يجهل دارس للأدب العربي ، معنى
 عبارة : « فقال متمثلاً » ، فيظن أن الشعر لهذا القائل ، وهو إنما تمثل به
 من كلام غيره ؛ مثل : (رقم ٣١ ص ١٢٣) :
 تُحَدَا وَجَهَ هَرَشَى أَوْ قَفَاها فَإِنَّه كِلَا جانِبِي هَرَشَى لَهَنَّ طَرِيقُ
 فقد ضلّ جامع الديوان هنا حين قرأ في حديث أبي العلاء المعري
 (رسالة الغفران ٢٤٠) عن عمرو بن أحمر ، قوله : « فيقول عمرو
 متمثلاً » ، فظن أن البيت له ، وماخطر ذلك على بال المعري ؛ فإن
 البيت لعقيل بن عُلفَة في معجم البلدان (هرشي) ٩٦١/٤

٦ - وهناك بعض أبيات نسبت إلى ابن أحمر وهما من القدامى ،
 ولو دقق جامع الديوان واستقصى مصادره ، لوضعها في الشعر الذي
 ينسب إليه وإلى غيره ، ولم يدسّها دسّاً بين الشعر الموثوق بروايته لابن
 أحمر ؛ مثل : (رقم ٣٥ ص ١٣٢) :
 سَوَّاسِ كَأَسنانِ الحمارِ فلا تَرَى لِيذِي شَيْبَةٍ مِنْهَم على ناشئٍ فَضْلاً
 فلم ينسب هذا البيت إلى ابن أحمر إلا في ثمار القلوب ص ٢٩٧
 وهما من الثعالبي . والحقيقة أن البيت لكثير عزة في ديوانه (تحقيق

إحسان عباس) ق ٢٤/٧٦ ص ٣٨٤ واللسان ١٣٥/١٩ ومثل ذلك أيضا : (رقم ٣٨ ص ١٣٧) :

وتغيّر القمر المنير لموته والشمسُ قد كادت عليه تأفلُ

فقد نسب هذا البيت خطأ لابن أحمر في جمهرة أشعار العرب

٢٣ وهو في الواقع لكعب بن مالك الأنصارى في ديوانه ق ٥٢ / ١١

ص ٢٦١ من قصيدة له في بكاء قتلى مؤتة ، وهو له كذلك في الإتيان

للسيوطى ١٢٨/١ ومثل ذلك أيضا : (رقم ٤١ ص ١٤٠) :

ولا مكّلة راح الشمال بها في ناحرات سِرارٍ بعد إهلال

فقد نسب خطأ إلى ابن أحمر في الأنواء لابن قتيبة ١٨١ والأزمنة

للمرزوقى ٣٤٩/٢ وهو في الحقيقة للمرزوق في ديوانه ص ٦١٣ وعجزه

للمرزوق كذلك في الأزمنة للمرزوقى ٢٨٥/١

٧ - أما القطعة رقم ٢١ (ص ١٠٩ - ١١٠) التي رواها

الوشاء في الموشى ٢٥ لابن أحمر ، والتي تبدأ بقوله :

عَدْنِي رِي ذُو الْجَلَالِ بِالنَّارِ إِنْ هَامَ قَلْبِي بِذَاتِ إِسْوَارِ

وَلَاتَعَشَّقْتُ قِينَةً أَبَدًا حَتَّى تَرَانِي رَهِينًا أَحْجَارِ

فلست أظن أن هذا الشعر يقوله : « عمرو بن أحمر الباهلي » ،

الذى يمتلىء شعره بالجزل من الألفاظ ، والرائق المعجب من الأساليب .

ولست أدري ، فلعل الوشاء حين نسب هذه القصيدة إلى من يدعى

« ابن أحمر » ، إنما كان يعنى شخصا آخر ، ولعله عنى ذلك الشخص

الذى ذكره الجاحظ بين أصحاب النوادر والظرفاء ، حين قال في البخلاء

(١٥/٧) : « ولو أن رجلا ألزق نادرة بأبى الحارث جُمَيْن ، والهيثم بن

مطهر ، وبمزبد ، وابن أحمر ، ثم كانت باردة ، لجرت على أحسن

ما يكون . ولست أدري كيف دخل على الدكتور عطوان أن تكون هذه القصيدة السهلة الألفاظ ، لابن أحمر الباهلي ، وقد قال مرة في هامش ص ١٨٢ في شعر أصعب من هذه القصيدة : « ونشك في نسبة هذه الأبيات إلى ابن أحمر ؛ لسهولتها ، خلافا لشعره كله » ؟!

* * *

رابعا : وضع جامع الديوان أبياتا كثيرة لابن أحمر في غير قصائدها ، بعد أن غير في حركة رويها في بعض الأحيان ؛ فمن أمثله ذلك : (رقم ٤٢ ص ١٤٠) :

حَلُّوا الرِّبِيعَ فلما أن تجلَّ لهم يومٌ من القيظِ حامِي الودقِ مُعْتَدِلِ
هكذا رواه الدكتور عطوان ، بكسر اللام من : « معتدل » وجعله قطعة قائمة بذاتها . وصواب روايته بضم اللام : « معتدل » ويكون هو البيت الرابع عشر في القصيدة رقم ٣٧ ص ١٣٣ .

ومثل ذلك : (رقم ٤٩ ص ١٤٤) :
فورطهم وَسَطَ البَيَاضِ كأنهم على الشرفِ الأقصى الضراء اللوازِمُ
هذا البيت تابع للقطعة رقم ٤٨ فقد ذكره البكري في معجم ما استعجم ٢٨٧/١ بعد البيت الثاني فيها ، وهو :

ومنا الذي يحمى بمهجة نفسه بنى عامر يوم الملوك القمايم
ولست أدري ، مالذي دعا الدكتور عطوان إلى إفراده عن أخيه بقطعة مستقلة ؟ أهو الخوف من الإقواء ، وقد جمع في رقم ٢٥ ص ١١٧ بين ثلاثة أبيات ، روى كل واحد منها في مصادر مختلفة ، وأحدها مكسور الراء في القافية ، والآخران مضموما الراء ؟
ومثل ذلك أيضا : (رقم ٣٣/٥٠ ص ١٥٤) :

أرى ناقتي حنت بليل وشاقها غناءً كَنُوخَ الأعجم المتوائم
فقد وضعه الدكتور عطوان في آخر قصيدة ، مطلعها :

ألم ترم الأطلال من حول جعشم مع الطاعن المستلحق المتقسّم
ثم قال عنه في الهامش : « المتوائم : المتناسب . ويلاحظ اختلاف
القافية في هذا البيت عن قوافي الأبيات السابقة ، ونرجح أنه من قصيدة
أخرى » ! إن الأمر ليس في حاجة إلى حيرة ؛ فالبيت تابع مرة أخرى
للقطعة رقم ٤٨ السابقة ، ولكن العجالة هي السبب !

خامسا : وهناك العشوائية في ترتيب أبيات القصائد ؛
فمن المعروف أن الشاعر العربي درج إلا في القليل من القصائد على
التصريح في أول القصيدة . وهذا منهج أشار إليه نقاد الشعر من العرب
القدماء ، وشاع بين جمهرة الدارسين للشعر العربي ، أفيلق بعد هذا أن
نفتتح قصيدة بهذا البيت الناقص (رقم ١٨ ص ٧٩) :

... .. وصادفتُ نعيماً وميداناً من العيش أخضراً

وفي داخل القصيدة (البيت ٢٦) نضع هذا البيت المصّرع :

ألا قلَّ خيرُ الدهر كيف تغيّراً فأصبح يرمي الناسَ عن قرْنٍ أعفراً

ألا يمكن أن يكون هذا هو المطلع ؟!

على أن هذا البيت الناقص ، إنما أثبتته الدكتور عطوان بصورته
هذه ؛ لأنه لم يستقص مصادره ، ولم يقلبها تقليبا جيدا ؛ فمن الملاحظ
مثلا أنه كثيرا ما فاته البحث في تاج العروس ، عما يقابل ما وجدته في
لسان العرب منسوباً لابن أحرر ، ولو فعل ذلك لعلم أن هذا البيت ، رواه
صاحب التاج ٥٠٨/٢ كاملا ، وهو فيه :

أَنْ خَضَمَتْ رِيْقَ الشَّبَابِ وَصَادَفَتْ
نَعِيمًا وَمِيدَانًا مِنَ الْعَيْشِ أَخْضَرَ

* * *

سادسا : أما تخرّيج الأبيات ، فهو مضطرب أشد الاضطراب ، فإذا أردت أن تعرف مصدر بيت من أبيات القصيدة ، فعليك مراجعة تخرّيج أبيات القصيدة كلها . هذا إلى الخطف الواضح من كل مصدر بعض مافيه من شعر ابن أحمر ، وإهمال الباقي . كما أن الدكتور عطوان قد أهمل الرجوع إلى كثير من المصادر التي تمتلىء بشعر ابن أحمر ، وقد وضع ذلك في قصور تخرّيجه للأبيات في آخر الديوان ؛ فمثلا (رقم ٧) خرّجه (ص ١٩٤) في المعاني الكبير ٨٢١ وكنز الحفاظ ٤٣١ (بلا نسبة ، ولم يشر إلى ذلك . وهناك عشرات المواضع المماثلة لهذا) والمستقصى ٢ / ٢٢٢ واللسان ١١١/١٢ (هذا هو الصواب وليس ١١١/١١) وعجزه في اللسان ١٨٥/٤

هذه هي المواضع التي ذكرها جامع الديوان لتخرّيج هذا البيت . ويمكن أن نزيد نحن عليه مايلي : (تاج العروس ٧/٧ ؛ ٣٥٥/٨ وجمهرة اللغة ٢/٣٨٤ والمحكم ١/١٠٨ وتهذيب اللغة ١/٢٢٦ وغريب الحديث لأبي عبيد ٣/٢٨٨ وهو بلا نسبة في مقاييس اللغة ٤/٢٨٤ والمختص ١٢/١٥٠ واللسان ١٥ / ٢١١ وتهذيب اللغة ١١/٣٢٨ وعجزه بلا نسبة كذلك في الإتياع لابن فارس ٢) .

ومثل ذلك مايمكن أن نزيده في مراجع البيت الثالث من القصيدة التاسعة (ص ١٩٥) من (الأضداد لأبي الطيب ٢/٦٧٧ والمزهر للسيوطي ٢/٣٣٨ والفصول والغايات ٤١٠ والمحكم لابن سيدة ٢/٢٣٥ والتنبيهات على أغاليط الرواة ٨٤ وغير ذلك) .

هذا إلى أننى أعرف مثلاً ، للبيت الثانى عشر من القصيدة رقم ٥٣ سبعة وثلاثين مصدراً ، لم يعرف منها جامع الديوان سوى سبعة عشر مرجعاً . أما البيت الرابع عشر من هذه القصيدة ، فله عندى من المصادر اثنان وخمسون ، وهى لم تتجاوز اثنى عشر مصدراً عند جامع الديوان . وغير ذلك كثير ... كثير !

* * *

تلك هى جملة الملاحظات ، وأعود فأكرر هنا أن ما قام ويقوم به الدكتور عطوان ، من جمع الشعر القديم ونشره ، نافع ومفيد ، غير أن الفائدة تكون كبيرة حقاً ، لو لم يكن الطابع الغالب على هذه الأعمال هو العجلة . وقدما قالوا : « فى التأنى السلامة ، وفى العجلة الندامة » !

* * *

(٨)

مايجوز للشاعر في الضرورة للقرآن القيرواني (١)

كتاب : « مايجوز للشاعر في الضرورة » للقرآن القيرواني ، طبع من قبل مرتين ، لايفصل بينهما إلا عامان اثنان فقط ، أولاهما في تونس سنة ١٩٧١ م ، بتحقيق « المنجى الكعبي » ، والثانية في الإسكندرية سنة ١٩٧٣ م ، بتحقيق الأستاذين : « الدكتور محمد زغلول سلام » و « الدكتور محمد مصطفى هدارة » .

ومع مافي هاتين النشرتين من جهد كبير ، في التحقيق ، والتخريج ، والضبط ، والتعليق ، والفهرسة ، لم تحل واحدة منهما من الأوهام ، التي تطمس في بعض الأحيان مقصود المؤلف . ولست أقصد بتصحيح هذه الأوهام هنا ، إلى الغض من قيمة هاتين النشرتين ، أو إلى الطعن في مكانة المحققين ، وإنما العلم حلقات متصلة ، يكمل بعضها بعضا . والكمال المطلق لله وحده .

وستتناول في البداية أوهام الطبعة التونسية بالتصحيح ، مع الإشارة إلى مايمثلها في طبعة الإسكندرية ، ثم نتحدث عما انفردت به هذه الأخيرة من الأوهام . وللكتاب ثلاث مخطوطات :

الأولى : وهي الأم ، محفوظة بدار الكتب المصرية ، تحت رقم ١٨٣٠ أدب . ورمزها هنا : (ك) .

(١) نشر هذا النقد في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة (الجزء ٤٤) نوفمبر ١٩٧٩ م . كما نشر في مقدمة تحقيقنا لكتاب القرآن القيرواني ، بالاشتراك مع الزميل الدكتور صلاح الدين الهادي ، بالقاهرة سنة ١٩٨١ م .

والثانية : منقولة عن الأم ، بالمكتبة التيمورية ، تحت رقم ٣٢٦
أدب تيمور . ورمزها هنا : (ت).

والثالثة : نسخة سقيمة جدا ، منقولة عن الأصل كذلك ،
بدار الكتب المصرية ، تحت رقم ٥١٥٧ أدب ، بخط النساخ المعروف
بالبرنس ، ورمزها هنا : (س) .

١ - أخطاء في القراءة :

٢/٢٣ : « وبه نستعين » . هذه العبارة لوجود لها في ت . وتقرأ
في : ك س بوضوح : « وبه أستعين » .

٢/٢٤ : « لعله أن يئبه عليه ، أعاد نظره رجع » . صوابه كما في
المخطوطات كلها : « لعله إن نُبَّه عليه ، أو أعاد نظره فيه
رجع » .

٨/٢٤ : « في الغلس » . الصواب : « في غلس » .

١٢/٢٧ : « ربح أضماً ... وقناة ظمأى » . صوابه : « ربح أظمى ...
وقناة ظمياء » . وهما من : « الظمى بمعنى : السواد .

١٨/٢٨ : « الياء في آخره » . صوابه كما في المخطوطات : « الياء من
آخره » .

١٢/٣١ : = الإسكندرية ١١/٤٠ : « وليس للأول فيه تفجع » .
صوابه كما في المخطوطات : « وليس الأول ... » .

٤/٣٢ : « لايجوز » . صوابه : « ولايجوز » .

٦/٣٢ : « فإنه ملتبس » . صوابه : « فإنه يلتبس » . وقد ورد

الصواب في ٣٢ / ١٥

٨/٣٤ : « وإنما هذا أشد » . صوابه : « وإنما هو أشد » !

- ١٠/٣٤ : « في الأصول العربية » . صوابه : « في أصول العربية » !
- ١٩/٣٥ : « واقتصر عليه » . صوابه : « فاقترت عليه » .
- ١٨/٣٨ : « تلاحم » . صوابه : « تلاحى » .
- ٧/٤٣ : « اضطراب مآثره » . قال عنها في الهامش : « موضع كلمة مطموسة ، لعلها : أضره » . والصواب كما هو واضح في المخطوطات : « اضطراب مآثره » !
- ٤/٤٥ : الإسكندرية ٧/٦١ : « تتوخ » . صوابه : « تسوخ » .
- ٨/٤٥ : « ينتضينا » بالضاد ، وصوابه بالصاد المهملة ، وكذلك في ٩/٤٥ بدليل قوله بعد ذلك : « يأخذ بعضهم بنواصي بعض » .
- ٩/٤٧ : « من العويص » . صوابه : « في العويص » .
- ١٧/٤٨ : « الماء المالح » . صوابه : « الماء الملح » .
- ١٢/٤٩ : « تبيتن » . صوابه : « يبيتن » .
- ١٧/٤٩ : « يتذاكرون الشعر » . صوابه : « يذكرون الشعر » .
- ١٨/٤٩ : « عرفتموني » . صوابه : « أعرفتموني ؟ » بهمزة الاستفهام .
- ٩/٥٠ : « طير عن أثوابه الشررا » . صوابه : « طير عن أثوابه الشرر » بالبناء للمجهول .
- ١/٥٦ : « لمن كان مولدياً » . صوابه : « لمن كان مولداً » .
- ٣/٥٦ : « ولا شعر به » . صوابه : « ولا يشعر به » .
- ٧/٦٠ : « قوادم الأكواد » . صوابه : « قوادم الأكوار » بالراء .
- ٥/٦١ : « وحجر الذى تركوه » . صوابه : « وحجة الذين تركوه » !

- ١٥/٦١ : « وذلك أن العرب » . صوابه : « وذاك »
- ٨/٦٣ : « القواف » . صوابه : « القوافي » ، والا انكسر البيت .
 .. وصحح السطر العاشر كذلك .
- ٢/٦٦ : « يريد أجذب » . صوابه : « يريد أخصب » .
- ١٧/٦٧ : « بمعرفة » . صوابه : « بالمعرفة » .
- ٨/٦٨ : « فكذا أنشد » . صوابه : « وكذا أنشد » بالواو .
- ١٤/٦٩ : « يجعل أيتهما » . صوابه : « يجعل أيهما » .
- ٦/٧٢ : « فمعنى الآخر » . والصواب : « الأخير » .
- ١٠/٧٢ : « لأن البيت » . صوابه : « لأن الموت » .
- ١٢/٧٣ : « ماسارق » . صوابه : « ياسارق » .
- ١٣/٧٦ : « في حلقكم عظما » . صوابه : « في حلقكم عظم »
 بالرفع !!
- ١٤/٧٦ : « في حلوقهم » . صوابه : « في حلوقكم » .
- ٥/٧٧ : « لأن المعنى واحد » . الصواب : « المعنى » واحد
 الأمعاء !
- ٨/٧٩ : « حذف وأقام » . صوابه : « فحذف وأقام » .
- ١٢/٨٣ : « قول الشاعر » . صوابه كما في المخطوطات : « قول
 الآخر » !
- ١٦/٨٦ : « إذا كانت الحركات » . صوابه : « إذ كانت » .
- ٢/٨٧ : « يجاريني الهوى ... غولا تغولا » . صوابه : « يُجَارِينِ
 الهوى ... غُولا تَغَوَّلُ » .
- ٧/٨٧ : « منزلة السالم » . صوابه : « بمنزلة السالم » .
- ١٨/٨٨ : « بالفضا » . صوابه : « بالغضا » بالعين .

- ١٣/٩٤ : « اجترؤا » . صوابه : « اجترعوا » ، من الجرأة .
ولاداعي لتعليق المحقق على ذلك التحريف بقوله :
« اجترؤا ، أى : جرؤا ! »
- ١٣/١٠٢ : « فلم يكن » . صوابها : « فلم يمكن » .
- ١٥/١١٣ : الإسكندرية ٢/١٤٨ : « صعدة ثابتة » . صوابه :
« صعدة نابثة ! »
- ١٢/١١٧ : « فحذف من الوصل ، كما يحذف من الوقف » .
صوابه : « فحذف فى الوصل ، كما يحذف فى الوقف » .
- ١١٧ هامش ٢ : الإسكندرية ١٥٢ هامش ٢ : « مالك بن حريم
الهمداني » . صوابه : « مالك بن حريم الهمداني » . وانظر
فى تحقيق هذا الاسم ماكتبه عبد السلام هارون ، فى هامش
الحماسة بشرح المرزوقى ١١٧١/٣ والأصمعيات ٥٦
- ٣/١١٨ : « مقطع الحزام » . صوابه : « يقطع الحزام » .
- ١١/١٢١ : « مشبه لما » . صوابه : « مُشَبَّه بما » .
- ١٢/١٢٢ : « وإنما يريد » . صوابه : « فإِذَا يريد » .
- ١٠/١٢٤ : « لأنه يريد الشيب ، أى ذاب خضابه » ، وهو تحريف
عجيب . والصواب فيه كما فى مخطوطات الكتاب :
« لأنه يريد النسب ، أى ذات خضاب » . وفى نشرة
الإسكندرية ٣/١٦٢ تحريف « النسب » إلى :
« الشيب » كذلك !
- ٨/١٢٥ : « سماء وسماءة » . صوابه : « سماءة أو سماءة » .
- ١٥/١٢٨ : « العجور » . صوابه : « الفجور » .
- ١٨/١٢٨ : « كما يقول فى مارمت » ، وهو تحريف غريب . صوابه :
« كما قال فى رمى رمت ! »

- ١٨/١٢٩ : « لبست أثوباً » . صوابه : « لبست أثوباً » بدون همزة !
- ١٦/١٣٢ : « إن بخلوا » . صوابه : « أى بخلوا » .
- ١/١٣٥ : « مخلدة » . صوابه : « يخلده » .
- ٣/١٣٦ : « ولا عمرو ، وراز » . صوابه : « ولا عمرو ، راز » .
- ١/١٣٧ : « لأن المعنى منع العموم » . صوابه : « لأن المعنى معنى العموم » .
- ١٤/١٣٧ : « فكأنها لاتكون » . صوابه : « مكانها لأنها لاتكون » .
وهو تحريف عجيب !
- ٤/١٣٨ = الإسكندرية ٤/١٨٠ : « تصغيرهم لأصل » . و صوابه :
« تصغيرهم الأصيل » .
- ٥/١٣٨ = الإسكندرية ٥/١٨٠ : « إصال » . صوابه : « آصال » .
- ٤/١٤٠ : « وما أشبهها » . صوابه : « وما أشبهها » .
- ١٤/١٤٢ : « مستحيل أن تسقط . ونونا بما لايلزم » . صوابه :
« فمستحيل أن تسقط ويؤتى بما لايلزم » . وفي نشرة
الإسكندرية ٩/١٨٥ حرفت تحريفا آخر هو :
« ومستحيل أن تسقط وقوفا بما لايلزم » .
- ٣/١٤٦ : « للبجاد » . صوابه : « البجاد » .
- ١٢/١٤٩ : « متفائل » . صوابه : « متضائل » .
- ١٠/١٥٤ : « يرى العين » . صوابه : « ترى العين » .
- ٤/١٥٨ : « الإندايا » . صوابه : « إلا ندايا » .
- ١٢/١٥٨ : « العطاء إناء والشفاء » . وهذا من أقبح الضرورة
عندهم « العطاء ، وإناء ، والشفاء » . وهذا
من أقبح ضرورة عندهم « .

- ٢/١٦٥ : « النونات » المحرفة في المخطوطات إلى : « النونان » ،
غيرها المحقق إلى : « النونين » !
- ١٣/١٦٦ : « يجرى عرة العين » . صوابه كما في المخطوطات : « يثنى
عرة العين » !
- ٣/١٦٨ : (فإذا وصل قال : « من نا ؟ » هذا في كل الوجوه) .
وهذا تحريف عجيب وسوء فهم للنص . والصواب كما
في المخطوطات : (فإذا وصل قال : « من ياهذا ؟ » في
كل الوجوه) !!
- ١٠/١٦٩ : « قول الشاعر » . صوابه : « قول الآخر » !
- ١٢/١٧٢ : « ملناه بجل » . صوابه : « ملنا ذا بجل » !
- ١٠/١٧٤ : « وكذا لايجوز » . صوابه : « كما لايجوز » .
- ١٢/١٧٤ : « وإنما أجازوا » . صوابه : « وأجازوا » .
- ٣/١٧٩ : « حاضلا » . هذا من خلط الشمال الإفريقي بين الضاد
والظاء : « حاظلا » !
- ١٨/١٧٩ : « ولا يكون حرف المجازاة إلا وما بعده » . صوابه كما في
المخطوطات : « ولا يكون حرف المجازاة إلا والفعل بعده » .
وقد سقطت (إلا) من نشرة الإسكندرية ١٤/٢٢٨
- ٥/١٨٢ : « إلى حيث هذا البيت » . كذا في : س . أما ك ت
ففيهما : « إلى جنب ... » . وهو الصواب !
- ١١/١٨٢ : « وإن شرافشا » . صوابه كما في المخطوطات : « وإن
شرفا » .
- ١٢/١٨٢ : « إلا أن تشا » . صوابه كما في المخطوطات : « إلا أن تا » .
- ٢/١٨٤ : « إلى ماينهما » . صوابه : « إلى ماينهما » .

ما انفردت به نشرة الإسكندرية من أخطاء القراءة :

- ٣/٤٢ : « يمنع من ذلك الأمر لأن البيت » . صوابه كما في
 .. المخطوطات : « ... من ذلك ألا ترى أن البيت » .
 ٥/٤٧ : « لم يثلم » . الذى فى المخطوطات : « لم يكلم » .
 ١/٥٤ : « ركبت إليه » . صوابه كما فى المخطوطات : « رتكت
 إليه » .
 ٥/٥٨ : « يحملن الحزم » . صوابه : « لحمل الحزم » .
 ٧/٦١ : « وهذا من قبيح ماتوصف به الخيل » . صوابه : « وهذا
 من أقبح ... » .
 ٧/٦٦ : « والنجانب » تحريف لكلمة : « والنجائب » .
 ٢/٦٧ : « الصعيرية » تحريف لكلمة : « الصيعرية » .
 ٧/٧٠ : « ولا يذكرونى » . الذى فى المخطوطات :
 « ولا يذكروننى » .
 ٤/٧١ : « ابن مخرمة » تحريف غريب ، وصوابه كما فى
 المخطوطات : « ابن منجوف » .
 ٢/٧٦ : « وتوقد » . فى المخطوطات كلها : « ويوقدن » ، وهو
 أمر واجب الاتباع مادام صحيحا .
 ١/٧٧ : « وافتكاكه » . صوابه كما فى المخطوطات : « وافتقاده » .
 ولا داعى للحاشية التى قال فيها المحققان : « لانظن
 الافتكاك هنا بمعنى الإطلاق من القيد ، ولكن يقصد
 تشبيهه بالناقة المتفككة ، إذا أقربت فاسترخى صلواها ،
 وعظم ضرعها ، ودنا نتاجها ، شبهت بالشيء يفك
 فيتفكك ، أى يترايل وينفرج !! »

- ٨/٧٧ : « ولم يتصور » . صوابه كما في المخطوطات : « ولم يُصوّر » بالبناء للمجهول .
- ٥٠/٧٨ : « الغراب » . في المخطوطات كلها : « الغداف » . وهو صواب واجب الاتباع !
- ١٠/٨٤ : « واتقتهما بسواكن » . صوابه كما في المخطوطات : « وأبقتهما سواكن » .
- ٣/٨٧ : « للمتئين » . صوابه : « للمتئين » .
- ٦/٨٧ : « وكذا هذا » . صوابه : « فكذا هذا » .
- ١١/٨٧ : « على الدوادي » . صوابه : « على الدوَاد » . وهو المقصود بما في رسم المخطوط !
- ٣/٨٩ : « بناء إرزَن » . صوابه كما في المخطوطات والمعجم : « بناء إرزَب » .
- ٦/٩٣ : « ويرفع متساكر وجنون » . صوابه كما في المخطوطات : « ويرفع متساكرا وجنونا » .
- ١١/٩٣ : « ورفع ابن المراغة » . صوابه كما في المخطوطات : « ويرفع ... » . ومثل ذلك في ١/٩٤ - ٢
- ١/٩٦ : « على ما ذكرناه » . صوابه كما في المخطوطات : « على ما ذكرنا » .
- ٧/١٠٣ : « فيكون معناه » . صوابه كما في المخطوطات : « فيكون المعنى » .
- ١٤/١٠٣ : « فجعل الدرهم » . صوابه كما في المخطوطات : « فجعلوا الدرهم » .
- ١٧/١١٤ : « فما أجراه » . صوابه : « فمما أجراه » .

- ٦/١١٥ : « نعليا » هنا وفي شرح البيت تصحيف : « يعليا » كما
في المخطوطات ومصادر البيت !
- ١/١٢٥ : « يحركها » . صوابه : « يحركه » .
- ٣/١٢٩ : « الضاربون » . صوابه : « الضاربوه » .
- ٧/١٣٩ : « إن طال » . صوابه : « إذ طال » .
- ٥/١٥٣ : « لانفتاح جنبيه » . تحريف غريب ، صوابه كما في
المخطوطات : « لانفاج » !
- ٤/١٥٥ : « يريد النيق » . صوابه : « بالنيق » .
- ٨/١٥٧ : « أن تصف الاسم » . صوابه : « أن يضيف الاسم » .
- ١٢/١٥٩ : « والذي يحتج به سيبويه » . صوابه كما في المخطوطات :
« والذي يحتج به لسيبويه » . وشتان ما بين العبارتين !
- ٧/١٦١ : « فإما رأى » . صوابه : « فإماترى » .
- ١/١٦٣ : « وهو جمع سماء أو سماوة » . صوابه : « وهو جمع سماء
أو سماوة » .
- ٤/١٦٤ : « وقهوس وقهوت » تحريف غريب جدا . وصوابه كما
في المخطوطات : « قربوس وقربوت » !
- ٤/١٦٥ : « مقعبة » . صوابه : « متعبة » .
- ٩/١٦٥ : « فذحلى دون ذحلك فى الرجال » . فى المخطوطات :
« ورحلى دون رحلك فى الرجال » !
- ٣/١٦٦ : « كما ذكرنا » . صوابه : « لما ذكرنا » .
- ٢/١٦٨ : « فأجازوا » . صوابه : « فأجاز » .
- ٢/١٦٩ : « لأن الضمة » . صوابه كما فى المخطوطات : « لأن الضم » .
- ٢/١٧٦ : « قال معناه » . صوابه : « قالوا معناه » .

المخطوطات : « ترفض » . وانظر المعاجم !

١٣/١٨١ = ١٥/ ١٨١ : « ترقص عامله » . صوابه كما في المخطوطات : « ترفض » . وانظر المعاجم !

٢/١٨٢ : « ولانق » . صوابه : « ولانق » بالغين المعجمة ، وكذلك مابعده .

٥/١٨٣ : « غيرها أخو عانات » . صوابه : « تخيرها أخو عانات » .

١٠/١٨٣ : « هذاك بينى » . صوابه : « أهداك بينى » .

٣/١٨٥ : « الحذف والقصر » تحريف غريب . وصوابه : « الحذف والتغيير » !

١/١٨٩ : « فأدخل مثل على الكاف » . صوابه : « فأدخل مثلا على الكاف » .

٨/١٩٠ : « للجر » . صوابه : « للجر » .

٦/١٩٣ : « لصنيعينا » . صوابه : « لصنيعين » .

٨/١٩٤ : « يجزىء » . صوابه : « يجترىء » .

١٥/٢٠٤ : « المخففة » . صوابه : « المحققة » .

٨/٢٠٥ = ٩/٢٠٥ : « ولا أختبى » . صوابه كما في المخطوطات ومصادر البيت : « أختبى » !

٢/٢٠٧ : « ولذا زعموا » . صوابه : « وكذا زعموا » .

٥/٢٠٨ : « أزد تنوفة » تحريف غريب . صوابه كما في المخطوطات ومصادر البيت : « أزد شنوءة » !

٥/٢١٦ : « ويجوز مع مع » . صوابه : « ويجوز مع ما » .

٣/٢٢٤ : « أنا تميمج » . صوابه كما في المخطوطات : « تميمج أنا » .

٢/٢٣١ : « فى الكفاية عن الحديث » . صوابه : « فى الكناية ... » .

٥/٢٣٤ : « أجزاءوا » . صوابه : « اجترعوا » .

- ٩/٢٣٥ : « وكان على » تحريف عجيب . وصوابه : « وجاء به على » .
- ٤/٢٣٦ : « هكذا » . صوابه : « كهذا » !
- ٨/٢٣٧ : « وألزم أباهما الألف في الأب » تحريف غريب . صوابه : « وألزم الألف في أباهما » !
- ١/٢٤٠ : « حرف المحققان : « ناء » إلى : « مأي » ، وقالوا عنها في الهامش : « مأي بمعنى : بالغ ، ومأي الشجر : طلع وأورق » ، مع أن القزاز يتحدث في هذا الموضوع عن القلب المكاني في : نأي وناء !

* * *

٢ - أخطاء الضبط والإملاء :

- ٥/٢٤ : « الهجوم » بالنصب . والصواب بالرفع ؛ لأنه اسم ليس ، وهو مؤخر عن خبرها !
- ١٠/٣٢ : « وحكى » بالبناء للمعلوم . وصوابه : « حكى » بالبناء للمجهول .
- ١٨/٣٤ : « سقى الرياض » بكسر الضاد . والصواب فتحها ؛ فالشاهد يدور حول هذا الأمر الغريب . وضبطها المحقق على الصواب في ٥/٣٥
- ١/٣٩ : « أنشد » بهمزة الوصل وضم الشين . وصوابه : « أنشد » بهمزة القطع وكسر الشين .
- ٢/٣٩ : « بسحرة » بفتح السين . والصواب : بضمها .

- الإسكندرية ١/٥٣ : « وثودا فما أبقى » بتونين = ٣/٤٠
 (ثمود) وهو خطأ !
- ٦٩/٤١ : « الرَّحَى يطحن » بكسر الحاء وتشديد الياء .
 والصواب : « الرَّحَى تطحن » بالقصر !
- ١٨/٤٢ : « الحُزْمَا » بضم الزاي ، والصواب فتحها . ومثل ذلك
 في ٣/٤٣
- ٥/٤٤ : « أحنس » بفتح السين . والصواب ضمها .
- ١٣/٤٧ : « شجر المقل » بفتح الميم . والصواب ضمها .
- ١٢/٤٨ : « السريع السُّوق » بضم السين . والصواب فتحها .
- ٥/٥٨ : « أو طاءً » . صوابه الإملائي بدون الألف الأخيرة .
- ١١/٥٨ : « الفُرشاط » بضم الفاء . والصواب بكسرها . وكذلك
 الحال في : « بفيشة » بكسر الفاء . وصوابه الفتح .
- ١١/٦٦ : « امرئ القيس » . صوابه الإملائي : « امرئ القيس » !
- ١٧/٦٧ : « بيتدئ المتكلم » . صوابه الإملائي : « بيتدئ المتكلم » !
- ١٣/٧٠ : « قعد » بفتح الدال . والصواب : ضمها .
- ٧/٧٤ : « الميس » بكسر الميم . والصواب : فتحها .
- ٥/٧٨ : « حُلالته » بضم الحاء . والصواب : فتحها .
- ١٠/٧٩ : « إذا حَمِلت » بكسر الميم . والصواب : فتحها .
- ١٥/٧٩ : « وتمدَّتني » بفتح التاء . والصواب : كسرها .
- ١١/٩٠ : « كِمِنا ض » بكسر الميم . والصواب : ضمها .
- ١٤/٩١ : « العِشَق » بفتح الشين . والصواب : سكونها .
- ٤/١٠٢ = ٥/١٠٢ : « ممسكوا » . صوابها الإملائي : « ممسكو »
 بلا ألف .

- ٣/١٠٦ : « تَقْطِيطُ » بضم الآخر . والصواب : الفتح .
 ٥/١١٨ = ٩/١٨٨ = الإسكندرية ٨/١٥٣ ؛ ١/١٥٤ :
 « صوعر » . صوابها الإملائي : « صوَأر » .
 ١١/١٢٤ : تكررت كلمة : « عفراء » مرتين في البيت بالنصب .
 والصواب رفعها .
 ٤/١٣٣ = الإسكندرية ٣/١٧٣ : « بنات ألبَّة » بكسر اللام وفتح
 الباء . والصواب بضم اللام وكسر الباء .
 ١١/١٤٢ : « أفعلُّهُ » بضم اللام . والصواب فتحها ، كما نص القزاز
 على ذلك .
 ١٤/١٤٤ : « قَتَلْ » بالنصب . والصواب بالرفع نائب فاعل للفعل :
 (زُنِنَ) .
 ٨/١٥١ : « خِصْرًا » بكسر الخاء . والصواب بالفتح . ومثل ذلك
 في ١٠/١٥١ (الخِصْرُ) .
 ٤/١٥٨ : « سمَّعه » بفتح العين . والصواب ضمها .
 ٩/١٥٩ : « ولا يُرْهَبْ » بضم الياء . والصواب فتحها .
 ٩/١٦٤ : « كالثَّغام » بفتح الثاء . والصواب ضمها .
 ٩/١٦٥ : « شَعْرَهُ » بفتح الراء . والصواب ضمها .
 ٣/١٦٦ : « كَلُّ » بضم اللام . والصواب فتحها .
 ٨/١٨١ : « وظبَاءًا » . صوابه الإملائي بحذف الألف الأخيرة .

مانفردت به نشرة الإسكندرية من ذلك :

- ٧/٨١ : « السَّبِطُ » بفتح السين وكسر الباء . والصواب ضمهما
 معا .

- ٣/٩٦ : « ضمير زَيْدٌ » برفع زيد . والصواب جرّه !
 ١/٩٧ : « الوحشُ » بضم الشين . والصواب فتحها .
 ٢/٩٧ : « سواقطُ » بفتح الطاء . والصواب ضمها .
 ٥/١٠٤ : « سَلَى » بفتح السين . والصواب كسرهما .
 ٦/١٩٦ : « وتكسوا » . صوابها الإملائي : « وتكسو » بغير الألف .

* * *

٣ - أوهام في المخطوطات لم تصحح :

- ٤/٢٧ = ١٤/٢٧ = الإسكندرية ١/٣٥ : « مخلقة » . كذا في ك
 ت . وهو تصحيف ، صوابه كما في ديوان أبي تمام ٣ /
 ٨٩ : « مخلفة » .
 ٢٠/٢٩ = الإسكندرية ٩/٣٨ : « كأنه جمع ليلات » . كذا في ك
 س . والصواب : « ليلاة » كما في ت . وانظر : اللسان
 (ليل) ١٢٩/١٤
 ٥/٣٢ = الإسكندرية ٥/٤١ : « ولايجوز : رَجُلٌ ، وأنت تريد
 يارجلُ ، ولا هذا ، وأنت تريد : يا هذا ، إلا أنهم جعلوا
 (يا) عوضاً مما حذفوا » . كذا في جميع النسخ : « إلا
 أنهم » ، وهو خطأ ظاهر ، صوابه : « لأنهم » ؛ إذ المراد
 أن (يا) عوض من الفعل (أنادى) المحذوف . انظر
 شرح ابن يعيش ١٥/٢ وكان ينبغي التنبيه على ذلك !
 وفي التونسية في هذا الموضع « إلا أنهم جعلوا (ياء)
 عَوْضاً » ، وهو زيادة تحريف !

٥/٦٥ = الإسكندرية ٢/٨٨ : « ويجوز للشاعر أن يفعل في الوقف » . كذا في ك س ، وهو خطأ ، صوابه : « أن يثقل » . وقد أبقى المحققون على هذا التحريف ؛ مع أن القزاز يقول بعد ذلك بصراحة (٧/٦٥) : « فتقل اللام » ، كما يقول (١٣/٦٥) : « ولكن ثقله في الوقف » .

٦/٩٩ = الإسكندرية ٧/١٣٠ : تابع المحققون هنا النسخ كلها في عبارة : « أنك لا تخفف الشيء بال حذف منه » ، بزيادة : (لا) ، وهو خطأ ظاهر .

٤/١٠٣ = الإسكندرية ٢/١٣٥ : « قال عمارة بن بلال بن جرير » . هكذا في المخطوطات كلها ، وهو وهم يجب أن يصحح ؛ فالرجل اسمه : « عمارة [بن عَقِيل] بن بلال بن جرير » . انظر : الأعلام للزركلي ١٣٩/٥ .
٢/١٣٠ : « لأن الضمير في الباء » . تابع المحقق هنا مخطوط س ، وهو تحريف . والصواب ما في ك ت : « لأن الضم » . وفي نشرة الإسكندرية ٢/١٦٩ : « لأن الضمة » تحريف آخر !

١٣/١٣٣ = الإسكندرية ١/١٧٤ : في جميع المخطوطات : « قد ماتراه » . والصواب : « قرما » . ولم يفتن إلى ذلك المحققون !

١٨/١٣٥ : « رأيت خثور العام » . هكذا في جميع المخطوطات ، وهو تحريف . والصواب : « ختون العام » كما في المذكر والمؤنث للفراء ٥٩ وتهذيب اللغة ٣٠١/٧ واللسان

- (ختن) ٢٩٦/١٦ وفي نشرة الإسكندرية ١٠/١٧٧
صححت الكلمة إلى : « حيون » بناء على ما في لسان
العرب (حيض) ٤١٢/٨ وهو تحريف آخر .
- ١٦/١٣٩ = الإسكندرية ٦/١٨٢ : « والفعول فيه متعديا » . كذا في
جميع المخطوطات ، وهو تحريف . ولعل الصواب :
« والفعول فيما كان متعديا » . وقد حرفت في نشرة
الإسكندرية تحريفاً آخر إلى : « المفعول » ، مع أن
الحديث عن المصادر مثل : قَعَدَ قُعُوداً !!
- ٨/١٥٤ : في المخطوطات كلها : « وأكل حاله » وهو تحريف أبقى
عليه المحقق . وصوابه : « وواكل حاله » . أما نشرة
الإسكندرية ٤/٢٠٠ فقد غيرت العبارة إلى : « وأمل
حاله » وهو خطأ كذلك !
- ٢/١٧٠ = الإسكندرية ٧/٢١٧ : يجب أن تزداد كلمة : « عليه » في
قوله : « تقديم واو العطف على المعطوف [عليه] » .
وهي ليست في المخطوطات كلها ؛ لأن المؤلف يعالج هنا
مسألة تقديم واو العطف على المعطوف عليه ، ولم يتنبه
لذلك المحققون !
- ١/١٨١ = الإسكندرية ٦/٢٣٠ في المخطوطات كلها : « فأضمر
الهاء مع إن ؛ لأنها يجوز أن تقع على (مَنْ) للشرط » ،
وهو خطأ كبير ، لم يفتن إليه المحققون ؛ لأن معنى كلام
الفزاز أن (إن) الناسخة لاتعمل في (مَنْ) الشرطية .
وصواب العبارة : « ... لأنها [لا] يجوز » ، بزيادة
(لا) لزوماً .

١٦/١٨١ = الإسكندرية ٨/٢٣١ : « وزعم سيوييه عن الخليل أنه وجد في أشعار العرب لاجواب لها . وقد سقطت من المخطوطات كلها كلمة : (رُبَّ) ، وهي في كتاب سيوييه ، وكان ينبغي زيادتها على النحو التالي : « ... في أشعار العرب [رُبَّ] لاجواب لها ! »

٣/١٨٢ = الإسكندرية ١١/٢٣١ : « لأنه لما حذف رُبَّ » . هنا سقطت في جميع المخطوطات كلمة : « جواب » التي وردت في كلام القزاز بعد ذلك . وصواب العبارة : « لأنه لما حذف [جواب] رب » .

ما انفردت به نشرة الإسكندرية من ذلك :

١١/٥١ : « وكلا القولين البيتين » . كلمة : « القولين » هنا لامعنى لها ، وقد كانت في ك ثم ضُرِبَ عليها ، غير أن المحققين لم يتنبها لذلك . وقد تنبهت لذلك نسخة ت فتركت الكلمة !!

٦/٨٥ : البيت : « هجوت زبان ثمت جئت معتذرا ... الخ » ورد هكذا في ك ت ، وهو تحريف يخل بالوزن ويكسر البيت . والصواب : « ثم جئت » . ولم يفتن إلى هذا المحققان ، كما أنهما قالوا في الهامش : إن البيت بغير منسوب لأحد . والذي في معجم الأدباء (١٥٨/١١) أن البيت قاله اللغوي المشهور أبو عمرو بن العلاء ، في قصة له مع الفرزدق .

٣/١٥٨ : « الذين » . كذا في جميع المخطوطات . والصواب : « اللَّذِينَ » ، وهو يشير إلى قول الشاعر : « ... إن عَمَّى اللذا » . وكان ينبغي تصحيح هذا الوهم !

٤ - ترك أوهام المؤلف بلا تعليق :

- ٩/٢٩ = الإسكندرية ١٥/٣٧ : حذف القزاز الفاء بعد (أمّا)
 في قوله : « وأما قولهم إن العرب لم تجاوز في العَدّ :
 رُبَاع ، ادّعاء منهم » . ولم يفتن المحققون إلى شدوذ
 حذف الفاء في جواب « أمّا » في هذه العبارة .
 والصواب أنه لا تحذف الفاء في جوابها إلا لضرورة .
 انظر : مغنى اللبيب ٥٦/١ و حزانة الأدب ٥٥١/٤
 ٦/٣٠ = الإسكندرية ٤/٣٩ : « وأُخِذَ عليه في قوله » . كذا في جميع
 النسخ ، ولعل القزاز ضمن الفعل : « أُخِذَ » معنى :
 « طُعِنَ » . وكان الأمر في حاجة إلى تعليق من المحققين !
 ٣/٧٥ = الإسكندرية ١١/١٠٠ : « ففرق بين أخوا وبين من » .
 لم يلاحظ المحققون هنا وهم القزاز في تكرار « بين » مع
 الاسم الظاهر ، وهو لحن عند اللغويين . انظر : درة
 الغواص ٣٦

* * *

٥ - سقوط الكلمات والعبارات أو زيادتها بلا مبرر :

- ١٧/٢٦ : « وهذا ذكره النحويون » . صوابه : « وهذا [قد]
 ذكره النحويون » ، كما في المخطوطات .
 ٥/٢٩ : « وذلك اثنين اثنين » . سقط هنا ومن طبعة الإسكندرية
 ١١/٣٧ سطر كامل !! وصواب النص كما في المخطوطات :
 « وذلك [إذا قال : جاءني القوم مثنى مثنى ، كان معد ولا
 عن اثنين ، يؤدي عن معنى] اثنين اثنين » .

- ٣/٤٠ : « وقال قيس بن عبادة » . صوابه كما في المخطوطات :
« قيس [بن سعد] بن عبادة »
- ١٢/٥٥ : سقط هنا بين بيتي النابغة عبارة : [ثم قال فيها] وهي في
المخطوطات .
- ١٦/٥٥ : ومثل ذلك حدث هنا حيث سقطت عبارة : [ثم قال
فيها] وهي في المخطوطات .
- ٢/٥٨ : سقطت عبارة [ثم قال] بين البيت الأول والثاني ،
وكذلك بين الثاني والثالث ، وهي في المخطوطات .
- ٨/٧٢ : « اسما كقوله » . صوابه « اسما [للجنس] كقوله » .
- ١٤/٧٦ : وضع المحقق عبارة : [في حلوقكم يريد] بين معقوفين ،
وقال عنها في الهامش : « زيادة يقتضيها السياق » .
والصحيح أن هذا النص في المخطوطات بالفعل ، ولا
داعى للقول بزيادته .
- ١٤/٨١ : « أى أنزل على محمد » . صوابه : « أى [بما]
أنزل ... » كما في المخطوطات .
- ٨/٨٤ : « لقد ولدت » . صوابه كما في المخطوطات : « [و]
لقد ولدت » .
- ١٩/٨٤ : « شيخى واحتج » . صوابه كما في المخطوطات : « شيخى
[في مجمع] . واحتج » .
- ١٠/٨٩ : « كأنه سكت فيه » . صوابه كما في المخطوطات : « كأنه
[موضع] سكت فيه » .
- ١٤/٨٩ : « فقطع الألف اتسع » . صوابه كما في المخطوطات :
« فقطع الألف [من | اتسع » .

- ١/٩١ : « فكه فكاً » . صوابه كما في المخطوطات : « فكه
[يفكه] فكاً » .
- ١٠٩١/٩١ : « فلما حركه بحركة الجيم » . صوابه كما في المخطوطات :
« فلما حركه [حركه] بحركة الجيم » .
- ١٤/٩٧ : « مثل المضمر » . سقط هنا سطر كامل . وصواب
العبارة كما في المخطوطات : « مثل [قولهم : هؤلاء
الضاربو زيدا ، فإذا أضمرنا قالوا : الضاربوه ،
فوصلوا] المضمر » .
- ١/١٠٢ : « فحذف عندهم اضطراراً » . صوابه كما في
المخطوطات : « فحذف [النون] عندهم اضطراراً » .
- ٤/١١٢ : « ومنه قول الشاعر » . حدث للمحقق هنا انتقال نظر ،
من « قول الشاعر » هذه ، إلى : « قول الشاعر » بعد
سبعة أسطر ، فسقطت من نشرته تلك الأسطر ، ولم
يفطن إلى أن بيت الشعر التالي ، لا شاهد فيه على
المسألة ، التي يناقشها القراز ، وهي مسألة العدد !
- ١٦/١٢٢ : « وإن خريف » . صوابه كما في المخطوطات : « وإن
[من] خريف » .
- ١٧/١٣٤ : « وإذ يقول يوم القيامة » . صوابه كما في المخطوطات :
« وإذ يقول [الله] يوم القيامة » .
- ١٣/١٤٢ : « لأن الفتحة يجب أن تكون » . سقط سطر بسبب
انتقال النظر . والصواب كما في المخطوطات : « لأن
الفتحة [من جنس الألف ، وهذا يفسد عند سائر
الناس ؛ لأن الفتحة [يجب أن تكون » .

١١/١٤٤ : بعد البيت : « ليك يزيد .. الخ » سقط السطر التالي ، وهو في المخطوطات : « [فرقع يزيد ؛ لأنه اسم مالم يسم فاعله ، ورفع ضارع ومختبط بالمعنى] لأنه لما قال ... » الخ .

١٧/١٦٢ : « أعطيت وقيل » . صوابه كما في المخطوطات : « أعطيت [حركته] وقيل » .

٧/١٦٤ : « وذلك لأنه إذا اجتمع نونان ، حذف إحداهما استخفافا » . زاد المحقق هنا كلمة : « إذا » وهي ليست في المخطوطة ، ولم يشر إلى ذلك ، كما أنه حرف : « فحذف » الموجودة في المخطوطات إلى : « حذف » . وصواب العبارة كلها بعد تعديل يسير في الكلمة الأخيرة : « وذلك لأنه اجتمع نونان ، فحذفت ، إحداهما استخفافا » .

١٧/١٦٥ : « وإنما هو [يزيد] قول ابن حذيم » . زاد المحقق كلمة : [يزيد] ، ودل بهذا على عدم فهم المعنى المراد . والصواب أن تزداد كلمة : [في] مكانها . وقد أراح محققا نشرة الإسكندرية أنفسهما ، وحذفا من النص كلمة : « قول » ، مع وجودها في المخطوطات كلها ، فصارت العبارة عندهما : « وإنما هو ابن حذيم » !

٨/١٦٨ : « ورواه قوم : أتوا نارى » . صوابه كما في المخطوطات : « رواه قوم [هنا] : أتوا نارى » . وقد حرف في نشرة الإسكندرية إلى : « ورواه قوم هكذا » .

١١/١٦٨ : « لأنه وصل ها هنا » . صوابه كما في المخطوطات : « لأنه [لا] وصل ها هنا » !

٧/١٦٩ : « فقلت هذا لها » . صوابه كما في المخطوطات : « فقلت [لها] هذا لها » .

٥/١٦٩ = الإسكندرية ١٣/٢١٦ : « فقلت لها هذا وهذا ليا » .
صوابه كما في المخطوطات : « فقلت لها : هذا [لها] وهذا ليا » .

٥/١٧٩ : « وإذا قلت هذا صاحبها » سقط هنا سطر كامل ؛ بسبب انتقال النظر . وهو في المخطوطات ، وصواب العبارة : « وإذا قلت [هذا ذو الجملة ، تريد صاحبها ، فإذا أضمرت قلت] : هذا صاحبها » .

٩/١٨٧ : « بما قد شرحته في كتاب على وجهه » . سقطت من المحقق هنا كلمة : « الحروف » . وصواب العبارة : « في كتاب [الحروف] على وجهه » . وبدل أن يراجع المخطوطات جيدا علق في الهامش قائلا : « يغلب على الظن أن المؤلف يشير هنا إلى كتابه (الحروف) ! »
٨/١٨٨ : « ويجوز له قلب هذا المعنى » . زاد المحقق كلمة : « المعنى » في هذا النص ، دون إشارة إلى ذلك ، مع أنها لاداعي لها ، وليست في المخطوطات .

ما انفردت به نشرة الإسكندرية من ذلك :

٥/٣٧ : « فحذف الياء من آخره » . صوابه كما في المخطوطات : « فحذف [هذا] الياء من آخره » .
٩/٩٠ : « وتعرية وأجر » . صوابه كما في المخطوطات : « وتعرية [نسيت] وأجر » .

- ٦/١٠١ : « وأفضل فحذف » . صوابه كما في المخطوطات :
 « وأفضل [من ثم] فحذف » .
- ٩/١٠٧ : « هنا مسألمة يريد » . صوابه في المخطوطات : « هنا
 مسألمة [كما أنها مسألمة] يريد » . والسبب في هذا
 السقط انتقال النظر .
- ٦/١١٦ : « معار فأجراه » . صوابه كما في المخطوطات : « معار
 [فآخرات] فأجراه » .
- ٩/١٢٤ : « بالألف بعدما » . صوابه كما في المخطوطات : « بالألف
 [واللام] بعدما » .
- ٨/١٢٨ : « الرواية الدنانير » . صوابه كما في المخطوطات : « الرواية
 [نفى] الدنانير » .
- ١/١٣٧ : « والعطموس الحسنة » . صوابه كما في المخطوطات :
 « والعطموس [الناقة] الحسنة » .
- ٤/١٣٨ : « وأسهل من حذف الإعراب » . صوابه كما في
 المخطوطات : « وأسهل من [هذا] حذف الإعراب » .

* * *

٦ - أخطاء عامة :

٣٢ هامش ١٩ : علق المحقق على بيت في مشطور الرجز للعجاج ،
 وهو : « جارى لاتستنكرى عذيرى » بقوله في الهامش :
 « عجزه : سيرى وإشفاق على بعيرى » . وما درى أن
 شطر الرجز بيت قائم بنفسه في مشطور الأراجيز ، وهو
 المثلث منه ، فلا عجز فيه ولا صدر . قال ابن جنى في

كتابه المنصف ٦٦/١ : « ما كان من الرجز على ثلاثة أجزاء ، فهو بيت كامل وليس بنصف بيت » . وتقول نشرة الإسكندرية عن مثل هذه الحالات : « وتام البيت » (انظر مثلا : الهامش الثاني من صفحة ٤١ والأول والثالث من صفحة ٥٩ والأول من صفحة ٦٦ وغير ذلك كثير) ، وهي عبارة مبهمة قد نفهم منها أيضا معنى : « وعجز البيت » ؛ بدليل تحديتها عن بيتين من مشطور الرجز ، لأبي محمد الفقعسي (في ص ٨٢) على أنهما بيت واحد . ومثل ذلك في هامش ٩٥ تقول : « البيت للأغلب » وهما بيتان . وأوضح من هذا ما في الهامش الأول من صفحة ٨٨ ففيه : « صدر البيت » ! وغير ذلك كثير جدا ، وهذا من الأوهام الشائعة في تحقيق التراث !

١/١٠٤ = الإسكندرية ١/١٣٦ : (ومثله حذف أن أيضا بعد « يوشِكُ » مَنْ « فَعَلَ أَنْ يُفْعَلَ بِهِ ») . هكذا وضع المحققون في النشرتين علامات التنصيص ، وهو سوء فهم لما قصده القزاز . والصواب أن توضع علامات التنصيص كما يلي : (ومثله : حذف أن بعد : « يوشِكُ مَنْ فَعَلَ أَنْ يُفْعَلَ بِهِ ») ، أى يقال : يوشِكُ مَنْ فَعَلَ يُفْعَلَ بِهِ ، كما في الشاهد الذى جاء بعد ذلك فى النص !

١٢/١٤٨ = الإسكندرية ١٢/١٩٢ : من مسائل الكتاب التى كانت تحتاج إلى تعليق يوضحها : قول القزاز هنا : « ونصب تسلّم لأنه جواب بالواو ... ونصبه بإضمار (أن)

ويسميه الكوفيون : الصرف « ؛ فإن مذهب الكوفيين أن ناصب الفعل بعد الواو والفاء وثم وأو ، بعد النفي والاستفهام ، ليس هو (أن) مقدره ، كما يذهب البصريون ، وإنما هو الصرف ، أى الخلاف ؛ لأن الفعل الثانى مخالف للأول ، ومصروف عنه ، فى مثل : « لا تأكل السمك وتشرب اللبن » مثلاً . انظر : معانى القرآن للفراء ٢٣٥/١ ومدرسة الكوفة ٢٩٦ .

١٨٧ هامش ٤ : نسب المحقق البيت : « سأجزيك خذلانا ... » الخ ، فى هامشه إلى حصين بن همام المرى ! ولسنا ندرى علام اعتمد فى هذه النسبة ؟ فمرجه الوحيد المثبت فى هذا الموضوع هو اللسان ٣١/١١ وهو لم ينسبه إلى أحد . والصواب أن هذا البيت لِلَّعَيْن المنقرى فى اللسان (رمى) ٢٩٤/١٨ ولم يعرف محققا نشرة الإسكندرية هذه النسبة كذلك .

ما انفردت به نشرة الإسكندرية من ذلك :

٥٢ هامش ١ : « نزهة الألبا » بالقصر . صوابه : « الألباء » بالمد ؛ فليس هناك داع من دواعى القصر ، كالسجع مثلاً فى نحو : « صبح الأعشى فى صناعة الإنشا » !

٦/٦٢ : « أبعدى ظلى من ظلك أحمل حملى وحملك » . هكذا وضع هذا القول للعرب موضع بيت الشعر . وقد نسبه المحققان فى فهرس الكتاب ص ٢٧٦ إلى أئى نواس زوراً وبهتاناً . وانظر تخرىج هذا القول فى : شرح المفضليات لابن الأنبارى ١٢٥ والشعر والشعراء ٦٩٨/٢ .

« وقد كان من حقها أن يتلقاها بالرحب » . أصل : ٥/٧٣
 العبارة : « وما كان من حقها ... » . ويبدو أن (ما)
 هذه ، لم تفهم ، فاستبدل بها المحققان : (قد) .
 و (ما) في أصل العبارة موصولة بمعنى : (الذى) .
 وقد فطن إلى هذا محقق النشرة التونسية ٥١
 تصحيح المخطوطة دون إشارة إلى أصل ما فيها ، هو : ٢/٧٩
 الطابع العام لنشرة الإسكندرية . ومن أمثلة ذلك
 ما حدث هنا ؛ إذ كان في المخطوطات كلها : « لا يجوز
 لمن كان مولدياً هذا » ، فصححها المحققان إلى : « ...
 لمن كان مولداً هذا » ، دون إشارة إلى الأصل . وأحيانا
 يكون التصحيح والتغيير ؛ بسبب الفهم الخاطيء
 للنص ، كما حدث في ٦/٧٩ : « مأخوذ من قوى
 الحبل ، وهت طاقاته ، التى يقتل عليها » . والصواب كما
 في المخطوطات : « وهى طاقاته » . وفي ٤/٨٤ غير
 المحققان : « يامطر السلام » إلى : « يامطر سلام » دون
 إشارة . وفي ١١/١٢٩ وضعت عبارة : (كقولك
 مائة) بين قوسين ؛ ليفهم منك أنها تكملة من
 المحققين . والحقيقة أن كلمة : « مائة » موجودة في
 المخطوطة ، وقبلها كلمة مطموسة ، وقبلها كلمة :
 « إذا » . ولعل مكان الكلمة المطموسة كلمة :
 « قال » ، لتصبح العبارة كلها : « إذا قال مائة » . وفي
 ٦/١٣٠ زاد المحققان عبارة : « مد المقصور » . ومع
 لزوم هذه الزيادة ، فإن الواجب كان يحتم عليهما الإشارة

إلى خلو المخطوطات منها . وفي ٦/١٩٩ وضع المحققان عبارة : (أدناه الخطوب) بين قوسين ، وقالوا في الهامش : « نقص في الأصل والزيادة من خزانة الأدب » . ولست أدري كيف نقص هذا وهو موجود في المخطوطات ، وصحته : « أبعده الخطوب »؟! وفي ٦/٢٠٠ : « لا يرى الناس » هي برواية المصادر لبيت الشعر . والذي في المخطوطات كلها : « لا ترى العين » . واحترام النص واجب !

٨/١٧٩ : غير المحققان قافية البيتين من الإطلاق إلى التقييد ، دون داع لذلك !

١٧٩ هامش ١ : تابع المحققان بعض المصادر في الخلط بين أسماء الشعراء ، فَنَسَبًا تَبَعًا لها بيتا لأبي كاهل النمر بن تولب اليشكري ، وذلك خطأ نبه عليه البغدادي في شرح شواهد الشافية ٤٤٦/٤

* * *

٧ - تغيير النص عمداً :

١/٣١ : في قول عروة بن حزام :

وَأَمْرَحَبَاهُ بِحِمَارِ عَفْرَاءَ

إِذَا أَتَى قَرَّبْتُهُ لِمَا شَاءَ

مِنَ الشَّعِيرِ وَالْحَشِيشِ وَالْمَاءِ

غير المحقق القوافي فجعلها : « أعفرا / شا / والماء » ليتابع

مافي ديوان المتنبي بشرح العكبرى بلا داع ، وهذا

لا يجوز . وفي نشرة الإسكندرية ١/٤٠ حرفت القوافي

إلى : « عفراه / شاه / والماء » !

١٢/٣٩ : « وقد أخذ على الشعراء هذا ، وأمثاله كثير » . في ك :

« كثيراً » ، وهو الصواب ، وقد غيرّه المحقق متابعا في

ذلك أو هامس ت !

٧/٦٥ : في جميع مخطوطات الكتاب بوضوح : « هذا شيء يفعله

العربي » ، وغيره المحقق إلى : « وهذا شيء تفعله

العرب » بلا سبب ظاهر !

ما انفردت به نشرة الإسكندرية من ذلك :

٦/١٤١ : في كل المخطوطات : « إذا أسقطت هاء في الترقيم » ،

وجعلها المحققان : « إذا أسقطت في الترقيم حرفا »

بلا داع أو إشارة !

٥/٢٢٠ : في كل المخطوطات : « بجل » ، جعلها المحققان :

« بجل » ، وقالوا في الهامش : « و بجل لامعنى له ، وهو

محرف في الغالب وأصله بجل » . ولو راجعا المعاجم

لعرفوا أن كلمة « بجل » بمعنى : « حسب » أليق بالمقام

هنا !

* * *

٨ - أو هام التخرجات ونقصها :

٢٨ هامش ٢ : قال المحقق عن بيت الشعر :

[منت لك أن تلاقيني المنايا]

أحادٌ أحادٌ في الشهر الحرام

إنه مجهول . والصواب أنه لعمر و ذى الكلب الهذلي في ديوان الهذليين ٥٧٠ والإبل للأصمعي ٧٩ كما روى صدر هذا البيت : « هنت أن تلاقينا المنايا » . وهو بهذه الصورة مختل الوزن !

١٢/٣٧ : لم يعلق المحقق على قول القزاز : « وكقول بعض المُحدِّثين : قَصَّرَ جرير ... الخ » ، مع أن الأمر يحتاج إلى بيان أن هذا المحدث الذي يبين تفصير جرير في بعض أشعاره ، هو أبو العباس الناشيء الأكبر ، الذي ألف كتابا في تفضيل شعره على شعر الفحول ، مثل جرير وغيره ، وسماه : « تفضيل الشعر » . انظر : العمدة لابن رشيقي ١٣٤/١

١/٣٨ : البيت : « لاشيء أعجب ... » الخ . لم يعرف المحقق أنه لأبي العباس الناشيء الأكبر ، في العمدة لابن رشيقي ١٣٥/١

١٦/٣٨ = ٢٥٠ / ١٦ = الإسكندرية ٨/٥٠ : قال القزاز : « حدثنا أبو علي الحسن بن إبراهيم الآمدي » ، فظن المحققون أنه : « الحسن بن بشر الآمدي » صاحب الموازنة ! مع أنه شخص آخر ، يروى عن علي بن سليمان الأخفش هنا ، كما روى عنه إصلاح المنطق لابن السكيت . وانظر : إنباه الرواة ٨٨/١ ومعجم الأدباء ٢٧٠/٣

٦/٤٤ = الإسكندرية ٢/٦٠ : لم يخرج المحققون المثل : « أعز من الكبريت الأحمر » ، وهو في مجمع الأمثال ٣٣٠/١

والمستقصى ٢٤٥/١ وجمهرة الأمثال للعسكري ٣٣/٢
والألفاظ الكتابية ٣٢٤ والصدقة والصديق ٣٨٥
الإسكندرية ٦/٦٠ : بيت الشاعر : = ١٠/٤٤
وأنت سيدها المذكور قد علمت

ذاك العمائم يوم الخندق السود

في نشرة تونس : « هذا بيت محفوظ ، لكن شذ
عنى تخريجه » . وفي نشرة الإسكندرية : « لم نعثر على
البيت في المصادر التي بين أيدينا » ! والبيت لا وجود له
إلا في أمثال أبي عكرمة ٥١ فقط !!

بيت المرار العدوى ، لم يخرجه المحقق ، وهو في
المفضليات ق ٧/١٤ ص ٢٥ والأزمنة والأمكنة
للمرزوق ٣٣٥/٢ والشعر والشعراء ٦٩٨/٢

قول العرب : « قالت نخلة لأخرى : أبعدى ظلي من
ظلك أحمل حملي وحملك » . لم يخرج المحقق ، وهو في
شرح المفضليات لابن الأنباري ١٢٥ والشعر والشعراء
٦٩٨/٢ إلى جانب أنه حرف إلى : « أحمد حملي » !

بيت أبي زبيد ، لم يخرج المحقق ، وهو في ديوانه ق
٣/٢٢ ص ٨٠ والشعر والشعراء ٨٠١/٢ والصناعتين
١١٨ والحيوان للجاحظ ٤٥٧/٤

قول الشاعر : « كأن نيرانهم ... » الخ ، لم يعرف المحقق
أنه لأبي محمد المكي في سمط اللآلي ٤٤٣/١ ومعجم
البلدان ٩٦١/٤ كما ينسب إلى عيسى بن جعفر في معجم
الشعراء ١٠٠ وللأحمر في الشعر والشعراء ٨٠٢/٢

- ٤/٤٨ : لم يخرج المحقق المثل العربي : « استنوق الجمل » ؛ وهو في مجمع الأمثال ٢٧/٢ وجمهرة الأمثال ٥٤/١ وفصل المقال ١٦٢ والمستقصى ١٥٨/١ والموشح ١١٠ وحياة الحيوان للدميري ٣٠١/٢ وأمثال المفضل الصبي ٨٢
- ٢/٤٩ : بيت أبي النجم : « صلب العصا جافٍ عن التغزل » في لاميته المشهورة في الطرائف الأدبية رقم ١٦٨ ص ٧٠ ولا يعرفها المحقق !
- ٢٠/٥٠ : البيت : « أبكى وقد ذهب الفؤاد ... » الخ . قال عنه المحقق : « لم ندر قائله » ؛ لأنه لم يتعب نفسه في البحث عنه ، وهو لمسلم بن الوليد (صريع الغواني) في ديوانه ق ٣/٢٣ ص ١٨٤
- ١٤/٥٢ : بيتا أبي النجم في لاميته المشهورة في الطرائف الأدبية رقم ٩٢/٩١ ص ٦٤
- ٢/٥٣ : « فوردت قبل تبين الألوان » . لم يعرف المحقق أنه عجز بيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ق ٩/١٦ ص ٤١ و صدره فيه : « فقدرت للورد المغلس غدوة » . كما حرفه إلى : « فَوَرَدَنَّ ! »
- ١٥/٥٦ : بيت الشاعر : « إني كبرت ... » الخ . قال عنه المحقق : « لم يعلم قائله » ، ولم يعرف أنه لحميد (بن ثور الهلالي) في الشعر والشعراء ٩٦/١ والقوافي للتونخي ٦٧
- ٢/٥٧ : البيت : « أفبعد مقتل مالك ... » الخ . لم يعرف المحقق

أنه للربيع بن زياد العبسي ، في النقائض ٨٩/١ وشعراء
النصرانية ٧٩٢ وسيرة ابن هشام ٢٨٧/١ وأمالى
المرتضى ٢١١/١ وحماسة البحتري ٣٨ والمعاني الكبير
٨٩٧/٢ وغير ذلك كثير جدا .

١١/٦١ : « ياعديا لقلبك المهتاج » . لم يعرف المحقق أنه صدر بيت

لأبي دواد الإيادي في ديوانه ق ١/١٤ ص ٢٩٨
والأغاني ٣٧٢/١٦ وعجزه فيهما : « أن عفارسم منزل
بالساج » . وقالت عنه نشرة الإسكندرية (هامش

٨٤) : « وهو غير منسوب لأحد ، ولاتمام له » !

٦٤ هامش ٣ : قال المحقق عن ثلاثة أبيات من الرجز ، أولها : « ما كان

إلا طلق الإهماد » : في هامشه : « غير معرو » . وهي

لرؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه ص ١٧٣ ولسان

العرب (همد) ٤٤٩/٤ والأضداد لابن السكيت ١٨٣

وغير ذلك .

٧٢ هامش ٣ = الإسكندرية ٩٨ هامش ١ : عزا المحققون بيتي الرجز :

رُبَّ ابنِ عمِّ لِسُلَيْمَى مَشْمَعَلِّ

طَبَّاحِ سَاعَاتِ الكَرَى زَادَ الكَسَلِ

إلى الشماخ بن ضرار الذبياني . وهما في الحقيقة لجبار بن

جزء بن ضرار في ديوان عمه الشماخ بن ضرار

ص ٣٨٩ - ٣٩٠

١٩/٧٩ : بيتا الرجز : « كأن أهدام النسيل ... » إلخ . لم يعرف المحقق

أنهما لأبي النجم العجلي من لاميته المشهورة في الطرائف

الأدبية ص ٦٦ وتهذيب الألفاظ ٣٦١

٣/٨٠ : بيتا الرجز : « ولو ترى إذ جيتى ... » إلخ . لم يعرف
المحقق أنهما لرؤية بن العجاج في ملحق ديوانه ص ١٨٠
والدرر اللوامع ١٤٠/٢ ولسان العرب (طوق)
١٠٣/١٢

١٣/٨١ = الإسكندرية ١٠/١٠٨ : لم يعرف المحققون أن بيت
الرجز : « ومؤمن بما على محمد » لعاصم بن ثابت ، وهو
في ضمن خمسة أبيات في سيرة ابن هشام ١٧٠/٣

٨١ هامش ١ : قال المحقق في تعليق على كلام لسيبويه : « لا يوجد هذا
التعليق لسيبويه في كتابه طبع بولاق » . وهذا بسبب
التسرع والعجلة ؛ فالنص في كتاب سيبويه (بولاق)
١٤٥/١ في السطر الرابع . أما نشرة الإسكندرية ١٠٧/
٨ فلم تحاول تخريج كلام سيبويه في هذا الموضع في كتابه !

٧/٨٢ : البيت : « وقالوا ترى ... » إلخ . لم يخرج المحقق ، وهو
في شرح شواهد الشافية ١٨/٤ وشرح مقصورة ابن
دريد للتبريزي ١٠٦ ورسالة الغفران ٣١٢ وأمثال
أبي عكرمة ١٢٨ وعبث الوليد ٢٢٥ والدرر اللوامع
٢١٧/٢

١١/٨٢ = الإسكندرية ١٤/١٠٩ : البيت : « أعكرم أنت
الأصل ... » إلخ . لم يعرف المحققون أنه للأخطل في
ديوانه ٢١٥

١٢/٨٤ = الإسكندرية ٧/١١٢ : لم يخرج المحققون قراءة الحسن
البصرى : « وما تنزلت به الشياطين » ؛ وهى في تفسير
القرطبي ١٤٢/١٣ وإتحاف فضلاء البشر ٢٠٥
والمحتسب ١٣٣/٢ ومعاني القرآن ٢٨٥/٢

- ٤/٨٦ : البيت : « وإلى ابن أم أناس ... » إلخ . لم يعرف المحقق أنه لبشر بن أبي خازم في ديوانه ق ١١/٣١ ص ١١٥ واللسان (زحف) ٣٠/١١
- ١٨/٨٨ : البيت : « ألا تلك جارتنا ... » إلخ . لم يخرج المحقق ، وهو في اللسان (رأى) ٥/١٩ وتهذيب اللغة ٣١٩/١٥
- ٥/٩١ : بيت الرجز : « وشفها اللوح بمأزول ضيق » . لم يعرف المحقق أنه لرؤية في ديوانه ق ٤٢/٤٠ ص ١٠٥ والاقضاب ٤٠٦ والوساطة ٨ وتفسير الطبرى ٢٣/٨
- ٨/٩٢ : بيتا الرجز : « حتى إذا مالم أجد ... » إلخ . لم يخرجهما المحقق ، وهما في المحتسب ٨٨/٢ والتوجيه للفارق ١٥٥ والموشح ١٥١
- ٧/٩٦ : بيت الرجز : « دعاء حمامات يجاوبها حمى » . لم يخرج المحقق ، وهو في العقد الفريد ٣٥٥/٥
- ١٤/٩٦ : البيت : « وإننى حيثما يثنى ... » إلخ . لم يعرف المحقق أنه ينسب لابن هرمة في تاج العروس (شرى) ١٩٧/١٠ وشرح القصائد السبع للزوزنى ١٨٤ وعنهما في ملحق ديوانه ق ٢/١٤١ ص ٢٣٩
- ١/٩٩ : بيتا الرجز : « أنعت عميرا ... » إلخ . لم يعرف المحقق أنهما للأعور بن براء الكلبي في معجم البلدان ٤٧٨/٢
- ١٦/١٠١ : البيت : « لنا أعزُّ لُبْن ... » إلخ لم يخرج المحقق ، وهو في شرح الحماسة للمرزوقى ٨٠ والخصائص ٤٣٠/٢ وخزانة الأدب ٣٥٦/٣ وشرح شواهد الشافية ١٥٩/٤ والممتع في التصريف ٥٢٧/٢ وشرح القصائد السبع ٣٠٥

٣/١٠٢ = الإسكندرية ١١/١٣٣ : البيت : « ولقد يغنى بها ... »
 إلخ . سنكت عن تخريجه نشرة تونس . أما نشرة
 الإسكندرية ففي هامشها : « لم نعثر على البيت فيما بين
 أيدينا من مصادر » !! والبيت لعبيد بن الأبرص في
 ديوانه ق ٣/٤٣ ص ١١٥ وخزانة الأدب ٢٣٧/٣
 والخصائص ٢/٢٥٥ وشعراء النصرانية ٦١٢ والمنصف
 ٦٦/١ وكلها مصادر في متناول اليد !

٧/١٠٥ = الإسكندرية ١٠/١٣٧ : بيتا الرجز : « إذا اعوججن
 قلت ... » إلخ . لم يعرف المحققون أنهما لأبي نخيلة في
 شرح شواهد الشافية ٤/٢٢٥ وقد حسبتهما نشرة
 الإسكندرية - على عاداتها - بيتا واحداً ، فقال المحققان
 في الهامش : « البيت في الموشح ١٥٠ غير منسوب
 لأحد » !

١٢/١٠٦ : لم يعرف المحقق أن البيتين : « كم قد ذكرتك ... » إلخ ،
 لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ١٢٤ وأمالى القالى ١/٩٩
 ٦/١٠٨ : البيت : « وكادت فزارة ... » إلخ . لم يعرف المحقق أنه
 لعوف بن عطية بن الخرع في المفضليات ق ٢٩/١٢٤
 ص ٨٤٤

١/١١٨ = الإسكندرية ٤/١٥٣ : البيت « على كل ذى
 ميةة » إلخ . لم يعرف المحققون أنه لبشر بن أبي
 خازم في ديوانه ق ١٣/٣٩ ص ١٨٨ والصناعتين ١١١
 والخيل لأبي عبيدة ٣٢ والشعر والشعراء ١/٢٧٠
 والمعاني الكبير ١/١٣٨

١١/١٢٤ = الإسكندرية ٥/١٦٢ : البيت : « عشية لاعفراء »
 إلخ . قال عنه محقق التونسية في الهامش : « شد عنى
 تحقيق هذا البيت » ! وقال محققا نشرة الإسكندرية :
 « وهو غير منسوب لأحد » . وهو لعروة بن حزام
 العذرى في ديوانه ق ١٠/٢ ص ٣٠ وخزانة الأدب
 ٥٣٤/١

٩/١٢٨ : البيت « لعمرك ماأخشى التصعلك ... » إلخ . لم يعرف
 المحقق أنه لزيد الخليل الطائى في ديوانه ق ٨/٢٥ ص ٦٢
 ونوادى أبى زيد ٦٨ وتفسير الطبرى ٦٨/١١

١٢/١٢٨ : البيت : « لزجرت قلبا لايربع ... إلخ » . لم يعرف المحقق
 أنه لطفيل الغنوى في سيبويه والشتتمرى ٢٩١/٢

٨/١٢٩ : البيت : « كيف أصبحت ... » إلخ . لم يخرج المحقق ، وهو
 في همع الهوامع ١٤٠/١ والدرر اللوامع ١٩٣/١
 والخصائص ٢٩٠/١

٨/١٣٠ : بيت الرجز : « إن مع اليوم أخاه غدوا » . لم يعرف المحقق
 أنه ينسب لرؤية في المحاسن والمساوىء للبيهقى ١٢٣/٢
 وجمهرة اللغة ٢٤٥/٣ والمأثور عن أبى العميثل ٥٦

٧/١٣١ : البيت : « وخير الأمر مااستقبلت ... » إلخ . لم يعرف
 المحقق أنه للقطامى في ديوانه ق ٢٤/١٣ ص ٤٠ وشرح
 الحماسة للمروزقى ١٣٥ وحماسة البحرى ٢٣٩ وأمالى
 ابن الشجرى ١٤١/٢ وسيبويه والشتتمرى ٢٤٤/٢
 وخزانة الأدب ٣٩٢/١

١٠/١٣١ : البيت : « وإن شئتم تعاودنا عوادا » . لم يعرف المحقق أنه

عجز بيت ينسب لشقيق بن جَزء الباهلى ، فى فرحة الأديب للأسود الغندجاني ٤٩ وانظر الخصائص ٢٤١/٢ و صدر البيت هو : « فإما تشكروا المعروف منا » . وقد حرف المحقق العجز ، فجعله : « وإن يشتم تعاوذنا عواذا » .

١٢/١٣٣ : بيتا الرجز : « وهو يلوى خطوه مفاحجا ... » إلخ . لم يعرف المحقق أنهما لهميان بن قحافة السعدى ، من جيميته التى نشرها الدكتور رمضان عبد التواب بمجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، فى الجزء ٢٧ (فبراير ١٩٧١ م) .

٨/١٣٥ : لم يخرج المحقق بيت مزاحم العقيلى ، وهو فى ديوانه ق ٢/٢ ص ١٥ والمخصص ١٦٠/١٦ وغيرهما .

١٧/١٣٦ : البيت : « فكلهم حاشاك ... » إلخ . لم يخرج المحقق ، وهو معانى القرآن للفراء ١٤٠/١

١/١٣٩ = الإسكندرية ١٠/١٨١ : البيتان : « إلى الله أشكر ... » إلخ . قال عنهما محقق النشرة التونسية : « لقد شذعنى تحقيق هذين البيتين » ! كما قال محققا نشرة الإسكندرية :

« لم نعثر على البيتين فيما بين أيدينا من مصادر » !!

والحقيقة : أن البيتين للشمردل بن شريك اليربوعى ، فيما هو مشهور من المصادر ، كالأغانى ١١٩/١٢

وأمالى اليزيدى ٣٢ والحماسة البصرية ٢٢٤/١

١٠/١٤٠ = الإسكندرية ١/١٨٣ : البيت : « فإن تصلوا ما قرب الله ... » إلخ . لم تتحدث عنه النشرة التونسية بشيء . وقال

محققا نشرة الإسكندرية : « لم نعثر على البيت » ! وهو
في ضمن ثلاثة أبيات في نوادر أبي زيد ١٥٧ لعمرو بن
البراء من بنى عبد الله بن كلاب .

١٠/١٤١ : البيت : « أمسمتى للموت ... » إلخ . قال عنه المحقق :
« هذا البيت لم يقع لي تخريجه » . وهو لمجنون ليلي في
ديوانه ٤١ والأغاني ٤٤/٢ على خلاف في الرواية
فيهما .

٤/١٤٦ = الإسكندرية ٣/١٩٠ : البيت : « كأنها ضربت قدام ... »
إلخ ، لم ينسبه المحققون ، وهو لذي الرمة في ديوانه ٢٤/٩
ص ٧٥ ولسان العرب (حמש) ١٧٦/٨

١/١٤٧ : البيت : « وسط بفرقتها ... » إلخ ، لم يعرف المحقق أنهما
لأبي صفوان الأسدي ، في ضمن قصيدة طويلة ، في
أمالى القالى ٢٤٠/٢ وانظر لمصادرهما هامش سمط اللآلى
٨٦٥/٢

١٨/١٤٧ : البيت : « لئن تك قد ضاقت ... » إلخ ، لم يعرف المحقق
أنه للكُميت بن معروف في خزانة الأدب ٢٢٠/٤
ومعاني القرآن ١٣١/٢

١١/١٤٩ : البيت : « كما امرؤ في معشر ... » إلخ ، لم يخرج المحقق ،
وهو بلانسية في معاني القرآن ٦٨/١ ؛ ١٧٦/١ وخزانة
الأدب ٥٣٦/٤ والدرر اللوامع ٢٢٠/٢

١٤/١٤٩ : البيت : « وحدثت أن إنما ... » إلخ ، لم يخرج المحقق ،
وهو بلا نسبة في معاني القرآن ٤١/٢ ؛ ٢٠٧/٢ وجمع
الموامع ١٣٥/١ والدرر اللوامع ١١٣/١

- ٥/١٥٠ : البيت : « إذا ماشَاءُ ضُرُّوا ... » إلخ ، لم يخرجهُ المحقق ، وهو في معنى اللبيب ٥٥٢/٢ وشرح شواهد المعنى ٣٠٣ .. والإنصاف ٢٣٥ ومعاني القرآن ٩١/١ وإيضاح الوقف والابتداء ٢٧٣/١ والدرر اللوامع ٣٤/١
- ٨/١٥١ : البيت : « وتكسو المجن الرخو ... » إلخ ، لم يعرف المحقق أنه لذى الرمة في ديوانه ق ١٥/٥٢ ص ٣٩٢ وتأويل مشكل القرآن ١٥٠
- ١٤/١٥١ : البيت : « فصبحته كلاب الغوث ... » إلخ ، لم يعرف المحقق أنه للراعي النميري في ديوانه ق ٣/٥٥ ص ٥٨ وتأويل مشكل القرآن ١٥١ والمعاني الكبير ٧٤٢/٢ وأمالى المرتضى ٢١٦/١
- ٢/١٥٢ : البيت : « أسلمته في دمشق ... » إلخ ، لم يعرف المحقق أنه لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ق ٧/١٧ ص ٥٣ وتأويل مشكل القرآن ١٥٢ والأضداد لابن الأنبارى ١٠١
- ٨/١٥٢ : بيتا الرجز : « بت أعشيها بعضب ... » إلخ ، لم يخرجهما المحقق ، وهما في خزانة الأدب ٣٤٥/٢ والعينى على هامش الخزانة ١٧٤/٤ ومعاني القرآن للفراء ٢١٣/١ والمحكم ٢٠٧/٢ وأمالى ابن الشجرى ١٦٧/٢ واللسان (عشا) ٢٩٢/١٩
- ١٢/١٥٥ : بيتا الرجز : « قال لها هل لك ... » إلخ ، لم يعرف المحقق أنهما للأغلب العجلي في خزانة الأدب ٢٥٧/٢ - ٢٥٨
- ١٥/١٥٥ = الإسكندرية ١/٢٠٢ : لم يخرج المحققون قراءة الأعمش

- في قوله تعالى : « وما أنتم بمصرحني » بكسر الياء المشددة ، وهي في التيسير للداني ١٣٤ ومعاني القرآن للفراء ٧٥/٢ وتفسير القرطبي ٩ / ٣٥٧
- ٦/١٦٥ : بيتا الرجز : « صبحن من كاظمة ... » إلخ ، لم يخرجهما المحقق ، وهما في العقد الفريد ٣٥٧/٤ وخزانة الأدب ٢٣٢/٢ والكامل للمبرد ٢٠٤/٣ والخصائص ٤٥٢/٢ وجمهرة اللغة ٥٠٣/٣ وتأويل مشكل القرآن ١٥٤ والمزهر ٥٠١/٢
- ٩/١٦٥ : البيت : « أرى الخطفي بذ الفرزدق ... » إلخ ، لم يعرف المحقق أنه للصلتان العبدى في تأويل مشكل القرآن ١٥٤ والشعر والشعراء ٥٠١/١ وأمالى القالى ١٤٣/٢
- ٣/١٦٦ : البيت : « ونسج سليم ... » إلخ ، لم يعرف المحقق أنه عجز بيت للنابعة الذيباني في ديوانه ق ٢٣/٥ ص ٧١ وهو مع مصادر أخرى في الحروف لابن السكيت ٤١
- ١٢/١٦٦ : البيت : « فظلُّوا ومنهم دَمْعُه ... » إلخ ، لم يعرف المحقق أنه لذي الرمة في ديوانه ق ٦٤ / ٧ ص ٤٨٥ ومعاني القرآن للفراء ١ / ٢٧١
- ١٦/١٦٦ : البيتان : « لو قلت مافي قومها ... » إلخ ، لم يعرف المحقق أنهما لأبي الأسود الحماني في شرح ابن يعيش ٥٩/٣ ؛ ٦١/٣ كما ينسبان إلى حكيم بن معية في خزانة الأدب ٣١١/٢
- ١/١٦٩ : البيت : « من يُثَقِّفْ منهم ... » إلخ ، لم يعرف المحقق أنه لبنت مرة بن عاهان الحارثي ، كما في خزانة الأدب ٥٦٥/٤ والدرر اللوامع ١٠٠/٢

١٣/١٧٤ : البيت : « فإياك إياك المرء ... » إلخ ، لم يعرف المحقق أنه
للفضل بن عبد الرحمن القرشي في معجم الشعراء
للمرزباني ١٧٩ وخزانة الأدب ٤٦٥/١ وطبقات
النحويين واللغويين للزبيدي ٥٠

٥/١٧٧ : البيت : « فما أبالي إذا ماكنت ... » إلخ ، لم يخرج
المحقق ، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٤٠٥/٢ ودره
الغواص ٦٧ وشرح شواهد المغنى ٢٨٥ وشمس العلوم
٤٦/١

١٤/١٨٢ : بيتا الرجز : « نادوهم أن أجموا ... » إلخ ، لم يخرجهما
المحقق ، وهما بلا نسبة في شرح شواهد الشافية ٢٦٤/٤
والوساطة ٤٦٣ والعمدة ٢١٣/١ وتفسير القرطبي
١٥٦/١

٤/١٨٣ : البيت : « جرى متى يظلم ... » إلخ ، لم يعرف المحقق
أنه لزهير بن أبي سلمى ، من معلقته المشهورة في شرح
القصائد السبع ٢٧٩ وديوانه ٢٤

٤/١٨٩ : البيت : « تجلد لاتقل هؤلاء ... » إلخ ، لم يخرج
المحقق . وقال عنه محققا نشرة الإسكندرية ٢٢٩ هامش
٣ : « لم نعثر على البيت فيما بين أيدينا من مصادر » .
والبيت في خزانة الأدب ٢ / ٤٧٠ وشرح ابن يعيش
١٣٦/٣ والبحر المحيط ١٣٨/١ وكلها مصادر معروفة
متداولة !!

١١/١٨٩ : البيت : « سثنى عليه بالذى ... » إلخ ، لم يخرج
المحقق ، وهو بلا نسبة في شرح القصائد السبع لابن
الأبارى ٥٣٢

٧/١٩٠ : البيت : « يُؤَيِّزُ أَعْوَامَ أذَاعَتِ ... » إلخ ، لم يخرججه المحقق ، وهو بلا نسبة في القلب والإبدال لابن السكيت ٦٠ وتهذيب الألفاظ ٥٩٠ ..

١٠/١٩٠ : أبيات الرجز الأربعة ، لم يخرجها المحقق . وقال عنها محققا نشرة الإسكندرية ٢٤١ إنهما لم يعثرا عليها . والأولان في الإبدال لأبي الطيب ٢١٨/٢ والثالث ومعه آخر في الإبدال لأبي الطيب ٣٢٦/٢ كذلك .

ما انفردت به نشرة الإسكندرية من ذلك :

٣٦ هامش ١ : قال المحققان في التعليق على البيت : « وشر المنايا ميت ... » إلخ ، في الهامش : « وهو منسوب في سيبويه للحطيئة ، ولكنه غير موجود في ديوانه » . والصواب أن البيت في ديوان الحطيئة (ص ٤٥) بتحقيق نعمان أمين طه وهي الطبعة التي يرجع إليها المحققان في نشرتهما دائما .

٥/٨٠ : البيتان : « كأن عيونهن ... » إلخ ، لم يعرف المحققان أنهما لعبيد بن الأبرص في ديوانه ١٣٣ - ١٣٤ والقوافي للتونخي ١٣١ والخور العين ٩٩ وعبث الوليد ١٧٦ أما المصادر التي ذكراها في الهامش ، فإنها لم تنسب البيت لقائل .

٢/١٠٧ : مانسبه القزاز إلى سيبويه في هذا الموضع من تعليق على البيت ، ليس في كتابه ، ولم يشر المحققان إلى ذلك . ومثل ذلك ٨/١٠٧ لم يشر المحققان إلى أن كلام سيبويه هنا في كتابه ١٤٥/١

- ١٠/١١٢ : البيت : « وما كان حصن ... » إلخ ، لم يعرف المحققان أن البيت للعباس بن مرداس السلمى فى ديوانه ق ٦/٢٥ ص ٨٤ مصادر أخرى فى هامشه .
- ٣/١١٨ : البيت : « ولا يبادر فى الشتاء ... » إلخ ، قال عنه المحققان فى الهامش : « البيت أنشده ابن برى غير منسوب لأحد » . وقد ذكر البغدادى فى شرح شواهد الشافية ١٨٧/٤ أن ابن عصفور نسب البيت للبيد العامرى .
- ١٠/١٢٥ : البيت الذى قال عنه المحققان فى الهامش : « وهو غير منسوب » ، ينسب لحسان بن ثابت ، أو لأبى طالب بن عبد المطلب ، أو للأعشى فى خزانة الأدب ١٢٩/٣ والدرر اللوامع ٧١/٢
- ٣/١٣١ : البيت : « قفاؤك أحسن ... » إلخ : شغل المحققان عن نسبه وتكلمته ، بالحديث عن (القفا) واللغات فى قصره ومدته . والبيت لحسان بن ثابت فى ديوانه ١٨٢ والعقد الفريد ٣٥٦/٥
- ٦/١٤٤ : البيت : « إن ابن حارث ... » إلخ ، قال عنه المحققان : « وهو غير منسوب » ، ولم يعرف أنه لأوس بن حنينا التيمى ، فى سيبويه والشتتمرى ٣٤٣/١ وأمالى ابن الشجرى ١٢٦/١ والدرر اللوامع ١٥٧/١
- ١٢/١٤٤ : البيت : « أبو حنش يؤرقنى ... » إلخ ، لم يعرف المحققان أنه لابن أحمز الباهلى ، فى أمالى ابن الشجرى ١٢٦/١ ؛ ٩٢/٢ والحماسة البصرية ٢٦٣/١ وسيبويه والشتتمرى ٣٤٣/١ وغير ذلك .

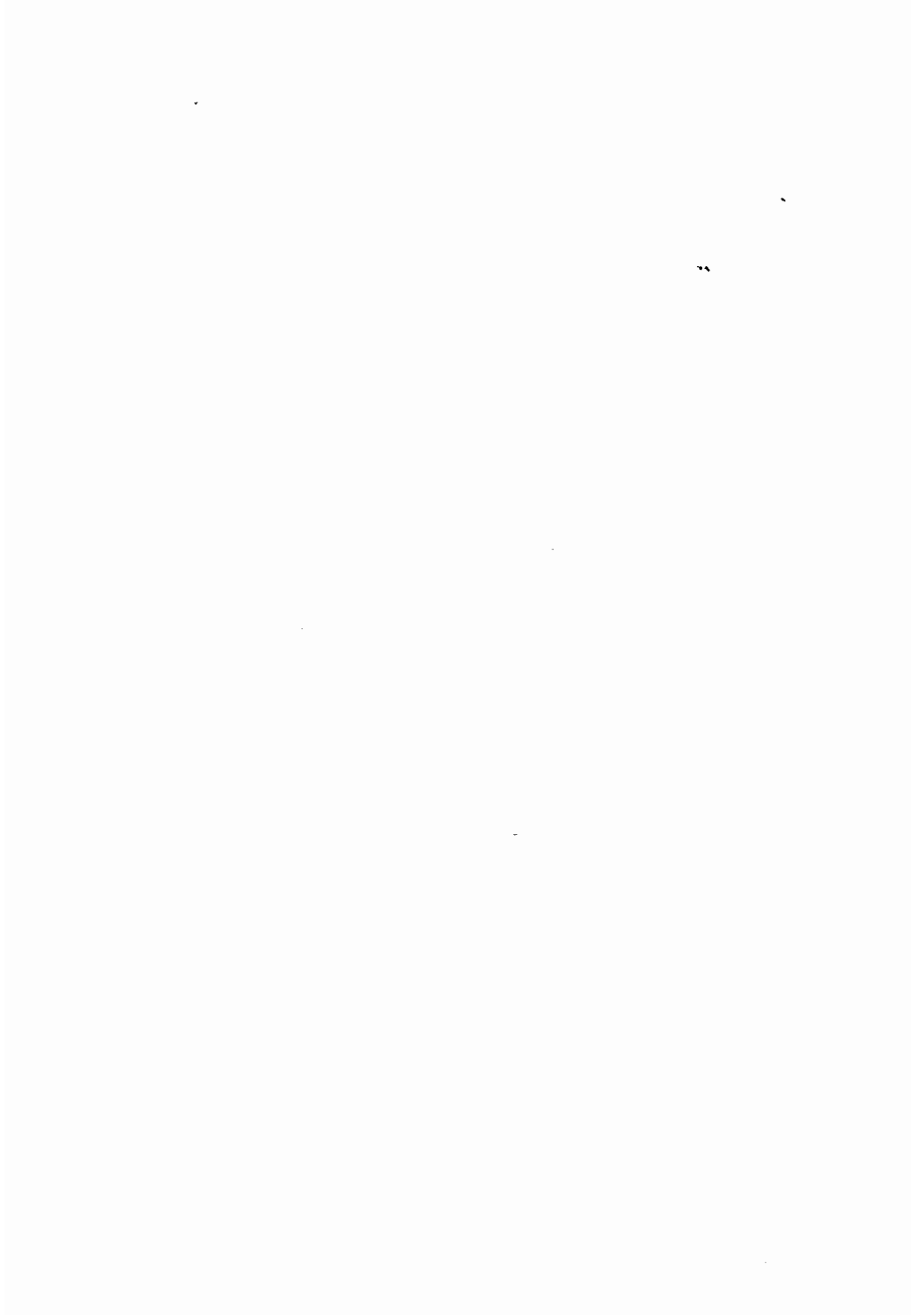
- ٨/١٥٩ : البيت : « سقته الرواعد ... » إلخ ، لم يعرف المحققان أنه للنمر بن تولب في ديوانه ق ١٥/٣٨ ص ١٠٤ وسيبويه والشتنمرى ١٣٥/١ وخزانة الأدب ٤٣٤/٤ ومجاز القرآن ٢٣٠/٢
- ٦/١٦٣ : البيت : « فإن كلابا هذه ... » إلخ ، قال عنه المحققان في الهامش : « وهو غير منسوب لأحد » . والصواب أنه للنواح الكلابي في العيني على هامش الخزانة ٤٨٤/٤ والدرر الدوامع ٢٠٤/٢ وللأعور بن براء الكلابي في الأشباه والنظائر ٣ / ٥١
- ٥/١٧٣ : بيتا الرجز : « إنَّ بَنِيَّ لَلِثَامِ ... » إلخ ، قال عنهما المحققان في الهامش : « غير منسوب لأحد » . وهما ينسبان للعجاج في التنبهات على أغاليط الرواة ٢٣٧ وشرح القصائد السبع ١٧١ وليسا في ديوانه .
- ٥/١٧٧ : الرجز : « قد أصبحت بالأمس ... » إلخ . قال عنه المحققان في الهامش : « لم نجده في المصادر التي بين أيدينا » ، وبين أيديهما هذا الرجز في خزانة الأدب ٣٤٠/٣ !!
- ٩/١٩٢ : فلا يدعنى قومي ... » إلخ ، قال عنه المحققان في الهامش : « والبيت غير منسوب لأحد » . وهو لقيس بن زهير بن جذيمة العبسي في سيبويه والشتنمرى ٤٧١/١ والدرر اللوامع ١٠/٢
- ٤/٢٠٥ : البيت : « راحت بمسلمة البغال ... » إلخ ، قال عنه المحققان : « غير منسوب لأحد » . والبيت للفرزدق في ديوانه ٥٠٨ والعمدة ١٥٢/١ والمقتضب ١٦٧/١ والكامل للمبرد ١٠٠/٢ والاقتضاب ٢٣٠

٨/٢١٨ : البيت : « ألا يا نخلة ... » إلخ ، لم يعرف المحققان أنه
 للأحوص بن محمد الأنصاري في خزنة الأدب
 ١٩٢/١ ؛ ٣١٢/١ وشرح شواهد المغنى ٢٦٣ والدرر
 اللوامع ١٤٨/١

* * *

وبعد ، فإن هذه التعليقات لم تطل على هذا النحو ، إلا بدافع
 الحرص على إكمال النقص في هاتين النشرتين ، لذلك الكتاب الجليل ،
 حتى يكتمل النفع به . والله من وراء القصد .

* * *



فهرس مصادر الكتاب

- ١ - الآثار الباقية عن القرون الخالية ، لليرونى - نشر إدوارد سخاو - لبيزج ١٩٢٣ م .
- ٢ - الإبدال ، لأبى الطيب اللغوى - تحقيق الدكتور عز الدين التنوخى - دمشق ١٩٦٠ م .
- ٣ - الإبل ، للأصمعى (ضمن كتاب الكنز اللغوى فى اللسن العربى) تحقيق هفتر - لبيزج ١٩٠٥ م .
- ٤ - إتخاف فضلاء البشر فى القراءات الأربعة عشر ، للبنى الديمياطى - القاهرة ١٣١٧ هـ .
- ٥ - الإبتقان فى علوم القرآن ، للسيوطى - نشر محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٦٧ م .
- ٦ - أدب الكاتب ، لابن قتيبة الدينورى - تحقيق جرونرت - ليدن ١٩٠٠ م .
- ٧ - أدب الكتاب ، للصولى - تصحيح محمد بهجة الأثرى - القاهرة ١٣٤١ هـ .
- ٨ - إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب ، لياقوت الحموى - تحقيق مرجليوث - ليدن / لندن ١٩٠٧ - ١٩٢٦ م (ماستفدته من طبعة أحمد فريد رفاعى أشرت إليه تحت : معجم الأدباء) .
- ٩ - الأزمنة والأمكنة ، للمرزوقى - حيدر آباد الدكن بالهند ١٣٣٢ هـ .
- ١٠ - أساس البلاغة ، للزحشرى - القاهرة ١٩٢٢ م .
- ١١ - إشارة التعيين إلى تراجم النحاة واللغويين ، لأبى المحاسن عبد الباقي اليمنى - مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ١٦١٢ تاريخ .
- ١٢ - الأشباه والنظائر فى القرآن الكريم ، لمقاتل بن سليمان البلخى - تحقيق الدكتور عبد الله شحاتة - القاهرة ١٩٧٥ م .
- ١٣ - الأشباه والنظائر فى النحو ، للسيوطى - حيدر آباد الدكن بالهند ١٣٥٩ هـ .
- ١٤ - الاشتقاق ، للأصمعى - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب والدكتور صلاح الدين الهادى - القاهرة ١٩٨٠ م .
- ١٥ - أصل الخط العربى وتطوره حتى نهاية العصر الأموى - لسهيلى ياسين الجبورى - بغداد ١٩٧٧ م .
- ١٦ - إصلاح المنطق ، لابن السكيت - تحقيق أحمد شاکر وعبد السلام هارون - القاهرة ١٩٥٦ م .

- ١٧- الأصمعيات ، للأصمعي - تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون - القاهرة ١٩٥٦ م .
- ١٨- أصول النحو ، لابن السراج - تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي - بغداد ١٩٧٣ م .
- ١٩- أصول نقد النصوص ونشر الكتب ، لبرجشتراسر - إعداد وتقديم الدكتور محمد حمدي البكري - القاهرة ١٩٦٩ م .
- ٢٠- الأضداد في كلام العرب ، لأبي الطيب اللغوي - تحقيق الدكتور عزة حسن - دمشق ١٩٦٣ م .
- ٢١- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، لابن خالويه - القاهرة ١٩٤١ م .
- ٢٢- الأعلام ، لخير الدين الزركلي - القاهرة ١٩٥٤ - ١٩٥٩ م .
- ٢٣- الأغاني ، لأبي الفرج الإصفهاني - بولاق ١٢٨٥ هـ .
- ٢٤- الأغاني ، لأبي الفرج الأصفهاني - دار الكتب المصرية ١٩٢٧ - ١٩٦٢ م .
- ٢٥- الاقتراح في علم أصول النحو ، للسيوطي - حيدر آباد الدكن بالهند ١٣٥٩ هـ .
- ٢٦- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ، للبطليوسي - نشر عبد الله البستاني - بيروت ١٩٠١ م .
- ٢٧- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ، للبطليوسي - نشر الدكتور حامد عبد المجيد - القاهرة ١٩٨١ - ١٩٨٣ م .
- ٢٨- الإقناع في العروض وتخرىج القوافي - تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين - بغداد ١٩٦٠ م .
- ٢٩- الألفاظ الفارسية المعربة ، للسيد أدى شير - بيروت ١٩٠٨ م .
- ٣٠- الألفاظ الكتابية ، لعبد الرحمن بن عيسى الهمداني - القاهرة ١٩٢٢ م .
- ٣١- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع ، للقاضي عياض - تحقيق السيد أحمد صقر - القاهرة ١٩٧٠ م .
- ٣٢- أمالي الزجاجي - تحقيق عبد السلام هارون - القاهرة ١٣٨٢ هـ .
- ٣٣- الأمالي ، لابن السجري - حيدر آباد الدكن بالهند ١٣٤٩ هـ .
- ٣٤- أمالي الشريف المرتضى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٥٤ م .
- ٣٥- الأمالي ، لأبي علي القالي - بولاق ١٣٢٤ هـ .
- ٣٦- الأمالي ، لأبي علي القالي - دار الكتب بالقاهرة ١٩٢٦ م .

- ٣٧- الأمالي ، لليزيدى - حيدر آباد الدكن بالهند ١٩٤٨ م .
- ٣٨- الأمثال = كتاب الأمثال ، لزيد بن رفاعه - حيدر آباد الدكن بالهند ١٣٥٨ هـ .
- ٣٩- الأمثال ، لأبي عكرمة الضبي - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب - دمشق ١٩٧٤ م .
- ٤٠- الأمثال ، لأبي فيد مؤرج بن عمرو السديسي - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٧١ م .
- ٤١- أمثال العرب ، للمفضل الضبي - مطبعة الجوائب باستانبول ١٣٠٠ هـ .
- ٤٢- الأمثال العربية القديمة ، مع اعتناء خاص بكتاب الأمثال لأبي عبيد - تأليف المستشرق الألماني رودلف زلهام - ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب - بيروت ١٩٧١ م .
- ٤٣- الإملاء والترقيم في الكتابة العربية ، لعبد العليم إبراهيم - القاهرة ١٩٧٥ م .
- ٤٤- الأموال ، لأبي عبيد القاسم بن سلام - تصحيح محمد حامد الفقى - القاهرة ١٣٥٣ هـ .
- ٤٥- إنباه الرواة على أنباه النحاة ، للقفطى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٥٠ - ١٩٧٣ م .
- ٤٦- الأنساب ، للسمعاني - نشره مصورا مرجليوث - ليدن/لندن ١٩١٢ م .
- ٤٧- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البركات بن الأنبارى - تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد - القاهرة ١٩٥٣ م .
- ٤٨- الأنواء في مواسم العرب ، لابن قتيبة الدينورى - حيدرآباد الدكن بالهند ١٩٥٦ م .
- ٤٩- الإيضاح في علل النحو ، للزجاجى - القاهرة ١٩٥٩ م .
- ٥٠- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل ، لأبي بكر بن الأنبارى - تحقيق محيى الدين رمضان - دمشق ١٩٧١ م .
- ٥١- البئر ، لابن الأعرابى - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٧٠ م .
- ٥٢- البحر المحيط = تفسير أبى حيان الأندلسى - القاهرة ١٣٢٨ هـ .
- ٥٣- البحوث اللغوية في الروض الأنف ، للدكتور حامد شعبان - القاهرة ١٩٨٤ م .
- ٥٤- البخلاء ، لأبي عمرو الجاحظ - تحقيق الدكتور طه الحاجرى - القاهرة ١٩٦٣ م .

- ٥٥ - البرهان في علوم القرآن ، للزركشي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٥٧ - ١٩٥٨ م .
- ٥٦ - بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس ، للضبي - مجريط ١٨٨٤ م .
- ٥٧ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للسيوطي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٦٤ - ١٩٦٥ م .
- ٥٨ - البلغة في تاريخ أئمة اللغة ، للفيروزآبادي - تحقيق محمد المصري - دمشق ١٩٧٢ م .
- ٥٩ - البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ، لأبي البركات بن الأنباري - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب - مطبوعات مركز تحقيق التراث بالقاهرة ١٩٧٠ م .
- ٦٠ - البيان والتبيين ، لأبي عمرو الجاحظ - تحقيق عبد السلام هارون - القاهرة ١٩٤٨ - ١٩٥٠ م .
- ٦١ - تأويل مشكل القرآن ، لابن فتيبة - تحقيق السيد أحمد صقر - القاهرة ١٩٥٤ م .
- ٦٢ - تاج العروس من جواهر القاموس ، للزبيدي - القاهرة ١٣٠٦ هـ .
- ٦٣ - تاريخ بغداد أو مدينة السلام ، للخطيب البغدادي - القاهرة ١٩٣١ م .
- ٦٤ - تاريخ التراث العربي ، لفؤاد سزكين - ترجمة الدكتور فهمي أبو الفضل والدكتور محمود حجازي - القاهرة ١٩٧٠ م .
- ٦٥ - تاريخ الأدب أو حياة اللغة العربية ، لحفنى ناصف - القاهرة ١٩٥٨ م .
- ٦٦ - تاريخ الأدب العربي ، لكارل بروكلمان - ترجمة الدكتور عبد الحلیم النجار والدكتور رمضان عبد التواب والدكتور السيد يعقوب بكر - القاهرة ١٩٥٩ - ١٩٧٧ م .
- ٦٧ - تحقيق التراث العربي : منهجه وتطوره ، للدكتور عبد المجيد دياب - القاهرة ١٩٨٣ م .
- ٦٨ - تحقيق النصوص ونشرها ، لعبد السلام هارون - القاهرة ١٩٧٧ م .
- ٦٩ - تذكرة الحفاظ ، للذهبي - حيدر آباد الدكن بالهند ١٩٥٥ - ١٩٥٧ م .
- ٧٠ - تصحيح الفصح ، لابن درستويه - تحقيق عبد الله الجبوري - بغداد ١٩٧٥ م .
- ٧١ - التطور النحوي للغة العربية ، للمستشرق الألماني برجشتراسر - أخرجه وصححه وعلق عليه الدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٨٢ م .
- ٧٢ - تفسير الطبري - القاهرة ١٣٢١ هـ .

- ٧٣ - تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن ، للقرطبي - القاهرة ١٩٦٧ م .
- ٧٤ - التفتية في اللغة ، للبندنجي - تحقيق الدكتور خليل إبراهيم العطيه - بغداد ١٩٧٦ م .
- ٧٥ - تلخيص أخبار النحويين المذكورين في كتاب الإنباه ، لابن مكتوم - مخطوط بدار الكتب المصرية ٢٠٦٩ تاريخ تيمور .
- ٧٦ - التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري ، لابن جنى - تحقيق أحمد ناجي القيسي وآخرين - بغداد ١٩٦٢ م .
- ٧٧ - التنبيه على حدوث التصحيف ، لحمزة الأصفهاني - تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين - بغداد ١٩٦٧ م .
- ٧٨ - التنبيهات على أغاليط الرواة ، لعل بن حمزة البصرى - تحقيق عبد العزيز الميمنى - القاهرة ١٩٦٧ م .
- ٧٩ - تهذيب الألفاظ ، لابن السكيت - نشر لويس شيخو - بيروت ١٨٩٥ م .
- ٨٠ - تهذيب الألفاظ العامية ، للشيخ محمد على الدسوقي - القاهرة ١٩١٣ م .
- ٨١ - تهذيب اللغة ، لأبى منصور الأزهري - تحقيق عبد السلام هارون وآخرين - القاهرة ١٩٦٤ - ١٩٦٧ م .
- ٨٢ - توجيه إعراب أبيات ملغزة الإعراب ، للفارق - تحقيق سعيد الأفغانى - دمشق ١٩٥٨ م .
- ٨٣ - التوظفة ، لأبى على الشلوبينى - تحقيق يوسف أحمد المطوع - القاهرة ١٩٧٣ م .
- ٨٤ - التيسير في القراءات السبع ، لأبى عمرو الدانى - استانبول ١٩٣٠ م .
- ٨٥ - ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ، للرماني والخطاى وعبد القاهر - تحقيق محمد خلف الله أحمد ومحمد زغلول سلام - القاهرة دار المعارف (بلاتاريخ) .
- ٨٦ - ثلاثة كتب في الحروف ، للخليل بن أحمد وابن السكيت والرازى - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٨٢ م .
- ٨٧ - ثلاثة كتب في الأضداد ، للأصمعى وابن السكيت وأبى حاتم - نشر هفتر - بيروت ١٩١٣ م .
- ٨٨ - الثلاثة ، لابن فارس - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٧٠ م .
- ٨٩ - ثمار القلوب في المضاف والمنسوب ، للثعالبي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٦٥ م .

- ٩٠ - الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير ، للسيوطى - القاهرة ١٩٥٤ م .
- ٩١ - جذوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس ، للحميدى - تحقيق محمد بن تاويت الطنجى - القاهرة ١٣٧١ هـ .
- ٩٢ - الجماهر في معرفة الجواهر ، للبيرونى - حيدر آباد الدكن بالهند ١٣٥٥ هـ .
- ٩٣ - جمهرة الأمثال ، لأبى هلال العسكري - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش - بالقاهرة ١٩٦٤ م .
- ٩٤ - جمهرة اللغة ، لابن دريد الأزدي - تحقيق كرنكو - حيدر آباد الدكن بالهند ١٣٤٤ - ١٣٥١ هـ .
- ٩٥ - الجنى الدانى في حروف المعانى ، للمرادى - تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل - حلب ١٩٧٣ م
- ٩٦ - الجيم ، لأبى عمرو الشيبانى - تحقيق إبراهيم الإييارى وآخرين - القاهرة ١٩٧٤ - ١٩٧٥ م .
- ٩٧ - جيمية هيمان بن قحافة السعدى في وصف الإبل - جمعها وحققها الدكتور رمضان عبد التواب - مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة (الجزء ٢٧) فبراير ١٩٧١ م .
- ٩٨ - حروف التاج وعلامات الترقيم ومواضع استعمالها - المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩٣١ م .
- ٩٩ - الحروف التى يتكلم بها في غير موضعها ، لابن السكيت - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٦٩ م .
- ١٠٠ - الخلل في شرح أبيات الجمل ، للبطلبوسى - تحقيق الدكتور مصطفى إمام - القاهرة ١٩٧٩ م .
- ١٠١ - الحماسة ، للبحترى - نشر كمال مصطفى - القاهرة ١٩٢٩ م .
- ١٠٢ - الحماسة البصرية ، لصدر الدين بن أبى الفرج البصرى - تحقيق الدكتور مختار الدين أحمد - حيدر آباد الدكن بالهند ١٩٦٤ م .
- ١٠٣ - الحور العين ، لنشوان بن سعيد الحميرى - تحقيق كمال مصطفى - القاهرة ١٩٤٨ م .
- ١٠٤ - حواشى ابن برى = التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح ، لابن برى - تحقيق مصطفى حجازى - القاهرة ١٩٨٠ م .
- ١٠٥ - حياة الحيوان الكبرى ، للدميرى - القاهرة ١٩٦٥ م .

- ١٠٦ - الحيوان ، لأبى عمرو الجاحظ - تحقيق عبد السلام هارون - القاهرة ١٩٣٨ - ١٩٤٥ م .
- ١٠٧ - خزائن الأدب ، لعبد القادر البغدادي - بولاق ١٢٩٩ هـ .
- ١٠٨ - الخصائص ، لابن جنى - تحقيق محمد على النجار - دار الكتب المصرية ١٩٥٢ - ١٩٥٦ م .
- ١٠٩ - خلق الإنسان ، لثابت بن أبى ثابت - تحقيق عبد الستار فراج - الكويت ١٩٦٥ م .
- ١١٠ - الخليل ، لأبى عبيدة معمر بن المثنى - حيدر آباد الدكن بالهند ١٣٥٨ هـ .
- ١١١ - الدارس فى تاريخ المدارس ، للنعميى - تحقيق جعفر الحنى - دمشق ١٩٤٨ م .
- ١١٢ - دراسات فى فقه اللغة ، للدكتور صبحى الصالح - بيروت ١٩٧٠ م .
- ١١٣ - الدر التزيد فى أدب المفيد والمستفيد ، لبدر الدين الغزى - نشر الدكتور محمد الخولى بمجلة معهد المخطاطات (الجزء العاشر) القاهرة ١٩٦٤ م .
- ١١٤ - الدررة الفاخرة فى الأمثال السائرة ، لحمزة الإصفهانى - تحقيق عبد المجيد قطامش - القاهرة ١٩٧١ - ١٩٧٢ م .
- ١١٥ - الدرر اللوامع على معجم الموامع ، لأحمد بن الأمين الشنقيطى - القاهرة ١٣٢٨ هـ .
- ١١٦ - دليل الإملاء وقواعد الكتابة العربية ، لفتحى الخولى - جدة ١٩٧٣ م .
- ١١٧ - ديوان الأخطل - نشر أنطون صالحانى - بيروت ١٨٩١ م .
- ١١٨ - ديوان الأعشى الكبير - شرح وتعليق الدكتور محمد حسين - القاهرة ١٩٥٠ م .
- ١١٩ - ديوان امرئ القيس - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٥٨ م .
- ١٢٠ - ديوان أمية بن أبى الصلت - تحقيق شولتس - لبيزج ١٩١١ م .
- ١٢١ - ديوان أوس بن حجر - تحقيق محمد يوسف نجم - بيروت ١٩٦٠ م .
- ١٢٢ - ديوان بشر بن أبى خازم - تحقيق الدكتور عزة حسن - دمشق ١٩٦٠ م .
- ١٢٣ - ديوان جران العود التيمرى - مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٩٣١ م .
- ١٢٤ - ديوان جرير بن عطية الخطفى - نشر عبد الله إسماعيل الصاوى - القاهرة ١٣٥٣ هـ .
- ١٢٥ - ديوان جميل شعر الحب العذرى - تحقيق حسين نصار - القاهرة (بلا تاريخ) .

- ١٢٦ - ديوان حسان بن ثابت - نشر عبد الرحمن البرقوقي - المطبعة الرحمانية بمصر
١٩٢٩ م .
- ١٢٧ - ديوان الحطيئة - نشر نعمان أمين طه - القاهرة ١٩٥٨ م .
- ١٢٨ - ديوان حميد بن ثور الهلالي - صنعة عبد العزيز الميمنى - القاهرة ١٩٥١ م .
- ١٢٩ - ديوان رؤبة بن العجاج - تحقيق أهلورت - ليزج ١٩٠٣ م
- ١٣٠ - ديوان الراعى = شعر الراعى التيمرى وأخباره - جمع ناصر الحانى - دمشق
١٩٦٤ م .
- ١٣١ - ديوان ذى الرمة - تحقيق كارليل هنرى هيس - كمبردج ١٩١٩ م .
- ١٣٢ - ديوان أبى زيد الطائى - تحقيق الدكتور نورى حمودى القيسى - بغداد
١٩٦٧ م .
- ١٣٣ - ديوان زهير بن أبى سلمى بشرح ثعلب - القاهرة ١٩٤٤ م .
- ١٣٤ - ديوان زيد الخليل الطائى - تحقيق الدكتور نورى حمودى القيسى - النجف
الأشرف ١٩٦٨ م .
- ١٣٥ - ديوان سلامة بن جندل السعدى - نشر الأب لويس شيخو اليسوعى بمجلة
المشرق (السنة الثالثة عشرة) بيروت ١٩١٠ م .
- ١٣٦ - ديوان الشماخ بن ضرار الذيبانى - تحقيق الدكتور صلاح الدين الهادى -
القاهرة ١٩٦٨ م .
- ١٣٧ - ديوان صريع الغواني مسلم بن الوليد - تحقيق الدكتور سامى الدهان - القاهرة
١٩٥٧ م .
- ١٣٨ - ديوان طرفه بن العبد (ضمن كتاب العقد الثمين) تحقيق أهلورت - لندن
١٨٧٠ م .
- ١٣٩ - ديوان الطرماح - نشر كرنكو - لندن ١٩٢٧ م .
- ١٤٠ - ديوان طفيل الغنوى - نشر كرنكو - لندن ١٩٢٧ م .
- ١٤١ - ديوان العباس بن مرداس السلمى - جمع وتحقيق الدكتور يحيى الجبورى - بغداد
١٩٦٨ م .
- ١٤٢ - ديوان عبيد بن الأبرص - تحقيق الدكتور حسين نصار - القاهرة ١٩٥٧ م .
- ١٤٣ - ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات - تحقيق الدكتور محمد يوسف نجم - بيروت
١٩٥٨ م .

- ١٤٤ - ديوان العجاج والزفيات - نشر أهلورت - برلين ١٩٠٣ م .
- ١٤٥ - ديوان عدى بن زيد العبادى - تحقيق محمد جبار المعيد - بغداد ١٩٦٥ م .
- ١٤٦ - ديوان عروة بن حزام - تحقيق إبراهيم السامرائى وأحمد مطلوب - بغداد ١٩٦٦ م .
- ١٤٧ - ديوان علقمة بن عبدة - تحقيق لطفى الصقال ودرية الخطيب - حلب ١٩٦٩ م .
- ١٤٨ - ديوان عمر بن أبى ربيعة المخزومى ، بشرح محمد محبى الدين عبد الحميد - القاهرة ١٩٦٥ م .
- ١٤٩ - ديوان عمرو بن قميئة - تحقيق حسن كامل الصيرفى - القاهرة ١٩٦٥ م .
- ١٥٠ - ديوان الفرزدق - نشر عبد الله إسماعيل الصاوى - القاهرة ١٩٣٦ م .
- ١٥١ - ديوان قيس بن الخطيم - تحقيق الدكتور ناصر الدين الأسد - القاهرة ١٩٦٢ م .
- ١٥٢ - ديوان القطامى - تحقيق بارت - ليدن ١٩٠٢ م .
- ١٥٣ - ديوان كثير عزة - تحقيق الدكتور إحسان عباس - بيروت ١٩٧١ م .
- ١٥٤ - ديوان كعب بن مالك الأنصارى - تحقيق سامى مكى العانى - بغداد ١٩٦٦ م .
- ١٥٥ - ديوان المثقب العبدى - تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين - بغداد ١٩٥٦ م .
- ١٥٦ - ديوان مجنون ليلى - تحقيق عبد الستار فراج - القاهرة (بلا تاريخ) .
- ١٥٧ - ديوان مزاحم بن الحارث العقيلي - نشر كرنكو - ليدن ١٩٢٠ م .
- ١٥٨ - ديوان ابن مقبل - تحقيق الدكتور عزة حسن - دمشق ١٩٦٢ م .
- ١٥٩ - ديوان التابعة الجعدى - تحقيق مارية نللينو - روما ١٩٥٣ م .
- ١٦٠ - ديوان التابعة الذيبانى (ضمن كتاب العقد الثمين) تحقيق أهلورت - لندن ١٨٧٠ م .
- ١٦١ - ديوان الثمر بن تولب - صنعة الدكتور نورى حمودى القيسى - بغداد ١٩٦٨ م .
- ١٦٢ - ديوان ابن هرمة = شعر إبراهيم بن هرمة القرشى - تحقيق محمد نفاع وحسين عطوان دمشق ١٩٦٩ م .
- ١٦٣ - ذكر الفرق بين الأحرف الخمسة ، للبطلبوسى - تحقيق الدكتور حمزة النشرقى - القاهرة ١٩٨٣ م .
- ١٦٤ - ذيل الأمالى والنوادر ، للقالى - بولاق ١٣٢٤ هـ .

- ١٦٥ - الرد على النصارى ، لعلى بن ربن الطبرى - نشر خليفة وكوتش بمجلة جامعة القديس يوسف - بيروت ١٩٥٩ م .
- ١٦٦ - رسالة الغفران ، لأبى العلاء المعرى - تحقيق الدكتورة بنت الشاطىء - القاهرة ١٩٦٣ م .
- ١٦٧ - رسالة فى علم الخط ، للسيوطى (ضمن كتاب التحفة البهية والطرفة الشهية) استانبول ١٣٠٢ هـ .
- ١٦٨ - روضات الجنات فى أحوال العلماء والسادات ، لميرزا محمد باقر الخوانسارى - إيران ١٣٤٧ هـ .
- ١٦٩ - زجر النابح ، لأبى العلاء المعرى - تحقيق الدكتور أمجد الطرابلسى - دمشق ١٩٦٥ م .
- ١٧٠ - الزينة فى الكلمات الإسلامية العربية ، لأبى حاتم الرازى - تحقيق حسين الهمذانى - القاهرة ١٩٥٧ م .
- ١٧١ - زينة الفضلاء فى الفرق بين الضاد والطاء ، لأبى البركات ابن الأنبارى - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب - بيروت ١٩٧١ م .
- ١٧٢ - السبعة فى القراءات ، لابن مجاهد - تحقيق الدكتور شوق ضيف - القاهرة ١٩٧٢ .
- ١٧٣ - سر صناعة الإعراب ، لابن جنى - تحقيق مصطفى السقا وآخرين - القاهرة ١٩٥٤ م .
- ١٧٤ - سيرة ابن هشام = السيرة النبوية ، لابن هشام - تحقيق مصطفى السقا وآخرين - القاهرة ١٩٥٥ م .
- ١٧٥ - شذرات الذهب فى أخبار من ذهب ، لابن العماد الخنبلى - القاهرة ١٣٥٠ هـ .
- ١٧٦ - شرح أشعار الهذليين ، للسكرى - تحقيق عبد الستار فراج - القاهرة ١٩٦٥ م .
- ١٧٧ - شرح حماسة أبى تمام ، للتبريزى - نشر فرايتاج - بون ١٨٢٨ م .
- ١٧٨ - شرح درة الغواص فى أوهام الخواص ، لشهاب الدين الخفاجى - القسطنطينية ١٢٩٩ هـ .
- ١٧٩ - شرح ديوان الحماسة ، للمرزوقى - تحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون - القاهرة ١٩٥١ - ١٩٥٣ م .
- ١٨٠ - شرح شافية ابن الحاجب ، للأسترابادى ، مع شرح شواهد له عبد القادر البغدادى - تحقيق محمد الزفراف وآخرين - القاهرة ١٣٥٦ هـ .

- ١٨١ - شرح الشواهد للشنتمرى - على هامش كتاب سيويه - بولاق ١٣١٦ -
١٣١٧ هـ .
- ١٨٢ - شرح شواهد ابن عقيل ، للشيخ الجرجارى والشيخ قطة العدوى - القاهرة
١٣٢٥ هـ .
- ١٨٣ - شرح شواهد المغنى ، للسيوطى - بتصحيح الشنقيطى - القاهرة ١٣٢٢ هـ .
- ١٨٤ - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك - تحقيق الشيخ محمد محبى الدين عبد الحميد
- القاهرة ١٩٤٥ م .
- ١٨٥ - شرح العكبرى لديوان أبى الطيب المتنبى - القاهرة ١٣٠٨ هـ .
- ١٨٦ - شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ، لابن الأنبارى - تحقيق عبد السلام
هارون - القاهرة ١٩٦٣ م .
- ١٨٧ - شرح مايقع فيه التصحيف ، لأبى أحمد العسكري - تحقيق عبد العزيز أحمد -
القاهرة ١٩٦٣ م .
- ١٨٨ - شرح المختار من لزوميات أبى العلاء . للبطلبوسى -- تحقيق الدكتور حامد
عبد المجيد القاهرة ١٩٧٠ م .
- ١٨٩ - شرح مراح الأرواح ، لديكنقوز - القاهرة ١٩٣٧ م .
- ١٩٠ - شرح المشكل من شعر المتنبى ، لابن سيدة الأندلسى - تحقيق مصطفى السقا
والدكتور حامد عبد المجيد - القاهرة ١٩٧٦ م .
- ١٩١ - شرح المعلقات السبع ، للزوزنى - القاهرة ١٣٥٢ هـ .
- ١٩٢ - شرح المفضليات ، لأبى محمد القاسم بن بشار الأنبارى - تحقيق لابل - بيروت
١٩٢٠ م .
- ١٩٣ - شرح مقصورة ابن دريد ، للتبريزى - دمشق ١٩٦١ م .
- ١٩٤ - شرح نخبة الفكر فى مصطلح أهل الأثر ، لابن حجر العسقلانى - دار الطباعة
المحمدية بالأزهر بالقاهرة (بلا تاريخ) .
- ١٩٥ - شرح ابن يعيش للمفصل - القاهرة (بلا تاريخ) .
- ١٩٦ - شروح سقط الزند - تحقيق مصطفى السقا وآخرين - القاهرة ١٩٤٥ م .
- ١٩٧ - الشعر والشعراء ، لابن قتيبة الدينورى - تحقيق أحمد محمد شاكر - القاهرة
١٩٦٦ م .
- ١٩٨ - شعراء النصرانية قبل الإسلام - جمع نوبس شيخو - بيروت ١٨٩٠ م .

- ١٩٩ - شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم ، لنشوان الحميرى - نشر القاضى عبد الله الجرافى - طبعة عيسى البابى الحلبي بالقاهرة (بلا تاريخ) .
- ٢٠٠ - شواذ القرآن = مختصر فى شواذ القرآن من كتاب البديع ، لابن خالويه - نشر برچيشتراسر - القاهرة ١٩٣٤ م .
- ٢٠١ - الشوارد فى اللغة ، لرضى الدين الصنعانى - تحقيق عدنان الدورى - بغداد ١٩٨٣ م .
- ٢٠٢ - صحاح الجوهرى = تاج اللغة وصحاح العربية ، لأبى نصر الجوهرى - تحقيق أحمد عبد الغفور عطار - القاهرة ١٩٥٦ م .
- ٢٠٣ - الصداقة والصدق ، لأبى حيان التوحيدى - تحقيق الدكتور إبراهيم كيلانى - دمشق ١٩٦٤ م .
- ٢٠٤ - الصناعتين ، لأبى هلال العسكري - تحقيق على محمد الجاوى ومحمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٥٢ م .
- ٢٠٥ - ضرورة الشعر ، لأبى سعيد السيرافى - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب - بيروت ١٩٨٥ م .
- ٢٠٦ - طبقات الشافعية الكبرى ، للسبكي - تحقيق عبد الفتاح الحلو ومحمود الطناحى - القاهرة ١٩٦٣ وما بعدها .
- ٢٠٧ - طبقات المفسرين ، للدوادى - تحقيق على محمد عمر - القاهرة ١٩٧٢ م .
- ٢٠٨ - طبقات المفسرين ، للسيوطى - ليدن ١٨٣٩ م .
- ٢٠٩ - طبقات النحويين واللغويين ، للزبيدي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٥٤ م .
- ٢١٠ - الطرائف الأدبية - جمع وتحقيق عبد العزيز الميمنى - القاهرة ١٩٣٧ م .
- ٢١١ - العباب الزاخر واللباب الفاخر ، للصغاني (حرف الألف) - تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين - بغداد ١٩٧٧ م .
- ٢١٢ - عبث الوليد ، لأبى العلاء المعرى - القاهرة ١٩٧٠ م .
- ٢١٣ - العبر فى خبر من غير ، للذهبي - تحقيق صلاح الدين المنجد وآخرين - الكويت ١٩٦٠ م .
- ٢١٤ - العربية بين أمسها وحاضرها ، للدكتور إبراهيم السامرائى - بغداد ١٩٧٨ م .
- ٢١٥ - العقد الفريد ، لابن عبد ربه - تحقيق أحمد أمين وآخرين - القاهرة ١٩٤٨ - ١٩٥٣ م .

- ٢١٦ - عمدة الأدباء في معرفة مايكتب بالألف والياء ، لأبي البركات بن الأنباري - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب بمجلة دراسات عربية وإسلامية - القاهرة ١٩٨٢ م .
- ٢١٧ - العمدة في صناعة الشعر ونقده ، لابن رشيق القيرواني - القاهرة ١٩٠٧ م .
- ٢١٨ - العين ، للخليل بن أحمد الفراهيدي - تحقيق الدكتور عبد الله درويش - بغداد ١٩٦٧ م .
- ٢١٩ - العيني = شرح الشواهد الكبرى ، للعيني - علي هامش خزائن الأدب للبغدادى - بولاق ١٢٩٩ هـ .
- ٢٢٠ - غاية النهاية في طبقات القراء ، لابن الجزرى - تحقيق برجستراسر وبرتسل - القاهرة ١٩٣٢ - ١٩٣٥ م .
- ٢٢١ - غريب الحديث ، لأبي عبيد القاسم بن سلام - حيدر آباد الدكن بالهند ١٩٦٤ - ١٩٦٧ م .
- ٢٢٢ - غريب الحديث ، لابن قتيبة الدينورى - تحقيق عبد الله الجبورى - بغداد ١٩٧٧ م .
- ٢٢٣ - الغريبين : غريبى الحديث والقرآن ، لأبي عبيد الهروى - تحقيق محمود الطناحى - القاهرة ١٩٧٠ م .
- ٢٢٤ - الفائق في غريب الحديث ، للزمخشري - القاهرة ١٩٤٥ - ١٩٤٨ م .
- ٢٢٥ - فتوح البلدان ، للبلاذرى - تحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد - القاهرة ١٩٥٦ م .
- ٢٢٦ - فرحة الأديب ، للأسود الغندجاني - تحقيق الدكتور محمد علي سلطانى - دمشق ١٩٨٠ م .
- ٢٢٧ - الفرق ، لابن فارس اللغوى - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٨٢ م .
- ٢٢٨ - الفصحى والعامية ، لأحمد عبد الغفور عطار - القاهرة ١٩٥٨ م .
- ٢٢٩ - فصل المقال في شرح كتاب الأمثال ، لأبي عبيد البكرى - تحقيق عبد المجيد عابدين وإحسان عباس - الخرطوم ١٩٥٨ م .
- ٢٣٠ - فصول في فقه العربية ، للدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٨٣ م .
- ٢٣١ - الفصول والغايات ، لأبي العلاء المعرى - نشر محمود حسن زناني - القاهرة ١٩٣٨ م .

- ٢٣٢ - فصيح ثعلب والشروح التي عليه - نشر محمد عبد المنعم خفاجي - القاهرة
١٩٤٩ م .
- ٢٣٣ - فعلت وأفعلت ، لأبي حاتم السجستاني - تحقيق خليل إبراهيم العطية - بغداد
١٩٧٩ م .
- ٢٣٤ - فقه اللغة وسر العربية ، للثعالبي - مطبعة الاستقامة بالقاهرة (بلا تاريخ) .
- ٢٣٥ - الفهرست ، لابن النديم - القاهرة ١٣٤٨ هـ .
- ٢٣٦ - فهرسة مارواه عن شيوخه ، لابن خير الإشبيلي - القاهرة ١٩٦٣ م .
- ٢٣٧ - القاموس المحيط ، للفيروزآبادي - القاهرة ١٩١٣ م .
- ٢٣٨ - القراءات واللهجات ، لعبد الوهاب حمودة - القاهرة ١٩٥٨ م .
- ٢٣٩ - القرطين ، لابن مطرف الكناني - القاهرة ١٣٥٥ هـ .
- ٢٤٠ - القلب والإبدال ، لابن السكيت (ضمن كتاب الكنز اللغوي في اللسان العربي)
تحقيق هفتر - بيروت ١٩٠٣ م .
- ٢٤١ - قواعد الإملاء ، لعبد السلام هارون - القاهرة ١٩٧٩ م .
- ٢٤٢ - قواعد تحقيق النصوص ، للدكتور صلاح الدين المنجد - مجلة معهد المخطوطات
٢/١ (نوفمبر ١٩٥٥ م) .
- ٢٤٣ - قواعد الشعر ، لأبي العباس ثعلب - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب -
القاهرة ١٩٦٦ م .
- ٢٤٤ - قواعد الشعر ، لأبي العباس ثعلب - نشر محمد عبد المنعم خفاجي - القاهرة
١٩٤٨ م .
- ٢٤٥ - القوافي للتوخي = كتاب القوافي ، للقاضي أبي يعلى التوخي - تحقيق عمر
الأسعد ومحبي الدين رمضان - بيروت ١٩٧٠ م .
- ٢٤٦ - الكامل في التاريخ ، لابن الأثير - دار صادر بيروت ١٩٦٥ - ١٩٦٦ م .
- ٢٤٧ - الكامل في اللغة والأدب ، للمبرد - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد
شحاته - القاهرة ١٩٥٦ م .
- ٢٤٨ - الكتاب ، لسيبويه - بولاق ١٣١٦ - ١٣١٧ هـ .
- ٢٤٩ - كتاب الثلاثة ، لابن فارس اللغوي - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب -
القاهرة ١٩٧٠ م .
- ٢٥٠ - كتاب الكتاب ، لابن درستويه - تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي والدكتور
عبد الحسين الفتلي - الكويت ١٩٧٧ م .
- ٢٥١ - كتاب المعمرين ، لأبي حاتم السجستاني - تحقيق جولدتسيهر - ليدن ١٨٩٩ م .

- ٢٥٢ - كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، لحاجي خليفة - استانبول ١٩٤٣ م .
- ٢٥٣ - لحن العوام ، لأبي بكر الزبيدي - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٦٤ م .
- ٢٥٤ - لسان العرب ، لابن منظور الإفريقي - بولاق ١٣٠٠ - ١٣٠٧ هـ .
- ٢٥٥ - لسان العرب ، لابن منظور الإفريقي - بيروت ١٩٥٥ - ١٩٥٦ م .
- ٢٥٦ - لغة الإعلام اليوم بين الالتزام والتفريط ، للدكتور إبراهيم درديري - الرياض ١٩٨١ م .
- ٢٥٧ - لغتنا والحياة ، للدكتورة بنت الشاطيء - القاهرة ١٩٦٩ م .
- ٢٥٨ - المؤلف والمختلف ، للآمدى - تحقيق عبد الستار فراج - القاهرة ١٩٦١ م .
- ٢٥٩ - المأثور عن أبي العميثل الأعرابي أو ما اتفق لفظه واختلف معناه - تحقيق كرنكو - بيروت ١٩٢٥ م .
- ٢٦٠ - ماتلحن فيه العامة ، لعلى بن حمزة الكسائي - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٨٢ م .
- ٢٦١ - المثلث ، لابن السيد البطليوسى - تحقيق صلاح الفرطوسى - بغداد ١٩٨١ - ١٩٨٢ م .
- ٢٦٢ - المثنى ، لأبي الطيب اللغوى - تحقيق عز الدين التنوخى - دمشق ١٩٦٠ م .
- ٢٦٣ - مجاز القرآن ، لأبي عبيدة معمر بن المثنى - تحقيق فؤاد سرگين - القاهرة ١٩٥٤ - ١٩٦٢ م .
- ٢٦٤ - مجالس نعلب - تحقيق عبد السلام هارون - القاهرة ١٩٦٠ م .
- ٢٦٥ - مجالس العلماء ، للزجاجى - تحقيق عبد السلام هارون - الكويت ١٩٦٢ م .
- ٢٦٦ - مجمع الأمثال ، للميدانى - القاهرة ١٣١٠ هـ .
- ٢٦٧ - مجمل اللغة ، لابن فارس - نشر محمد محبى الدين عبد الحميد - القاهرة ١٩٤٧ م .
- ٢٦٨ - المحاسن والمساوىء ، للبيهقى - القاهرة ١٩٦٢ م .
- ٢٦٩ - المحتسب فى تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لابن جنى - تحقيق على النجدى ناصف وآخرين - القاهرة ١٣٨٦ هـ .
- ٢٧٠ - المحكم فى نقط المصاحف ، لأبي عمرو الدانى - تحقيق الدكتور عزة حسن - دمشق ١٩٦٠ م .

- ٢٧١ - المحكم والمحيط الأعظم ، لابن سيده الأندلسي - تحقيق مصطفى السقا وآخرين - القاهرة ١٩٥٨ م وما بعدها .
- ٢٧٢ - المحمدون من الشعراء وأشعارهم ، للقفطي - تحقيق حسن معمرى - الرياض ١٩٧٠ م .
- ٢٧٣ - مختصر المذكر والمؤنث ، للمفضل بن سلمة - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٧٢ م .
- ٢٧٤ - المخصص في اللغة ، لابن سيده الأندلسي - بولاق ١٣١٦ - ١٣٢١ هـ .
- ٢٧٥ - مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي ، للدكتور محمود الطناحي - القاهرة ١٩٨٤ م .
- ٢٧٦ - مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، للدكتور مهدي الخزومي - القاهرة ١٩٥٨ م .
- ٢٧٧ - المذكر والمؤنث ، لابن فارس اللغوي - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٦٩ م .
- ٢٧٨ - المذكر والمؤنث ، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٧٥ م .
- ٢٧٩ - المذكر والمؤنث ، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء - تحقيق مصطفى الزرقا - بيروت / حلب ١٣٤٥ هـ .
- ٢٨٠ - المذكر والمؤنث ، لأبي العباس المبرد - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب والدكتور صلاح الدين الهادي - القاهرة ١٩٧٠ م .
- ٢٨١ - مرآة الزمان في تاريخ الأعيان ، لسبط ابن الجوزي - حيدر آباد الدكن بالهند ١٩٥١ م .
- ٢٨٢ - الزهر في علوم اللغة وأنواعها ، للسيوطي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرين - القاهرة ١٩٥٨ م .
- ٢٨٣ - المستقصى في أمثال العرب ، للزنجشري - حيدر آباد الدكن بالهند ١٩٦٢ م .
- ٢٨٤ - المعاجم العربية ، للدكتور عبد الله درويش - القاهرة ١٩٥٦ م .
- ٢٨٥ - معاني القرآن ، للفراء - تحقيق الشيخ محمد علي النجار - القاهرة ١٩٥٥ - ١٩٧٢ م .
- ٢٨٦ - المعاني الكبير ، لابن قتيبة الدينوري - حيدر آباد الدكن بالهند ١٩٤٩ م .

- ٢٨٧- معجم الأدباء ، لياقوت الحموى - نشر أحمد فريد رفاعى - القاهرة ١٩٣٦ م .
- ٢٨٨- معجم البلدان ، لياقوت الحموى - تحقيق فستنفلد - ليزج ١٨٦٦ - ١٨٧٠ م .
- ٢٨٩- معجم الشعراء ، للمرزبانى - تحقيق عبد الستار فراج - القاهرة ١٩٦٠ م .
- ٢٩٠- المعجم العربى نشأته وتطوره ، للدكتور حسين نصار - القاهرة ١٩٥٦ م .
- ٢٩١- المعجم اللغوى التاريخى ، لأوجست فيشر - القاهرة ١٩٦٧ م .
- ٢٩٢- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع ، لأبى عبيد البكرى - تحقيق مصطفى السقا - القاهرة ١٩٤٥ - ١٩٥١ م .
- ٢٩٣- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوى - صنع المستشرق فنسك - ليدن ١٩٣٦ - ١٩٦٩ م .
- ٢٩٤- المغرب من الكلام الأعجمى على حروف المعجم ، للجوالقى - تحقيق أحمد شاکر - القاهرة ١٣٦١ هـ .
- ٢٩٥- المعمرن والوصايا ، لأبى حاتم السجستانى - تحقيق عبد المنعم عامر - القاهرة ١٩٦١ م .
- ٢٩٦- المعيد فى أدب المفيد والمستفيد ، للعلموى - دمشق ١٣٤٩ هـ .
- ٢٩٧- معنى اللبيب عن كتب الأعراب ، لابن هشام المصرى - تحقيق محمد محبى الدين عبد الحميد - القاهرة (بلا تاريخ) .
- ٢٩٨- المفضليات ، للمفضل الضبى - تحقيق أحمد شاکر وعبد السلام هارون - القاهرة ١٩٦٤ م .
- ٢٩٩- مقاييس اللغة ، لابن فارس - تحقيق عبد السلام هارون - القاهرة ١٣٦٦ هـ .
- ٣٠٠- المقتضب ، لأبى العباس المبرد - تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضية - القاهرة ١٩٦٣ - ١٩٦٨ م .
- ٣٠١- مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح ، لابن الصلاح الشهرزورى - تحقيق الدكتور بنت الشاطىء - القاهرة ١٩٧٦ م .
- ٣٠٢- مقدمتان فى علوم القرآن ، وهما مقدمة كتاب المبانى ومقدمة ابن عطية - نشر المستشرق آرثر جيفرى - القاهرة ١٩٥٤ م .
- ٣٠٣- المتع فى التصريف ، لابن عصفور الإشبلى - تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة - حلب ١٩٧٠ م .

- ٣٠٤ - الممدود والمقصور ، لأبي الطيب الوشاء - تحقيق الدكتور رمضان عبد التوب -
القاهرة ١٩٧٩ م .
- ٣٠٥ - منادمة الإطلال ومسامرة الخيال ، لعبد القادر بدران - دمشق ١٩٦٠ م .
- ٣٠٦ - المنتظم في تاريخ الملوك والأمم ، لابن الجوزي - حيدر آباد الدكن بالهند ١٣٥٧ هـ .
- ٣٠٧ - المنتصف ، لابن جنى ، شرح التصريف للمازني - تحقيق إبراهيم مصطفى
وعبد الله أمين - القاهرة ١٩٥٤ م .
- ٣٠٨ - مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي ، لروزنتال - ترجمة الدكتور أنيس
فريخة - بيروت ١٩٦١ م .
- ٣٠٩ - من سمي عمرا من الشعراء ، لابن الجراح - ملحق بكتاب المكاثره ، للطيالسي -
نشر جابر - فينا / لبيزج ١٩٢٧ م .
- ٣١٠ - منهج تحقيق النصوص ونشرها ، للدكتور نوري حمودي القيسي والدكتور سامي
مكي العاني - بغداد ١٩٧٥ م .
- ٣١١ - الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء ، للمرزباني - تحقيق علي محمد البجاوي -
القاهرة ١٩٦٥ م .
- ٣١٢ - الموشى ، لأبي الطيب الوشاء - نشر برونو - ليدن ١٨٨٦ م .
- ٣١٣ - النبات ، لأبي حنيفة الدينوري - نشر لوين - ليدن ١٩٥٣ م .
- ٣١٤ - النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، لابن تغريبردي - القاهرة ١٩٣٠ م .
- ٣١٥ - نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، لأبي البركات بن الأنباري - تحقيق محمد
أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٦٧ م .
- ٣١٦ - نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، لأبي البركات بن الأنباري - تحقيق الدكتور
إبراهيم السامرائي - بغداد ١٩٥٩ م .
- ٣١٧ - النشر في القراءات العشر ، لابن الجزري - نشر علي محمد الضباع - القاهرة
(بلا تاريخ) .
- ٣١٨ - نصره الثائر على المثل السائر ، للصفدي - تحقيق محمد علي سلطاني - دمشق
١٩٧٢ م .
- ٣١٩ - النقائص = نقائص جرير والفرزدق - تحقيق أنطوني بيفان - ليدن ١٩٠٥ -
١٩٠٧ م .
- ٣٢٠ - النقد التاريخي ، لبول ماس وآخرين - ترجمة الدكتور عبد الرحمن بدوي -
القاهرة ١٩٦٢ م .
- ٣٢١ - نقد الشعر ، لقدامة بن جعفر - تحقيق بونيباكر - ليدن ١٩٥٦ م .

- ٣٢٢ - النهاية في غريب الحديث والأثر ، لابن الأثير - تحقيق محمود الطناحي - القاهرة ١٩٦٣ - ١٩٦٥ م .
- ٣٢٣ - النوادر ، لأبي مسحل الأعرابي - تحقيق الدكتور عزة حسن - دمشق ١٩٦١ م .
- ٣٢٤ - النوادر في اللغة ، لأبي زيد الأنصاري - نشر سعيد الشرتوني - بيروت ١٨٩٤ م .
- ٣٢٥ - نور القبس المختصر من المقتبس ، للمرزباني - اختصار الحافظ اليعموري - تحقيق المستشرق رودلف زلهاميم - فيسبادن ١٩٦٤ م .
- ٣٢٦ - هدية العارفين في أسماء المؤلفين والمصنفين ، لإسماعيل باشا البغدادي - استانبول ١٩٥٥ م .
- ٣٢٧ - مع الهوامع شرح جمع الجوامع ، للسيوطي - القاهرة ١٣٢٧ هـ .
- ٣٢٨ - الوجوه والنظائر في القرآن الكريم ، للدماغاني - تحقيق عبد العزيز سيد الأهل - بيروت ١٩٧٧ م .
- ٣٢٩ - الوحوش ، لقطرب - نشر جاير في مجلة SBWA (٣٨٠/١١٥ - ٣٩١) فينا ١٨٨٨ م .
- ٣٣٠ - الوافي بالوفيات ، للصفدي - تحقيق ريتز وآخرين - فيسبادن ١٩٦٢ م وما بعدها .
- ٣٣١ - وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لابن خلكان - تحقيق الدكتور إحسان عباس - بيروت ١٩٦٨ - ١٩٧٢ م .
- ٣٣٢ - الوساطة بين المتنبي وخصومه ، لعلي بن عبد العزيز الجرجاني - تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٥١ م .
- ٣٣٣ - يتيمة الدهر ، للثعالبي - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - القاهرة ١٩٥٦ م .

المصادر الأفرنجية

- S.A. Bonebakker, Some Early Definitions of the Tawriya, Paris 1966. ..
- C. Brockelmann, Geschichte der arabischen Litteratur, Bd. I. II, Leiden 1943-1949 und
Suppl. I-III, Leiden 1937-1942 = GAL (S) .
- A. Grohmann, From the world of Arabic Papyri, Cairo 1952.
- Th. Nöldeke, Zur Grammatik des classischen Arabisch, bearbeitet und mit Zusätzen versehen
von Anton Spitaler, Darmstadt 1963.
- Ch. Rabin, Ancient West Arabian, London 1951.

* * *

فهرس الموضوعات

مقدمة (٣ - ٤) .

تمهيد : فى التحقىق والتراث :

تعرفىف كلمة : « تحقىق » - التحقىق أعم من الإعداء للنشر -
خطورة الوثوق فى النصوص المنشورة بلا تحقىق - نص كتاب المزهرف
المحرف - تعرفىف كلمة : « تراث » - التطور الصوتى الناتج فىها
بسبب القياس الخاطىء (٥ - ١٠) .

الباب الأول : مناهج التحقىق عند القدماء :

الفصل الأول : تاريخ علم تحقىق النصوص عند العرب :

تحقىق اليونىنى لرواىات صحىح البخارى - منهج اليونىنى
فى عمله - علماء أوربا وبداىة نشر النصوص اليونانىة واللاتىنىة بلا
تحقىق فى القرن الخامس عشر المىلادى - وضع الأصول العلمىة
لنقد النصوص ونشر الكتب القدىمة فى أواسط القرن التاسع عشر
المىلادى عند علماء أوربا - نشأة الحاجة إلى هذا العلم عند العرب
عندما قل اعتمادهم على الرواىة الشفوىة - طرق تحمل العلم عند
العرب - السماع وأمثله وعباراته - القراءة على الشىخ وأمثله
وعباراته - السماع على الشىخ بقراءة غيره وأمثله وعباراته -
الإجازة وأمثله وعباراته - المناولة وأمثله وعباراته - المكاتبه
 وأمثله وعباراته - الوجادة واشتقاقها وأمثله - رجال الحدىث هم
أول من اهتم بتدوین قواعد تحقىق النصوص منذ القرن الرابع
المجرى - المؤلفات القدىمة فى قواعد تحقىق النصوص (١٣ -

(٢٧) .

الفصل الثاني : جهود علماء العربية القدامى في التحقيق :

المقابلة بين النسخ واختيار النسخة الأم ، والإشارة إلى الزيادة والنقص واختلاف الرواية في النسخ الأخرى ، وأمثلة ذلك كله - إصلاح الخطأ واختلاف القدماء فيه - التضييب أو التمريض وعلامته عند القدماء - علاج السقط وعلامات الإحالة أو اللحق - علاج الزيادة وطرقهم المتعددة في استبعادها من النص - علاج التشابه بين بعض الحروف وضبط الكلمات بالحروف - علامات الإعجام والإهمال - صنع الحواشي - الفرق بين الحاشية والهامش - علامات الترقيم والرموز والاختصارات وما يوجد منها لدى القدماء (٢٨ - ٤٤) .

الفصل الثالث : نماذج من جهود علمائنا القدامى في التحقيق :

أولاً : جهود أبي عبيد البكري في اللآلئ : تراجم الرجال - نسبة الشعر المجهول - الإشارة إلى خلو الديوان من البيت - التنبيه على أن البيت مصنوع - التنبيه على تغيير الرواية واختلافها - التنبيه على اختلاف نسبة البيت - التنبيه على اختلاف العلماء في الرواية - شرح الغريب - التنبيه على وهم القالي

ثانياً : جهود عبد القادر البغدادي في خزنة الأدب : المقابلة بين النسخ - الاجتهاد في تخريج النص - تراجم العلماء والشعراء - تكميل الأبيات وتخريجها - نسبة الأبيات المجهولة - التنبيه على اختلاف الروايات (٤٥ - ٥٣) .

الباب الثاني : مناهج التحقيق عند المحدثين :

تمهيد : جهود المستشرقين في نشر التراث العربى - أوائل المحققين المحدثين من العرب - المؤلفات الحديثة في تحقيق التراث العربى (٥٧ - ٦١) .

الفصل الأول : كيفية تحقيق النص :

جمع النسخ المخطوطة للنص - وسائل معرفة هذه النسخ - عرض كتاب تاريخ الأدب العربى لكارل بروكلمان وطريقة الكشف فيه - تاريخ التراث العربى لفؤاد سزكين - فهارس المكتبات العامة والخاصة - سؤال أهل الخبرة بالمخطوطات - دراسة أحوال النسخ قبل الحصول عليها أمر ضرورى - معرفة الطبقات السابقة للكتاب - ترتيب نسخ الكتاب الواحد من حيث الأهمية والفيصل فى ذلك : قدم النسخة وعلم الناسخ وكال المخطوطة - تشجير النسخ لمعرفة الأصول والفروع - توثيق عنوان الكتاب ونسبته إلى مؤلفه - كتب التراجم والطبقات لم تحصر مؤلفات العلماء - الخطأ فى نسبة الكتاب وأسبابه - التمرس بالمخطوط - الخط العربى فى حاجة إلى دراسة لمعرفة خصائص العصور المختلفة فى خطوطها - جهود أبى الأسود الدؤلى والخليل بن أحمد فى إصلاح الخط - معرفة مصطلحات القدماء فى الكتابة - التضييب والإحالة وعلامات الإهمال والتعقيب - المران على أسلوب المؤلف ومراجعة كتبه (٦٠ - ٩١) .

الفصل الثانى : وسائل تحقيق النص :

الشك فى النص أو النفس - المحقق المنصف هو الذى

يشك في نفسه أولاً - الأمثلة على تسرع بعض المحققين في تخطئة النصوص التي أمامهم - نسبة الخطأ إلى المؤلف في حاجة إلى دليل قاطع - مراجعة مصادر المؤلف - الأمثلة على ضرر التهاون في هذه المراجعة - مراجعة المؤلفات المماثلة - النصوص البادية الصحة في حاجة إلى مراجعة تلك المؤلفات كذلك - مراجعة النقول عن الكتاب والحواشي والشروح - تخريج النصوص لتوثيقها - وسائل تخريج النصوص المختلفة ومظان التخريج لكل نوع - الاستقصاء في التخريج لخدمة الباحثين والمحققين (٩٣ - ١١٧) .

الفصل الثالث : إعداد النص المحقق للنشر :

المقابلة بين النسخ - طريقة المقابلة وإثبات الفروق - عدم الإقدام على تغيير ما أجمعت عليه النسخ إلا بدليل قاطع على فساد ما فيها - إصلاح التصحيف والتحريف - تعريف الكلمتين واختلاف العلماء فيه - أسباب نشوء التصحيف والتحريف - أمثلة مصحفة وأخرى محرفة في كتب الأدب واللغة والنحو - أمثلة أخرى من بعض الكتب التي حققتها أنا - مؤلفات القدامى والمحدثين في التصحيف والتحريف من الكتب والفصول - تشبيه النص المغلوط بالمریض والمحقق بالطبيب - الزيادة والنقص وأمثلة لانتقال النظر المسبب لذلك - الزيادة الزائفة - ضبط ما يشكل من الكلمات - أمثلة للخطأ في الضبط - الإشارة إلى مصادر التخريج - الاعتماد على المصادر الثانوية خطأ - كيفية ذكر المصادر في الهواش والبدع التي نحارها - بدعة ذكر اسم المؤلف أولاً - بدعة ذكر بيانات المصدر كاملة عند وروده لأول مرة - بدعة الإشارة إلى المرجع بعبارة : « المصدر السابق » وما شابهها -

ذكر المعلومات وإهمال مصدرها خيانة للعلم - بدعة عدم العطف بالواو ، والاكتفاء بالفصلة بين كل مرجع وآخر ، بدعة الإفراط في الاختصارات - مثلث الرجز بيت قائم بذاته - بدعة الاكتفاء بذكر المادة في المعاجم (١١٩ - ١٧٤) .

الفصل الرابع : مكملات التحقيق والنشر :

أولا : المقدمة :

ترجمة حياة صاحب الكتاب وفق منهج معين - قائمة المصادر المائة لتراجم علماء العربية في فنونها المختلفة - الكلمة الكاشفة للكتاب ومثال لذلك - وصف المخطوطات المعتمدة للتحقيق ورموزها وطرق هذا الوصف - موقف المخطوطات من رسم الهمزة - قرار مجمع اللغة العربية في تيسير تعليم الهمزة بناء على اقتراح منى في لجنة الأصول به - مشكلة كتابة الألف اللينة - مشكلة الألف الفارقة - مشكلة تاء التأنيث - قرار وزارة المعارف سنة ١٩٣٠ م بشأن علامات الترقيم ومواضع استخدامها (١٧٥ - ٢١٢) .

ثانيا : الفهارس :

الفيصل عندي في جودة الفهرس ورداءته - فهرسة الآيات والأحاديث واللغة - فهرسة القوافي والبدع التي نحاربها - بدعة فصل الرجز عن غيره في الفهرس - بدعة فهرسة البيت الأول فقط من المقطوعة ومخاطر ذلك - فهرس الأعلام والإحالات - فهرس المراجع والبدع في تقسيمها إلى مصادر ومراجع ومعاجم ودوريات ومقالات - المداخل في هذا الفهرس لأسماء الكتب لا لأسماء المؤلفين (٢١٣ - ٢١٩) .

الباب الثالث : مقالات في نقد تحقيق التراث :

- . (٢٢٢) (١) المزهري في علوم اللغة للسيوطي
- . (٢٣١) (٢) حول لحن العوام لأبي بكر الزبيدي
- . (٢٦٥) (٣) رسائل في اللغة
- . (٢٨٤) (٤) نور القبس المختصر من المقتبس للمرزباني
- . (٢٩٧) (٥) كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي
- . (٣٣٢) (٦) رسائل في اللغة والنحو
- . (٣٤٨) (٧) شعر عمرو بن أحمري الباهلي
- . (٣٦٤) (٨) مايجوز للشاعر في الضرورة للقرظ القيرواني

فهرس مصادر الكتاب (٤١١ - ٤٣٠) .

فهرس الموضوعات (٤٣١ - ٤٣٦) .

هذا الكتاب :

هذا الكتاب خلاصة تجارب مؤلفه في تحقيق التراث العريق في ربيع القرن الماضي ، ومحاولة منه لربط جهود المحدثين بجهود القدماء من علماء العربية في فن التحقيق ، للقضاء على ما استقر في أذهان بعض الدارسين العرب خطأ من أن هذا الفن وافد علينا من الغرب .

وهو يعالج في فصوله المتعاقبة - بعد التعريف بمصطلحي التحقيق والتراث - الجهود العربية الأولى لعلماء الحديث في محاولتهم لضبط النصوص ، وتحريرها من أخطاء الرواة وأوهام النساخ ؛ بعد أن كثرت اعتماد المؤلفين على النقل من الكتب من غير سماع من الشيوخ . كما بين المؤلف جهود القدامى نظرياً وعملياً في تحقيق النصوص . ثم تناول بعد ذلك منهج المحدثين في التحقيق ، وأشار إلى أن معرفة هذا المنهج تلزم الباحثين والناشرين للنصوص على السواء ؛ فكل باحث في الدراسات الإنسانية مطالب بتحقيق النصوص التي يستخدمها قبل أن يقدم على استنباط أية نتائج منها . كما ذكر بالتفصيل مقومات هذا المنهج وأبرز معالمه .

وفي وسائل تحقيق النص حث المؤلف على ضرورة الشك في النفس قبل الشك في النص الغامض ، كما بين أن نسبة الخطأ إلى المؤلف تحتاج إلى دليل قاطع ، وتحدث عن ضرورة مراجعة مصادر المؤلف والمؤلفات المماثلة ، حتى في النصوص التي تبدو صحيحة ، وضرورة تخريج النصوص لتوثيقها .

وقد تحدث المؤلف في كيفية إعداد النص المحقق للنشر عن طريقة إعداد الهوامش ، وتبرئة النص من التصحيف والتحريف ، كما عرف بهذين المصطلحين وضرب الأمثلة المتعددة لكل واحد منهما .

وينادى المؤلف في تخريج النصوص بمنهج الاستقصاء والإكثار من ذكر المصادر لا الإكثار من النقل عنها في هوامش التحقيق . كما يجارب كثيراً من البدع التي شاعت بين الباحثين والمحققين ، كبدعة ذكر اسم المؤلف في الهامش قبل ذكر اسم كتابه ، وذكر بيانات المصدر ككلمة عند وروده لأول مرة ، وعبارة : « المصدر السابق » ، وإهمال مصادر الهوامش ، وإهمال واو العطف بين المصادر في الهامش ، والإفراط في الاختصار لأسماء المراجع ، واحتساب مثلث الرجز شطر بيت ، والاكتفاء بذكر المادة في المعاجم اللغوية وإهمال ذكر الجزء والصفحة .

وفي مكملات التحقيق ، تحدث المؤلف عن التقديم للنص والترجمة لصاحبه ، وصف المخطوطات التي اعتمد عليها المحقق . كما عالج موقف المخطوطات القديمة من مشاكل الهمة وألف المقصور وتاء التأنيث وعلامات الترقيم . وأشار إلى بحثه في تيسير تعليم قواعد الهمة الذي وافق عليه مجمع اللغة . كما تحدث عن الفهارس وذكر أن الفيصل في جودتها عنده هو سهولة الوصول عن طريقها إلى المراد من أقصر سبيل . وهو هنا يجارب كذلك بعض البدع الشائعة كبدعة فصل الرجز عن القصيد في فهارس الأشعار ، وفهرسة البيت الأول فقط من المقطوعات الشعرية الواردة بالنص ، وتقسيم فهرس المراجع إلى : مصادر ومراجع ومعاجم ودوريات ومقالات ، وغير ذلك . وقد جعل المؤلف في كتابه قسماً للمقالات التي نشرها في نقد بعض ما ظهر من النصوص في خلال ربيع القرن الماضي ، أو أعدها وحالت ظروف دون نشرها . وهي في مجملها تلخيص لمعظم قواعد تحقيق النصوص التي تضمنها الكتاب في فصوله المتعددة . وبالله التوفيق .

هذا الكتاب :

هذا الكتاب خلاصة تجارب مؤلفه في تحقيق التراث العربى في ربع القرن الماضى ، ومحاولة منه لربط جهود المحدثين بجهود القدماء من علماء العربية في فن التحقيق ، للقضاء على ما استقر في أذهان بعض الدارسين العرب خطأ من أن هذا الفن وافد علينا من الغرب .

وهو يعالج في فصوله المتعاقبة - بعد التعريف بمصطلحي : التحقيق والتراث - الجهود العربية الأولى لعلماء الحديث في محاولتهم لضبط النصوص ، وتحريها من أخطاء الرواة وأوهام النساخ . بعد أن كثر اعتماد المؤلفين على النقل من الكتب من غير سماع من الشيوخ . كما بين المؤلف جهود القدامى نظريا وعمليا في تحقيق النصوص . ثم تناول بعد ذلك منهج المحدثين في التحقيق ، وأشار إلى أن معرفة هذا المنهج تلزم الباحثين والناشرين للنصوص على السواء ؛ فكل باحث في الدراسات الإنسانية مطالب بتحقيق النصوص التي يستخدمها قبل أن يقدم على استنباط أية نتائج منها . كما ذكر بالتفصيل مقومات هذا المنهج وأبرز معالمه .

وفى وسائل تحقيق النص حث المؤلف على ضرورة الشك في النفس قبل الشك في النص الغامض ، كما بين أن نسبة الخطأ إلى المؤلف تحتاج إلى دليل قاطع ، وتحدث عن ضرورة مراجعة مصادر المؤلف والمؤلفات المماثلة ، حتى في النصوص التي تبدو صحيحة ، وضرورة تخرج النصوص لتوثيقها .

وقد تحدث المؤلف في كيفية إعداد النص المحقق للنشر عن طريقة إعداد الهوامش ، ونبرة النص من التصحيح والتحريف ، كما عرف بهذين المصطلحين وضرب الأمثلة المتعددة لكل واحد منهما .

وينادى المؤلف في تخرج النصوص بمنهج الاستقصاء والإكثار من ذكر المصادر لا الإكثار من النقل عنها في هوامش التحقيق . كما يحارب كثيرا من البدع التي شاعت بين الباحثين والمحققين ، كبدعة ذكر اسم المؤلف في الهامش قبل ذكر اسم كتابه ، وذكر بيانات المصدر كاهلة عند وروده لأول مرة ، وعارة : « المصدر السابق » ، وإهمال مصادر الهوامش ، وإهمال واو العطف بين المصادر في الهامش ، والإفراط في الاختصار لأسماء المراجع ، واحتساب مثلث الرجز شطر بيت ، والاكتفاء بذكر المادة في المعاجم اللغوية وإهمال ذكر الجزء والصفحة .

وفى مكملات التحقيق ، تحدث المؤلف عن التقديم للنص والترجمة لصاحبه ، وصف المخطوطات التي اعتمد عليها المحقق . كما عالج موقف المخطوطات القديمة من مشاكل الهمة وألف المقصور وتاء التأنيث وعلامات الترقيم . وأشار إلى بحثه في تيسر تعليم قواعد الهمة الذى وافق عليه مجمع اللغة . كما تحدث عن الفهارس وذكر أن الفصيل في جودتها عنده هو سهولة الوصول عن طريقها إلى المراد من أقصر سبيل . وهو هنا يحارب كذلك بعض البدع الشائعة كبدعة فصل الرجز عن القصيد في فهارس الأشعار ، وفهرسة البيت الأول فقط من المقطوعات الشعرية الواردة بالنص ، وتقسيم فهرس المراجع إلى : مصادر ومراجع ومعاجم ودوريات ومقالات ، وغير ذلك .

وقد جعل المؤلف في كتابه قسما للمقالات التي نشرها في نقد بعض ما ظهر من النصوص في خلال ربع القرن الماضى ، أو أعدها وحالت ظروف دون نشرها . وهى في مجملها تلخيص لمعظم قواعد تحقيق النصوص التي تضمنها الكتاب في فصوله المتعددة . وبالله التوفيق .